

المركز الديمقراطي العربي  
برلين - ألمانيا

# واقع مواقع التراث العمراني بالوطن العربي مقاربات وتجارب

إشراف وتنسيق  
الدكتور صيد احمد سفيان



كتاب جماعي دولي محكم

VR.3383.6500.B 2021

المركز الديمقراطي العربي

واقع مواقع التراث العمراني بالوطن العربي



Collective book

## The reality of urban heritage sites in the Arab world

### Approaches and experiences

EDITED BY

Dr SID AHMED SOUFIANE



VR.3383.6500.B



DEMOCRATIC ARAB CENTER  
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030- 89899419/030-57348845

MOBILTELEFON: 0049174278717

*Benzelbach*

مؤلف جماعي



The reality of urban heritage sites in the Arab world

Approaches and experiences

اعداد واشراف



د صيد احمد سفيان

طبعة 2021

رئيس التحرير: د. صيد أحمد سفيان

تنسيق: د. بدر الدين الرواص

الناشر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا

رئيس المركز: د. عمار شرعان

المؤلف: مجموعة مؤلفين

رقم تسجيل الكتاب: VR.3383.6500.B

عدد الصفحات: 347

الطبعة: الأولى 2021

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل

من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر

جميع الحقوق محفوظة: المركز الديمقراطي العربي ببرلين – ألمانيا

2020

All rights reserved to the Arab Democratic Center Berlin – Germany: No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval System or transmitted in any form without prior Permission of the publisher.

Germany

Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030



## اللجنة العلمية للكتاب

رئيس اللجنة العلمية: أ. د ناجم ظاهر – جامعة قرطاج تونس

أ. د بلال سيد احمد	جامعة وهران 2 الجزائر
أ. د الصادق قرفية	جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر.
أ.د ناتلي كاركود	جامعة انجر- فرنسا.
د. محمد محمد المغير	الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين
د بوشتى الخزان	جامعة فاس – المغرب
د زكري نادية	جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان الجزائر.
د. أسماء قواسمية	جامعة سوق أهراس، الجزائر
د. احمد بوسماحة	جامعة أم البواقي الجزائر
د. اورورا لوباز اكونا	جامعة زاراغوزا- اسبانيا
د مصطفى كمال شان	جامعة سكاريا تركيا
د صيد احمد سفيان	جامعة عنابة الجزائر
د عثمانى وديع	جامعة انجر فرنسا
د صيد صالح	جامعة بسكرة الجزائر
د شاوي صالح	جامعة عنابة الجزائر
د زهير النامي	جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

## فهرس الكتاب

- الحسين اسكيح، بوشتى الخزان: المنشآت العمرانية العمومية بالمدن العتيقة بين التدهور والإنقاذ: حالة المدينة القديمة بتبزنيت (المغرب) ..... 08
- فوزي بودقة: واقع التراث العمراني بالمدن التاريخية المأهولة، صيدا القديمة مثلاً ..... 32
- عمر برجل، صباح بوصفيحة: التجهيزات العمومية الدينية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير: بين إشكالية التباين والتدهور..... 71
- هوارى سعاد: واقع التراث العمراني والمعماري للمدينة القديمة قسنطينة تحدي البقاء وضرورة المحافظة..... 86
- نجوى الطبعي: الفاعلون وتحديات ترميم وتثمين التراث المعماري المحلي، مساجد جزيرة جربة نموذجاً (تونس)..... 113
- علي البوزايني: رد الاعتبار للتراث العمران بالمدن العتيقة ودوره في تعزيز الجذب السياحي تجربة مدينة فاس نموذجاً..... 136
- عثمان زوهري: المعمار الجبلي بالأطلس الكبير الأوسط المغربي التثمين وإشكالية التنمية و الصراع دراسة تاريخية تراثية ميدانية..... 151

■ **ميّ السيد السيد محمد:** آليات توظيف التراث المعماري لإدامة التنمية العمرانية، الثقافية، والسياحية جزيرة

186.....الروضة في القاهرة دراسة تطبيقية.....

- **Hazar SOUISSI Ben HAMAD:** Noyaux anciens et enceintes urbaines en Tunisie : espaces porteurs d'identité urbaine , Depuis le moyen âge jusqu'à aujourd'hui .....  
.....216
- **Faiza Matri:** Conservation et gestion de villes patrimoniales pour un tourisme durable : Cas de la médina de Kairouan .....235
- **Messaoudi Abir:**Le patrimoine architectural et naturelarabe submergé.....260
- **BANANE Mohamed Mouloud:**LES QSOUR : UN PATRIMOINE ARCHITECTURAL ET URBANISTIQUE ABATARDI ET EN PERIL A VALORISER : CAS DES QSOUR DE LA VILLE OASIENNE DE ZAGORA (MAROC PRESAHARIEN).....275
- **Benzarti Habiba:**The triptych vernacular, identity and globalization in Tunisia .....294
- **SID AHMED SOUFIANE, ROUASS BADREDDINE, SID SALAH:** The conservation of the heritage in Algeria ; between discourse and practice.....308
- **Rosfazila Abd Rahman, Abdul Razif Zaini & Abur Hamdi Usman** :HADITH, COMMON HISTORICAL METHOD IN ISLAM AND

META THEORY IN SOCIOLOGY: TRANSCENDING THE  
ISLAMIC HERITAGE.....316

- **Noureddine MAHDADI:**The Casbah of Bejaia, a heritage in an  
ambiguous situation .....329

## تقديم :

لقد شهد الوطن العربي ومنطقة البحر المتوسط تعاقب العديد من الحضارات والشعوب تركت بصماتها بارزة كشواهد للاجتماع تعكس خصوصية كل مرحلة وصولاً إلى مرحلة العولمة التي أصبح العالم يتسم بها حالياً. فإن التراث العمراني يعد بصحة للتواصل بين الماضي والحاضر وتعزيز مقومات الهوية الوطنية للشعوب، أصبح للتراث العمراني مكانة بارزة في مجال التخطيط واهتمام الدول والباحثين، كونه يعد من أبرز العوامل الاقتصادية التي يمكن أن تعزز نوعية حياتنا من خلال جذب السياح. من خلال اعتماد سياسات لفظ وحماية المواقع التراثية من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

ومما اختلفت المفاهيم والتعاريف فإن التراث العمراني يعد "وثيقة تاريخية وفنية وجزء من التراث السياسي والروحي والرمزي وهو الحقيقة الثقافية واستمرارها وتعد مجالات التراث المعماري وتنقسم إلى المحيط البيئي للملكية، والمبنى، والآثار والمنقولات الداخلية والخارجية" (الشحات: 2003، ص 18).

وقد برز الاهتمام الدولي بحفظ التراث العمراني والمعماري مع نهاية القرن 18 حيث أصبحت أكثر علمية وحرارة، (Li Rui, 2008) في بداية الأمر اقتصرت المحافظة على التراث العمراني من حيث اللفظ والترميم، خصوصاً بعد ظهور ميثاق البندقية 1964 وميثاق واشنطن 1987.

وهناك عدد من المنظمات الثقافية الدولية التي اهتمت بالتراث العمراني منها، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، (UNESCO) والمجلس الدولي للآثار والمواقع، (ICOMOS) ومركز التراث العالمي، (WHC) من أجل تحقيق استدامة والحفاظ على الآثار العمرانية والمعمارية القديمة والتقييم التاريخية في ظل وجود العديد من العوائق والتدهور المسجل والتي قد تسهم في نهاية الأمر إلى فقدان أهم المعالم التاريخية.

من خلال إبراز سبل واستراتيجيات الحماية والحفاظ على المدن العتيقة ومواقع التراث العمراني والمعماري وفق مبدأ التنمية المستدامة

وصيد احمد سفيان

## Préface

The Arab world and the Mediterranean region have witnessed a succession of many civilisations and peoples who have left their footprints in evidence for generations, reflecting the specificity of each stage, leading to the globalisation stage that characterises the world today.

Urban heritage has become a prominent part of the planning and attention of countries and researchers, as it is one of the most important economic factors, which can improve the quality of our lives through tourist attractions. By adopting policies to preserve and protect heritage sites in order to achieve sustainable tourism development.

Whatever the different conceptions and definitions, urban heritage is "a historical and artistic document and part of the political, spiritual and symbolic heritage, which is the cultural reality and its continuity and the multiplicity of areas of architectural heritage and is divided into the property environment, the building, the furniture and the interior and exterior furnishings" (Al-Shahat, 2003: 18).

International interest in the preservation of urban and architectural heritage began in the late eighteenth century as it became more scientific and modern (Li Rui, 2008).

There are a number of international cultural organisations that have taken an interest in urban heritage, including the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO), the International Council on Monuments and Sites and the World Heritage Centre,

In order to achieve sustainability and to preserve ancient urban and architectural monuments and historic values by highlighting ways and strategies to protect, preserve ancient cities, and urban and architectural heritage sites in accordance with the principle of sustainable development



Dr Sid Ahmed Soufiane

# المنشآت العمرانية العمومية بالمدن العتيقة بين التدهور والإنقاذ: حالة المدينة القديمة بتيزنيت (المغرب)

Public urban constructions in ancient cities between deterioration and salvation: the case  
of the old city of Tiznit (Morocco)

الحسين اسكيح (1) بوشتي الخزان (2)

(1) . طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر التراث والتاريخ، كلية الآداب ظهر المهرز ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب.

(2) . أستاذ باحث، مختبر التراث والتاريخ، كلية الآداب ظهر المهرز ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب .

elhoucine.skaih@usmba.ac.ma

elkhzzanb@yahoo.fr

## الملخص:

يضم المغرب كباقي الدول العربية والإسلامية مجموعة من المدن التراثية حوالي 30 مدينة وقصبة، ومنها ما تم تصنيفه تراثا إنسانيا عالميا من قبل منظمة اليونسكو. تزخر هذه المدن العتيقة بتراث عمراني أصيل يبرز الجوانب الحضارية والثقافية من التاريخ العربي الإسلامي، كما يعكس الهوية العمرانية للغرب الإسلامي، سواء على مستوى الهندسة المعمارية الموظفة في البناءات، أو على مستوى التراث الثقافي والعادات والتقاليد الذي تطبع مجتمعات هذه المدن. ومن أهم هذه العناصر نذكر: المنشآت العمرانية العمومية التقليدية، كالمساجد الجامعة والزوايا والمدارس والأسواق...

وفي هذا الإطار، تشكل مدينة تيزنيت القديمة مثالا حيا للمدن العتيقة بالمغرب، حيث تضم عددا مهما من المرافق والمنشآت العمومية من مساجد وزوايا وأسواق تقليدية...، هذه التجهيزات العمومية التي تدور في فلكها العديد من الأنشطة التي ساهمت في استمرارية وجودها، بالرغم من الخلل الكبير الذي مس العديد من وظائفها نظرا للتحويلات المجالية والاجتماعية عبر الزمن...، بالإضافة إلى إشكالية تدهورها الشيء الذي يجعلها تعيش أزمة بنيوية، لهذا حظيت هذه المنشآت العمرانية بمجموعة من عمليات الإنقاذ ورد الاعتبار باعتبارها مكونا من مكونات التراث المعماري للمدينة، وذلك من منطلق اعتبار الحفاظ عليها جزءا لا يتجزأ من عملية الحفاظ على الهوية المحلية للمدينة العتيقة.

**الكلمات المفتاحية:** التراث، المدينة العتيقة، المنشآت العمرانية العمومية، التدهور، الإنقاذ، الترميم

## Abstract :

Morocco, like the rest of the Arab and Islamic countries, has a group of heritage cities, including around 30 cities and Kasbah, These ancient cities are rich in an authentic architectural heritage that stands out on the cultural side And culture from Arab history, Whether it is the architectural level employed in the buildings, or the level of cultural heritage and customs.

Within this frame work, Tiznit is a vivid example of Morocco's ancient cities, where it has a significant number of, These public facilities are in the possession of many activities that have contributed to the continuity of their existence .In addition to the problem of its deterioration, which makes it in a structural crisis, these facilities have enjoyed it.

**Key words :** Heritage, Old city, Public urban facilities, Degradation, Rescue, Restoration...

## مقدمة:

يستأثر موضوع التراث بمفهومه الشمولي وخاصة التراث العمراني باهتمام متزايد وكبير لذا مختلف الدول، ومنها دول الوطن العربي نظرا للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية للمجالات التي تضم تراثا. هذا الأخير الذي أصبح رافد من روافد التنمية الترابية وتجاوز النظرة التحنيطية التي سادت في مراحل متقدمة من القرن العشرين<sup>1</sup>، كل هذا دفع إلى تنفيذ مشاريع وإنشاء مؤسسات للمحافظة ورد الاعتبار للمدن القديمة ونتمين تراثها وبالتالي ضمان استدامتها.

ومن بين هذه الانسجة الحضرية التقليدية، نجد مدينة تيزنيت بالجنوب المغربي التي تتوفر على إرث تاريخي وتراثي، وتعتبر المنشآت العمرانية العمومية بمختلف أنواعها أهم عناصره، منها ما يعاني من إشكالية التدهور بل والانقراض، مما يستدعي إنقاذها والمحافظة عليها عبر برمجة مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار من طرف المتدخلين والفاعلين المحليين وتنفيذها على أرض الواقع، وهذا بطبيعة الحال من شأنه تتمين المنشآت العمرانية العمومية مما يعود بالنفع على الساكنة المحلية والنسيج العتيق على حد سواء.

## - إشكالية الدراسة:

يطرح هذا الموضوع إشكالية عميقة نابعة في مجملها من التدهور الكبير الذي تعرضت له المنشآت التقليدية بالمدينة العتيقة بتيزنيت عبر مسارها التاريخي الطويل، فمنها ما تم تهميشه، وبالتالي تدهوره وانقراضه، ومنها ما تم إعادة هيكلته وصيانته في إطار عمليات الإنقاذ ورد الاعتبار، وبناء على ذلك يمكن

<sup>1</sup> عبد الواحد المهداوي، 2013، حماية التراث الثقافي بالمغرب: مقارنة تاريخية وقانونية، مطبعة شالة، ص 4.

صياغة الإشكالية الجوهرية للموضوع، إلى أي حد استطاعت عمليات الإنقاذ ورد الاعتبار المحافظة على المنشآت العمرانية العمومية من التدهور والانقراض وضمان استدامتها.

#### - فرضيات الدراسة:

سننطلق في مقاربتنا لموضوع المنشآت العمرانية العمومية بمدينة تيزنيت العتيقة من الفرضيتين التاليتين:

- تتوفر مدينة تيزنيت القديمة على منشآت عمرانية تقليدية متنوعة ظلت منذ نشأة المدينة تؤدي أدوارا متعددة، إلا أنه ونظرا للتدهور الذي طالها، اختلت بعض وظائفها؛
- ساهمت عمليات الإنقاذ ورد الاعتبار في المحافظة على المنشآت العمرانية بالنسيج العتيق.

#### - المنهجية المعتمدة:

اعتمدنا لدراسة موضوع المنشآت العمرانية التقليدية بالمدينة العتيقة تيزنيت، على منهج الدراسة الجغرافية الذي يتميز بالوصف والتشخيص والتحليل والاستنتاج لفهم آليات الظاهرة المدروسة، ولإنجاز هذا العمل ارتكزنا على البحث البيبليوغرافي، ثم العمل الميداني (زيارة مؤسسات، مقابلات...). ومن هذا المنطلق سيتناول المقال المحاور التالية:

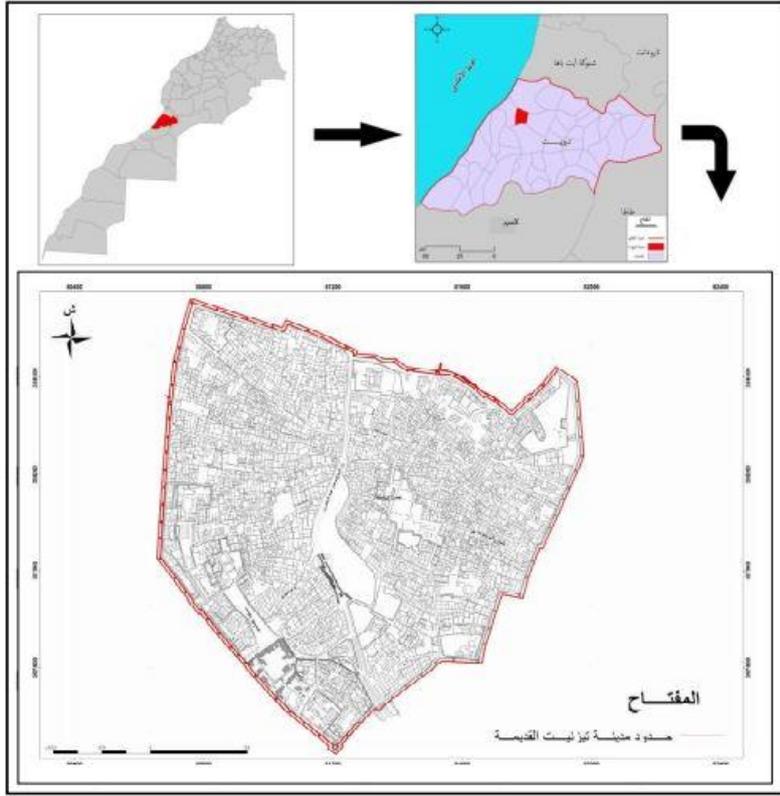
**المحور الأول: المنشآت العمرانية بمدينة تيزنيت العتيقة: مظاهر وعوامل التدهور؛**

**المحور الثاني: المنشآت العمرانية بمدينة تيزنيت العتيقة: سياسة رد الاعتبار والإنقاذ.**

#### تقديم مجال الدراسة:

تقع مدينة تيزنيت في موقع متميز في جنوب المغرب، وتنتهي إداريا إلى جهة سوس ماسة، يحدها شمالا إقليم اشتوكة أيت باها وجنوبا كلميم وفي الجنوب الغربي سيدي إفني وشرقا تارودانت، فمجال قيد الدراسة الذي حددناه في المدينة القديمة، يمتد على مساحة 115 هكتار، يحيط به سور تاريخي يسمى "الحسني" نسبة إلى الحسن الأول الذي قام بالإشراف على إنجازها، وتتخلله ستة أبواب: باب تاركا، باب أولاد جرار، باب لعوينة، باب الجديد، باب الخميس وباب أكلو، بالإضافة إلى وجود ستة أبراج (برج القائد الفكك، وبرج سيدي بوجبارة...). كما يقسم المدينة شارع سيدي عبد الرحمان إلى ضفتين شرقية وغربية. وتعتبر "لالة زينية" الأسطورة المؤسسة للمدينة عند اكتشافها العين الزرقاء النواة الأولى لتشكيل مدينة تيزنيت القديمة، وتتكون المدينة من أربعة أحياء: حي إيدزكري، وحي أيت محمد، وحي إيضلحا، وحي إيدكفا، هذه الأحياء توجد بها مجموعة من القصبات والدروب (قصبة إمزيلن، قصبة أبلوح، وقصبة تافوكت...). إذ تحتضن مجموعة من المنشآت العمرانية العمومية من مساجد، زوايا، وأسواق.

## خريطة رقم 1: موقع المجال المدروس داخل التراب الوطني و الجهوي



المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات الوكالة الحضرية بتيزنيت، أبريل 2017

### 1. المنشآت العمرانية بمدينة تيزنيت العتيقة: مظاهر وعوامل التدهور

تتعدد مظاهر التدهور التي يعرفها النسيج التقليدي لمدينة تيزنيت، فتحت وطأة التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تشهدها المدينة، حيث عرفت كثافة سكانية مهمة، خاصة بعد سنة 1975 إذ تمت ترقيتها إلى عمالة للإقليم وقد عزز هذا الحديث جاذبية المدينة مع مضاعفة الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية. هكذا إذا بدأت تيزنيت تعرف تحولا لتصبح عاصمة الإقليم مع الدور الإداري الجديد<sup>2</sup>. ونتيجة لهذه التحولات والضغط السكاني تأثر إطار المدينة العتيقة المبني والذي من بينه المنشآت العمرانية العمومية بمختلف أنواعها، ومما يزيد المشكلة تعقيدا أن المدينة تعرف فيضانات تؤثر

<sup>2</sup> EL IDRISSE (A), ALHIYANE (B), 2016, **la médina de tiznit, un patrimoine urbain en perpétuelle mutation**, une actes du colloque de Sefrou la renovation urbaine dans les tissus urbains anciens, sefrou, p.12.

وبشكل مباشر عليها، وهي عوامل ساهمت وبشكل كبير في تسريع التدهور العمراني الذي عرفته المدينة. وسنحاول التطرق إلى المنشآت العمرانية التي وصلت مراحل متقدمة من التدهور، مما يشكل تهديد لاستمرارية أنشطتها الدينية والاجتماعية...

وفي هذا الإطار تشكل المنشآت الدينية من مساجد وزوايا... التي تهيكّل المشهد الديني بالمدينة وتؤدي وظائف متعددة، إلا أنها تعاني من تدهور إضرارها المبنى رغم كونها تأخذ الحصّة الأكبر من عمليات الإنقاذ ورد الاعتبار مقارنة مع المنشآت الأخرى، لكن ما يزيد من تدهورها هو قدم جل بناياتها والإهمال الذي تتعرض إليه خاصة المقابر، وبدرجة أقل المساجد حيث نجد مسجد إمي أوكادير الذي تعرض للانهايار إثر تساقط معظم أجزاء جدرانه وسقفه، ومسجد القائد أمبارك حالته الفيزيائية ضعيفة ويمكن أن تتعرض بنايته للانهايار في أي لحظة، ونفس الأمر ينطبق على مسجد أيت محمد.

صورة رقم 1: أجزاء من مسجد إمي أوكادير توضح حجم الانهيار



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

نلاحظ من خلال الصورتين أعلاه، مسجد إمي أوكادير الذي تعرض للانهايار مما استدعى من المؤسسات الوصية إلى إغلاقه، في انتظار عملية بنائه من جديد وهذا ما تنكب عليه الجمعية الخاصة بالمسجد.

أما بخصوص الزوايا والأضرحة لا تعاني من نفس التدهور نظرا لمسألة اهتمام القيمين عليها بالصيانة والرعاية اللازمة لكل مرافقها، فلكل زاوية جمعية خاصة بها ترعى شؤونها وغالبا تكون مساهمة الميردين حاسمة في هذه المسألة مما يجعل المنشأة العمرانية في حالة مادية من متوسطة إلى جيدة ويجعلها في تفاعل مع محيطها الحضري، ونفس الشيء بالنسبة للأضرحة.

تبقى المقابر بالمدينة العتيقة تعاني من إهمال وتدهور كبير إثر قدمها وغياب عمليات الإنقاذ لأسوارها، حيث نجد مقبرة سيدي بوجبارة الوحيدة التي مازالت مفتوحة، سورها معظم أجزائه مهدم وملاصق للسكن مما يزيد من تدهور إطاره المبني، ورمي النفايات من نوافذ المنازل المجاورة إليه دون اكتراث لحرمة المكان وهذا ما يحيلنا إلى غياب وعي الساكنة بمكونات التراث المعماري بالمدينة. ونجد كذلك مقبرة سيدي عبد الرحمان في حالة مزرية، حيث تم إصلاح وصيانة فقط السور المحاذي لشارع سيدي عبد الرحمان والباقي منه بقي مهملا خاصة من جهة البنايات السكنية.

صورة رقم 3: سور مقبرة سيدي بوجبارة

صورة رقم 2: سور مقبرة سيدي عبد الرحمان



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

يظهر من خلال الصورتين أعلاه، أجزاء من السور المهدم حتى أن بعض المنازل أصبحت تمثل سور للمقبرتين المذكورتين، وهذا ما يهدد بقاء السور بالكامل إذا لم يتم التدخل لصيانته وإنقاذه من الاندثار

خاصة من جهة البنايات السكنية. أما بخصوص المنشآت العمرانية ذات الطابع الاجتماعي (سقايات، أفنة تقليدية... )، عرفت تدهورا نظرا لتراجع وظائفها بالمدينة القديمة، في مقابل ظهور أصناف جديدة من المرافق الاجتماعية (دار المواطن، المراكز الاجتماعية)، وتعتبر السقايات أكثر المآثر التاريخية التي تدهورت بشكل كبير، إذ ساهم إغلاقها في تسريع تدهورها فمنها ما بقيت معالمها قائمة ومنها ما أصبح مكان لرمي النفايات.

صورة رقم 4: سقاية تفركانت المتدهورة



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

وتشكل الحالة البيئية أحد الاكراهات التي تعاني منها المنشآت العمرانية، حيث تنتشر العديد من النقط السوداء بالمدينة خاصة المساحات المجاورة للسور التي ترمى بها مختلف أنواع النفايات، بل وأصبحت مكبا لها مما يؤثر على الحالة الفيزيائية للسور بشكل سلبي ويشوه جمالية المدينة العتيقة ويزيد من تدهور البيئة الحضرية بالمدينة، وأثناء عملنا الميداني عبرت لنا الساكنة المحلية امتعاضهم من الحالة البيئية التي وصلت لها مدينتهم وتنتشر عدة نقاط لمظاهر التدهور البيئي بكل من باب الخميس وشارع سيدي عبد الرحمان بالقرب من مسجد إيدزكري...، وما يندر باتساع دائرة التدهور غياب أي مبادرات من الجماعة الحضرية أو فعاليات المجتمع المدني للتحسيس بهذا الوضع البيئي بالمدينة أو اتخاذ مبادرات من شأنها تحسين الحالة البيئية بالمدينة.

## صورة رقم 5: نموذج للتدهور البيئي بالمدينة العتيقة



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

وما يزيد الحالة البيئية تعقيدا بالمدينة العتيقة المشاكل التي تترتب عنها الفيضانات خلال موسم الأمطار، مما يؤدي إلى تآكل الإطار المبنى للمنشآت العمرانية التقليدية وبالتالي تسريع وثيرة تدهورها.

### 2. المنشآت العمرانية بمدينة تيزنيت العتيقة: سياسة رد الاعتبار والإنقاذ

نظرا لما تتوفر عليه المدينة العتيقة تيزنيت من مآثر عمرانية تراثية، فإن الإجراءات تقتضي تنظيم المواقع والمآثر بالمدينة عبر ترسانة قانونية، وبالتالي لا يمكن إغفال النصوص القانونية المتعلقة بحماية التراث التاريخي للمدينة منذ المرحلة الاستعمارية إلى يومنا هذا، ولذلك من الضروري الوقوف عند هذه القوانين والتشريعات وتصنيفها وترتيبها، وتحيين المتقدمة منها، وتفعيلها وسن قوانين جديدة تتماشى والتحول التي تعرفها المدينة<sup>3</sup>، حتى يتسنى لهذا الموروث التاريخي أن يشكل قاطرة أساسية للنهوض بجودة خدمات المرافق العمومية والحفاظ عليها في نفس الوقت، وتحقيق التنمية الحضرية بالمدينة.

### 1.2 التنظيم القانوني للمدينة القديمة خلال مرحلة الحماية

<sup>3</sup> محمد راخي، 2013، السياحة الثقافية والتنمية الحضرية حالة المدينة القديمة تيزنيت، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز، فاس. ص 71.

اتخذت سلطات الحماية عدة إجراءات قانونية للحفاظ على المعالم التاريخية للمدينة القديمة منها ما هو على شكل ظهائر، وأخرى عبارة عن قرارات وزارية.

أ. الظهائر الصادرة في عهد السلطات الفرنسية

بادرت الدولة خلال فترة الحماية، ومنذ سنة 1914 إلى إصدار مجموعة من النصوص القانونية لحماية المآثر التاريخية، هذه الحماية تمت عبر تصنيف المآثر التاريخية وغيرها. وامتدت لتشمل كذلك المدن التاريخية على غرار المدينة العتيقة لتيزنيت التي صنفت أسوارها وأبوابها وحصونها ضمن التراث الوطني سنة 1932. وتدخلت سلطات الاستعمار لتنظيم المدينة القديمة ورد الاعتبار لمآثرها التاريخية بإصدار ظهيرين<sup>4</sup>:

- ظهير 4 يوليوز 1932: الذي صنف بموجبه كل من أسوار وأبواب وأبراج المدينة في عداد الآثار التاريخية.
  - ظهير 20 دجنبر 1932: الذي صنف بموجبه موقع تيزنيت في عداد الآثار ويشتمل هذا الترتيب على ثلاثة أمور:
  - بالنسبة للمجال المتواجد داخل الأسوار فهو خاضع لارتفاعات المنظر بحيث لا يمكن أن تقام فيه إلا البنايات ذات طابع مغربي محلي.
  - بالنسبة للمجال المحيط بالمدينة والممتد على شكل شريط بعرض 20 متر خارج الأسوار، فهو يخضع لارتفاعات منع البناء، أي يمنع إقامة أي بنايات بالقرب من الأسوار إلى حدود 200 متر.
  - المجال الممتد ما بين 200 متر و1000 متر خارج الأسوار يخضع لارتفاعات المنظر بحيث لا تقام فيه إلا البنايات المحترمة للنمط المحدد من طرف المصلحة المعنية.
- ب. القرارات الوزارية

لقد كان الهدف من الظهيرين السالفين هو الحفاظ على الطابع المميز للمدينة من حيث الموقع والمكونات الدفاعية والخصائص المعمارية، لكن اختيار مدينة تيزنيت العتيقة لتكون مركزا إداريا وعسكريا

4 - الحسن المنقوش، 2009، تصنيف المدينة ضمن التراث الوطني، تيزنيت: الذاكرة الجماعية، منشورات بلدية تيزنيت، ص 89-90.

هاما في المنطقة، جعلها تستقطب أعداد متزايدة من السكان مما حتم توسع المجال المخصص للتعمير، وظهرت الحاجة إلى إصدار نصوص جديدة تضبط عملية البناء داخل وخارج أسوار المدينة بشكل دقيق<sup>5</sup>. وفي هذا الإطار ظهر قرار وزاري بتاريخ 29 أكتوبر 1954 ينص على ترتيب مدينة تيزنيت في عداد الآثار، وقد أرفق هذا القرار بملحق يوضح إجراءات حماية المدينة العتيقة من خلال ضبط وتحديد الخصائص المعمارية الواجب توفرها في البنايات المستحدثة داخل المدينة القديمة، من أهمها<sup>6</sup>:

- لا يجب أن يتجاوز ارتفاع البنايات 8 أمتار.
  - يجب أن تتوفر البنايات على صحن داخلي.
  - كل البنايات المستحدثة أو المرممة يجب أن تحترم النمط الخاص للأشكال الهندسية المميزة للمدينة.
  - البنايات الموجودة داخل المدينة يجب أن تشيد جدرانها الخارجية بالتراب المدكوك مع عدم تغطيتها بأي طلاء.
  - النوافذ الموجودة في الطابق الأرضي يجب أن تكون مزودة بشباك حديدي تقليدي من نفس الطراز (غالبا يكون مطليا باللون الأزرق).
  - يمنع إقامة منشآت صناعية غير لائقة وخطيرة داخل المدينة القديمة.
- ## 2.2 التنظيم القانوني خلال مرحلة الاستقلال

بعد استقلال المغرب، ستعمل الحكومات المتعاقبة على تأسيس ترسانة قانونية لحماية التراث ومختلف المنشآت العمرانية تساير مغرب ما بعد الاستقلال. ومن بين القوانين والتصاميم المنظمة للبلاد تصاميم التهيئة والدراسات المعمارية لرد الاعتبار للمدن العتيقة، ومن بينها مدينة تيزنيت العتيقة حيث حظيت بمجموعة من الدراسات والتصاميم<sup>7</sup>.

أ. الدراسة المعمارية وتصميم رد الاعتبار لمدينة تيزنيت القديمة

<sup>5</sup> - الحسن المنقوش، 2009، مرجع سابق، ص 91.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه، ص 91.

<sup>7</sup> محمد راخي، 2013، مرجع سابق، ص 73.

إن برنامج التأهيل الحضري للمدينة القديمة تيزنيت يسعى إلى المحافظة عليها، ويتوخى فوق ذلك الارتقاء بمجال ظل مهمشا لعقود إلى مستوى مركزي ومحوري في قلب التنمية الحضرية للمدينة. ولتحقيق هذه الغايات لا بد من تأطير هذا المجال بوثائق تهيئة عمرانية، وهي الوسيلة الوحيدة المتوفرة قانونا لحماية المدن القديمة، لذلك كان واجبا على الدولة أن تنتبه إلى أن عليها المبادرة بتسريع إعداد وثائق التعمير الخاصة بالمدن العتيقة بالمغرب، ومن ضمنها مدينة تيزنيت، من أجل حمايتها وإنقاذها من الانهيار والتدهور. وهنا جاءت فكرة وضع تصميم التهيئة ورد الاعتبار للمدينة العتيقة من طرف وزارة التعمير وسياسة المدينة.

وتصميم التهيئة ورد الاعتبار هو الأداة المؤطرة لتأهيل المدينة العتيقة لتيزنيت، ولا يمكن أن يمس بحقوق الساكنة، ولا يمكن أن يكون ضد مصالحهم، لا فيما يخص الملكية والتصرف فيها، ولا فيما يخص البناء والتقويت والتوظيف والاستغلال، ولكنه سيمكن من وضع قواعد وضوابط للحفاظ على مميزات وخصوصيات المدينة العتيقة، بشكل متوافق حوله وبمنهجية تشاركية مفتوحة للحوار العمومي وفق ضوابط تحافظ على ما تبقى من رونق المدينة القديمة وجماليتها في انسجام كامل مع خصوصيات المورفولوجية الحضرية للمجال الحضري الواسع للمدينة.

هذا وحظيت المدينة القديمة بتيزنيت بدراسة معمارية وتصميم رد الاعتبار الذي تمت المصادقة عليه سنة 2013، تهدف إلى الحفاظ على النسيج العتيق كمجال تاريخي بترميم الأسوار، المساجد، الزوايا، الأبراج والأسواق التقليدية... وحماية خصوصيات البنايات ذات القيمة التاريخية وتنظيم السير بها بترك مجالات للراجلين وتهيئة الطرق الموجودة وضمان استمرارية الوظيفة السكنية للأحياء ومنع اندساس الأنشطة التجارية والإنتاجية، ودراسة التنسيق المعماري للبنايات الجديدة، مع ضرورة احترام البناء للهوية المحلية.

وتطرق تصميم التهيئة ورد الاعتبار إلى مجموعة من الضوابط والمميزات عن المنشآت العمومية بالمدينة القديمة، إذ تشكل الإدارات الفاعل الأساسي في تنمية المدينة، حيث تستحوذ على % 31 من مساحتها وعليه يبقى من اللازم البدء باستراتيجية حماية المدينة وذلك عبر مراقبة صارمة للبرنامج الهندسي لمختلف الإدارات<sup>8</sup>.

فالأماكن العمومية التي يسمح الإطار القانوني الموجود بالتدخل فيها بسهولة هي<sup>9</sup>:

- ❖ المآثر ذات القيمة الرمزية العالية وتعتبر كمآثر تاريخية: الأسوار، الأماكن المقدسة، المعمار العمومي...
- ❖ العمارات العمومية التي في ملك الإدارة والتي تمكن الاشتغال عليها بتلاؤم مع التوجهات الكبرى لمخطط التهيئة، فضاءات رمزية بمدينة تيزنيت.
- ❖ الفضاءات العمومية كالساحات، والشوارع التي تمت تهيئتها كمجالات خضراء.

#### ب. المخطط الجماعي للتنمية 2011-2016

اعتبر المخطط الجماعي للتنمية، المدينة القديمة مكون أساسي داخل المنظومة الحضرية لما تمثله من تراث معماري عريق، ولهذا جعلها في مركز التجمع الحضري للمدينة ككل. وحث على ضرورة تثمين العمق التاريخي للمدينة كرافد مهم للتنمية المحلية وكمحرك للتنافسية الترابية والنهوض بالتجهيزات العمومية، ولهذا اقترح مجموعة من المشاريع لرد الاعتبار للمدينة القديمة بتكلفة مالية قدرت بـ 745 مليون درهم<sup>10</sup>:

- ❖ إعادة الاعتبار للمدينة القديمة في إطار مشروع التأهيل الحضري، وذلك باستكمال أشغال تهيئة المدينة القديمة في إطار مشروع مندمج، تهيئة الساحات والفضاءات الخضراء، الإنارة العمومية.
- ❖ استكمال الأشغال المتعلقة بتهيئة قسبة أغناج والتي ستضم فضاء للذاكرة والتراث ومسرح للهواء الطلق، بالإضافة إلى ورشات الصناعة التقليدية.

<sup>8</sup> Agence urbaine de Taroudant, Ministère de l'habitat de l'urbanisme et de la politique de la ville, 2013, **Etude architecturale et plan d'aménagement et de sauvegarde de la médina de tiznit**, p 12.

<sup>9</sup> Agence urbaine de Taroudant, Ministère de l'habitat de l'urbanisme et de la politique de la ville, 2013, Idem, p 12.

<sup>10</sup> الجماعة الحضرية لتيزنيت، المخطط الجماعي للتنمية 2011-2016.

- ❖ ترشيح مدينة تيزنيت كتراث إنساني عالمي عن طريق إعداد الدراسة اللازمة في هذا الشأن، أو كمرحلة أولية ترشيح بعض الخصوصيات الثقافية أو الفنية للمدينة باعتبارها تراث إنساني وكمثال: موسم إمعشار، السور الحسني، المسجد الأعظم والقصبات...
  - ❖ إنجاز أشغال التشوير السياحي عن طريق إنشاء ووضع علامات التشوير السياحي بمختلف شوارع المدينة، مع وضع لوحات تعريف للمواقع والمنشآت السياحية بالمدينة.
  - ❖ خلق فضاءات لعرض المنتوجات المحلية بقصبة إغناج.
  - ❖ إعداد الدراسة لإنشاء نواة للتكوين المهني العالي في ميدان حرف الصناعة التقليدية والفنون، لضمان استمرارية وجودها داخل النسيج العتيق.
- ج. برنامج العمل الجماعي لتيزنيت 2017-2022: تأكيد ضرورة رد الاعتبار وإنقاذ المنشآت العمرانية

اهتم برنامج عمل جماعة تيزنيت بالمدينة القديمة عبر برمجة عدة مشاريع رد الاعتبار والمحافظة عليها لكل مكونات التراث الحضري، حيث تمت المصادقة عليه أثناء الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي بتاريخ 05-05-2017، وأخذ محور التراث والثقافة ما نسبته 7,4% من نسبة المشاريع، بتكلفة إجمالية بلغت ما مجموعه 59100 درهم<sup>11</sup>.

## 2. 3 أشكال إنقاذ التجهيزات العمومية بالمدينة القديمة تيزنيت

تعتبر عملية الإنقاذ ورد الاعتبار تدخل عملي من أجل المحافظة على التراث العمراني بكل مكوناته وحمايته من التلف والتدهور والاندثار. وينطوي على تكييف وتناسق التراث المبني المستهدف مع المتطلبات الحضرية الحديثة، وذلك باحترام خصوصياته أثناء عمليات التهيئة والبناء، ولا يعني ذلك نسخ المبنى القديم، ولكن أخذه بعين الاعتبار دون تقويض لمميزاته وصفاته التاريخية والمورفولوجية والمعمارية<sup>12</sup>.

اعتبارا للنقص الذي تشكو منه البنيات التحتية للمدينة العتيقة بتيزنيت مقارنة مع باقي أحياء المدينة الحديثة، ونظرا للأضرار التي لحقت بالنسيج العتيق وبالمعالم التاريخية جراء الأمطار العاصفية لشهر نوفمبر 2014، ومن أجل تثمين واجهات المباني مع الحفاظ على طابعها التقليدي وتعزيزا لآلية المشاركة

<sup>11</sup> الجماعة الحضرية تيزنيت، برنامج العمل الجماعي 2017-2022.

<sup>12</sup> عبد المجيد هلال، 2016، المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري: مقارنة منهجية، الدورة 27 للملتقى الثقافي لصفرو، منشورات الملتقى الثقافي لصفرو، ص 21.

التعاقدية الرامية إلى تكثيف التعاون وتفعيله مع مختلف الفاعلين والمتدخلين وتوظيف مواردهم ووسائلهم لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة وفق أهداف نوعية وكمية مدروسة، وبناء على رغبة أطراف التعاقد المتمثلة في كل من وزارات: الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية) والسكنى وسياسة المدينة والثقافة والأوقاف والشؤون الإسلامية، إلى جانب المجلس الجهوي سوس - ماسة والمجلس الإقليمي بتيزنيت والجماعة الحضرية بمدينة تيزنيت، كل حسب اختصاصه، في المساهمة في تمويل الأشغال المتعلقة بتأهيل المدينة العتيقة بتيزنيت، تم تحديد خمسة مجالات للتدخل على مستوى التأهيل والترميم أساسا في البنايات الآيلة للسقوط والبنيات التحتية والمعالم التاريخية والدينية والأسواق التقليدية، بكلفة إجمالية قدرها 158 مليون درهم موزعة على ثلاث سنوات من 2015 إلى 2017<sup>13</sup>، ضمن اتفاقية شراكة لتأهيل المدينة العتيقة بتيزنيت.

وفي الوضع الحالي، تعتبر المدينة العتيقة بتيزنيت أحد الموارد المستقبلية الأساسية التي يعول عليها لإضفاء قيمة مضافة على تنمية المدينة. وهي من المحفزات الحضرية الأساسية القادرة على الاستقطاب وال جذب، إذا ما تم التعامل مع المدينة القديمة باعتبارها موروثا حضاريا يجب المحافظة عليه، وتكونت قناعة راسخة لذا الساكنة المحلية والمنتخبين وهيئات المجتمع المدني، كيف توظف هذا الموروث الحضاري وكيفية المحافظة عليه وتثمينه لتحمل المعالم التاريخية معنى المآثر الحضارية التراثية بجميع مكوناتها معمارا وشكلا وبنية ووظيفة من خلال ضوابط للتعمير تحترم الأشكال الهندسية وتضمن تصنيف مكوناتها من قصبات وواحة وبساتين وساحات وأسواق تقليدية، وتثمينها وتأهيلها.

ومن الناحية العملية، فالتأهيل يتوخى أن<sup>14</sup> :

- تستفيد المدينة القديمة، انطلاقا من تصنيفها ضمن المدن التاريخية العتيقة من الحماية والرعاية العمومية للدولة.

<sup>13</sup> الجماعة الحضرية لتيزنيت، 2015، اتفاقية شراكة لتأهيل المدينة العتيقة، ص 6.

<sup>14</sup> الجماعة الحضرية لتيزنيت، 2015، برنامج تأهيل المدينة العتيقة، ص 8.

- تقضي دينامية التأهيل إلى تشجيع المواطنين على تطوير المكونات المصنفة في الترميم والإصلاح والتجديد وإعادة التأهيل وتنوع الخدمات الحضرية الخاصة بالمجال ذي الحموله التراثية والتاريخية، وحماية البنايات من التصدع وفعل الزمن.

- يتمكن سكان المدينة العتيقة من الاستفادة من الخدمات الحضرية الراقية وذات الجودة العالية، من إنارة عمومية، خدمات صحية، اقتصادية وإدارية... وربط بمختلف الشبكات وتشوير حضري ملائم ومجالات خضراء مع المحافظة على المظاهر العتيقة وتوظيف قدم المدينة كمزار للشباب ولمرتادي المدينة والاستمتاع بالمجال ذي خصوصيات ومميزات ينفرد بها النسيج العتيق عن غيره، ويوظف التراث الحضري لحفظ الذاكرة وضمان استدامته.

ومدينة تيزنيت العتيقة عرفت مجموعة من التدخلات لإنقاذ ورد الاعتبار لنسيجها العتيق، وهمت خاصة السور الحسني والمآثر التاريخية، بالإضافة إلى بعض المنشآت العمرانية الدينية والتجارية التي نالت القسم الأكبر من الاهتمام وذلك راجع لأهميتها الاقتصادية والتجارية في التنمية الحضرية للمدينة والدور الديني والتراثي لبعض مساجد وزوايا وأضرحة التي تؤرخ لتاريخ المدينة.

## 2 . 3 . 1. المشاريع المنجزة و المقترحة لإنقاذ المنشآت العمرانية بمدينة تيزنيت القديمة

أولى الفاعلين المحليين عناية كبيرة للنسيج العتيق بمدينة تيزنيت للمحافظة عليه ونقله إلى الأجيال القادمة في مأمن، ومن ضمن مكوناته المنشآت العمرانية العمومية التي عرفت بعض التدخلات حتى وإن كانت دون المستوى وهمت تجهيزات بعينها على حساب أخرى، وهناك العديد من المشاريع التي رأيت النور وساهمت في إنقاذها وتجديد وظائفها، ومشاريع تمت برمجتها همت بالخصوص المنشآت العمومية إذ رصدت لها اعتمادات مالية مهمة في انتظار انجازها وبلورتها على أرض الواقع.

### أ. المشاريع المنجزة لإنقاذ المنشآت العمرانية العمومية

✓ المسجد الأعظم

يعتبر المسجد الكبير من المعالم التاريخية والتراثية المتفردة عمرانياً بالمدينة، وشكل منارة علمية عبر تاريخ المنطقة. ونظراً لهذه الأهمية التي يحظى بها داخل النسيج العتيق، فقد تم التدخل من الجهات الوصية لإنقاذه من الحالة المتدهورة التي كان عليها.

وفي هذا الإطار، تدخلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بمشروع للإنقاذ وترميم وإصلاح المسجد بكل مرافقه الصحية ومكوناته من الميضاة والأخشاب البارزة في صومعته، وبدأت أعمال الترميم سنة 2013 وفتح المسجد في وجه المصلين أواخر سنة 2016، وشملت محتويات المشروع الجامع قاعة الصلاة للرجال والنساء وميضاة والمقصورة وفناء الجامع وأشجار النخيل المحيطة به ومنزل للأمام والمؤذن، وبلغت قيمة المشروع 12000000.00 درهم على مساحة 2460 متر مربع<sup>15</sup>.

نلاحظ من خلال من الصورتين أعلاه، الوضعية المادية المزرية التي كان عليها المسجد الأعظم من شقوق وانهيارات في جدرانه والتي تهدد حياة المصلين والبنائيات المجاورة له خاصة المدرسة الحسنية العتيقة، وذلك ما دفع بالجهات المسؤولة إلى إغلاقه إلى حين ترميمه وإصلاحه.

#### صورة رقم 6: المسجد الأعظم بعد الترميم



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

<sup>15</sup> وثائق محصل عليها من مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتيزنيت عن مشروع تأهيل المسجد الكبير، أبريل 2017.

يتبين من الصورتين أعلاه، الحالة الفيزيائية الممتازة التي أصبح عليها المسجد الأعظم بعد ترميمه وإصلاحه، ويبقى نموذج رد الاعتبار للمسجد الأعظم من التجارب الرائدة بالمدينة بالنظر إلى نجاحها وشكلت قاعدة لانطلاق مشاريع أخرى همت البنيات التحتية.

#### ✓ زاوية وضريح الشيخ ماء العينين

كان للزاوية الدينية نصيب من مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار، وعلى هذا الأساس تكلفت الجماعة الحضرية وجمعية الشيخ ماء العينين للتعاون بمشروع بناء وإعادة هيكلة وترميم زاوية الشيخ ماء العينين حيث تم إحداث بناية أخرى، تضم جناح اجتماعي وآخر ثقافي بالإضافة إلى قاعة متعددة التخصصات ومكتبة من أجل إيواء زائري الموسم الديني وعقد عدة ملتقيات به في إطار مشروع ترميم المركب الديني بما في ذلك الضريح. وينجز على مساحة 2291 متر مربع بمبلغ وصل 765000.00 درهم<sup>16</sup>، ومن محتويات المشروع: ثلاثة قاعات متعددة التخصصات، مكتبة، قاعة صلاة، المرافق الصحية وعددها 12، الضريح وقاعة الحضور.

<sup>16</sup> الجماعة الحضرية تيزنيت وشركاء آخرين، 2015، برنامج تأهيل المدينة العتيقة، مشروع المركب التراثي لزاوية وضريح الشيخ ماء العينين.

صورة رقم 7: زاوية الشيخ ماء العينين بعد الترميم



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

يظهر من خلال الصورتين أعلاه، الحالة الفيزيائية الممتازة للزاوية الدينية بعد إصلاحها حيث أصبحت مبلطة ومزينة بالزليج من الخارج والرخام من الداخل خاصة مرافق الضريح وقاعة الصلاة. ومن شأن المشروع المساهمة في إحياء دور الزوايا كمؤسسة دينية واجتماعية الذي أصبح يتلاشى مع التطور الحضري الحاصل والذي مس مختلف مناحي الحياة اليومية للسكان المحلية، ومن بين أهم أهداف المشروع:

- رد الاعتبار للمآثر الدينية بالمدينة خاصة الزوايا التي شكلت منارات علمية ودينية بالمنطقة.
  - أن تصبح الزاوية مزارا للمريدين والفئات الاجتماعية البسيطة.
  - توسيع المركب التراثي كان الغرض منه عقد عدة ملتقيات دينية وثقافية بالزاوية.
- ✓ تهيئة السوق الأصيل

في إطار اهتمام الفاعلين المحليين بالمدينة العتيقة وخاصة الأسواق التقليدية ولما لها من مكانة اقتصادية تجارية وتراثية داخل النسيج العتيق، لهذا عرف السوق الأصيل تدخلا من أجل رد الاعتبار إليه حيث تكلفت المديرية العامة للجماعات المحلية بإنجازه بتكلفة مالية بلغت 1.110.864.00 درهم،

وهمت الأشغال تغطية أرصفة السوق، بالإضافة إلى ترميم سقف الممرات وبناء نافورة، وتدعيم شبكة الإنارة العمومية بالسوق<sup>17</sup>.

صورة رقم 8 السوق الأصيل بعد الترميم



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

### ✓ تهيئة سوق الدلالة

يعتبر سوق الدلالة بالمدينة العتيقة تيزنيت مكانا متميزا، مندمجا ضمن نسيج الأنشطة التجارية التقليدية في قلب المجال المخصص للتجارة بين سوق الباشا وسوق أقشوش اللذين تم بناؤهما في بداية ثلاثينيات القرن الماضي<sup>18</sup>.

ونظرا لهذا الأهمية التاريخية والتراثية لهذا السوق تم رد الاعتبار إليه وذلك ضمن دعم الدورة الاقتصادية بالمدينة ومحيطها وانسجاما مع توجهات الفاعلين المحليين إلى إنقاذ الأسواق التقليدية بالمدينة وإحياء وظائفها من جديد. وفي أفق تأمين أفضل حماية ممكنة لهذا التراث الثقافي الذي يختزل ذاكرة المكان وخبرات معرصة للاندثار. وتنفيذا لتوصيات المنتدى الثامن للجمعيات لسنة 2013 والذي ضم ضمن توصياته توصية بخصوص إحياء سوق الدلالة بتيزنيت<sup>19</sup>. كان من الضروري إحياء هذا التقليد، وتجديد العمل بطقس الدلالة في مكانها المعهود بساحة الجوطية الكائنة بسوق أقشوش، عبر إشراك كافة

<sup>17</sup> الجماعة الحضرية تيزنيت وشركاء آخرين، 2015، برنامج تأهيل المدينة العتيقة، مشروع تأهيل السوق الأصيل.

<sup>18</sup> أحمد بومركو، 2009، المعالم التاريخية داخل المدينة العتيقة، تيزنيت: الذاكرة الجماعية، منشورات بلدية تيزنيت، ص 106.

<sup>19</sup> وثائق محصل عليها من قسم الثقافة والتراث والذاكرة بجماعة تيزنيت، أبريل 2017.

المهنيين والتجار والفعاليات المحلية، وفي هذا إحياء للذاكرة الجماعية، وتعزيز لجاذبية المدينة كواجهة

سياحية بامتياز

صورة رقم 9 : سوق الدلالة بعد الترميم



المصدر: تصوير شخصي أبريل 2017

ومن أهداف إنقاذ ورد الاعتبار لسوق الدلالة:

- إحياء قطاع سوق الدلالة أيام الأربعاء من كل أسبوع.
- صرف المنتوجات النسوية المحلية.
- الرفع من القدرات الاقتصادية للمدينة وإنعاش القطاع التجاري.
- إحياء خاصية من خصوصيات المدن العتيقة واستعادة الذاكرة والحمولة التاريخية لهذا الفضاء.
- استقطاب السياح باعتبار سوق الدلالة مزارا سياحيا والمحافظة على الهوية الثقافية والتاريخية للمدينة، على شاكلة المدن المغربية العتيقة وإشعاعها التاريخي، والحضاري والسياحي.
- تشجيع بيع وتداول التحف الفنية والتقليدية.

ب. المشاريع المقترحة لإنقاذ المنشآت العمرانية العمومية

اقترح برنامج عمل الجماعة بمدينة تيزنيت مجموعة من مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار للمدينة القديمة لتنفيذها في السنوات القادمة، ومن هذه المشاريع المنشآت العمرانية العمومية بالمدينة سنوضحه في

الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار للمنشآت العمرانية العمومية ببرنامج عمل جماعة تيزنيت 2017-2022

المشروع	أهداف المشروع	مكونات المشروع	الشركاء	الكلفة المالية بالدرهم
تهيئة الساحات العمومية القديمة	- خلق متنفس لساكنة المدينة العتيقة. - تعزيز الساحات العمومية بالمدينة العتيقة. - إضفاء رونق جمالي على شوارع المدينة.	- وضع الكراسي العمومية الإنارة العمومية	- وزارة السكنى وسياسية المدينة. - وزارة الداخلية.	20.000.000 درهم
تهيئة وتأهيل الأسواق العتيقة	- رد الاعتبار للأسواق الأصلية كموروث ثقافي وحضاري - توفير فضاءات التبضع الملائمة للساكنة و الزوار. - دعم حركة التجارة بالفضاءات المفتوحة للمدينة القديمة.	- أشغال الصيانة والترميم للمحلات التجارية. - تثمين وجهات المحلات التجارية.	- وزارة الداخلية - المجلس الاقليمي بتيزنيت.	15.000.000 درهم
تهيئة المساحات الخضراء	- دعم المنظومة البيئية للمدينة القديمة. - تعزيز جمالية المدينة العتيقة. - خلق متنفس للساكنة المحلية.	- أشغال التهيئة، وضع التربة النباتية، بناء الممرات، وضع الكراسي العمومية، شبكة السقي، بناء نافورات عمومية، تأهيل المدارات.	- وزارة السكنى وسياسة المدينة - مديرية الجماعات المحلية	4.000.000 درهم
تهيئة وتأهيل المقابر والأضرحة	- صيانة و ترميم المقابر. - توفير فضاءات لاستقبال زوار الأضرحة. - رد الاعتبار للمآثر الدينية.	- أشغال الصيانة والترميم - تقوية أسوار المقابر - أشغال البناء) قاعات متعدد الاستعمالات، مطبخ، مرافق صحية...)	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	4.500.00 درهم

تأهيل ساحة المشور وساحة القصر الخليفي	- إعادة الاعتبار للساحات العمومية. - تحسين جمالية المدينة.	- أشغال التهيئة الإضاءة. - التجهيزات الحضرية المناسبة.	الجماعية الحضرية تيزنيت	2.000.000 درهم
---	---	--	----------------------------	----------------

المصدر: برنامج عمل جماعة تيزنيت 2017-2022 \* بتصرف

يظهر من خلال الجدول أعلاه، المشاريع المقترحة لرد الاعتبار للمنشآت العمومية بالمدينة العتيقة الواردة في برنامج عمل جماعة تيزنيت 2017-2022، ويبدو أنها لامست مختلف عناصر المنشآت العمرانية ... من أجل إنقاذها ورد الاعتبار إليها، في انتظار ترجمتها على أرض الواقع في أفق السنوات القادمة، ولا شك إذا ما أنجزت هذه المشاريع سيكون وقعها إيجابياً على واقع حال المنشآت العمرانية العمومية.

### نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

نشأت المنشآت العمومية بالمدينة القديمة عبر عدة فترات تاريخية وكانت تلبى مختلف احتياجات الساكنة المحلية وتؤدي أدواراً متعددة دينية اجتماعية تجارية...، إلا أن التدهور الذي لحقها على أكثر من مستوى (بيئي، فيزيائي...) أدخل بالكثير من وظائفها مما جعل البعض منها يعيش عزلة

جل عمليات الإنقاذ ورد الاعتبار تغطي عليها الانتقائية، حيث يتم ترميم المبنى وجعله جامداً بدون أنشطة تقوم بثمينه وتساهم في خلق تنمية بالنسيج العتيق، بالإضافة إلى أن ما أنجز كان دون المستوى المطلوب، وتركيزها على المنشآت الدينية والبنيات التحتية، واعتمادها مقارنة أحادية في غياب تام لمقاربة تشاركية تدمج الساكنة المحلية باعتبارها محور أي عملية تدخل.

تأخر إنجاز مجموعة من مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار في إطار برنامج تأهيل المدينة العتيقة الذي تم توقيعه سنة 2015 في إطار اتفاقية شراكة بين وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية)، وزارة السكنى وسياسية المدينة، وزارة الثقافة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المجلس الجهوي لسوس ماسة والجماعة الحضرية لمدينة تيزنيت، نظراً لتداخل الاختصاصات بين الجهات المانحة، وهنا يبرز مشكل الالتقائية والحكمة وظاهرة تعدد المتدخلين.

## خاتمة:

ونحن نختم هذا العمل، تبين لنا أن مدينة تيزنيت العتيقة تتوفر على العديد من المنشآت العمرانية العمومية التي تهكل النسيج العتيق للمدينة وتحقق وظائف متنوعة، إلا أنها تعاني من إكراهات ومشاكل كثيرة والتي تحد من جودة خدماتها. وهي إكراهات تتلخص في تدهور إطارها المبني.

ونظرا للتدهور الذي لحق هذه المنشآت العمرانية كان لزاما على الفاعلين المحليين القيام بعدة مشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار، والتي همت بالأساس البنيات التحتية والمعالم التراثية بالمدينة، فوجد كل ما أنجز لم يكن له تأثير حقيقي بالشكل المنتظر على واقع حال المآثر العمرانية، فأغلب التدخلات لم تقض إلى تحسين قدرات المنشآت العمومية التقليدية، باستثناء بعض مشاريع الإنقاذ التي همت المنشآت الدينية، والتي لقيت استحسانا من قبل الساكنة المحلية وظهرت لنا من خلال المعاينة الميدانية للمدينة القديمة، وهو توجه له رهانات رمزية أكثر من منه رهانات تنموية، بينما هناك مآثر عمرانية أخرى في طي النسيان نتيجة التدهور الذي لحقها، فمشاريع الإنقاذ ورد الاعتبار أهملت وبشكل واضح المنشآت التقليدية ( أفرنه، فنادق...) التي تعاني في صمت. ويبقى إيجاد وظائف بديلة لهذه المنشآت العمومية الحل الأمثل لإعادة إحيائها بعدما طالها النسيان والإهمال. ورغم أهمية هذه التدخلات إلا أنها لم تكن ناجعة، كونها لم تعتمد مقاربة تشاركية في إنجازها وبهذا يكون مصيرها الفشل أو عدم جدواها على واقع النسيج العتيق، وهو ما يقتضي مراجعة الخطط المعمول بها في تنفيذ مثل هذه التدخلات التي يقوم بها الفاعل السياسي والمؤسساتي. من جهة أخرى، تبقى أدوار المجتمع المدني والقطاع الخاص محدودة في التحسيس والحفاظ على التراث الثقافي بالمدينة بمختلف عناصره.

## لائحة المراجع:

- ❖ أحمد بومزكو، 2009، المعالم التاريخية داخل المدينة العتيقة، تيزنيت: الذاكرة الجماعية، منشورات بلدية تيزنيت، ص 106.
- ❖ الجماعة الحضرية تيزنيت، برنامج تأهيل مدينة تيزنيت العتيقة، ص 4.

- ❖ الحسن المنقوش، 2009، تصنيف المدينة ضمن التراث الوطني، تيزنيت: الذاكرة الجماعية، منشورات بلدية تيزنيت، ص 89-90.
- ❖ عبد المجيد هلال، 2016، المصطلحات المرتبطة بالتجديد الحضري: مقارنة منهجية، الدورة 27 للملتقى الثقافي لصفرو، منشورات الملتقى الثقافي لصفرو، ص 21 .
- ❖ عبد الواحد المهداوي، 2013، حماية التراث الثقافي بالمغرب: مقارنة تاريخية وقانونية، مطبعة شالة، ص 4.
- ❖ محمد راخي، 2013، السياحة الثقافية والتنمية الحضرية حالة المدينة القديمة تيزنيت، رسالة لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرارز، فاس. ص 71.
- ❖ Agence urbain de Taroudant, Ministre de l’habitat de l’urbanisme et de la politique de la ville, 2013, Etude architecturale et plan d’aménagement et de sauvegarde de la médina de tiznit, p 12.
- ❖ EL IDRISSE (A), ALHIYANE (B),2016, la médina de tiznit, un patrimoine urbain en perpétuelle mutation, une actes du colloque de Sefrou la renovation urbaine dans les tissus urbains anciens, sefrou, p.12.

**واقع التراث العمراني بالمدن التاريخية المأهولة، صيدا القديمة مثلاً**  
**The reality of the urban heritage in the inhabited historical cities,**  
**Old Saida, as an example**

الأستاذ الدكتور فوزي بودقة

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا

كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، الجزائر

**الملخص:**

يشكل التراث العمراني والمعماري مكوناً أصيلاً من مكونات المدينة، الذي يحدد مفردات الهوية بأبعادها المختلفة والمتنوعة، الكامنة في عناصر التراث من المعالم والآثار، فهو التجسيد الحي للإبداعات المتميزة، والتعبير المحسوس عن الموروث الحضاري والتاريخي والثقافي، وحفز الذاكرة وعبقريّة المكان في مختلف العصور والأزمان.

وبدراسة التراث العمراني والنماذج المعمارية التي تجسده، يمكننا التعرف على كيانات عمرانية تضم كنوزاً ثمينة من المواقع التراثية والمعالم الأثرية في المدن القديمة. والأمثلة كثيرة في هذا الشأن من القلعة البحرية والقلعة البرية بمدينة صيدا العتيقة، ومساجد وكنائس القدس في فلسطين، والقاهرة القديمة، وقلعة حلب والمسجد الأموي وسوق الحميدية في دمشق القديمة، وميناء جبيل شمالي بيروت، وباب اليمن في مدينة صنعاء القديمة، ومسجد الزيتونة في سوق تونس ومعالم القيروان وآثارها، وبما تحويه قسبة الجزائر من كنوز عمرانية ومعمارية نفيسة، ومسجد القرويين بفاس البالي، وجامع الكتبية وساحة الفنا الشهيرة وسط مراكش القديمة، والكثير من المعالم والآثار بالمدن القديمة في البلدان العربية.

ورغم الخصوصيات المحلية لمنظومة العمران واللمسة المعمارية، ونمط العمارة والحياة الخاصة لسكان هذه المدينة القديمة أو تلك، إلا أن معظمها تحاكي بعضها بعضاً في جوانب كثيرة، ففي نواة المدينة أقيمت معابدها وأسواقها وقصور الحكم والإدارة، وحول النواة تنتشر مبان تراثية ومعالم وآثار، وتكاد تتكرر مواد بناء وأنماط المساكن وتكويناتها الداخلية، وعلاقتها بالفضاء الخارجي الجوّاري، واندماجها في نسيج الحي وفي مجمل النسيج العمراني بالمدينة العتيقة، ونمط الطرقات والأزقة، التي تربط أحياء المدينة العتيقة.

وما بات أمراً ملفتاً ومقلّماً، ذلك أنه كلما توسعت وامتدت محاور العمران الحديث، انطلاقاً من النواة الأصلية، كلما تم تهميش وتجاهل المدينة القديمة، وإهمال كنوزها من التراث، يعجز إنسان اليوم عن محاكاتها. فالاهتمام بات يتجه أساساً، نحو المزيد من التوسع خارج أسوار المدن القديمة، وفي توسعات المدن وامتداداتها، سواء كان ذلك من خلال إنجاز المشاريع العمرانية الكبيرة التي تقوم بها الدولة، أو تلك التي ينجزها أو يشارك في إنجازها القطاع الخاص.

وغالبا ما تنصب الجهود نحو توسعات المدن ومتابعة تطور منظوماتها العمرانية والهياكل الجديدة للمدن، أكثر من الاهتمام بالحفاظ على التراث العمراني والمعماري وصيانة المباني والقصور والمعالم الأثرية، بالرغم من الجهود القليلة -هنا وهناك- التي تبذلها الحكومات لأعمال الصيانة والترميم، فإن تدهور مباني المدن العتيقة، لهو أكثر سرعة من جهود إنقاذها وحمايتها. وكان للمجتمع المدني وخاصة جمعيات حماية التراث العمراني بالمدن العتيقة، أن رفعت الصوت عالياً، من أجل إيلاء أهمية أكبر لحماية التراث العمراني ومفرداته المعمارية الأصلية، لا بل وتوظيف هذا الموروث عبر صيانه وإعادة تأهيله في دعم التنمية المحلية، وفي إحياء التراث الثقافي وتشجيع سياحة التراث على وجه الخصوص، وإدماج المدينة القديمة في النسيج العمراني الحديث وفي الحياة الثقافية والاقتصادية.

ورغم أن المدن العتيقة تتربع على مساحة صغيرة، إلا أنها تبرز تفاصيل نمط حياة اجتماعية، كان لها يوماً شأنًا تجاريًا واقتصاديًا كبيراً، فضلاً عن دورها الوظيفي الاجتماعي والثقافي، ولا تزال هذه المدن القديمة إلى يومنا هذا تأوي عشرات ألوف السكان، ويترتب على ذلك ضرورات الربط بين الماضي والحاضر، ودعم التنمية المحلية والاقتصاد الحضري، بهذه المواقع التاريخية الهامة، واندماجها في الحياة اليومية بالمدينة ككل وخاصة ضمن المساحات الحضرية الجديدة، التي تشكل الامتداد الطبيعي للمدن القديمة.

وبالتزامن مع تطور المدينة الحديثة، فلقد انعكس ذلك التطور على بنية النظام الاجتماعي بالمدن القديمة، الذي تكوّن عبر القرون الماضية، والذي تميزت أهم أشكاله في التالي:

- مغادرة الميسورين من السكان لمنازلهم في المدينة القديمة، والرحيل إلى أحياء جديدة خارج المدينة القديمة، كما وقع في مدن القاهرة ودمشق وتونس ومدينة الجزائر العاصمة، التي شملت الفئات الاجتماعية الثرية المفتونة بأنماط معيشة عصرية.
- توكيل بعض الفئات الميسورة، لبعض الأقارب مثلاً، للسكن في مساكنهم لئلا يتم الاستيلاء عليه أو السكن به من طرف آخرين، وبرزت هذه الظاهرة في المدن العتيقة في صيدا وتونس والجزائر.
- إحلال سكان مهاجرين قادمين من المدن الداخلية ومن الريف المجاور، بحثاً عن فرصة العمل بالمدن الكبيرة، محل السكان الذين غادروا مساكنهم في المدينة القديمة.

ولا شك أن المدن القديمة تزخر بتراث عمراني ومعماري، جبل عصارة المعرفة والحضارة، ومعالم وآثار لها أهميتها التاريخية وقيمتها المعمارية والرمزية، فامتزج فيها العمق الحضاري بالتاريخي، باعتبارها مهداً لحضارات قديمة تعاقبت، وترك كل منها بصمته وخصوصيته وفرادته أحياناً.

وتعتبر مدينة صيدا القديمة مثلاً مميزاً للتراث العمراني والمعماري، وللمدن التاريخية المأهولة، وهي مدينة ساحلية خلابة "صيدون" سيدة البحار، كما أطلق عليها لأهميتها التجارية، باعتبارها مرفأً هاماً في حوض المتوسط، وهي المدينة الأولى التي أسسها الفينيقيون 2800 قبل الميلاد.

ولقد شكّلت قلاع صيدا وحصونها ومعالمها التاريخية، شواهد على حضارات تعاقبت وتركت بصماتها في كل حقب من حقب مسار المدينة، فتارة شاهدة على الأزمنة والأحداث، وتارة أخرى الشاهدة الحية لهذه الأحداث، فالقلعة البحرية تحكي سيرة الغزوات عبر التاريخ، وتقص معالمها حكايا الزمن البعيد، بدءاً بالكنعانيين والفينيقيين مروراً باليونانيين والرومان والبيزنطيين والعرب والعثمانيين، والانتداب الفرنسي بالقرن العشرين.

وفي أزقة وحارات وأسواق صيدا القديمة عبق التاريخ يتجلى، وتتجسد خصائص المدينة العتيقة، ورائحتها المميزة ونكهتها العمرانية وبنظامها، وبنسيجها العمراني الذي حيك، كما يحاك بعناية الثوب المطروز، فحول المعبد كالجوامع أو الكنيسة، تنتظم الساحات والمباني والحمامات والنوافير، والأزقة التي تؤدي إلى الأحياء السكنية، والمقاهي والمطاعم والأسواق المختلفة والمتنوعة، كأسواق النجارين والنحاسين والعطارين وسوق الصاغة والحلي والحرف التقليدية المحلية، وسوق الخضار وغيرها من السلع المحلية الصيداوية.

ولكن دور مدينة صيدا القديمة والحديثة قد تراجع بمرور الزمن، فهي المدينة الثالثة حالياً في لبنان بعد مدينة بيروت كعاصمة وطرابلس المدينة الثانية، تقع على بعد 45 كم جنوبي بيروت، ويتقاطع الجزء القديم من مدينة صيدا، في نمطها المعماري ونظامها العمراني وبنيتها الاجتماعية، مع المدن القديمة في دمشق وحلب والقدس، وقصبة الجزائر أي المدينة القديمة، وتونس القديمة وحبوس الدار البيضاء القديمة في المغرب، ونعني بالحبوس أي أملاك وقف ومفردها حبس، بما تحتوي عليه من آثار ومعالم وبقية في المدينة القديمة.

وتكمن أهمية دراسة مدينة صيدا القديمة، بما تحتويه من تراث معماري وعمراني ثري ومعالم تاريخية قديمة جداً تجلب إليها زوار وسياح من كافة مناطق لبنان ومن خارج لبنان، وهي جديرة بالاهتمام والرعاية من طرف الدولة وهيئاتها المحلية وبدراسة بنيتها العمرانية والاجتماعية، وما أجري عليها من تعديلات، بمنهجية بحث تجمع بين النظري والميداني، وبما يمكّن الجهات المعنية من اختيار وتبني الطرق الملائمة لأعمال الترميم والتأهيل، حفاظاً على تراثها الثري، وفتح آفاق سياحية وثقافية أكبر، تساهم في تنمية مدينة صيدا وفي رفع مستوى معيشة سكانها، وتطوير الاقتصاد الحضري بالمدينة القديمة، وتتمثل إشكالية البحث في العناصر الرئيسية التالية:

- ما هو واقع التراث العمراني والمعماري بمدينة صيدا القديمة؟

- ما مدى تأثير أعمال الصيانة والترميم في الحفاظ على تراث المدينة ومعالمها؟

- فيم تتمثل فرص الاستثمار السياحي والثقافي في مدينة صيدا؟

**الكلمات الأساسية:** المدن القديمة، صيدا القديمة، التراث العمراني والمعماري، الصيانة والترميم، سياحة التراث

## Abstract:

The urban and architectural heritage is an original component of the city, which determines the vocabulary of identity inherent in the heritage elements, as it is the expression of the

civilizational, historical and cultural heritage, stimulating memory and the genius of the place in different eras, by studying the urban heritage and the architectural models that embody it, we can identify urban entities that include precious treasures, from heritage sites and monuments in old cities.

There are many examples, from the sea citadel in the old Saida, the citadel of Aleppo and the Umayyad mosque in old Damascus, the mosques and churches of Jerusalem, the old Cairo, Bab al-Yemen in the old Sana'a, old Tunis, to the Casbah of Algiers and its architectural treasures, the heritage of Fez and Marrakech, and a lot of heritage in the ancient cities of the Arab countries.

Despite the local peculiarities of the urban system and the architectural touch in this or that city, most of them are similar. In the core of the old city, temples, markets, governance and administration palaces were established, around the core, heritage buildings are spread, and the architectural style, building materials and housing styles are almost repeated. What has become a matter of concern, because whenever urbanization expands, whenever the old city is marginalized, and heritage treasures are neglected, so that a person today is unable to make similar ones.

Often efforts are focused on urban expansion rather than concern for preserving the urban and architectural heritage, despite the few efforts -here and there- that governments make for maintenance and restoration work, the deterioration of old city buildings, is more rapid than efforts to save them.

These ancient cities once had great commercial and economic importance, and these cities still today house some tens of thousands of inhabitants, and it follows that the necessities of supporting local development, with these important historical sites, and their integration into daily life in the city, which is the natural extension of the old cities.

Old Saida is considered a distinguished example of urban and architectural heritage, and of inhabited historical cities, and its architectural style often intersects with the old cities in many Arab countries.

It is a picturesque coastal city "Sidon, our lady of the Seas" as it was called for its commercial significance, also as it is an important port in the Mediterranean basin, and the first city founded by the Phoenicians, 2800 BC.

The castles of Saida and its historical monuments, were evidence of successive civilizations, and left their imprint in every era of the city's path, sometimes a witness to times and events, and at other times the living martyr of these events.

The Ottomans, the French mandate in the twentieth century, and with the passage of time the role of Saida declined, as it is today the third city in Lebanon.

The importance of the research lies in studying, the structure of the ancient city of Saida, and the amendments that were made to it, with a research methodology, that combines theoretical and field work, in a way that enables those concerned, to choose and adopt appropriate methods, for restoration and rehabilitation works, in order to preserve its rich heritage, and to open tourism and cultural horizons, that contribute to the development of the city of Saida, and in raising the standard of living of its residents, and the problem of research is represented in the following elements:

- What is the reality of the urban and architectural heritage of the old city of Saida?
- What is the impact of maintenance and restoration work on preserving the city's heritage and monuments?
- What are the opportunities for tourism and cultural investment in Saida?

**Key words:** old cities, old Saida, urban and architectural heritage, maintenance, restoration, heritage tourism.

## المقدمة:

تزخر المدن القديمة في البلدان العربية مشرقاً ومغرباً، بتراث عمراني ومعماري ومعالم وآثار، لها أهميتها بين المدن القديمة، وامتزج العمق الحضاري بالعمق التاريخي في هذه المدن، باعتبارها مهداً للحضارات القديمة المتعاقبة، حيث انجبلت عصارة المعرفة والحضارة التي تميز كل حقبة من الحقبة. وتمثل مدينة صيدا القديمة مثلاً مميزاً، للمدن التاريخية المأهولة بسكانها والجديرة بدراسة بنيتها العمرانية والمعمارية، ومعرفة ما تحويه من تراث عريق بغية الحفاظ على هذا الموروث، كخطوة ضرورية لتنشيط نسيجها العمراني القديم وصيانته والحفاظ عليه، ولفتح آفاق سياحية وثقافية، يمكنها أن تساهم في تنمية مدينة صيدا، وفي رفع مستوى معيشة سكانها، ضمن خطة تطوير المدينة كمنظومة عمرانية متكاملة.

فمدينة صيدا القديمة تزخر بحرف ومصنوعات تقليدية، ذات خصوصية ونوعية ونكهة تميز مدينة صيدا القديمة عن غيرها من المدن القديمة اللبنانية، ينبغي الحفاظ عليها واستمرارها لكي لا تنقرض، وتضم الصناعات التقليدية مدى واسعاً من الأنشطة الصناعية كصناعة الصابون ومستخرجات زيت الزيتون وما تحتاجه الحماطات الشعبية. وصناعة الغزل والنسيج والطرز وصنع السجاد، وتفصيل الملابس وصناعة الحصر والنجارة والحدادة والفخار، وبعض المصنوعات الجلدية والخشبية والمعدنية.

صيدا أول الزجاج والخزف، أطلق عليها في القديم تسمية صيدون، فلقد اشتهر أهلها بصيد الأسماك، وأطلق عليها تسمية سيدة البحار بالنظر إلى أهميتها التجارية، فهي المدينة الأولى - حسب المؤرخين - التي أسسها الفينيقيون 2800 قبل الميلاد، ضاربة الجذور في تاريخ مدن المرافئ المتوسطية.

وقد تراجع دور مدينة صيدا بمرور الزمن، وأصبحت المدينة الثالثة في لبنان بعد كل من بيروت وطرابلس، وهي مدخل لبنان إلى جنوبه، وتقع على بعد 45 كم جنوبي مدينة بيروت، تتقاطع في نظامها العمراني ونمطها المعماري، وبنيتها الداخلية ونظام الحياة الاجتماعي، مع المدينتان القديمة العربية شرقي المتوسط دمشق وحلب والقدس، ومع قسبة الجزائر وتونس القديمة ومدينة فاس البالي بالمغرب حسب التسمية المحلية، وغيرها من المدن القديمة في البلدان المغاربية.



الشكل رقم 1 خريطة لبنان وتظهر صيدا عاصمة منطقة الجنوب

التي تتكون من جزين والنبطية وحاصبيا ومرجعيون و بنت جبيل و صور

### 1- صيدا الفينيقية والقلعة البحرية

كانت لمدينة صيدا الفينيقية القديمة قيمة دينية وسياسية وتجارية كبيرة جداً، و يُقال أنها كانت مأهولة منذ 4000 قبل الميلاد، وخلال القرن الثالث عشر وفي عام 1228 قام الصليبيون ببناء حصن صيدا، وهي القلعة البحرية التي أقيمت على جزيرة صغيرة متصلة بالبر أي من واجهة مدينة صيدا القديمة بواسطة ممر يبلغ طوله 80 متر، ويمكن رؤية جمال و روعة تصميم القلعة في الرسوم التوضيحية القديمة لها، ولقد تضررت القلعة بعد عدة حروب، وتم ترميمها عدة مرات وأعيد بناؤها و أضيف إليها الجسر الخشبي الذي يربطها بواجهة المدينة.

وشكلَ تراثها العمراني والمعماري المتمثل في قلاعها وحصونها ومعالمها التاريخية، شواهد على حضارات تعاقبت لتترك بصماتها، ماثلة في حقب التاريخ ومراحلها، فقلعة صيدا البحرية تحكي سيرة الغزوات عبر التاريخ، ولا تزال معالمها تقص حكايا الزمن البعيد، بدءاً بالكنعانيين والفينيقيين 2800 سنة قبل الميلاد.

وتم إيجاد أدلة على وجود المدينة الفينيقية القديمة، التي دُفنت في البحر في المنطقة المحيطة، بالقلعة مثل هياكل الجدران والأعمدة والسلام، وبقايا مباني وتماثيل وصهاريج، مروراً باليونانيين والرومان والبيزنطيين والعرب والعثمانيين، وصولاً إلى الانتداب الفرنسي في القرن العشرين.

ويعتقد المؤرخون أنّ القلعة تشكل نموذجاً فريداً في فن العمارة، حيث بنيت فوق معبد فينيقي قديم، كان مكرساً لتكريم "الإلهة ملكارت"، والقلعة نموذج للطراز المعماري في القرون الوسطى، ولاسيما العمارة الصليبية والإسلامية، بعدما أضافت الفتوحات الإسلامية لمسات معمارية على القلعة وكانت القلعة البحرية التي تحيط بها مياه البحر من كافة جوانبها، تتألف في الأصل من مجموعة من الأبراج المحصنة والمتصلة ببعضها البعض عبر ممرات ومسارب، ما لبثت أن توسعت وأضيفت إليها بعض الجدران والدعائم.

وتتألف القلعة من برجين، البرج الشرقي بناه الصليبيون والبرج الغربي وبناه المماليك على الطراز الإسلامي ولا يزال يحتفظ بهيئته الأصلية بخلاف البرج الشرقي فهو ليس بحالة جيدة كالبرج الغربي، وفي الجدران الخارجية تم استخدام الأعمدة الرومانية، كتعزيزات أفقية وهي إحدى سمات القلاع المحصنة، التي بُنيت على مواقع رومانية سابقة بالقرب منها.

وهناك غرفة كبيرة مقببة تحتوي على مدافع قديمة، ودرج متعرج يؤدي إلى سطح القلعة. و لقد تم بناء البرج الشرقي على مرحلتين، والجزء السفلي منه يعود إلى فترة الحملات الصليبية، في حين أن الطابق العلوي تم بناءه على يد المماليك، وحسب مؤرخي صيدا هناك أدلة على وجود المدينة الفينيقية القديمة، التي دُفنت تحت سطح البحر في المنطقة المحيطة بالقلعة، مثل بعض هياكل الجدران والأعمدة والسلام وبقايا مباني وتماثيل وصهاريج.

وتحتوي القلعة على مسجد صغير بناه السلطان الأشرف خليل، وجدده الأمير فخر الدين المعني الكبير، وللقلعة صالة كبيرة تطل على البحر، كما توجد بداخلها كنيسة ينسب بناؤها إلى فرسان الهيكل، والقلعة متصلة بالبر "جسر عبور" مؤلف من قسمين منفصلين، ومع إدخال إضافات عليها أصبحت تتصل بالبر عبر جسر حجري، يرتكز على قواعد من تسع قناطر، وينتهي الجسر الصخري إلى جسر خشبي كان يحرق خلال الحصار والغزوات لعزل من بداخلها، وعدم تمكين الغازين من دخولها.

والصليبيون هم أصحاب فكرة إقامة الجسر الصخري حيث أوله أحجار ضخمة ثابتة ونصفه الآخر القريب من بوابتها متحرك، إلا أن الجسر القديم لم تتبق منه إلا دعامته الشمالية المدببة لأنها الأقرب إلى القلعة، أما الدعامتان الثانيتان فقد أعيد بناؤهما على الطراز ذاته في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان آنذاك بعد انهيارهما عام 1936.

ولقد اندحر الصليبيون عن القلعة عام 1291 بعد سقوط عكا، وعلى الرغم من أهمية قلعة صيدا البحرية التاريخية وموقعها في البحر، إلا أن تحويلها إلى مرفق سياحي هام، والاستفادة من المعلم الساحر بموضعه الخلاب على البحر، وبالتالي إقامة مهرجانات داخلها ونشاطات تستقطب حركة سياحية مقيمة ووافدة لم يتم باستثناء المهرجانات التي أقيمت في الستينيات، إذ استضافت حجارتها وجنباؤها وردهااتها، حفلات فنية لمطربين لبنانيين وعرب كبار،

ونظمت كذلك في باحات القلعة المعارض فيما يقتصر نشاط القلعة اليوم على حركة الزائرين. ومن أعلى سطح القلعة البحرية بالجهة الشمالية لمدينة صيدا القديمة، يمكن رؤية المدينة القديمة بالكامل وميناء الصيد، كما تبينه الصورة رقم 1.

ويصف المهتمون بشأن مدينة صيدا القديمة، القلعة البحرية بأنها نموذج معماري مهم من بين نماذج القلاع والحصون، التي بنيت في تلك الفترة ولكنها تعاني من فجوات سدت بحجارة صخرية، تتخذ شكل فوهة المدفع الحديدي، فالمدافع الأصلية أصيبت بالصدأ نتيجة عوامل المناخ والطبيعة كتأثير التيارات البحرية وكذلك نتيجة لعدم صيانتها ما ساهم في تسريع تآكل الصخور والمواد الحديدية.

صحيح أن الواجهة الغربية خضعت لعمليات ترميم، ولكنها تعتبر محدودة بالمقارنة بالأضرار الكبيرة، التي تخلفها أمواج البحر والأنواء البحرية على جدران القلعة الصخرية، مسببة في بعض الأحيان انهياراً لبعضها، كما وقع في شتاء 2003 حين انهار جزء من القلعة في زاويتها الشمالية الغربية، وظهرت تشققات بالحائط الغربي، ما ينذر بحصول انهيارات، لكنها دُعِمَت في مرحلة أولى لحمايتها من انهيارات محتملة، لحين إنشاء سور واق من المياه لصدّ الأمواج عن أساسات القلعة.

ومن المعروف أن المياه تلحق الضرر الكبير بأساسات المباني والجدران القديمة، ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار معالم على قدر كبير من الأهمية التاريخية، وتشكل خطورة أكبر مياه البحر بسبب ملوحتها، وأثناء زيارتنا للقلعة عام 2009 علمنا أن هناك مشروعاً متكاملًا لإعادة ترميم القلعة تعكف المديرية العامة للأثار وكذلك بلدية صيدا على وضعه حيز التنفيذ.

وجعل الصليبيون لها جسراً صخرياً أوله أحجار ضخمة ثابتة ونصفه الآخر القريب من بوابتها متحرك، إلا أن الجسر القديم لم يتبق منه إلا دعامته الشمالية المدببة لأنها الأقرب إلى القلعة، أما الدعامتان الثانية فقد أعيد بناؤهما على الطراز ذاته، في عهد الانتداب الفرنسي على لبنان آنذاك بعد انهيارهما عام 1936. وعندما تدخل البوابة الكبيرة تدرك عندما ترى واجهتها العلوية، أن التماثيل التي نقشت عليها تخبر عن اهتمام الصليبيين، بزخرفة قلاعهم كدلالة على بصمتهم في تلك الحقبة الزمنية، وكذلك عندما تلج البوابة يأخذك المشهد إلى السور، الذي يربط القلعة بعضها ببعض وكأنه حلقة متماسكة الأربطة لا يمكن اختراقها بسهولة، حيث تصطدم بجاذب صخري ضخم على كافة جوانب هذا الحصن المنيع، وإذا استطاع أي عدو اختراقه أو غزوه، فلن يسلم من ذلك الجدار الصخري الداخلي المرتفع، وفجواته المزروعة برؤوس مدافع، وهو ما يعكس مناعة الحصن وحمايته ومن فيه.

## 2- القلعة البرية في مدينة صيدا القديمة

تقع في الجزء الجنوبي من مدينة صيدا القديمة قلعة صيدا البرية أو "سان لويس" كما أطلق عليها المسيحيون، بنيت على ربوة بارتفاع 45 متراً تطل على المدينة القديمة من جهة البر، لذلك سميت بالبرية بالنظر إلى القلعة البحرية التي تقابلها من الشمال، تعود إلى العصور الفينيقية الأولى، قام بترميمها اليونان والرومان والعرب تحتوي على مراكز للمراقبة والدفاع، وقد تهدمت بالحروب والزلازل. رممها الصليبيون بعد احتلالها تولى تحصينها لويس التاسع ملك فرنسا الذي اتخذها حصناً له أثناء إقامته بعكا في فلسطين وصيدا بين 1250-1254.

وكمعلم تاريخي لا يقل أهمية عن القلعة البحرية، تكفلت كل من المديرية العامة للآثار وبلدية صيدا بوضع برنامج لأشغال ترميم القلعة البرية يقوم بتنفيذ أعمال الترميم خبير إيطالي، مراحل الترميم عام 2014 كالتالي:

- إبراز معالم القلعة من خلال تنظيفها وجمع الحجارة والأعمدة من حولها.
- إعداد دراسة متخصصة لاكتشاف ما يمكن اكتشافه وما له علاقة بتاريخ القلعة وما مر عليها من الحقب المختلفة.
- اكتشاف أسرار القلعة وسراديبها وتاريخها العريق.
- تدعيم وتعزيز الأجزاء المتشققة لمنع انهيارها والمحافظة على السلامة العامة.
- وضع ما يتم اكتشافه من آثار في المتحف الوطني لمدينة صيدا.
- فتح القلعة أمام السكان والسياح بعد انتهاء أعمال الترميم صمن خطة تنشيط الحركة السياحية والثقافية.



الصورة رقم 1- صورة جوية تبين مدينة صيدا القديمة في شكل مثلث داخل أسوار المدينة والقلعة البحرية من الجهة الشمالية والواجهة البحرية التجارية. الصورة رقم 2- القلعة البرية "قلعة المعز" من الجهة الجنوبية لمدينة صيدا القديمة. المصدر موقع بوابة صيدا 2019

وتجسد مدينة صيدا العتيقة خصائص المدينة القديمة الساحلية، فالمدينة داخل السور (intra-muros) لا تزال إلى اليوم، تزخر بطابعها المعماري وبتراثها وبنظامها وبنسيجها العمراني القديم، الذي حيك كثوب جميل الطرز.

ويتجلى عقب التاريخ، بتجوال المرء بأزقة وحواري وأسواق المدينة، فحول المعبد كالمسجد الجامع، تنتظم الساحات والحمامات ونوافير الماء، والممرات التي تؤدي إلى الأحياء السكنية، التي تتخللها المقاهي والمطاعم والأسواق بتخصصاتها المختلفة، كسوق النحاسين وسوق النجارين، وسوق العطارين وسوق الصاغة والحلي والحرف التقليدية، وغيرها من الأسواق القديمة الجميلة المتنوعة.

## 2- صيدا القديمة

تأوي صيدا القديمة خليط من السكان اللبنانيين والفلسطينيين، البالغ 10 آلاف نسمة عام 2006<sup>20</sup> حسب دراسة أجرتها إحدى الجمعيات المحلية عام 2006 ويشكل اللبنانيون 60%، والفلسطينيون 40%. ويصل اليوم عدد سكانها ما لا يقل عن 15 ألف نسمة (بلدية صيدا 2018) وخاصة بعد إيوائها للنازحين السوريين والفلسطينيين، جراء تردي الوضع الأمني بسوريا عام 2011. وتصل نسبة الفقراء وذوي الدخل المحدود إلى حوالي 87% من سكان صيدا القديمة، الذين لا يزيد الدخل الشهري لحوالي 24% منهم عن 200 دولار<sup>21</sup>.

<sup>20</sup> - جمعية عمل تنموي بلا حدود "نعم" 2006، تقييم عوامل الخطر الصحية والاجتماعية التي تواجه المراهقين في صيدا القديمة، لبنان

<sup>21</sup> - مرجع سبق ذكره ص4

ويترتب عن ذلك عدم مقدرة سكان المدينة القديمة الفقراء، على ترميم مساكنهم بمفردهم، والقيام بأعمال الصيانة الدورية، الأمر الذي يدفع بلدية صيدا ومصالحها المعنية، التكفل بتلك الأعمال وهذا يضيف أعباء مالية كبيرة عليها، ما يعيق في أحيان كثيرة، القدرة على استدامة مشاريع التهيئة والترميم والصيانة. ورغم مساهمة القطاع الخاص، التكفل ببعض المشاريع في هذا الصدد، كإنشاء متحف الصابون بعد تهيئة المكان، وصيانة وترميم بعض الأسواق كسوق النجارين.

ولقد غادر مدينة صيدا القديمة جزء من سكانها الأصليين، نحو مدينة صيدا خارج السور، عندما بدأت الحياة الحضرية العصرية، تدب في توسعات المدينة الحديثة، على غرار ما حدث بالنصف الثاني من القرن العشرين في مدينة صيدا ذاتها، وفي معظم المدن القديمة في البلدان العربية.

### المخطط 1- مدينة صيدا القديمة والميناء والقلعة البحرية



المخطط رقم 1- مدينة صيدا القديمة مقابل الشاطئ والقلعة البحرية كمعلم تاريخي بارز، ويظهر الكورنيش الذي تم تهيئته في التسعينيات وساحة أو دوار النجمة القلب التجاري للمدينة الحديثة خارج أسوار المدينة القديمة، حيث يتصل مركز مدينة صيدا الحالي بالمدينة القديمة من خلال مجموعة شوارع وأهمها شارع فخر الدين، موقع بوابة

ويبدو أن عوامل مشتركة قد ساهمت، في انتشار ظاهرة "الهجرة الحضرية" (urban exodus) بالانتقال من قلب المدينة إلى خارجها في التوسعات الحديثة للمدينة، رغبة بالعيش في حياة عصرية، حيث المنازل الفسيحة والشوارع الواسعة، وسهولة الوصول إلى الخدمات والمرافق، وغيرها من وسائل الحياة العصرية، أما الجزء المتبقي من سكان صيدا القديمة، والذين احتفظوا بمساكنهم داخل السور، فهناك عوامل أخرى قد ساهمت في بقائهم بالمدينة القديمة من أهمها ما يلي:

- أن معظم هذه الأسر تنتمي إلى الفئات الاجتماعية ذات المداخل المحدودة، الأمر الذي لا يساعد هذه الفئات، على المغامرة، والخروج من عالم معلوم داخل المدينة القديمة، إلى عالم مجهول بالمدينة الحديثة.
- المحافظة على التراث العائلي، لاسيما وأن أسعار العقار ليست مرتفعة نسبياً.
- التكافل والتضامن بين أفراد وأسر النسيج الاجتماعي الواحد، وبخاصة من لديهم بعض الورش والحرف التقليدية، التي يناسبها طقوس المدينة القديمة، وظروفها الحياتية والاجتماعية والاقتصادية.
- أدت مشاريع الترميم وصيانة تراث المدينة، ومعالمها ومساجدها، وتهيئة أسواقها وحراراتها وأزقتها، إلى تنمية المدينة القديمة، ما ساهم في تشجيع السكان على البقاء والعيش في مساكنهم.

وأقيمت صيدا القديمة على مساحة 20 هكتار، وتشكل نسبة ضئيلة جداً (0,5 %) من النسيج العمراني من مدينة صيدا الحالية، حيث توسع عمران المدينة وامتد نحو التلال الشرقية خلال القرون السبعة الماضية، وكان من شأن هذا الامتداد العمراني، أن زاد في مساحة النسيج العمراني المتصل إلى 4500 هكتار، وتأوي مدينة صيدا عدد من السكان بلغ 120 ألف نسمة عام 2008، وحوالي 150 ألف نسمة عام 2019، ساهم موقعها الجغرافي بين بيروت وصور جنوباً والنبطية من الجهة الجنوبية الشرقية، حيث أطلق عليها عاصمة الجنوب، باعتبارها الممر الرئيسي إلى لبنان الجنوبي، كما أن إطلالتها على البحر المتوسط والدور الذي يلعبه مينائها، في تنشيط الحياة الاقتصادية للمدينة والإقليم، أدى ذلك كله إلى أن تصبح مدينة صيدا مركزاً اقتصادياً هاماً.

وحسب دراسة قام بها عام 2016 فريق لبناني متخصص في الشأنين الاقتصادي والاجتماعي حول واقع الاقتصاد في مدينة صيدا (مركز المعلوماتية والتنمية في لبنان 2016) أشارت تلك الدراسة إلى المخطط التوجيهي والتفصيلي العام للمدينة، وتبني العديد من المشاريع الاستثمارية في الصناعة التحويلية المرتبطة بالقطاع الزراعي فصيда معروفة بزراعتها المتنوعة، وتشجيع الاستثمار الصناعي الخفيف، وإيلاء أهمية إلى الاستثمار في النقل الحضري وإنشاء محطات نقل الركاب.

كما شملت الدراسة توجهات واضحة لزيادة وتشجيع التجارة والخدمات وتنشيط السياحة، تلعب فيه مدينة صيدا القديمة دوراً محورياً في تنشيط الاقتصاد الحضري المحلي وفي الخدمات والتجارة المحلية والسياحة على وجه الخصوص، بالنظر إلى المؤهلات السياحية المتمثلة في مواقع التراث المعماري والعمراني والمعالم والآثار المتنوعة والتي تناولها في الفقرة القادمة.

### 3- واقع التراث العمراني والمعماري بصيدا القديمة:

تزخر صيدا القديمة داخل السور وخارجه، بتراث عمراني ومعماري، تجسدت أهم مفرداته في معالم وآثار هامة جداً جديرة بالاكشاف والتعرف على حقيقتها، لاسيما لمن لديهم الرغبة في زيارة الأماكن الأثرية والمعالم السياحية، وتشكل في الحقيقة هذه الآثار والمعالم، المتمثلة في القلعة البحرية والقلعة البرية، والمساجد والكنائس والدور والقصور العتيقة، والحمامات والخانات والحارات والأسواق المتنوعة، والتي لا تزال تمارس وظائفها.

ويمثل هذا التراث العمراني والمعماري عناصر أساسية للجذب السياحي، من داخل لبنان ومن خارجه، وتنشيط الاقتصاد المحلي كالقلعة البحرية، التي تشكل تراثاً معمارياً وعمرانياً في الآن ذاته ومعلماً أساسياً يرمز لمدينة صيدا، كما يرمز برج ايفيل لمدينة باريس وكما ترمز الأهرامات لمدينة القاهرة، وتعتبر القلعة البحرية المواجهة لمدينة صيدا القديمة، أيضاً معلماً سياحياً من المعالم السياحية الرئيسية في صيدا القديمة، وأحد المعالم السياحية الهامة في لبنان برمته.

بناها الصليبيون القلعة البحرية من أحجار مبان قديمة، ورغم مرور ثمانية قرون على بنائها، فلا تزال قلعة حصينة ومتينة البناء، تتصل بالمدينة بواسطة جسر، نصفه ثابت ونصفه الآخر خشبي متحرك، وبالتالي رفعه وفصله عن البر في حال أي هجوم يقع على المدينة.

ولقد رمم الجسر عدة مرات، إلى أن تم إعادة بناء الجزء المتحرك من الحجر، وفق ذات نمط الجزء الثابت من الجسر، كما هو عليه اليوم، حيث تبين الصورة رقم 2 الجسر الخشبي المتحرك، وتبين الصورة رقم 3 الجسر الثابت.



3- قلعة صيدا البحرية معلم سياحي هام في مدينة صيدا وفي لبنان أقامها الصليبيون في القرن الثاني عشر، وقد أزيل الجسر الخشبي

4

واستبدل بممر حجري،

2- قلعة صيدا البحرية معلم تاريخي فريد ويظهر الجزء الخشبي من الجسر الذي يربطها بالمدينة القديمة، قبل

إزالته. المصدر: موقع صيدا، 2007

وتأتي أهمية القلعة البحرية، كونها إحدى العناصر الأساسية للتراث عمراني، فهي صرح معماري حصين ومعلم مهم جداً، من بين معالم صيدا القديمة ولبنان وحوض المتوسط. وهي بمثابة شاهد على العصور وعلى كل الغزوات، التي صدتها المدينة. ومن الممكن حماية هذا المعلم التراثي والسياحي في الوقت ذاته، الذي تتآكل بعض جدرانه وحجارته بمرور الزمن، بفعل العوامل الطبيعية والمناخية. ولأنه القلعة البحرية جزء من عناصر التراث المعماري والعمراني وأحد رموز ومعالم مدينة صيدا القديمة، فإن ذلك يتطلب الحفاظ الدائم على ذلك التراث، ويتطلب أيضاً أعمال الصيانة والترميم بالنظر إلى تأثير العوامل المناخية والطبيعية التي أشرنا إليها، وذلك ضمن خطة الحفاظ وترميم مباني التراث بمدينة صيدا القديمة. ومن العلامات الإيجابية المميزة للقلعة البحرية، هو سهولة وصول الزائرين والسياح، والحالة الجيدة للجسر الحجري الثابت، الذي يربطها بواجهة المدينة القديمة، ذات المقصد السياحي الواسع والشهير من منطقة صيدا ومن المدن المجاورة ومن أنحاء لبنان.



الصورة رقم 5- واجهة ثانوية المقاصد، إحدى المعالم البارزة بالمدينة القديمة، تصوير ف. بودقة، 2009



الصورة رقم-4 مسجد الكيخيا من أشهر مساجد صيدا القديمة أقيم في القرن 17، تصوير ف. بودقة، 2009



الصورة رقم 7- قصر الأمير فخر الدين المعني الثاني  
بالقرن 17 بحي الأربعين لاستقبال التجار والبضائع،  
تصوير ف بودقة 2009



الصورة رقم 6- حي رجال الأربعين بالمدخل الجنوبي  
لمدينة صيدا القديمة وتبدأ أعمال الصيانة،  
تصوير ف بودقة 2009

تمثل الصور الملتقطة من طرف المؤلف عام 2009 بعض من معالم صيدا القديمة ومبانيها التراثية، وتبين الصورة رقم 6 أكبر وأشهر أحياء صيدا القديمة، وهو حي رجال الأربعين بالمدخل الجنوبي لصيدا القديمة المطل على البحر مباشرة.

وتعود تسمية حي الأربعين بهذا الاسم، أنه كان يعيش في الحي 40 رجلاً صالحاً، وعلى عادة السكان الذين يسكنون الثغور للدفاع عن السواحل ضد غارات الأعداء، كان هؤلاء رجال يدافعون عن ثغر المدينة، فاشتهر في صيدا أربعون من هؤلاء، ومن هذه الشهرة سمي المكان الذي كانوا يسكنونه بحي رجال الأربعين. وهناك رواية أخرى حسب مؤرخي المدينة وكبار السن، أن التسمية تعود إلى أن أهل صيدا سموه بحي رجال الأربعين، لأنه لم يكن فيه أكثر من أربعين منزلاً (طالب محمود قره أحمد 2016).

ويُعتبر الحي من أكبر الأحياء السكانية داخل صيدا القديمة وفيه تقع القلعة البرية، الجامع العمري الكبير، قصر الرئيس رياض الصلح، وقصر الأمير فخر الدين المعني الثاني (الصورة رقم 7) والكنيسة المارونية القديمة، ومدرسة فيصل التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا (أنظر الصورة رقم 4).

وتعتبر الساحة التي تفضي إلى ثلاثة شوارع من أشهر معالم حي رجال الأربعين، وأحد هذه الشوارع يفضي إلى ساحة المصلبية، وآخر إلى حي المسالخية، وثالث إلى مقهى رجال الأربعين الشهير، وفي هذه الساحة تقام احتفالات أهالي الحي والمناسبات الدينية والوطنية.

وما يميز عمارة مدينة صيدا القديمة ونظامها العمراني عن غيرها من المدن القديمة في لبنان، هو تأثرها بعاملين ثقافيين رئيسيين هما الفراعنة المصريون والإغريق اليونانيون، ما كان له الأثر الكبير في غزارة وأهمية تراثها العمراني والمعماري، الذي يتمثل في المعالم الأثرية المعتبرة، التي أقيمت عبر مراحل وحقب التاريخ في مدينة صيدا القديمة، وتقرّد بعض معالمها الأساسية كالقلعة البحرية، وفكرة جسرها بجزأيه الثابت والمتحرك، الذي يربطها بالواجهة البحرية للمدينة، وشكلت طريقة عمل الجزء المتحرك عامل حماية رئيسي للمدينة من الغزاة، فضلاً عن العنصر الجمالي للقلعة، التي تشكل اليوم معلماً سياحياً بامتياز في مدينة صيدا وفي لبنان عامة.

كما أن موضعها على الشاطئ الشرقي من حوض البحر المتوسط كان له الأثر التاريخي الكبير للمدينة، فضلاً عن موقعها الجغرافي، فهي اليوم تشكل نقطة عبور، تربط مدينة بيروت العاصمة بمدن وقرى جنوب لبنان. وأهم المعالم والأماكن الأثرية المتنوعة بمدينة صيدا القديمة فيبينها الجدول رقم 1

**الجدول رقم 1 أماكن التراث من آثار ومعالم مدينة صيدا القديمة**

السرايا	القلعة البحرية
زاوية الجلالية	القلعة البرية (قلعة سان لويس)
زاوية الرفاعي	خان الإفرنج
زاوية الزعترية القدرية	خان الرز
زاوية عمر الجلالية	خان القشلة
حمام الورد	خان الشاكرية
حمام الشيخ	القيصرية
حمام السبع بنات	خان صاصي
حمام المير	الجامع العمري الكبير
بيت آل عجرم	جامع البحر
بيت آل البركة	جامع الكيخيا
بيت آل عكره	جامع القطيشية
بيت بكر الدين الزين	جامع باب السرايا
قصر دبانة	جامع بطاح

جامع أبو نخلة	قصر فخر الدين
مسجد بيت النبي	مدرسة عائشة أم المؤمنين
الجامع البراني	مقهى الزجاج
كنيسة الروم الأرثوذكس	مقهى العيساوي
كنيسة الروم الكاثوليك	مقهى البابا
كنيسة اللاتين	متحف مصبنة عودة
كنيسة الموارنة	منزل رياض الصلح

المصدر: بلدية صيدا، الملف السياحي، 2004

وعلاوة على المباني الأثرية والمعالم والخانات والأسواق والساحات، التي لا تزال ماثلة داخل مدينة صيدا القديمة إلى وقتنا هذا، هناك العديد من الآثار والمعالم الدينية والروحية والثقافية والأضرحة خارج المدينة القديمة، ومن أهم هذه المعالم مقام النبي يحيى ومقام مار إلياس، كما هو مبين في الجدول رقم 2:

الجدول رقم 2 - آثار ومعالم خارج مدينة صيدا القديمة

شاطئ البحر - الجامع العمري	نهر الأولي وحرش الكنايات
مقام أبي روح	المدرسة التكميلية للبنات
مقام النبي صيدون	منزل آل عسيران (الست نفيسة)
مقام النبي شمعون	منزل آل أبو ظهر
مقام شرحبيل بن حسنة	دار العازوري - العدلية القديمة
مقام النبي يحيى	السرايا
مقام مار إلياس	الجزيرة البحرية (الزيرة)
مغارة سيدة مغدوشة	شارع الشهداء

المصدر: بلدية صيدا، الملف السياحي، 2004

#### 4- التشكيل الداخلي لمدينة صيدا القديمة:

مدينة صيدا العتيقة، كباقي المدن التاريخية القديمة في العالم العربي والمسلم، تتشكل من دار العبادة مسجد أو كنيسة أو غيرها، في قلب المدينة، ثم تمتد الساحات العمومية والحمامات والخانات، لتتفرع الأزقة إلى الأسواق المتنوعة والمتخصصة، وإلى الحواري والأحياء السكنية التي تحتوي على الخدمات الضرورية للسكان، يشكل هذا التركيب النسيج العمراني للمدينة داخل السور، معالم تاريخية لا تزال تمارس وظائفها إلى اليوم ومن أهم هذا الأحياء والمعالم ما يلي:

- دور العبادة والساحات كالمسجد العمري الكبير، بالقرب من حي رجال الأربعين، ويعتبر أهم معلماً إسلامياً بالمدينة القديمة وفي لبنان، أعيد بناؤه بعد أن دمره بالكامل الجيش الإسرائيلي، أثناء اجتياحه لبنان عام 1982 وساحة الضهير أمام المسجد، وهي ساحة فسيحة وتعتبر من أجمل الساحات في المدينة، وأحياء المدينة القديمة وأسواقها الشعبية كسوق الخضار في مدخل المدينة القديمة الشمالي (أنظر الصورة).



الصورة رقم 9- مدخل متحف الصابون بمدينة صيدا

القديمة، تصوير.ف. بودقة 2009



الصورة رقم 8- مدخل متحف الصابون بمدينة صيدا

القديمة، تصوير.ف. بودقة 2009

- الحمامات وهي بحاجة إلى الترميم والتجديد، لتقوم بوظيفتها ما يزيد من الجذب السياحي للمدينة.

- الأسواق، ويعتبر سوق النجارين أحد أقدم الأحياء في صيدا القديمة، وقد أخذ تسميته الحالية منذ أكثر من قرن ونصف وهو مكان يحتوي على مستودعات الخشب وورشات ومحلات النجارة، حيث تصل الأخشاب إلى الحي - سوق النجارين عن طريق الميناء، ويدخل المدينة من بوابة البحر، أو عبر بوابة الشاكرية (طلال المجذوب 2005).

ولقد اعتبر السوق عاصمة النجارة في المنطقة بالرغم من مساحته الصغيرة، واشتهر سوق النجارين في الماضي بصناعة العلب الخشبية الثمينة التي تقدم فيها الحلوى للملوك والسلاطين وكانت تصدر إلى الخارج. ومنذ سنوات، تراجع عدد محال النجارة في السوق وباتت معدودة بعدما أطاح استخدام الوسائل العصرية بحرفة

نجارة الخشب الراقية  
ورغم ذلك لا تزال الحرف القديمة تعاند التلاشي والاندثار.

ومن يقصد هذا السوق سيرى في أكثر من ركن طاوولات عريضة تحوي قباقيب خشبية وطاولات صغيرة ومناخل وأجران خشبية بأحجام متنوعة وبين هذه القطع الصغيرة، نجد حرفيون يصنعون كراسي خشبية معتمدين على آلات بدائية إلى حد ما كالشاكوش والمنشار اليدوي والقلم والبيكار وخيطان القش وغيرها... من الأدوات القديمة الأثرية.

- الخانات، ولعل أشهرها على الإطلاق، خان الإفرنج قبالة شاطئ صيدا ورصيف ميناء الصيد والقلعة البحرية، وهو سوق تاريخي هام أقامه الأمير فخر الدين المعني، بأواخر القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر، ويتميز بطابع العمارة الإسلامية حيث الأقواس والبوابات والفناء الواسع الذي تتوسطه نافورة. وهو معلم يشير إلى الأهمية التجارية والسياسية لصيدا، حيث كان يستقبل كبار الوفود القادمة، من بلاد الإفرنج من إيطاليا وفرنسا للاستراحة، ويبدو أنه لهذه الوظيفة حمل التسمية، وتتكفل حالياً مؤسسة الحريري، بترميمه وتهيئته لإقامة الأنشطة الثقافية، فهو من الأماكن السياحية الفريدة في صيدا وفي لبنان عامة.



الصورة رقم 11 - خان الإفرنج المحاذي لشاطئ صيدا قبالة القلعة البحرية، موقع مدينة صيدا 2016



الصورة رقم 10 - خان الإفرنج بصيدا القديمة في بنيتها الكاملة كمعلم سياحي فريد في مدينة صيدا وفي لبنان عامة، موقع مدينة صيدا 2016

- المصبنة التي تم بناؤها من طرف عائلة حمود الصيداوية في القرن السابع عشر، ثم انتقلت ملكيتها إلى آل عودة في القرن التاسع عشر، واستمرت المصبنة في الإنتاج إلى عام 1975 حيث توقفت من جراء الحرب الأهلية في لبنان، وبطلب من مالكيها وبموافقتهم تم ترميمها وتحويلها من طرف بلدية صيدا إلى متحف الصابون عودة عام 1996 (بوابة صيدا 2018) وتم افتتاح المتحف عام 2000 بعد عملية الترميم التي استغرقت أربعة سنوات.

ويروي المتحف الذي قمنا بزيارته عام 2009 حكاية صناعة الصّابون، الممتدة من حلب إلى نابلس، ويبرز المتحف عملية تصنيع الصابون الطبيعي من زيت الزيتون، والمراحل التي تتم فيها صناعة الصابون وخصائصه وأشكاله المختلفة.

ويعرض المتحف نظرة شاملة عما كانت تطلبه الحمامات الشعبية من هذا الصابون. ويشكّل المتحف مقصداً هاماً للزائرين، إذ يزوره أكثر من 50 ألف سائح من البلدان العربية والأجنبية سنوياً، وهو متحف نادر في منطقة الشرق الأوسط، يحتوي على معروضات تتضمن: منتجات الصّابون، ولوازم الحمام التركي، والصّابون البلدي الخام والمعطر وغسول طبيعي للشعر.

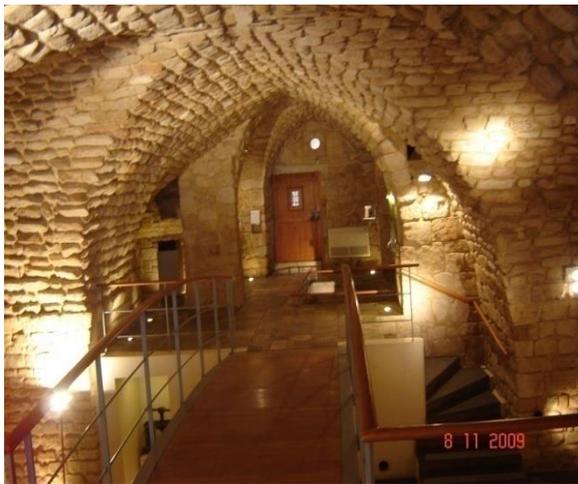
- كنائس تاريخية مارونية، أرثوذكسية وكاثوليكية، المدرجة ضمن برنامج الترميم بالمدينة القديمة.



الصورة رقم 13- جانب من سوق النجارين يعرض بعض المنتوجات الخشبية البسيطة للاستعمال المنزلي وصناعة الحلويات التقليدية، المصدر موقع صيدا 2018



الصورة رقم 12- سوق النجارين أحد أشهر أسواق مدينة صيدا القديمة، تصعب ف. بودقة 2009



الصورة رقم 15- مدخل متحف الصابون بمدينة صيدا القديمة، تصوير ف. بودقة 2009



الصورة رقم 14- نهج متحف الصابون، جمعية عودة بمدينة صيدا القديمة، تصوير ف. بودقة 2009



الصورة رقم 16- متحف الصابون عودة من الداخل بمدينة صيدا القديمة، حيث يتم عرض الصابون في شكل

قوالب هندسية، تصوير ف. بودقة 2009

### 5- المؤهلات السياحية بمدينة صيدا القديمة:

تحتوي المدينة القديمة على مؤهلات معتبرة، يمكن أن تشكل حافزاً للاستثمار في السياحة، من طرف

القطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي، ويمكن رصد أهم هذه المؤهلات في التالي:

- تراث عمراني عريق يتمثل في معالمها وآثارها التاريخية، سواء بالنسيج العمراني للمدينة القديمة داخل

السور أو خارج السور، كالقلعة البحرية والقلعة البرية وغيرها من المعالم البارزة والهامة.

- معالم وآثار وأسواق وأحياء تم ترميمها، باتت تمثل عناصر جذب سياحي.

- مواصلة عمليات صيانة التراث، يوفر فرصاً هامة لتنمية المدينة القديمة.

- تاريخ وأصالة صيدا العتيقة النواة الأصلية للمدينة الحديثة.

- الموضع المنبسط الملائم للمدينة القديمة، فعمرائها يمتد على الساحل، مقابل القلعة البحرية المعلم

السياحي، ما يشجع على إقامة مرافق سياحية جديدة بالواجهة البحرية.

- سهولة الوصول إلى المدينة القديمة، وسهولة اتصالها بصيدا الحديثة.

- استدامة الحرف والمصنوعات التقليدية المحلية المتنوعة، التي شكلت على مر الزمن أساس أنشطة المدينة القديمة، ما يمكّن من الحفاظ على التنمية المحلية، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تخدم الاقتصاد الحضري للمدينة القديمة ولمدينة صيدا ككل.

- تأمين سهولة الوصول إلى المدينة القديمة بإعادة تهيئة البنية التحتية التي تربطها من توسعات المدينة ومع الطرق الرئيسية من وإلى العاصمة بيروت والمدن الأخرى.

- وقوعها في ملتقى الطرق بين بيروت ومدن وقرى الجنوب اللبناني يجعل منها مركزاً تجارياً وسياحياً هاماً.

#### 6- السياحة المحلية والبعد الترفيهي بمدينة صيدا القديمة

تحتزن صيدا القديمة معالم تراثية وآثار تعود إلى الأزمان الغابرة - كما سبق وأن أشرنا - وكان لأعمال الصيانة والتجديد وإعادة الترميم التي شملت الكثير من المعالم والقصور، بدءاً من خان الإفرنج وخان صاصي وقصر دبانة ومصبنة عودة التي تحولت إلى متحف الصابون، والحمامات التركية والمنازل المحيطة بساحتي باب السرايا وظهر المير، أن أسهمت هذه الأعمال في إعادة الحياة إلى ساحات ومقاهي ومطاعم المدينة، وأسواقها التجارية وواجهتها البحرية على وجه الخصوص، التي أصبحت أماكن استقبال لأعداد كبيرة من مرتادي المدينة القادمين من جوار صيدا، ومن بيروت ومن المدن اللبنانية الأخرى، وخاصة في شهر رمضان من كل سنة، الذي بات يشكل موسماً سياحياً رمضانياً في صيدا القديمة، حيث تعج أحياء المدينة القديمة بالحياة وبالحركة والعمل، التي لا تعرفها المدينة في الأيام العادية.

ويستمتع الوافدين إليها بما تحتزنه المدينة القديمة، من عناصر التراث والتاريخ وذكريات المكان، في ساحاتها ومقاهيها ومطاعمها وفي قصورها ومعالمها التراثية، وخاصة في ساحة باب السراي ازدحاماً خلال الليل، وصولاً إلى حي رجال الأربعين والكورنيش البحري المواجه للقلعة البحرية، حيث تنتشر المقاهي والمطاعم وأماكن الاستراحة (أنظر الصورة رقم 11).

لقد أسهمت أشغال إعادة الترميم والصيانة والتجديد، لمواقع التراث العمراني والمعماري من قصور ومعالم وساحات وخانات وأسواق، ليصبح بعضها أماكن استقبال واستراحة لزوار صيدا ومرتابيها من مختلف المناطق اللبنانية، وتشجيع السياحة المحلية وتنمية المدينة القديمة،

ونعتقد أنه بمواصلة بلدية صيدا الجهد في أشغال التجديد والترميم، ووضع سياسة لإعادة التهيئة (replanning) بالمدينة القديمة، باتباع تجربة التحويل الوظيفي لبعض القصور والخانات، ليحل محلها دور ضيافة وأماكن استراحة، أو فنادق راقية تحتفظ بالمفردات المعمارية الأساسية للمكان، وبالطابع المعماري الخاص الذي يراعي خصوصيات البيئة المحلية، أو مطاعم راقية تقدم خدمة نوعية، تراعي أيضاً احتياجات السائح الأجنبي عن المنطقة.

كما هو الحال في تجربة مدينة دمشق القديمة، حيث قامت محافظة وبلدية دمشق بإعادة ترميم بعض الدور أو القصور، وتهيئتها وتحويلها إلى إقامات وفنادق سياحية، كفندق تليسمان ومطاعم راقية كمطعم بيت جبري الشهير بمدينة دمشق القديمة، تستجيب هذه الإقامات إلى متطلبات السياحة وأذواق السياح، فضلاً عن إقامة صالات رسم ومعارض وعزف موسيقي وتنظيم الاحتفالات والمناسبات الفنية والثقافية.

وهناك أيضاً تجربة كل من مدينة فاس القديمة ومدينة مراكش القديمة، في التحويل الوظيفي لبعض الدور والمنازل أو بعض الأماكن المهجورة، حيث يتم تهيئتها وترتيبها لتصبح إقامات أو فنادق سياحية مجهزة بكل وسائل الراحة، وأخذت هذه الأخيرة تسمية محلية الرياض، وهناك أعداد كبيرة من السياح يفضلون الإقامة في تلك الرياض، داخل المدينة القديمة في كل من مدينتي فاس ومراكش.

وهناك تجارب أخرى في العالم كإعادة تهيئة الجزء القديم من باريس داخل السور المعروفة باسم الحي اللاتيني الذي تم تحويله إلى منطقة خدمات سياحية راقية تحتوي على فنادق ومطاعم ومقاهي.

ولهذه الإقامات محبيها ممن يفضلون التمتع بفترة عطلتهم في مثل تلك الأماكن التاريخية، التي تحيط بها المتاحف والقصور والمعالم الأثرية الهامة والأسواق القديمة.

وبالنظر إلى هذه التجارب الناجحة، وبعد تقييم خصوصيات مدينة صيدا القديمة، يمكن لبلدية صيدا باعتبارها المعني الأول بإدارة وتسيير المدينة، من الاستئناس بمثل هذه التجارب الناجحة، في تبني مشاريع التهيئة والتحويل الوظيفي، التي تتلاءم مع هذه الخصوصيات، ما من شأنه تطوير السياحة المحلية لتصبح سياحة ذات بعد دولي،



الصورة رقم 18- مقهى باب السراي التي تعج بمرتادي المدينة القديمة من مختلف المدن اللبنانية في سهرات شهر رمضان من كل عام، موقع صيدا 2016



الصورة رقم 17- المسجد العمري الكبير ومئذنته التي تطل على ساحة باب السراي بصيدا القديمة، التي تزدهم بالناس الوافدين للاستمتاع بسهرات شهر رمضان من كل عام تصويرف. بودقة 2009



الصورة رقم 19 كورنيش صيدا القديمة بالواجهة البحرية مقابل القلعة حيث مقاهي ومطاعم وأماكن الاستراحة، التي تعج بالزوار والسياح والمصطافين في فترات العطلة تصوير ف. بودقة 2009

## 7- مشاريع تهئية وتأهيل مدينة صيدا القديمة:

لم تتوقف جهود بلدية صيدا ومحاولاتها الدائمة، في تبني مشاريع التهئية والتأهيل لمدينة صيدا القديمة، بما يتناسب مع دورها السياحي الذي من المفترض أن تلعبه أكثر من أي وقت مضى، كما تتناسب وموقعها الجغرافي في البحر المتوسط وموضعها الهام على الشاطئ الكواجه للقلعة البحرية، وفي سياق ذلك تم

التعاون الفني بين مدينة صيدا ومدينة برشلونة وشبكة المدن المتوسطة (med cities) ومنظومة المساحات العامة والخضراء للقيام بهذا المشروع/ المخطط عام 2013.

تناول هذا التعاون وضع تصاميم لاستغلال شاطئ مدينة صيدا من القلعة البحرية حتى ملعب صيدا البلدي، وتنفيذ مشروع الإضاءة على الطاقة الشمسية للشوارع والمعالم الأثرية والسياحية، وتطوير مبنى السرايا القديمة وتحديد سبل الاستفادة منها.

ومن المعروف أنه منذ زمن بعيد مارس ولا يزال قسم معتبر من سكان مدينة صيدا، مهنة الصيد وصناعة قوارب الصيد، وكافة أشغال مرافق المرفأ، وبالتالي فإن أشغال التطوير، وتهيئة المرفأ المواجه للمدينة القديمة، يشكل أساساً هاماً للتنمية المحلية بالمدينة القديمة، وتوفير فرص جديدة للشغل، يستفيد منها سكان صيدا داخل وخارج السور .

ولطالما وضعت مشاريع تهيئة وترميم وتطوير مرفأ صيدا في العقود الخمس الماضية، ولم تر هذه المشاريع النور، نظراً لعدم توفر التمويل اللازم العمومي أو من خلال الهبات العربية أو الدولية لإنجاز ذلك، وعندما توفر التمويل اللازم العمومي عبر وزارة البيئة ومن التبرعات بدء تنفيذ مشروع التهيئة عام 2013 وتضمن القيام بالعمال التالية:

- استغلال الشاطئ من القلعة إلى الملعب البلدي .
- إضاءة الشوارع والمعالم الأثرية والسياحية على الطاقة الشمسية.
- تطوير مبنى السراي القديم وتوظيفه سياحياً وثقافياً .

## 7-1 - تهيئة مرفأ الصيادين

ولقد بدأت عملية تهيئة مرفأ الصيادين بعد إنجاز المرفأ التجاري، حيث تبنت بلدية صيدا مشروعاً ضخماً، لتطوير مرفأ الصيادين في إطار إستراتيجية التنمية الحضرية المستدامة، بالشراكة مع بلدية برشلونة الأسبانية، ومؤسسة الحريري وشبكة المدن المتوسطية ومؤسسة USUDUS يتسع المرفأ لرسو 210 قارباً للصيد (المستقبل الاقتصادي 2014). وجاري العمل لإقامة سوق السمك الجديد، والحفاظ على السوق القديم، كمستودع يحتوي على مستلزمات الصيادين.



الصورة رقم 20 يظهر بأعلى الصورة الرصيف المقابل الواجهة البحرية لصيدا القديمة بعد أشغال التهيئة والتطوير

بغرض تنشيط الحياة الترفيهية والثقافية والسياحية بالمدينة، بالجهة الجنوبية من القلعة البحرية، كما يظهر أسفل الصورة أشغال تهيئة وتطوير ميناء الصيادين، لاستقبال ورسو 210 قارب صيد حلم لطالما راود

أهالي صيدا. حسب ما ورد في المشروع، موقع بلدية صيدا 2016

## 2-7 - تطوير الواجهة البحرية

وتم تبني مشروع تطوير الواجهة البحرية، بعد تقديم المشروع من طرف بلدية صيدا إلى مسابقة دولية في فن العمارة والتخطيط في المدن القديمة والتاريخية، من أجل بناء تنمية حضرية متوازنة، لصيدا الحالية والمدينة القديمة. ومن ثم أصبح من أهم المشاريع الرائدة، في التخطيط الحضري والتصميم المعماري، كونه يوفر نموذجاً متكاملاً لمجموعة من المباني والمساحات متعددة الاستعمالات، ضمن نسيج حضري متناسق ومنسجم، والذي من شأنه أن يساهم في بناء وتصميم يحاكي الجوانب التاريخية المحلية للمكان، وإبراز مراحل التطور المعماري والعمراني لمدينة صيدا القديمة على مر العصور.

وفي هذا السياق وضعت بلدية صيدا بالتعاون مع بلدية برشلونة الإسبانية، دراسة تهدف إلى تحسين وتطوير الكورنيش البحري الذي يعتبر متنفساً لسكان المدينة وزوارها، وهو الممتد من المرفأ الجديد وصولاً إلى الملعب البلدي لمدينة صيدا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بإقامة ممرات للمشاة وأخرى للدراجات الهوائية بهدف سهولة وصول السكان.



الصورة رقم 21 امتداد الحديقة العامة الجديدة التي أقيمت محل جبل النفايات ضمن مشروع تأهيل الواجهة البحرية لمدينة صيدا القديمة، المصدر موقع صيدا عام 2016

### 3-7- حديقة عمومية على أنقاض جبل النفايات

أقسمت حديقة عمومية كبيرة بعد إزالة مكب النفايات على الشاطئ الجنوبي لمدينة صيدا، الذي سمّي "جبل النفايات" نظراً لحجمه وعلوه، القديمة، بما تراكم به من كل أنواع النفايات والمخلفات المنزلية وغير المنزلية، منذ نحو أربعة عقود مضت، ما أضر البيئة الحضرية والبحرية. وبلغ حجمه حوالي 600 ألف متر مكعب عام 2009، في كومة بعلو 27 متراً، ومساحة 3 هكتارات.

ومن أجل المعالجة البيئية السليمة للمكان، ضمن المواصفات البيئية العالمية بعد إزالة المكب، أقيم لهذا الغرض معمل فرز النفايات، وإطلاق ورشة كبيرة يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" بالتعاون مع وزارة البيئة اللبنانية وبلدية صيدا، وبدأت هذه الورشة في منتصف عام 2013 بإزالة المكب ومعالجة آثاره، بما يحتوي عليه من نفايات منزلية وغاز الميثان.

وبعد 30 شهراً من العمل المتواصل انتهت الأشغال في أواخر عام 2015 بإزالة النفايات والتخلص منها والقيام بأعمال التهيئة وتنشيط التربة، لإعادة استخدامها لتصبح حديقة عمومية متكاملة على مساحة 35 ألف متر مربع، تم افتتاحها الرسمي في ربيع عام 2016 وجهزت بمقاعد وممرات وبوسائل راحة وترفيه، لتشكل متنفساً ومنتزهاً عمومياً مهماً لسكانها وزائريها، بعد التخلص من المشكلة البيئية الخطيرة، التي كانت تنغص حياة السكان وتشكل أرقاً كبيراً لبلدية صيدا.



الصورة رقم 23 أثناء إزالة جبل النفايات التي بدأت في منتصف عام 2013  
لهيئة المكان المسترجع لإقامة الحديقة والمنتزه



الصورة رقم 22 مكب أو جبل النفايات بالشاطئ الجنوبي من صيدا،  
مشكلة بيئية حقيقية استمرت طيلة العقود الأربعة الأخيرة،

ولقد سمح المشروع باسترجاع مساحة معتبرة تقدر بحوالي 55 ألف متر مربع، استثمرت في إنشاء الحديقة العمومية والمنتزه محل المكب أو جبل النفايات الذي أصبح من الماضي، وبعد أعمال تهيئة إضافية لمحيط المكب، أصبحت المساحة المسترجعة حوالي 65 ألف متر مربع أي 6.5 هكتار. وتعتبر الحديقة من أجمل الحدائق في لبنان وربما في شاطئ المتوسط، على حد وصف بلدية صيدا، بما تحتوي عليه من مقاعد خشبية وأعمدة إنارة وزراعة الواحة بالعشب الأخضر وتبليط الأرضية المخصصة لرواد الحديقة وملعب الأطفال، وكذلك إنجاز الجسر والمسرح الروماني وكل المعالم الجمالية المزينة للحديقة.



الصورة رقم 25 المساحة الخضراء من الحديقة التي حلت محل مكب النفايات  
المصدر: عدسة زهرة مرعي بتاريخ 4-1-2021



الصورة رقم 24 ملاعب الأطفال إحدى تجهيزات الحديقة  
المصدر: عدسة زهرة مرعي بتاريخ 4-1-2021

وبعد افتتاح الحديقة لعامة الناس وزوار المدينة القديمة، اشتكى من تجول بالحديقة بانبعاث روائح كريهة أشبه بغاز الميثان، ما أدى بسلطات بلدية صيدا إلى تنظيم عملية فتح الحديقة أمام الجمهور، تجنباً لأية تسربات قد تلحق الضرر بالسلامة العمومية، وفي هذا الصدد أوضح المدير العام لمعمل معالجة النفايات، أن المعمل يعتبر الوحيد الموجود في لبنان بل وفي الشرق الأوسط الذي يعمل بتقنية الفرز والمعالجة اللاهوائية أو البيولوجية، التي سوف تتخلص تدريجياً من تسرب غاز الميثان. وأشار إلى أن كل المواد العضوية الموجودة في النفايات، يتم إدخالها إلى الخزانات وتتحول نسبة 85 في المائة منها إلى غاز الميثان، الذي يستخدم لتوليد طاقة حرارية وكهربائية وطاقة مماثلة من الحرارة، تستخدم لتوليد الكهرباء الكافية لتشغيل المعمل كله، ويبدو أن مصدر الروائح التي تتسرب إلى الحديقة هو معمل النفايات، الذي لم يتمكن بعد من المعالجة النهائية للمسألة البيئية.

وفيما يتعلق باسترجاع الأراضي، هناك تجارب عديدة في كثير من المدن في العالم، حينما تقوم بهدم مباني لأيلة إلى السقوط ولا تشكل قيمة تاريخية أو رمزية، وتشغل مساحات في أماكن هامة ذات قيمة عقارية كبيرة، ويمكن استغلالها للفائدة العمومية، في نشاط معين يعود بالفائدة على المدينة، وخاصة عند وضع خطة لتأهيل الجزء القديم من المدينة أو في توسعاتها الجديدة، حيث تسترجع مساحات معتبرة، ويطلق على هذه العملية عند الفرنسيين تسمية البور الحضري (les friches urbains).



الصورة رقم 27 جزء من حديقة صيدا التي أقيمت على أنقاض جبل النفايات، على امتداد كورنيش صيدا وتظهر الواجهة البحرية التي تعج بالمصطافين وبالزوار، المصدر: موقع صيدا 2016



الصورة رقم 26 الحديقة التي حلت محل جبل النفايات باستكمال الجانب البيئي من مشروع إنجاز الحديقة المصدر: عدسة زهرة مرعي 4-1-2021

## 8- معيقات الحفاظ على التراث العمراني بصيدا القديمة:

تتمثل أهم العوائق التي تواجه حماية التراث العمراني والحفاظ عليه بصيدا القديمة فيما يلي:

- عدم تبني استراتيجية وطنية للتهيئة العمرانية، على غرار بعض البلدان المتوسطة، تضع خطط الحفاظ على التراث العمراني، وعمليات الصيانة والترميم والتجديد بالمدن القديمة في مقدمة أولويات تلك الاستراتيجية، الأمر الذي من شأنه التقليل من فرص تمويل أعمال التهيئة والصيانة والترميم في مدينة صيدا القديمة.

- اقتصار خطط التطوير العمراني في لبنان، منذ عقدين من الزمن على العاصمة بيروت، وبالاستثمار خاصة في أنشطة القطاع الثالث الراقى (secteur tertiaire supérieure) على حساب المدن الأخرى، الأمر الذي جعل بيروت تزيد في عدد سكانها، وفي مساحتها العمرانية وازدحام حركة النقل في شوارعها، وفي استقطابها للأموال وللإنسان، فهي تأوي ما يقرب من 50% من سكان لبنان، وأكثر من 75% من حجم الأنشطة الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يقلل من فرص التنمية في المدن الأخرى، كصيدا وطرابلس وغيرها من المدن، وتطور بيروت الكبرى على حساب المدن والمناطق الأخرى.

- تبني خطط قطاعية وجزئية للتنمية بدلاً عن التنمية المتوازنة في مختلف الميادين والمجالات، أدى إلى بطيء تطوير وتجديد المدن القديمة في صيدا القديمة وفي غيرها من المدن القديمة.

- ضعف التمويل الحكومي، وقلة الاستثمار المحلي، للحفاظ على التراث العمراني في المدينة القديمة.
- عدم توفر خدمات الإطعام والإقامة الراقية، كالفنادق والمطاعم السياحية ووسائل الراحة الضرورية للجذب السياحي، ما يؤدي إلى قصر المدة التي يقضيها السائح بالمدينة، وإن توفرت بعض المطاعم فهي تقليدية محلية، ولم يطرأ عليها أي تطوير أو تحسين وتزيين يليق بالسياحة العالمية، وبالكاد تخدم سكان مدينة صيدا أنفسهم، حيث تزدهم أماكن الاستراحة والمقاهي والمطاعم بالزوار والقادمين من مختلف أنحاء لبنان لاسيما في موسم رمضان من كل عام.
- افتقار صيدا القديمة إلى وسائل وآليات الجذب السياحي من خارج لبنان، كالمكاتب السياحية ووكالات الأسفار والصناعة السياحية، رغم غنى المدينة بالمؤهلات السياحية المعتبرة من معالم تاريخية وآثار ومبانٍ تراثية وحرف تقليدية وأسواق متخصصة في إنتاج وعرض مصنوعات محلية.

#### 9- التوصيات:

تناولت الكثير من الدراسات قضايا التراث العمراني، بالمدن القديمة الغنية بالمعالم والآثار المسجلة تراثاً عالمياً، وبالاستناد إلى التجارب العملية الكثيرة في ميدان الحفاظ على التراث، وما يتصل بمختلف أشكال وأعمال الصيانة، والاطلاع على بعض التقارير والدراسات المحدودة المنشورة، التي تناولت مدينة صيدا القديمة، وبالمعاينة الميدانية عبر التجوال بالمدينة القديمة والقلعة البحرية، خلال زيارة ميدانية لمدينة صيدا في أواخر عام 2009، وفي ربيع عام 2012 وعليه فإننا نضع التوصيات التالية:

- اعتماد خطط التطوير العمراني الشامل، أي عدم اقتصر التنمية العمرانية على وسط مدينة بيروت أو بيروت الكبرى، بل تنمية شاملة على المستوى الوطني، بما يتيح فرصة التنمية للمدن القديمة، التي تزخر بتراث ثري من المعالم والآثار التاريخية، وخاصة صيدا القديمة، باعتبارها مدينة قديمة مأهولة بالسكان، ويعيش فيها حوالي 15 ألف نسمة ويؤمها أعداد كبيرة من الزوار ومرتادي المدينة وخاصة في مواسم الاصطياف وفي شهر رمضان.
- المسح الشامل لعناصر التراث، بهدف وضع خطة لتأهيل كل المعالم والآثار، لتشكل عناصر جذب سياحي، بالنظر إلى قيمتها وأهميتها التاريخية.
- إنشاء متحف تاريخي بعد عملية المسح الشامل لعناصر التراث، يضم كل المقتنيات وفقاً لتسلسلها التاريخي.
- مخطط إعادة تهيئة البنية التحتية بالمدينة القديمة، بما يمكنها من تأدية وظيفتها الحضرية والسياحية، كمدينة قديمة غنية بالتراث العمراني التاريخي.

- تشجيع سياحة التراث والآثار، ضمن سياحة الثقافة والترفيه والتسلية، وقضاء العطلات الأسبوعية والموسمية.
- التحويل الوظيفي لبعض الدور والقصور المهجورة بعد تهيئتها وترميمها ليحل محلها إقامات سياحية واستراحات ومطاعم تستجيب لمعايير السياحة الدولية.
- تشجيع السلطة المحلية إقامة المؤسسات الصغيرة والورشات المحلية، التي تعنى بأعمال التهيئة والترميم والصيانة والتجديد، لتوفير فرص العمل من جهة وإنعاش التنمية المحلية بالمدينة القديمة من جهة أخرى.
- تشجيع السكان المقيمين بالمدينة القديمة، للقيام بأعمال صيانة وترميم مساكنهم، من خلال تقديم القروض الصغيرة غير المستردة لبعض السكان (تجربة مدينة حلب القديمة) أو التسهيلات البنكية لمنح القروض لتمكين البعض الآخر من صيانة وترميم مساكنهم ومحلاتهم التجارية.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية وإشراك المجتمع المدني المحلي، باعتبارهم أكثر دراية من غيرهم بمدىنتهم في خطة الحفاظ على التراث العمراني والمعماري ومعرفتهم لمستلزمات تأهيل المدينة القديمة.
- توسيع مشاريع الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، وأعمال ترميم معالم صيدا القديمة ومتابعة برامج الصيانة، وعدم توقفها بالاستفادة من خبرة ما تم الحفاظ عليه وصيانتها، كمتحف الصابون وحي الشاكرية وسوق النجارين وغيرها من الأسواق والأحياء، وساحة ظهر المير وبعض المعابد والآثار.
- منع أية إضافات تضر بأساسات المباني والمساكن، وتشويه النسق المعماري الأصلي.
- التوافق بين السلطة العمومية المحلية ممثلة في بلدية صيدا، وممثلي المجتمع المدني وجمعيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري، لاحترام المقاييس الصحيحة أثناء الترميم والتجديد وغيرها من عمليات صيانة التراث.
- إسناد أعمال التأهيل والصيانة والحفاظ على التراث، لمكاتب الدراسات المحلية كأولوية عن غيرها، بالنظر إلى معرفة هذه المكاتب المحلية للبيئة المحلية وللمجتمع ولعاداتهم ولتاريخ المدينة، على عكس مكاتب الدراسات الأجنبية، التي تكتسب وسائل وطرق العمل الحديثة، ولكنها تفتقد إلى معرفة البيئة المحلية، والبعد الاجتماعي والنفسي للسكان ما قد يلحق الضرر بالبنية العمرانية الأصلية.
- الاستفادة من التمويل العمومي، وإعانات الهيئات الدولية المعنية بحماية التراث، كاليونسكو والبنك الدولي ومن الهبات الدولية وتبرعات الجمعيات والأفراد، ومن ريع المشاريع الإنتاجية المحلية والتظاهرات الثقافية والسياحية، والاستثمار الخاص وغيرها من مصادر التمويل لتنمية المدينة القديمة والحفاظ على التراث العمراني والمعماري.

- تشجيع الاستثمارات السياحية والثقافية العمومية والخاصة، وإرساء سياسة سياحية مستدامة، تتناول تهيئة وتطوير عناصر الجذب السياحي من المعالم والآثار، والحفاظ الدائم على البيئة، وصيانة البنية التحتية من الممرات وشبكات مياه الشرب والمجاري والهاتف والكهرباء، وإقامة سلسلة من الفنادق والمطاعم السياحية، ودور السينما والمسرح وإقامة المهرجانات الثقافية والفنية السنوية على غرار مهرجان زحلة وبيت الدين وغيرها.
- إحياء مكاتب الدليل السياحي منظومة سياحية متكاملة، بمساهمة البلديات والحكومة في داخل البلاد وفي الخارج من خلال دور السفارات والقنصليات.
- إرساء سياسة إعلام سياحي للترويج للمنتج السياحي، والاستفادة من خبرة بعض المدن المتقدمة في ميدان الصناعة السياحية، وما يتصل بالإعلام السياحي، كالخرائط السياحية التي تظهر أماكن التراث وأهم المعالم والآثار بالمدينة القديمة وهي كثيرة.
- تخصيص أحد مباني المدينة القديمة ومعالمها، لإنشاء متحف شامل للتراث، يسرد حكاية صيدا ومراحل تطورها منذ فجر التاريخ، ويحتوي على المقتنيات القديمة للمدينة.
- تحفيز مشاركة الباحثين والأكاديميين، لإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية بمدينة صيدا، التي تتناول المدينة القديمة وإستراتيجية الحفاظ على التراث العمراني، واستنباط طرق وأساليب تأهيل التراث العمراني والمعماري في المدينة القديمة.

## 10- الاقتراحات:

- إنشاء دليل سياحي خاص بالقلعة البحرية بلغات مختلفة يقدم للسياح والزائرين للتعرف على تاريخ القلعة.
- ترميم وإعادة بناء السور على جانبي الجسر، حفاظاً على السياح وبخاصة الأطفال منهم.
- استدامة الحفاظ وترميم وتزيين وتجميل المدينة القديمة بصورة منتظمة ودائمة.
- استعمال مادة الجير لطلاء جدران المباني القديمة، للحفاظ على التراث العمراني والمعماري بمدينة صيدا القديمة، فمن المعروف أن الطلاء يحارب الرطوبة، وبالتالي الحفاظ على العمر الافتراضي للمباني، وتجنب انهيارها واستمرارها لأطول فترة زمنية ممكنة.
- إصلاح خطوط وأسلاك الكهرباء المتدلية في الطرقات، وعلى جدران المباني والمحلات والمساكن حفاظاً على السكان، وممتلكات المدينة ومعالمها وآثارها، وتخليص المدينة القديمة من أخطار الشرارات الكهربائية، التي تحدث بين حين وآخر، بسبب تدلي هذه أسلاك الكهرباء بصفة خطيرة فضلاً عن تشويه المنظر العام.

- التوعية الاجتماعية وخاصة لدى سكان المدينة القديمة، بأهمية إنعاش التنمية المحلية ومحاربة الفقر.
- تهيئة ميناء صيدا القديم لاستعماله كميناء للترفيه والسياحة وإقامة المهرجانات الفنية والثقافية، ودراسة إمكانية تهيئة الميناء لإدماجه في النقل الحضري عبر البحر، مثلاً ربط ساحل صيدا بساحل مدينتي بيروت وطرابلس شمال لبنان وبساحل مدينة صور جنوباً (تجربة مدينة استانبول).
- الحفاظ على جمالية المكان ونظافته، وعلى المشهد العمراني الفريد بعد إزالة جبل النفايات.
- وضع خطة مستدامة للحفاظ العمراني، تؤدي إلى الانفتاح على المدينة القديمة، بإتباع سياسة التحويل الوظيفي، أي استبدال وظيفة بعض المباني وتوجيهها نحو الاستثمار في الوظيفة السياحية والفنية والثقافية، بعد القيام بتهيئة المباني والخانات القديمة الشاغرة، كالفنادق، المطاعم، المقاهي، وخلق فضاءات جديدة للسياحة والثقافة والفنون، وتوفير ما يمكن الزائر والسائح من إطالة مدة إقامته، وهناك تجارب ناجحة في هذا الشأن في بعض البلدان العربية، كما في كل من مدينة مراكش القديمة ومدينة دمشق القديمة، وتجربة الحي اللاتيني في قلب مدينة باريس القديمة (Paris intramuros).
- وكذلك تجربة مدينة برشلونة القديمة، بتحويل وظيفة بعض المباني القديمة بعد تهيئتها وتأهيلها لتشغل وظائف وأنشطة سياحية ومعارض فنية وتجارية.
- عدم السماح للمركبات بالسير داخل شوارع الأحياء التجارية بالمدينة القديمة وفي أسواقها، بجعلها منطقة سياحية وثقافية والتسوق سيراً على الأقدام فقط (pedestrian zone) وهناك تجارب عديدة في هذا المجال، كالحي اللاتيني بقلب مدينة باريس القديمة، سوق الحميدية داخل أسوار مدينة دمشق القديمة، والسوق الكبير بمدينة استانبول القديمة، وكذلك بالأحياء التجارية لمدينة برشلونة القديمة، والأحياء التجارية لمدينة مراكش القديمة، فمنع المركبات أن تجوب الشوارع الضيقة بالمدينة القديمة، من شأنه تجنب ما يحدثه مرور السيارات من اهتزازات، تلحق الضرر بجران مباني المدينة القديمة.

### الخلاصة:

يأتي الاهتمام بحماية التراث في أنوية ومراكز المدن التاريخية، كونه يميز الموروث الثقافي ومفردات الهوية وهو التعبير عن الإبداع المشترك للأجيال عبر التاريخ الإنساني، إنه تراث لم نبتدعه، فحري بالجميع أفراد وجمعيات وإدارات محلية وحكومات ودول، الحفاظ على كنوز التراث العمراني الذي لم تصنعه أيدينا، ضمن منظومة عمرانية متكاملة بأنماطها المعمارية، تتفاعل مع الحاضر بما فيه من عناصر الحداثة، دون إهمال مفردات الأصالة، فلا ترتقي المدينة بالقطع مع ماضيها وعناصر ثقافتها وتاريخها، ومكنون حضارتها وذاكرتها الجمعية، دون التصالح بين الماضي والحاضر.

وما بات مؤكداً، أنه من غير الممكن الحفاظ على التراث العمراني، دون إدراج مشاريع الحفاظ على التراث في سياق التنمية العمرانية المستدامة (sustainable urban development) والتنمية السياحية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفقر من خلال تنمية المدينة القديمة والحفاظ على ورشات الحرف التقليدية وخلق فرص عمل جديدة، وإحياء التراث العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، للمدينة عامة وللمدينة القديمة بصفة خاصة، واتباع الوسائل التقليدية منها والحديثة في الحفاظ على التراث العمراني، ضمن استراتيجية مستدامة لحماية التراث العمراني، وتبني التجارب الناجحة في المدن القديمة بأنحاء العالم، مع مراعاة الخصوصيات المحلية لكل مجتمع بمراعاة الظرف البيئي المحلي بأبعاده المختلفة، ومهما قدمنا من توصيات وبدائل واقتراحات، فإنّ المسألة الرئيسية إنما تكمن في تبني ثقافة الحفاظ على التراث المعماري والعمراني وحمايته، على أوسع نطاق رسمياً وشعبياً باعتباره ضرورة تاريخية وثقافية واقتصادية والحفاظ على الهوية المحلية وتجلياتها، وليس اعتباره ترفاً فكرياً أو فنياً تنادي به جمعيات حماية التراث في مناسبات موسمية.

حيث لم تقتصر المسألة على الحفاظ في بعده الإنشائي والجمالي لمدينة صيدا القديمة -مع أهمية ذلك- بل تتعدى إلى البعد المعنوي واستنهاض المخزون الثقافي والتاريخي والبعد التنموي، والقيام بمبادرات خلاقة كإنشاء ودعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في الصيانة والترميم، وتشجيع مشاريع التهيئة وإعادة التأهيل لمباني التراث، بالشراكة بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص.

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى صيدا القديمة، إحدى المراكز التاريخية القليلة المأهولة بالسكان إلى يومنا هذا، والتي تزخر بمعالم وآثار مميزة جديرة بالمحافظة عليها، كتراث إنساني ينبغي حمايته، وإنقاذ معالمها التراثية المعمارية والعمرانية المتنوعة واستثمارها في السياحة وفي التنمية المحلية، وفي تطوير المدينة القديمة، كمركز تاريخي غني بالتراث العمراني والمعماري، يشكل جزءاً أساسياً من المنظومة العمرانية لمدينة صيدا. فصيانة المدينة القديمة من صيدا، ومساكنها معالمها وقصورها وتراثها العمراني، هو بمثابة إحياء لأصالة المدينة، وذاكرتها التاريخية ومصالحة بين حاضر المدينة وماضيها التليد.

## المراجع العربية:

- البوعيشي، أمينة، (2010)، التراث العمراني بمدينة فاس، نماذج إعادة تأهيل ديار الضيافة، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية
- أحمد، منتش، (2016) صيدا.. الحلم أصبح حقيقة والجبل صار حديقة، جريدة النهار، العدد الصادر بتاريخ 2016/04/22 بيروت لبنان
- آفاق البيئة والتنمية، (2016) مجلة الكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي معاً، العدد 84
- الغريبي، خالد ، (2009) سوق النجارين يزين حارات صيدا القديمة، جريدة الأخبار، العدد 2009/02/27، بيروت
- الوكالة الألمانية للتعاون الفني GTZ، مشروع "حماية وإحياء مدينة حلب القديمة" موقع قنطرة، 2009/06/03
- بلدية صيدا، الملف السياحي، 2004
- بلدية صيدا، تقرير أشغال الترميم، 2004
- بودقة، فوزي، (2010) التراث العمراني بالمدن القديمة العربية، تقنيات وتخطيط وهوية، المؤتمر الجغرافي الفلسطيني الثالث، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين
- بودقة فوزي، (2010)، التراث العمراني والتخطيط الحضري، مدينة الجزائر مثلاً، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية
- بودقة، فوزي، (2012) تراث لم نصنعه دعونا نحافظ على كنوز لم تصنعها أيدينا؟ مثال النواة التاريخية بمدينة الجزائر، المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للحفاظ على التراث العمراني دبي، 17-19 ديسمبر 2012
- ثريا حسن، زعيتير، (2019)، صيدا مدينة رمضانية، بامتياز عادات وتقاليد وحركة دائمة، جريدة اللواء بتاريخ 05/15/2019
- دار العمران، الأردن، 2014
- دليل المحافظة على التراث العمراني (1426 هـ) وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض، المملكة العربية السعودية
- رأفت نعيم، (2007)، جريدة المستقبل اللبنانية، بيروت ، لبنان
- طالب حمود، قره أحمد (2018)، آثار صيدا: ذاكرة المدينة وضمان مستقبلها، موقع بوابة صيدا، صيدا لبنان
- لهن، صحيفة إلكترونية، 2010 /03/01
- هدى حبيش، (2016) صيدا القديمة تحتاج إلى تنسيق... وأرقام، المدن، جريدة الكترونية
- محمد، صالح، جريدة السفير، الصادر بتاريخ 2009/07/15
- مصطفى، غريب، (2010)، التطور المستدام للتنمية العمرانية بمراكز المدن التاريخية، إطار عمل لإعادة تأهيل ديار الضيافة، المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية، الرياض
- موقع بلدية صيدا، 2020، على الإنترنت

## المراجع الأجنبية:

- Chaline, Claude. (1996), *les villes du monde arabe*, Armand Colin, Paris
- Josette Elayi, (2013) *Histoire de la Phénicie*, Éditions Perrin, Paris
- Julie Durmon–Paquet, (2005) *Saida: entre mer et colline*, unesco
- UNESCO, (2013) *the historic urban landscape approach explained*, brochure
- UNESCO, (2011) *recommendation on the historic urban landscape*, the 36th session of UNESCO's general conference
- UNESCO World Heritage Centre, (2018) sur [whc.unesco.org](http://whc.unesco.org)  
   "*La montagne maudite de Saïda*" France 24
- [www.saidanet.com](http://www.saidanet.com), 2009
- Zoya, Abdul Latif (2007) *reconstructing the eastern sector of old Saida based on the 1864 map by Ernest Renan*, *Journal of Asian Architecture and Building Engineering*, <https://www.tandfonline.com>

التجهيزات العمومية الدينية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير: بين إشكالية التباين والتدهور  
**Religious public equipment in the old city of the great palace: between  
the problem of disparity and deterioration**

<sup>1</sup>عمر برجل: <sup>2</sup>صباح بوصفيحة

1 طالب باحث بسلك الدكتوراة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس، المغرب.

2أستاذة باحثة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس، المغرب.

omar.berjel82@gmail.com

**الملخص:**

تزر المدينة العتيقة للقصر الكبير بتجهيزات العمومية التقليدية متنوعة، حيث تعتبر من المعالم الأثرية الدالة على العمق التاريخي للمدينة وتشمل المساجد، الأضرحة، الزوايا، المدارس، الكتابات القرآنية، الفنادق...، وتعد كأداة فعالة ومؤثرة في المقاربة التنموية، ومكون رئيسي للتراث الذي يشكل قاطرة للتنمية وأحد القطاعات التي لها دور كبير في التنمية الاقتصادية للمدينة، إلا أنه وعلى الرغم من أهميتها ومكانتها الروحية داخل المدينة فإنها تشهد تباينا كبيرا.

عموما، سنقتصر في دراستنا على التجهيزات التقليدية الدينية التي تشهد تباينا كبيرا خاصة فيما يتعلق بالاهتمام والعناية، حيث تحظى المساجد بعناية جد هامة مقارنة بالزوايا والأضرحة التي تعاني تهميشا وإهمالا كبيرا، الأمر الذي يستدعي اعتماد مقاربة تستهدف مراعاة حاجيات هذه التجهيزات الدينية، باعتبارها تشكل قاطرة للتنمية يجب العناية بها واستغلالها بكيفية تعود بالنفع والفائدة على الساكنة المحلية.

**الكلمات المفتاحية:** المدينة العتيقة، التجهيزات الدينية، التراث.

**Abstract:**

The ancient city of the Grand Palace is rich in various traditional public equipment, as it is considered one of the monuments indicating the historical depth of the city and includes mosques, shrines, corners, schools, Quranic writings, hotels ..., and is considered an effective and influential tool in the development approach, and a major component of the heritage that constitutes It is a locomotive for development and one of the sectors that have a major role in the economic development of the city. However, despite its importance and spiritual position within the city, it witnesses great disparity.

In general, we will restrict our study to the traditional religious equipment that witnesses great disparity, especially with regard to attention and care, as mosques receive very important care compared to the corners and shrines that suffer great marginalization and neglect, which calls for adopting an approach that aims to take into account the needs of these religious equipment, as they constitute a locomotive for development It must be taken care of and exploited in a way that benefits the local population.

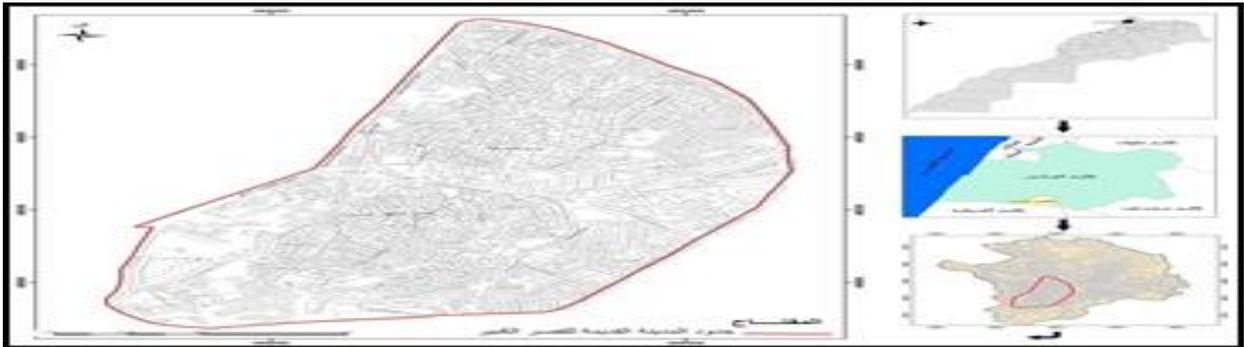
**Keywords:** the ancient city, religious equipment, heritage.

## مقدمة

يضم المغرب أكثر من ثلاثين مدينة عتيقة، ومئات القصور، والقصبات والقلاع، لكن المصنف منها كتراث عالمي لا يكاد يتجاوز العشر. كما يتوفر المغرب على أكبر مدينة عتيقة في العالم وهي مدينة فاس.<sup>22</sup> وبالإضافة إلى أهميتها السكنية، حيث يقطن بالأنسجة العتيقة حوالي 7 بالمائة من مجموع سكان المغرب.<sup>23</sup> تعتبر مدينة القصر الكبير من المدن التاريخية، نظرا لما تتضمنه من معالم ومآثر تاريخية. وقد لعبت هذه المدينة أدوارا طلائعية عدة عبر تاريخ المغرب، مما يؤكد العمق التاريخي الذي تتميز به سواء على المستوى الاقتصادي، السياسي، الثقافي، والديني على مر العصور، لكنها اليوم تعاني من خطر التدهور يستهدف ذاكرتها الحية، هذا الخطر يتجلى في إهمال تراثها العمراني الأصيل، وكثافتها السكانية المرتفعة وتراجع الصناعة التقليدية، وضعف تجهيزاتها الأساسية.

وتعد التجهيزات العمومية التقليدية من بين عوامل استقرار السكان، وأداة للتمازج الاجتماعي، كما تعتبر من المعالم الأثرية الدالة على العمق التاريخي للمدينة وتشمل المساجد، الأضرحة، الزوايا، المدارس، الكتابات القرآنية، الفنادق...، وتعد كأداة فعالة ومؤثرة في المقاربة التنموية؛ إلا أنها تعاني من مشكل التباين فيما يخص الاهتمام بها، بحيث يحظى بعضها بعناية خاصة دون أخرى، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال المحور الأول: تباين أهمية ومكانة التجهيزات العمومية التقليدية وإشكالية التدهور بالمدينة العتيقة لقصر الكبير. أما المحور الثاني: انقاذ وتثمين التجهيزات العمومية التقليدية: انقاد مع وقف التثمين.

### الخريطة رقم 1: الموقع الجغرافي للمجال المدروس



المصدر: عمل شخصي arcgis

<sup>22</sup> - أحمد الطلحي (2007): المدينة العتيقة من منظور إعداد التراب، أشغال ندوة القصر الكبير والأندلس- التراث التاريخي والتهيئة الحضرية، ص

.26

<sup>23</sup> - "بلاغ لكتابة الدولة في الإسكان"، جريدة الصحافة، عدد 8 بتاريخ 30 أكتوبر 1998.

تقع مدينة القصر الكبير بالمنطقة الشمالية الغربية من المغرب، في أقصى جنوب شبه الجزيرة الطنجية، وسط حوض اللوكوس، ويتراوح ارتفاع مدينة القصر الكبير عن مستوى سطح ما بين 14 و20م.<sup>24</sup> فموقعها بشمال المغرب وبمنطقة التقاء البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، أعطاهما أهمية تاريخية ومعمارية وأثرية متميزة<sup>25</sup>. ويمتد مجال الدراسة للمدينة العتيقة للقصر الكبير على مساحة 32 هكتار ويفوق عدد سكانها 4199 حسب إحصاء 2004، ويضم هذا النسيج العتيق مجموعة من التجهيزات العمومية التقليدية والعصرية، مما يجعلها مركز جذب للسكان.

- إشكالية البحث:

يطرح هذا الموضوع إشكالية عميقة نابعة في مجملها من الغبن الكبير الذي تعرضت له التجهيزات التقليدية الدينية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير عبر مسارها التاريخي الطويل، فرغم عراققتها التاريخية فإنها لم تحظ بالعناية اللازمة من طرف المهتمين، وبناء على ذلك يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي حد استطاعت بعض التدخلات التي شهدتها التجهيزات العمومية التقليدية الدينية المساهمة في الحفاظ على هذا الإرث التاريخي العريق داخل نسيج العتيق؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات:

- اين يتجلى بين تباين التجهيزات العمومية التقليدية الدينية؛

- هل ساهم تثمين التجهيزات العمومية التقليدية في الرقي بمستوى بالتجهيزات الدينية.

المحور الأول: تباين أهمية التجهيزات العمومية التقليدية وإشكالية التدهور بالمدينة العتيقة للقصر الكبير

تختلف التجهيزات العمومية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير باختلاف مكانتها وأهميتها داخل المجال، بحيث نجد بعض التجهيزات تحظى بمكانة وأهمية كبرى بين الساكنة والمسؤولين، بالمقابل نجد تجهيزات أخرى تعاني من إهمال وتهميش نظرا لتراجع مكانتها وأهميتها بين السكان وبفعل تعويضها بتجهيزات عصرية التي أخذت مكانتها.

1 تباين أهمية ومكانة التجهيزات العمومية داخل المجال العتيق للقصر الكبير

<sup>24</sup> - اسيرتو عبد اللطيف، (1984-1985): الوظائف الحضرية لمدينة القصر الكبير، بحث لنيل شهادة الإجازة في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية - فاس، ص، 4-5.

<sup>25</sup> - احمد، أشعبان، (1998): "القصر الكبير: الطوبونيميا والتأسيس" مدينة القصر الكبير الذاكرة والحاضر"، أعمال الندوة المنظمة من 1 إلى 3 أبريل 1998، منشورات، مجموعات الدراسات والأبحاث حول القصر الكبير، مطبعة بني إزناسن - سلا، ص 31.

عرفت التجهيزات العمومية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير تطورا ملحوظا بفعل البرامج التي اتخذها المسؤولين قصد النهوض بمستوى التنمية بهذا المجال، لكن هذا التحسن لم تشهده جل أحياء المدينة، كما أن التطور الذي حصل على مستوى التجهيزات العمومية بصفة عامة والتقليدية بصفة خاصة يعرف نوعا من التباين، بحيث نجد تجهيزات تحظى بعناية كبيرة، نظرا لأهميتها التاريخية والثقافية وبفعل موقعها المتميز في مقابل نجد تجهيزات تعاني من التهميش الإهمال، وسنقتصر على ذكر بعض نماذج هذا التباين على مستوى التجهيزات الدينية.

### أ- تباين على مستوى التجهيزات الدينية

على مستوى التجهيزات الدينية نجد تباين بين التجهيزات من نفس الصنف (مسجد ومسجد) ومن أصناف مختلفة (بين مسجد وزاوية وضريح)، فمثلا نجد بالمدينة العتيقة المساجد الكبرى التي تقام بها صلاة الجمعة تحظى بمكانة وأهمية خاصة، حيث يتم تخصيص لها مبالغ مالية كبرى عكس المساجد الأخرى، فمثلا بالشريعة نجد الجامع السعيد يعرف نوعا من الاهتمام والعناية نظرا لكونه يعتبر ثاني أهم مسجد بالمدينة بالنظر لتاريخه العريق، الذي تم بناؤه بعد تحرير العرائش بأمر من المولى إسماعيل يوم الأربعاء 8 محرم 1101هـ — موافق فاتح نونبر 1689م، وتيمنا بهذا الفتح المبين، ومكافأة لأهل القصر الكبير على مساهمتهم في هذا الفتح، وقد أشرف على بناءه قائد النواحي الشمالية أبا العباس أحمد بن حدوا لحمامي البطوئي الريفى، وفرحة بهذا الانتصار أطلق على هذا المسجد الجامع السعيد<sup>26</sup>.

وفي باب الواد نجد الجامع الأعظم أيضا يحظى بنفس المكانة والأهمية التي يتمتع بها المسجد السعيد، نظرا لكونه هذا المسجد الأول بالمدينة سواء من حيث تاريخ التأسيس أو من حيث مساحته الشاسعة. فقد عرف هذا المسجد عدة إصلاحات وتدخلات عبر العصور من أجل الحفاظ عليه، هذه العناية والتقدير التي يحظى بها هذا الجامع جاءت باعتباره كان ولازال يشكل أهمية دينية وعلمية على مدى العصور، فقد كان سابقا منطلقا للجهاد وعلى الخصوص في معركة وادالمخازن، وكانت تقام به صلوات الأعياد والمناسبات الدينية، ومنه انطلقت مظاهرة 1956 ضد الاحتلال الأجنبي، ومن الناحية العلمية كان يقوم بدور المدرسة الدينية على مختلف المستويات عبر العصور منذ الموحدين إلى عهد

<sup>26</sup> محمد أخريف — محمد العربي العسري (2015): القصر الكبير صور تحكي (معالم وجوده وأحداث)، منشورات جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، المطبعة الأمنية — الرباط، ص 99.

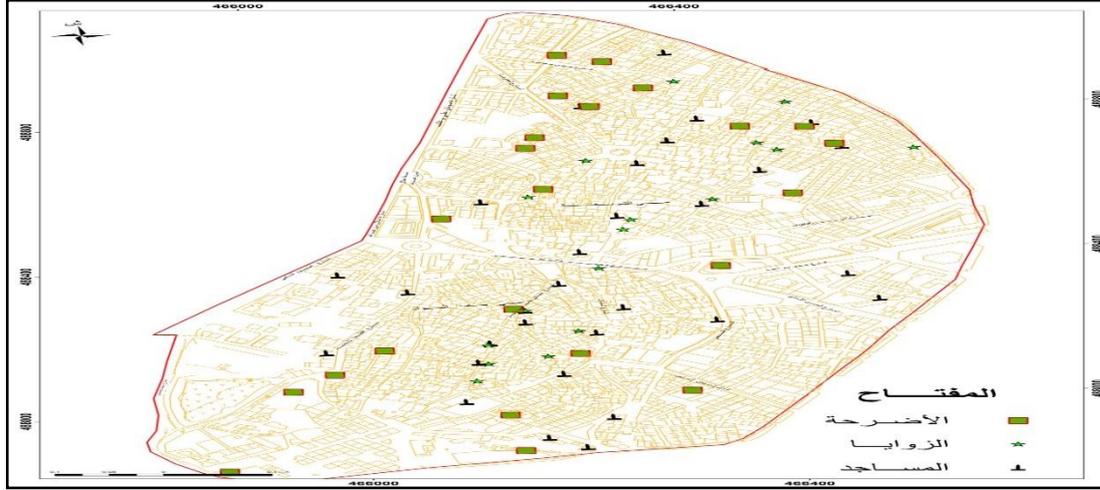
الدولة العلوية، ومن جهة أخرى يعتبر هذا الجامع متحف للمدينة، بما يحتوي عليه من بقايا وأثار لمختلف العصور التاريخية بدءا بالرومان "النقائش" ومرورا بالموحدين والمرينيين والسعديين ووصولاً للعلويين<sup>27</sup>. هذا التباين لم تسلم منه أيضا الزوايا، بحيث يحظى بعضها باهتمام خاص بينما نجد بعضها يعاني من التدهور والإهمال، فعلى سبيل المثال نجد الزاوية البدوية تحظى بعناية واهتمام خاص، نظرا لكونها من الزوايا التي تقام بها الصلوات الخمس وتهتم بالأمداح النبوية وتقوم بتكوين المادحين، كما أنها تجمع بين تعاليم أوارد الزاويتين القادرية والناصرية، وهذا ما أعطاها مكانة متميزة وجعل أصحابها بالإضافة إلى المسؤولين خاصة وزارة الأوقاف يمنحونها عناية خاصة. فمن خلال الزيارة الميدانية (2017) لهذه الزاوية، فهي تبدو مرممة ورائعة المنظر، وعلى عكسها نجد العديد من الزوايا تعاني تدهور وإهمال كبير.

كما أن الأضرحة هي الأخرى تعرف تباينا كبيرا، حيث نجد بعضها يحظى بعناية كبيرة كضريح سيدي بلعباس، وذلك راجع لكون هذا الضريح مشترك بين المسلمين الذين يطلقون عليه ضريح "سيدي بلعباس" واليهود الذين يطلقون عليه ضريح "يهود جبلي"، وتقوم الطائفة اليهودية بزيارته سنويا ويقومون به حفلا دينيا وموسميا في نهاية الربيع وفيه يقيمون الهيلولة، وهذا ما يعطي لهذا الضريح قيمة مضافة داخل المدينة العتيقة للقصر الكبير ويفرض على المسؤولين إيلاء عناية لهذا الموروث الثقافي الذي من شأنه جلب السياح اليهود، في المقابل نجد العديد من الأضرحة بالمدينة العتيقة تعاني من الإهمال والتدهور ومعرضة للاندثار والنسيان.

عموما، بالإضافة إلى التباينات التي ذكرنا نجد تباينا أيضا بين المساجد والزوايا والأضرحة، فنجد المساجد تحتل الدرجة الأولى من حيث الاهتمام مقارنة بالزوايا والأضرحة، إذ تخصص لها اعتمادات مالية ضخمة تتجاوز المبالغ التي تخصص للزوايا والأضرحة معا، وتأتي الزوايا في الدرجة الثانية من حيث الاهتمام والعناية، وتبقي الأضرحة أقل عناية وأهمية داخل النسيج العتيق.

27- محمد أخريف - محمد العربي العسري (2015): نفس المرجع السابق، ص، 91 - 92.

## خريطة رقم 2: التوزيع المجالي للتجهيزات الدينية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير



المصدر: عمل شخصي اعتمادا على نظم المعلومات الجغرافية arcgis

لعل أبرز ما يميز مدينة القصر الكبير هو كثرة مساجدها وزواياها وأضرحتها. فإنك إن صرت في جوانب عدوتها باب الواد والشريعة إلا ووجدت عن يمينك وشمالك المساجد والزوايا وأضرحة في كل جانب ومكان، ويبلغ عدد المساجد والزوايا والأضرحة اليوم أكثر من ثمانية وستون، ولا يدل هذا العدد الكبير، إلا على تغلغل الروح الدينية والتشبث بمبادئ الإسلام والتسامح بين سكانها، وعلى الرغم من هذا التنوع الكبير للتجهيزات الدينية، كما يظهر من خلال الخريطة فإن استغلالها لا يتم بالكيفية المطلوبة وهو ما جعل معظمها يعاني من مشاكل التدهور والإهمال.

### 2 إشكالية تدهور المدينة العتيقة بالقصر الكبير

تعرف المدينة العتيقة للقصر الكبير انتشار واسع للتجهيزات الدينية في مختلف أحيائها، إلا أن هناك العديد منها يعاني من التدهور والإهمال، كما هو بارز في النماذج التالية:

#### أ- المساجد: تفاوت في الاهتمام

يتميز النسيج العتيق بانتشار واسع للمساجد في مختلف اجزائها، إلا أن هناك عدة مساجد تعاني من التدهور في بنيتها، الشيء الذي عجل بإغلاق العديد منها كما هو حال مسجد الجزيرة والشجرة وسيد الهزميري وسيدي على بلعربي الخيري، ومن نماذج المساجد التي عانى من تدهور نذكر:

#### ❖ جامع أبي زيد الهزميري ومسجد سيدي على العربي الخيري

تعرض جامع أبي زيد الهزميري للإهمال والتهميش من طرف المسؤولين، رغم أنه يتميز بدلالة رمزية خاصة، حيث كان في السابق زاوية قبل أن يتحول لمسجد لصلاة الأوقات والجمعة أيضا، كما أنه

يوجد في موقع جيد بالقرب من قيسارية العطارين، رغم ذلك وتماشيا مع حادثة سقوط إحدى المساجد بمكناس سنة 2010 قامت لجنة المراقبة المكونة من وزارة الأوقاف ومهندسين وجهات أخرى مسؤولة عن المساجد وببلاغ من الوزارة الداخلية بزيارة المسجد ونظرا لتصدعات والتشققات التي يعاني منها المسجد قررت إغلاقه إلى حين إصلاحه ومنذ ذلك الحين وهو مغلق ، وما يؤكد ضعف مكانة وأهمية هذا المسجد لذا الجهات المعنية هو تأخرهم في وضع مشروع أو القيام بمبادرة لإصلاحه، إلا أنه وخلال المقابلات الشفوية مع الساكنة وجدنا بأن الساكنة تشتكي من إغلاق هذا المسجد فهو يحظى بمكانة متميزة بينهم، وبالأخص سكان قيسارية العطارين والأحياء القريبة من المسجد الديوان، الطرفيين... الذين كانوا يترددون عليه بشكل يومي لأداء الصلوات، على الرغم من كونه يظهر بحال جيد من الخارج إلا أنه يعاني من تشققات بداخله تهدد سلامة سكان وتجار قيسارية العطارين.

ومن المساجد أيضا التي تعرضت للإهمال رغم كونها فريدة من نوعها نجد مسجد سيدي علي العربي الخيري، فهذا المسجد يتوفر على صومعة سداسية الشكل، وهي الوحيدة بهذا التصميم في مدينة القصر الكبير، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المسجد يعاني من تدهور كبير على مستوى بنيته الداخلية، فهو مغلق ومعتل عن العمل منذ فترة طويلة ومهدد بالاندثار في غياب مبادرات ومشاريع موجهة لإنقاذه.

مسجد سيدي علي بلعربي

صورة رقم 2و1: تدهور بعض المساجد جامع أبي زيد الهزميري



تعتبر هذه المساجد الفريدة من نوعها فهي تمثل تراثا معماريا حيا يتجسد في الطراز الهندسي وهو عبارة عن بناء مغربي أندلس، إلا أن حالتهم الفيزيائية متدهورة كما يظهر من خلال الصور، وللأسف فهذين المسجدين مغلقين ومهددان بالسقوط والانقراض، بل أصبحوا يشكلوا خطرا على السكان البنايات المجاورة لهم، مع غياب مبادرة موجهة لإنقاذ هذا الإرث التاريخي.

### ب- الزوايا: اهتمام محدود

كانت للزاوية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير أدوار كثيرة، كتفقيه الناس في أمور دينهم من خلال دروس الوعظ والإرشاد، وتلقينهم مفاهيم الطريقة من حيث الأدوار والأذكار التي تميزها عن باقي الطرق الأخرى، إلا أن العديد من الزوايا تعاني من تدهور وإهمال كبير ومن نماذجها.

### \* الزاوية الفاسية

صورة رقم 3: الزاوية الفاسية



المصدر: تصوير شخصي، ماي 2017.

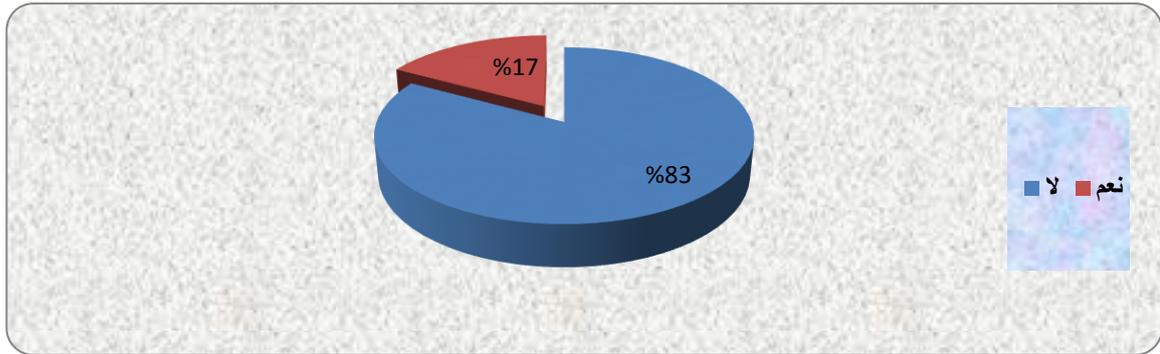
تعاني هذه الزاوية والتي تعرف بزاوية سيدي بوعسرية الفاسي تدهورا شديدا في بنائها سواء من الداخل أو الخارج، وقد أغلقت منذ فترة بعيدة، ومع ذلك لا توجد أية مبادرة أو مشروع موجه لها من أجل إنقاذها وإحيائها لتعود لأداء وظيفتها الحيوية

توجد مقابلة لمسجد الشجرة وهي المركز الصوفي الثاني في القصر الكبير. نسبتها إلى حفيد الشيخ أبي المحاسن، الذي اشتهر بالخصوص في أمور العبادة والتربية وإطعام الطعام في زاويته إلى أن توفي سنة 1094هـ/ 1684م<sup>28</sup>

### ت-الأضرحة: تدهور الأضرحة وتراجع الإقبال عليها

تعتبر الأضرحة من أهم ما يميز المدينة العتيقة للقصر الكبير، لكنها اليوم تعاني من تدهور وإهمال كبير فقد أصبح بعضها عبارة عن خراب ومكب لرمي النفايات، بحيث لم تعد الأضرحة اليوم تتمتع بتلك القيمة التي كانت تمتاز بها سابقا. ومن خلال العمل الميداني الذي قمنا به، يمكن إبراز العلاقة التي تربط ساكنة المدينة العتيقة للقصر الكبير بالأضرحة، والتي تبدو بشكل جلي من خلال تحليل نتائج المبيان التالي:

رسم بياني رقم 1: تردد على الأضرحة



من خلال ملاحظة هذا المبيان يمكن القول بأن علاقة ساكنة المدينة العتيقة بالأضرحة ضعيفة، بحيث نجد 17% فقط هم من يترددون على الأضرحة، هذه النسبة تعكس المستوى التعليمي للفرد وطبيعته عقلية، فالعقلية الأمية هي التي تمثل الجزء الأكبر من هذه النسبة والتي يغلب عليها التمسك بالمعتقدات الشعبية المستمدة من تراث المجتمع في علاج الأمراض والإصابات، كما أن هذه النسبة تتكون في معظمها من الإناث واللائني يعتقدنا بأن زيارة الأضرحة وممارسة الطقوس بها قد يكون سببا في زواجهن أو علاج بعض الأمراض كالعقم ومحاربة سوء الطالع، وقد وقفنا خلال العمل الميداني على بعض آثار هذه الطقوس كالشموع ومعلبات الحليب، وهذا يؤكد بأنه وعلى الرغم من التقدم وانفتاح المدينة القديمة على محيطها

<sup>28</sup>نفيسه الذهبي، (2001): الزوياالفاسية، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء الطبعة الأولى1422هـ/ 2001، ص، 155.

الخارجي إلا أن هناك بعض الفئات التي ما زالت تؤمن بمثل هذه المعتقدات، في حين نجد حوالي 83% من الساكنة لا تتردد على الأضرحة، وهذه الفئة تتكون من الطبقة المثقفة والشباب في غالب الأحيان. وعلى الرغم من المعطيات الميدانية التي أكدت ضعف علاقة التي تربط الساكنة بالأضرحة، إلا أن هذا لا ينفي المكانة التي كانت تحظى بها الأضرحة داخل المجتمع القصري. والجدير بالذكر أن لكل ولي من أولياء القصر الكبير مكانة خاصة في الذاكرة القصرية، بحيث نلاحظ أن لكل حومة بالمدينة العتيقة ولي تتسبب إليه، إما لكونه مدفوناً بها أو لسكانه بها من قبل. كحومات: عبدالله المظلوم، سبعة رجال...<sup>29</sup>. وهناك مجموعة من الدروب تتسبب إلى أولياء كدروب: الخطيب، سيد الهداجي، سيدي بوعسرية...<sup>30</sup> إلى جانب حومات ودروب أخرى تتسبب لبعض الولايات حومات: للا فاطمة الأندلسية، للا عائشة الخضراء، هذا بالإضافة إلى سوقين، ينسب أحدهما لأقدام أولياء المدينة وهو سيدي بوأحمد الذي تسميه الذاكرة الشعبية "مول المفتاح" وتتسبب بالحمامات أيضاً لبعض الأولياء "حمام سيدي الهداجي" و"حمام سيدي ميمون"<sup>31</sup>.

### المحور الثاني: إنقاذ وتثمين التجهيزات العمومية التقليدية: إنقاذ مع وقف التثمين

إن أشكال إنقاذ وتثمين التجهيزات العمومية بالمدينة العتيقة للقصر الكبير، تقتضي اعتماد آلية للتدبير تلزم جميع الفاعلين في مجال المدينة العتيقة بالانخراط في مسلسل رد الاعتبار، وذلك من خلال محاربة مختلف أشكال الهشاشة داخل المدينة العتيقة، وخلق ظروف جاذبية مستدامة وذات فائدة داخل المدينة العتيقة، وإقامة نظام تدبير ملائم من أجل إنجاز عمليات التدخل لإنقاذ التجهيزات. وعليه، فإن إنقاذ للتجهيزات العمومية، يمكن أن يتم من مشروع رد الاعتبار للمدينة العتيقة الذي يحتم التدخل على مستوى مختلف مكونات النسيج الحضري بالمدينة العتيقة، سواء تعلق الأمر بالجانب الاجتماعي أو الجانب الاقتصادي أو التاريخي أو البيئي...، لضمان إتمام التركيبة الضرورية لمنظومة التدبير الحضري الملائم لاستمرار التدخل من أجل إعادة التأهيل ورد الاعتبار<sup>32</sup>.

### 1- إنقاذ محدود للتجهيزات العمومية التقليدية بالنسيج العتيق للقصر الكبير: التجهيزات الدينية

<sup>29</sup> - محمد المغراوي (2007): عرض ألقاه في أشغال ندوة القصر الكبير والأندلس- التراث التاريخي والتهيئة الحضرية، "الذاكرة الجماعية والمجال بمدينة القصر الكبير، مطبعة الأمنية - الرباط، ص 55.

<sup>30</sup> - المرجع نفسه: ص 55.

<sup>31</sup> - المرجع نفسه: ص 56.

- محمد النعيم وآخرون (2014): التراث والحداثة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، العدد 13، ص 163. <sup>32</sup>

إذا كان لكل حاضرة خاصة تميزها عن بقية الحواضر، وتمنحها فرادة خاصة، فإن ما يميز مدينة القصر الكبير هو هذا العدد الكبير من المؤسسات الدينية التي تربو على المائتين ما بين مسجد وزاوية وضريح<sup>33</sup>. هذه المؤسسات عرفت عبر تاريخها عدة مشاريع للإيقاظ قصد الحفاظ عليها وسنقتصر على ذكر بعض التدخلات التي شملت هاته التجهيزات.

## أ- المساجد

### • ترميم المسجد الأعظم

يقع هذا المسجد في عدوة باب الواد على مساحة تقدر بـ 2600م، يعتبر الجامع الأعظم شبيه متحف للمدينة، بما يحتوي عليه من بقايا آثار لمختلف العصور التاريخية بدءا بالرومان "النقائش" ومرورا بالموحدين والمرينيين والسعديين ووصولاً للعلويين<sup>34</sup>. ونظرا للحالة المتردية التي أصبح عليها الجامع تم إغلاقه بين 1982 و 1986.

صورة رقم 5: المسجد الأعظم سنة 1985



صورة رقم 4: المسجد الأعظم بعد ترميمه



المصدر: صورة مأخوذة من مرجع القصر الكبير صور تحكي.

المصدر: تصوير شخصي، ماي 2017.

وبموجب اتفاق بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، والمجلس البلدي بالقصر الكبير القاضي بأن يقوم المجلس البلدي بإصلاح الجامع مقابل تقديم الوزارة قطعة أرضية تستغل مقبرة للمسلمين في المدينة، وصادق عليه المجلس في دورة فبراير 1986. وكلف رئيس المجلس البلدي السيد محمد أخريف بالإشراف على عملية الإصلاح. وتمت عملية الإصلاح بالشراكة مع جمعية كونت لهذه الغاية، وكان من نتائج هذا الإصلاح ظهور معطيات أثرية جديدة كان لها أثر بالغ في إعادة النظر في تاريخ المدينة في المرحلة

<sup>33</sup> محمد أخريف-محمد العربي العسري (2015): نفس المرجع السابق، ص،90.

<sup>34</sup> المرجع نفسه، ص، 91.

الرومانية. ومن نتائجه أيضا إضفاء لمسات جمالية أصيلة على الجامع جعلته تحفة فنية أخاذة تمثلت في تجديد سقفه الخشبي، زخارف جبسية، زليج تقليدي، ثريات نحاسية، أبواب خشبية<sup>35</sup>.

#### • ترميم الجامع السعيد

يقع بعدوة الشريعة شمال مدينة القصر الكبير على مساحة تقدر بحوالي 1150 متر مربع، كان المسجد السعيد يحظى بعناية بالغة من طرف سلاطين الدولة العلوية الشريفة. ونظرا للحالة المزرية التي أصبح يوجد عليها الجامع، واستجابة لرغبة السكان في إعادة الاعتبار لهذه المعلمة الإسماعيلية العتيقة، تأسست جمعية خاصة من أجل إصلاح الجامع بتاريخ 2000/10/01م. تنتهي مهمتها بانتهاء أشغال الإصلاح، وجاءت بعد موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وترأس مكتبها السيد محمد أخريف<sup>36</sup>.

صورة رقم 7: الجامع السعيد سنة 1999



المصدر: صورة مأخوذة من مرجع القصر الكبير صور تحكي.

صورة رقم 6: الجامع السعيد بعد الإصلاح



المصدر: تصوير شخصي، ماي 2017.

يظهر من خلال ملاحظة صورة المسجد بعد الترميم على أنه عرف إنقاذ وإصلاح بل وتجديد وإضافات، فهذا المسجد التاريخي حظي باهتمام وتثمين من طرف مختلف مكونات المدينة باعتباره يشكل رمزا من الرموز الشاهدة على تاريخ المدينة. وعليه فإن مشاريع الإنقاذ والتثمين بالمدينة العتيقة للقصر الكبير عرفت انتعاشا مهما على المستوى الاقتصادي، نتيجة للدعم المالي المقدم من طرف المجلس البلدي بصفة عامة وحكومة الأندلس بصفة خاصة، التي ساهمت بقسط كبير فيمعظم التدخلات التي عرفت المدينة على مستوى المشاريع التي هامت الحفاظ وإنقاذ وتثمين وترميم المعالم التاريخية للمدينة العتيقة، وانعكست هذه التدخلات بشكل إيجابي على بعض التجهيزات العمومية التقليدية. بالإضافة إلى التجهيزات العمومية التي

35 - محمد أخريف - محمد العربي العسري (2015): نفس المرجع السابق، ص، 92-93.

36 - المرجع نفسه، ص، 100.

ذكرنا عرفت مدينة العتيقة للقصر الكبير مجموعة من مشاريع لرد الاعتبار والإنقاذ همت على الخصوص المعالم والمآثر التاريخية التي تؤثت النسيج العتيق وسنقتصر على ذكر أهم هذه التجارب.

### ب- الزوايا

تعاني اغلب الزوايا من تدهور واهمال كبير رغم بعض التدخلات التي تقوم بها بعض الطوائف

لإنقاذها فإن معظم هاته التدخلات يبقى محتشمة وناقصة للخبرة والدراسة المركزة لإعادة الحياة لهاته الزوايا

وفيمايلي بعض الصور للزوايا مختلفة التي تلخص بشكل كبير معاناة هذه التجهيزات:

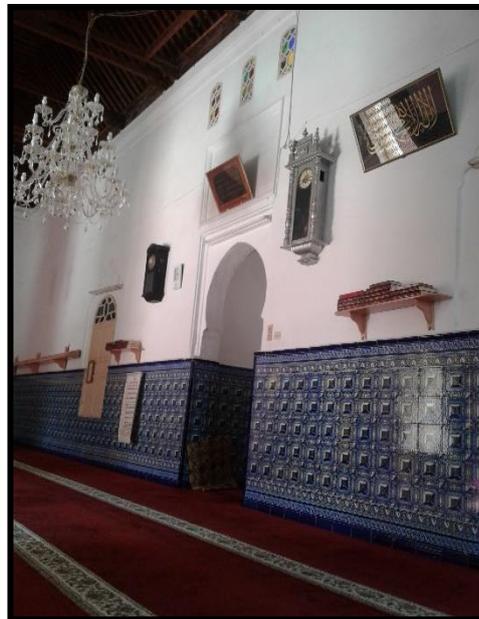
صوررقم 8: لبعض زوايا المدينة العتيقة للقصر الكبير



الزاوية لالة فاطمة بنت احمد: زاوية مغلقة منذ

فترة طويلة وتعاني من إهمال وتهميش من قبال

الفاعلين



الزاوية البدوية: تعد من أجمال الزوايا بالمدينة

وتحظى باهتمام خاص كونها تؤدي بها الصلوات

الخمس



الزاوية القنطرية: زاوية مغلقة منذ فترة طويلة

وتعاني من تشوهات في اطارها المبنى الداخلي

والخارجي

المصدر: تصوير شخصي، ماي 2017.

### ج- أضرحة متدهورة ومهجورة

الأضرحة لم تسلم هي الأخرى من التدهور، وتعد هي الأكثر ضررا من التجهيزات الدينية السابقة

الذكر، فجل الأضرحة الموجودة بالمدينة العتيقة تعاني من التدهور ومهجورة، من نماذج هذه الأضرحة

نذكر .

## - ضريح سيدي يحيى بن الملاح

صورة رقم 9 : تدهور ضريح سيدي يحيى بن الملاح



المصدر: تصوير شخصي، ماي 2017.

مقبره شهير عليه قبة وما يؤسف له أن قبته أصابها الخراب وهي على وشك السقوط، وشجرته المشهورة التي كان الناس يدقون فيها المسامير من أجل وجع الأسنان أبيدت "كان يطلق عليه سيدي بوضريسة"، ومقبرته أصبحت مفتوحة ومباحة للجميع، ولا ندري الأهداف من ذلك<sup>37</sup>. فهذا الضريح يقع بحي باب الواد ويعاني من إهمال وتدهور منذ زمن بعيد ومهدد بالاندثار والزوال.

### خاتمة

ختاماً، يمكن القول بان المدينة العتيقة للقصر الكبير تتميز بإرث تاريخي عريقي خاصة على مستوى العدد والنوع الذي تنفرد به على مستوى التجهيزات الدينية التي تعطي للمدينة مكانة وأهمية كبرى، لكن وللأسف وعلى الرغم من تنوعها وعددها كبير وتوزيعها الجيد بالمدينة فإن الاهتمام الذي تحظى به يعرف تبايناً، بحيث نجد الفاعلين يولون عناية خاصة للمساجد وهو أمر طبيعي كوننا في بلد إسلامي، بينما يقل الاهتمام عندما نتحدث عن الزوايا رغم بعض المحاولات التي تقوموا بها بعض الطوائف، إلا أن

<sup>37</sup>- محمد لعربي العسري محمد أخريف(2012): لمع من ذاكرة القصر الكبير، منشورات جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، مطبعة الأمنية - الرباط، ص، 111.

اغلب التدخلات تتركز في الزوايا التي تمارس بها الطقوس دون أخرى، بينما نجد الاضرحة تعاني من حيف كبير الامر الذي عجل بتدهورها بل باندثار بعضها وتهديد العديد منها للتلف مستقبلا، الامر الذي يستدعي القيام بالتفاته للقيام بالتدخل وإصلاح هذا الإرث التاريخي واستغلاله بكيفية إيجابية تجعل منه موردا اقتصاديا، يساعد ساكنة هذا المجال على تحسين وضعيتهم الاقتصادية ويشجعهم على الاستقرار بالمجال.

#### المراجع والمصادر المعتمدة

- أحمد الطلحي (2007): المدينة العتيقة من منظور إعداد التراب، أشغال ندوة القصر الكبير والأندلس-التراث التاريخي والتهيئة الحضرية.
- اسبورتو عبد اللطيف، (1984-1985): الوظائف الحضرية لمدينة القصر الكبير، بحث لنيل شهادة الإجازة في الجغرافية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله كلية الآداب والعلوم الإنسانية - فاس.
- أحمد، أشعيان، (1998): "القصر الكبير: الطبونيميا والتأسيس" مدينة القصر الكبير الذاكرة والحاضر"، أعمال الندوة المنظمة من 1 إلى 3 أبريل 1998، منشورات، مجموعات الدراسات والأبحاث حول القصر الكبير، مطبعة بني إزناسن - سلا.
- "بلاغ لكتابة الدولة في الإسكان"، جريدة الصحيفه، عدد 8 بتاريخ 30 أكتوبر 1998.
- محمد أخريف - محمد العربي العسري (2015): القصر الكبير صور تحكي (معالم ووجوده وأحداث)، منشورات جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، المطبعة الأمنية - الرباط.
- محمد المغراوي (2007): عرض ألقاه في أشغال ندوة القصر الكبير والأندلس-التراث التاريخي والتهيئة الحضرية، "الذاكرة الجماعية والمجال بمدينة القصر الكبير، مطبعة الأمنية - الرباط.
- محمد النعيم وأخرون (2014): التراث والحداثة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، العدد 13.
- محمد لعربي العسري محمد أخريف(2012): لمع من ذاكرة القصر الكبير، منشورات جمعية البحث التاريخي والاجتماعي بالقصر الكبير، مطبعة الأمنية - الرباط
- نفيسه الذهبي، (2001): الزاوية الفاسية، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء الطبعة الأولى 1422هـ/ 2001.

## واقع التراث العمراني والمعماري للمدينة القديمة قسنطينة

### تحدي البقاء وضرورة المحافظة

## The reality of the urban and architectural heritage of the old city of Constantine, the challenge of survival and the necessity of preservation

الباحثة: هوري سعاد – أستاذ مساعد "أ"

جامعة الاخوة منتوري – كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية –مخبر التهيئة العمرانية –قسنطينة/ الجزائر

haouari.souad@umc.edu.dz

### الملخص:

يمثل التراث العمراني في الدول العربية ميراثا ضخماً ومتنوعاً قل نظيره في العالم. ورثته لنا الأجيال الماضية. يضم في ثناياه عاداتهم وعمرانهم ويحكي ظروف بيئتهم واحتياجاتهم عبر العصور. يواجه هذا التراث الغني أخطارا كبيرة بفعل عدة عوامل، أدت الى فقدان جزء كبير منه ومهددة ما بقي قائما. ومما زاد الامر تعقيدا التهاون في ترتيب موضوع المحافظة على التراث كأولوية في مشاريع الدولة مما نتج عنه قلة الوعي بقيمته عند الخاصة والعامة. والاهتمام بهذا التراث وسيلة من وسائل التلاحم بين الماضي بأصالته والحاضر بتقنياته لان التعامل مع التراث العمراني العربي اليوم أصبح مجزأ بين المناهج التجديدية التي تسعى إلى هدمه وإقامة مباني تحاكيه وتقده أصالته والمناهج المغالية في الحفاظ عليه المكلفة والفاقدة لمعايير المحافظة. إذ أصبح موضوع المحافظة على التراث مرتبطا بثنائية تراث ينبغي المحافظة عليه.

وتعد مدينة قسنطينة إحدى المدن العربية التي تزخر بموروث عمراني ومعماري كبير والجلي بالخصوص في مدينتها العتيقة ذات الطابع الإسلامي المميز والممتدة بجذوره في التاريخ، غير أن ما تبقى فيها من معالم الحضارة الإسلامية يعود عموما إلى الفترة العثمانية، التي دامت حوالي ثلاث قرون متداخلة مع تدخلات الاستعمار الفرنسي الذي حاول طمسها وتغيير وجهها والذي دام أكثر من قرنا من الزمن. وقد عانت ولا تزال تعاني من تدهور كبير مس نسيجها العمراني وأفقدتها بعض معالمها المعمارية على الرغم من الجهود المبذولة لترميمها وإعادة الاعتبار لها. ومن هنا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على واقع المدينة القديمة قسنطينة في ظل الواقع الذي تعيشه والتدخلات التي تشهدها أحيانا للمحافظة عليها.

**الكلمات المفتاح:** المدينة القديمة – قسنطينة –التراث العمراني –التراث المعماري –المحافظة.

### Abstract

Heritage in the Arab countries represents a huge and diverse heritage that is rare in the world. This rich heritage faces great dangers due to several factors, leading to the loss of a large part of it and threatening what remains. What further complicates the matter is the negligence in arranging the issue of preserving heritage as a priority in state projects, which has resulted in a lack of awareness of its value. Paying attention to this heritage is one of the means of cohesion between the past with its originality and the present with its techniques, because dealing with

the Arab urban heritage today was fragmented between the innovative approaches that seek to demolish it and the establishment of buildings that mimic it and lose its originality .As the issue of heritage, preservation has become linked to the duality of heritage that should be preserved and a field that should be built and urbanized.

The city of Constantine is one of the Arab cities that is rich in a great urban and architectural heritage from the features of the Ottoman period .It has suffered from a major deterioration of its urban fabric and has made it lose some of its architectural features, despite the efforts made to restore it. This research came to shed light on the reality of the ancient city of Constantine in light of the reality in which it lives and the interventions it witnesses to preserve it.

**Keywords:** Old City, Constantine, Urban Heritage, Architectural Heritage, preservation

## مقدمة:

تعتبر إشكالية المحافظة على التراث العمراني والمعماري في المدينة القديمة قسنطينة أحد المواضيع الشائكة عند الباحثين والمسؤولين على حد سواء، نظرا للوضع المعقد الذي تتميز به المدينة القديمة. فهي من جهة تتواجد على مجال مميز طبيعيا؛ على صخرة محاطة بخوانق واد الرمال مشكلة مظهرها مرفولوجيا فريدا من نوعه، وغنيا تاريخيا حيث تتداخل في هذا الحيز الضيق اثار وبنائيات تاريخية تعود لمختلف الحضارات التي توطنت عليه (الرومانية، الحفصية، العثمانية، الفرنسية)، تشهد على التاريخ المتنوع للمدينة. ومن جهة أخرى أصبحت مكان يتميز بالفقر والبؤس وظروف اجتماعية قاسية للمقيمين فيها الى جانب الانهيارات المتواصلة لأحياء بأكملها لا سيما في جزئها السفلي الذي طمست أجزاء كبيرة منه رغم التدخلات التي شهدتها المدينة منذ ازيد من عشرين عاما.

## الإشكالية:

تعرف المدينة القديمة قسنطينة في ظروفها الراهنة عدة تحديات تمسّ مجالها وتاريخها وحتى موروثها (المادي وغير المادي)، بسبب الديناميكية الحيوية التي تعرفها يوميا حيث لا تزال تمثل مركز تجمع لمختلف النشاطات الحضرية منذ قرون والذي يضع في المحك كل عمليات الترميم والمحافظة على موروثها العمراني. هذا الأخير انقلته النشاطات المتنوعة التي لا تزال في اوج نشاطها من جهة والسكان الذين يعيشون ظروفًا صعبة داخل المباني القديمة، منكرين بذلك قيمتها الحقيقية من جهة أخرى، ضف الى ذلك عمليات التدخل بين الحين والآخر لإعادة الاعتبار والمحافظة على هذا الإرث في إطار تجسيد إرادة الدولة. فرغم كل الأعمال التي كانت تهدف إلى احياء هذا التراث إلا أنها كانت تقوم بشكل منفرد في

غياب واضح لمخطط عام يحدد أولوياتها ويربط بين المشاريع المختلفة لعملية الحفاظ في إطار منظومة تخطيطية مستدامة وإدارية متكاملة تتسجم مع حجم الأعمال والتمويل الذي قرر لها، من هنا تبرز إشكالية هذا البحث المتمثلة في: ما هو واقع التراث العمراني في المدينة القديمة وكيف يمكن المحافظة عليه في ظل الظروف الراهنة؟

وللتحكم أكثر في هذا الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة التالية محاولين الإجابة عنها:

- ماهي الأسباب التي أدت إلى هذا التدهور؟
- متى كانت بوادر التدخل على المدينة القديمة وعلى ماذا كان يعتمد؟
- هل كان مفهوم التراث العمراني بمختلف قيمه التاريخية، الثقافية والمعمارية حاضرا في عمليات التدخل؟

- ما هي نتائج عمليات التدخل من مشاريع ودراسات على المحافظة على هذا الإرث القائم؟

#### أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في انه يلقي الضوء على واقع التراث العمراني والمعماري الإسلامي للمدينة القديمة قسنطينة، الذي يعاني الإهمال وسوء التسيير سواء من المواطنين بسبب قلة الوعي بقيمته او من طرف السلطات التي لا تعير أهمية كبيرة لهذا التراث وتتهاون في ترتيب موضوع المحافظة عليه كأولوية في مشاريعها مما نتج عنه فقدان جزء كبير من معالمه.

كما تأتي أهميته أيضا في إطار الاهتمام الذي أولته الجزائر من التسعينات إلى يومنا هذا للحفاظ

على الموروث العمراني والمعماري عن طريق سن قوانين ومراسيم وبعث مشاريع المحافظة على مدنها القديمة وان كانت تدخلات محتشمة تفتقد في جوهرها لكل معايير المحافظة بدليل فشل معظم تدخلاتها.

#### الهدف من دراسة الموضوع:

ان الهدف العام من هذه الدراسة هو ابراز أهمية ومكانه التراث العمراني والمعماري الإسلامي الذي تزخر به المدينة القديمة قسنطينة والذي يشهد على عراقة واصالة المنطقة والواقع التي تعيشه في ظل الانهيارات المتتالية لمبانيها نتيجة لعدة أسباب، رغم الجهود المحتشمة للدولة في إعادة الاعتبار له والمحافظة عليه.

وإضافة إلى ذلك تسعى هذه الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف الأخرى أهمها:

- التركيز على أهمية المحافظة على المدينة القديمة كموروث عمرانى نادر مهدد بالزوال.

- تحسيس المتعاملين في الميدان بجدية التدخل الشامل على المجال والابتعاد على التدخلات النقضية التي لا تجدي نفعا لا من ناحية المحافظة على التراث ولا من حيث جعله موردا اقتصاديا.

### فرضيات البحث:

- عمليات التدخل والدراسات التي شهدتها المدينة القديمة لم تحقق مبدا المحافظة على الموروث العمراني والمعماري المميز لها بسبب غياب مفهوم الحفاظ على الموروث في هذه العمليات او التعرض اليه سطحيا في الدراسات المختلفة او نقص وعي السكان بقيمته أو قلة اهتمام الهيئات الإدارية ولامبالاة المسؤولين.

- المحافظة على التراث العمراني يصطدم بواقع الحياة اليومية والظروف الصعبة لسكان المدينة القديمة، مما يجعل المحافظة عليه امرا شبه مستحيل.

### منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا ومن اجل تحقيق اهدافنا على المنهج النظري للإلمام بالمفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة مباشرة بالبحث. تم اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف المشاريع والدراسات التي حظيت بها المدينة القديمة ونتائجها على أرض الواقع. للخروج في الأخير بتوصيات واقتراحات من اجل الحفاظ على هذا التراث المهدهد بالاندثار، وبناء على ذلك تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث.

ثانياً: المدينة القديمة بين العراق والواقع.

ثالثاً: التراث العمراني والمعماري للمدينة القديمة ومشاريع المحافظة عليها.

رابعاً: نتائج وتوصيات.

أولاً: الإطار المفاهيمي للبحث:

### 1- مفهوم التراث :

الدلالة المعجمية لكلمة التراث تبين انها كلمة مشتقة من فعل ورث، ومرتبطة دلالياً بالإرث والميراث والتركة، وما يتركه الرجل الميت، ويخلفه لأولاده. وتُراثُ الأُمَّة: ما لهُ قِيَمَةٌ باقِيَةٌ مِنْ عَادَاتٍ وَأَدَابٍ وَعُلُومٍ وَفُنُونٍ وَيُنْتَقَلُ مِنْ جِيلٍ إِلَى جِيلٍ كالتُّراثُ الإنسانيُّ والتُّراثُ الإسلاميُّ والتُّراثُ الأدبيُّ.<sup>38</sup> وتعني أيضاً مجموعة من العادات والأعراف يُنظر إليها كسوابق تشكّل الجزء الأساسي المؤثر على الحاضر<sup>39</sup>.

38- معجم العاني الجامع.

39- المصدر نفسه.

ويعرفه عبد الله العروي قائلاً: "عندما نقول: الموروث أو التراث، فإننا نشير إلى مجموعة من الأشكال الكلامية، أو السلوكية، انحدرت إلينا من الأجيال السالفة، ... وبالتالي فإن كلمة تراث تعني كل ما هو موروث في مجتمع معين عن الأجيال الغابرة: العادات، والأخلاق، والآداب، والتنظيمات، والعمران وهذا المعنى هو بالضبط ما تؤديه كلمة تراث"<sup>40</sup>.

وقد يكون هذا التراث عالمي حين تصنف اليونسكو موقع أو مبنى أو مدينة كموقع تراث عالمي، له قيمة عبر التاريخ مثل أهرامات مصر على سبيل المثال، وقد يكون التراث وطني عندما تحدده الحكومة موقع أو مبنى بأنه جزء من تاريخ هذه الدولة وتراثها، وقد يكون التراث إقليمي أو محلي عندما تحدد بلدية أن موقع أو مكان له قيمة ومعنى للسكان المحليين، كذلك قد يكون التراث عائلي أي مرتبط بعائلة توارثته من جيل إلى جيل وبذلك يكون له أهمية ومعنى خاص لهذه العائلة<sup>41</sup>.

## 2 - التراث العمراني والمعماري و المحافظة عليه :

يشمل مفهوم التراث العمراني مجموعة المباني والمنشآت التي نتجت من العلاقة بين المباني والفضاءات والمحتوى والبيئة التي استمرت واثبتت اصالتها وقيمتها في مواجهة التغير المستمر عبر العصور، الى ان أصبحت هي السجل الحي والمرجع البصري الذي يجسد مجموعة القيم والعلاقات في المجتمع، وهو يمثل الجانب المادي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع الإرث الاجتماعي والثقافي والحضاري وتولدت عنه معاني وقيم وهوية عمرانية<sup>42</sup>. اما التراث المعماري فهو مجموعة المنشآت المعمارية ذات الخواص التاريخية او الثقافية او البصرية المتميزة، وهي جزء من التراث العمراني قد تكون مفردة قائمة ضمن نسيج حديث او مجموعة من المباني تنتمي الى حقبة واحدة وتتشترك في نفس الخواص.

ويعتبر الحفاظ على التراث العمراني والمعماري مسعا عالميا تبادر إليه جميع الدول من اجل الحفاظ عليه، باعتباره الجزء المهم من وجودها وثقافتها وهويتها. زاد هذا المطب أهمية والحاحا في عصرنا الحال بسبب الإهمال والتضييع الذي سببته الحداثة في الكثير من الدول. فوضعت لذلك طرق تدخل ومعايير حددتها مواثيق دولية، كالتي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، وإصدارات المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)، او توصيات المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات

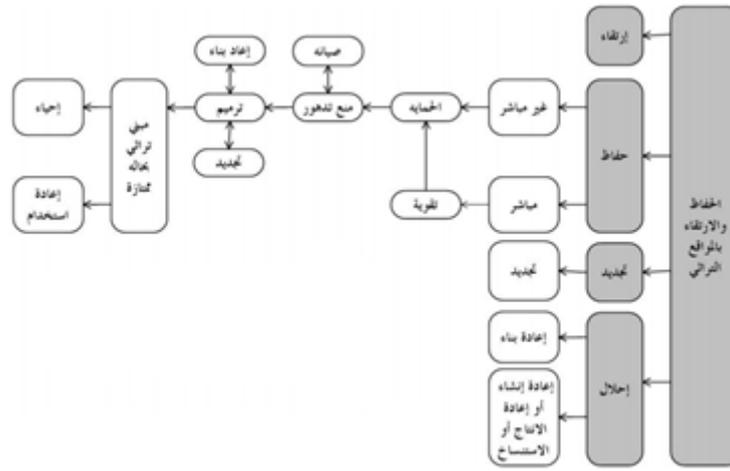
40 . أحمد فايز العجارمة: "محمد عابد الجابري والتراث، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية"، المجلد 12، العدد 3، ص 375، 2019.

41 . عزمي جبران (أيمن): "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.

42 . دنيا نصير طارق وشدى فالح حسين: "الاستثمار المستدام في مباني التراث العمراني، مجلة الهندسة" المجلد 23، العدد 2، ص 41-42، 2017.

الثقافية (ICCRROM)<sup>43</sup> وباتت مرجعا أساسيا في كل عمليات التدخل على التراث العمراني والمعماري. إذ تخضع المحافظة على التراث الى جملة من التدخلات المتكاملة، بحث لا يمكن ان تكون هناك محافظة على التراث العمراني الا إذا تم التدخل على التراث المعماري الذي هو جزء لا يتجزأ منه. وتتباين طرق التدخل على التراث من مجتمع لآخر، تبعا للظروف المحيطة به بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا الى جانب نسبة التدهور التي يعاني منها هذا التراث وقيمه الحضارية واهميته التاريخية. وعليه يمكن تحديد جملة من التدخلات على مستوى كل من التراث العمراني والمعماري يلخصه الشكل التالي.

### التصميم رقم 1: طرق التصميم



المصدر: محمد شوقي أبو ليله، وآخرون

وتسعى المحافظة على التراث العمراني الى صيانة النسيج ذو الطابع التاريخي والثقافي؛ الذي يتكون من مجموع المباني، ذات القيمة التراثية والفراغات الحضرية التي يتشكل منها من طرق ودروب والساحات العامة، وذلك لضمان استمرارية استعمال النسيج العمراني الموروث. ولا يتأتى ذلك الا بالمحافظة على التراث المعماري، الذي يهدف الى حماية المنشآت المعمارية التراثية وترميمها وإصلاحها لإزالة التشويه الذي اعتراها نتيجة للعوامل المحيطة بها بهدف تحسين نوعية الحياة بها سواء للسكن او لممارسة وظيفة معينة<sup>44</sup>.

ويندرج تحت مفهوم المحافظة جملة من التدخلات نجلها في:

43- عبد الرحمن عبد السلام على المنفوخ، جميلة الهادي الجنيش: "المباني التراثية في مراكز المدن وأساليب الحفاظ عليها (المدينة القديمة طرابلس)، المجلة الدولية للعلوم والتقنية"، العدد 9، ص 4، 2017  
44- محمد شوقي واخرون، المصدر نفسه ص 130-131.

- "الارتقاء: وهي المحافظة على الكتلة العمرانية القائمة مع إمكانية تغيير وظيفتها الأصلية واختيار الأنشطة الاقتصادية التي تتناسب مع قيمتها الحضارية وبما يعود عليها وعلى السكان من عائد يستخدم في صيانتها.
- التطوير: مجموعة من الإجراءات تتعلق بتطوير المباني والمناطق التراثية لتلائم الزيادة في نمو الاحتياجات الوظيفية.
- الإزالة: ترتبط هذه السياسة عادة بالأماكن المتدهورة والتي لا يرجى نفع من إصلاحها أو ترميمها.
- التجديد والتحديث: تهدف إلى إضفاء مظهر شكلي جديد ليكون صالحا للاستعمال الوظيفي وبما يتفق مع النمط والذوق العام المعاصر<sup>45</sup>.
- "الحفاظ والوقاية وهي أحد أنواع التدخل غير المباشر في عملية الحفاظ على المبنى التراثي وذلك بالتحكم بالبيئة المحيطة به، ومنع تسريع عوامل التلف عن طريق المراقبة والصيانة الدورية المستمرة، مع إمكانية إجراء بعض الإصلاحات الضرورية لمنع تعرضه للتدهور.
- الترميم: محاولة اظهار وإعادة شكل المبنى أو أحد أجزائه أو أحد ملامحه إلى حالته الأصلية التي كان عليها؛ عن طريق إزالة بعض الأجزاء أو إعادة تجميع بعض الأجزاء دون استخدام مواد دخيلة على المبنى، وذلك اعتمادا على دلائل مادية ووثائق أصلية وموثوقة.
- التأهيل: وهو العملية التي يتم فيها إتاحة الاستخدام المناسب للمبنى عن طريق إصلاحه وإجراء تغييرات، مع الحفاظ على الأجزاء والملاحم المعبرة عن قيمه التاريخية والثقافية والمعمارية.
- إعادة التكوين: وهي عملية نسخ عمل فني متواصل مثل الأفاريز واللوحات الفنية والزخرفية، وذلك عن طريق استكمال الأجزاء المفقودة والمتدهورة منه؛ للحفاظ على تناسقها الفني والجمالي.
- إعادة البناء: هي العملية التي يتم فيها تنفيذ أعمال إنشاء جديدة إما كاملة أو لأجزاء أو ملامح غير موجودة من موقع أو مبنى؛ نظرا لتعرضه لظروف معينة أدت إلى تدميره؛ وذلك بهدف نسخ مظهره الذي كان يتميز به في فترة تاريخية معينة وفي نفس موقعه القديم.
- التقوية هي عملية إضافة أو تطبيق لواقص أو مواد تدعيمية بداخل التركيب الأصلي لمادة البناء؛ بغرض زيادة ديمومته وسلامته<sup>46</sup>.

45. محمد شوقي واخرون، المصدر نفسه ص 133-134.

46- محاري (سلمان أحمد)، "حفظ المباني التاريخي مبان من مدينة المحرق' حكومة الشارقة، المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم - الشارقة، 2017) (بتصرف)

### 3-عوامل تدهور التراث العمراني والمعماري واهمية المحافظة عليه:

يتعرض التراث العمراني والمعماري الى التدهور باستمرار بسبب تداخل عدة عوامل منها؛ المتعمدة كتدخلات الانسان على المباني بعمليات ترميم خاطئة، بعيدة عن خصوصية المبنى التي تفرض احترام اصالته، او بتغيرات لا تراعي القيمة التاريخية لغياب الوعي الثقافي بأهميته والاحساس بالانتماء اليه، او القيام بعمليات الحفر في الساحات لتغيير الشبكات دون ارجاعها لحالتها الاصلية أو نهب عناصرها المعمارية من أعمدة وزخارف وحجارة، أو الاعتداء عليها بالحرائق والهدم. تشترك معها العوامل البيئية المحيطة كالتعرض المستمر الى عوامل التعرية من رياح وأمطار ورطوبة والكوارث الطبيعية (زلازل او فيضانات)، ضف الى ذلك العوامل البيولوجية كانتشار الفطريات والحشرات والحيوانات القارضة. وقد تكون أيضا بسبب انخفاض ميزانيات تمويل عمليات الترميم والإهمال من طرف القائمين على العمران الذين يعتبرونه جزء من الماضي لا قيمة له او قد تكون نتيجة ظروف قاهرة يفرضها الواقع كالحروب والكوارث بأنواعها. كل هذه العوامل تجعل التراث مهدد في وجوده وعرضة للاندثار، ومن هنا تأتي أهمية المحافظة عليه وذلك من عدة جوانب فهو يعكس جانب من الهوية الوطنية للدولة من خلال ابراز دورها التاريخي وأصالة شعبها وحضارتها وتعزيز الشعور بالانتماء، مما يعود في النهاية بمنافع اقتصادية عند استغلالها كمورد للسياحة والاستثمار وهذا يعني إعادة الحياة الى المواقع التاريخية وربطها بالمجتمع القائم وقد اكتسب أهمية خاصة في الفترة المعاصرة، بسبب تسجيل العديد من المواقع و المباني في سجل التراث العالمي، وأصبح التراث سلعة اقتصادية مهمة تساهم في ازدهار وصناعة الاقتصاد ومادة خصبة في البحث العلمي ومرجعا أساسيا في دراسات التخطيط القديم، اذ يضم أسس ومبادئ عمرانية لا بد من الوقوف عندها التي تتم عن مهارات وابداعات الأجيال الماضية<sup>47</sup>

#### ثانيا: المدينة القديمة قسنطينة بين العراقة والواقع

##### 1-التعريف بالمدينة القديمة قسنطينة:

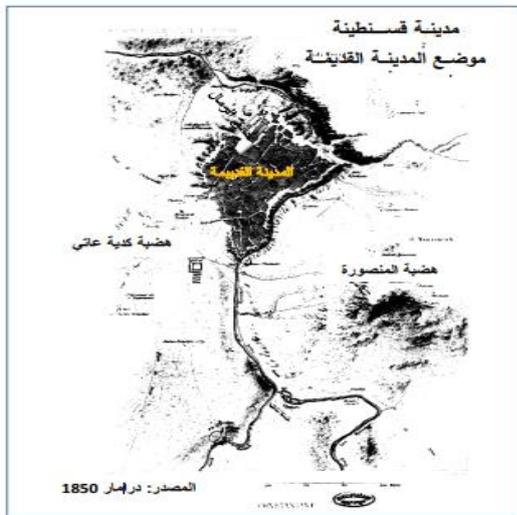
تعتبر المدينة القديمة النواة الأولى في تشكل مدينة قسنطينة الحالية، يمتد تاريخ نشأتها حسب المؤرخين الى أكثر من 2500 سنة، شهدت حضارات عديدة منذ الانسان الأول الى الحضارة العثمانية التي طبعت مجال مدينتها القديمة بدروبها الضيقة ;ومنازلها ذات الطراز الإسلامي المميز، وخصوصياتها

47- نصير طارق (دنيا)، فالخ حسين (شذى):" الاستثمار المستدام في مباني التراث العمراني (دراسة تحليلية لنماذج عربية)، مجلة الهندسة" مجلد رقم 23

العمرانية والمعمارية الفريدة، تشهد على الموروث التاريخي والثقافي والحضاري، إذ تعتبر إرثا معنويا وجماليا يشكل ذاكرة المدينة بكل مكوناتها الثقافية والاجتماعية والحضارية.

تتموضع المدينة القديمة على صخرة كبيرة من الكلس يبلغ سمكها حوالي 400 متر وتغطي مساحة تقارب من 30 هكتارا، لها حدود طبيعية من كل الجوانب تتمثل في جروف وادي الرمال السحيق على طول 2800 م، ومنحدرات الحامة من الجهة الغربية على علو 200 مترا، تعزلها عن باقي المناطق المحيطة بها، ماعدا السهل في جزئها الجنوبي الغربي الذي يمتد على شكل لسان من الأرض يربطها بكدية عاتي بعرض 300 متر.

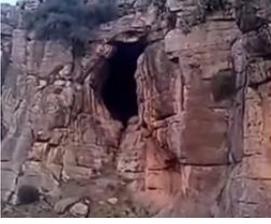
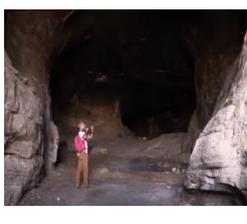
وتتوسط هذه الصخرة ثلاث كتل طبيعية، شكلها تقاطع وادي الرمال وبومرزوق، تتمثل في كتلة تل بوفريكة وهضبة عين الباي، في الجنوب وكتلة باب القنطرة، هضبة المنصورة وسيدي مبروك إلى غاية جبل الوحش من الناحية الشرقية والكتلة الممتدة من كدية عاتي وتل المنظر الجميل إلى غاية سيدي مسيد من الجهة الغربية<sup>48</sup>.



وقد كانت للمدينة عبر تاريخها الطويل المكانة المميزة، حيث تعاقبت عليها عدة حضارات دعمت دورها ووظيفتها القيادية. إذ تعود نشأتها الى فترة ما قبل التاريخ حيث استقر الإنسان البدائي في موقعها حسب ما أكدته الاكتشافات الأثرية والجيولوجية حيث اثبتت 'بقايا أرضية كهف الدببة وكهف الأروى الواقعين في واجهة مرتفع سيدي مسيد في أعلى ممر السكة الحديدية المؤدية إلى سكيكدة وكهف الحمام الموجود في منحدر القصبه من الناحية الشمالية الغربية بأن تلك الكهوف كانت قد استعملت منذ العصر

48 - لعروق (محمد الهادي): "مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران" ديوان المطبوعات الجامعية، 1984

الحجري القديم حيث عثر فيها على بقايا صناعة حجرية عائدة إلى العصر الحجري القديم الأوسط، إلى جانب عظام لحيوانات شبيهة بالاستوائية في وقتنا الحالي كانت تعيش في المنطقة وذلك مثل وحيد القرن و الحمار الوحشي و الخنزير البري و الإيل و الغزلان و الأبقار الوحشية و الأروي مما يعطينا فكرة على أن المنطقة من حيث المناخ كانت شبيهة بالمنطقة الاستوائية من حيث توفر الرطوبة و النباتات<sup>49</sup>

صور عن مأوى الانسان ما قبل التاريخ في الكهوف		
كهف الأروي	كهف الحمام	كهف الدببة
		
المصدر: التقاط جمعية نادي درب السياح 2019	المصدر: التقاط جمعية حماة قسنطينة 2017	

ثم عرفت المدينة تطورات فبدأت " كقرية صغيرة استقرت بها قبائل الماسيل على ضفتي وادي الرمال نحو حوالي القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد اشتهرت بتربية المواشي والزراعة كما دلت عليه الاكتشافات، ثم ما لبثت أن صارت عاصمة سياسية وإدارية ومركزا تجاريا هاما ومحطة لمرور القوافل التجارية وسوق عالمية ثانية بعد قرطاج<sup>50</sup>، ثم أقام بها النوميديين والقرطاجيين اين عرفت باسم كيرتن (سيرتا) أي بمعنى القلعة او المدينة عندما أصبحت عاصمة لهم في 203 ق م وكانت محاطة بسور على شكل قلعة مثل ما عثر عليه في نقوش العملات القديمة النوميديية. وقد تعرضت لتهديم كلي حوالي 311م وأعاد بناءها الحاكم الروماني قسطنطان التي أصبحت تحمل اسمه فيما بعد وبقيت تحت حكمهم لمدة ثلاث قرون.

كانت المدينة حينها تمتاز بالمساكن الأنيقة الشاهقة والحدائق الخلابية، إضافة إلى تجديد شوارعها وتصنيفها وترصيفها بالحجارة، كما تتوفر على المرافق الاجتماعية والعامية من صحة وحمامات وغيرها. أما مخططها العمراني فالمدينة يخترقها شارعان واسعان، يمتد الشارع الأول رأسيا من الشمال إلى الجنوب ويصل بين أهم أبواب المدينة، أما الثاني فيمتد أفقيا من الشرق إلى الغرب ويربط بين المعبد والمسرح الروماني، والساحة عند نقطة التقاء الشارعين، بينما تنتشعب منها وبشكل شطرنجي شبكة من الطرق تربط

49- غانم (محمد الصغير): "قسنطينة عبر تاريخها القديم، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية " العدد 12، 1999، ص 134

50- لعربي (صالح): "البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة "حالة قسنطينة" رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2010.

بين مختلف أقسام المدينة، والمعبد الروماني كان بالموضع الحالي لثكنة القصبة كأعلى نقطة بالمدينة، يقابله في غرب المدينة المسرح الروماني، أما الكنيسة المسيحية وخزانات المياه فتقع بالقرب من الساحة العمومية، وأخيرا المقبرة خارج المدينة وهي بذلك صورة طبق الأصل لروما العاصمة<sup>51</sup>.

الا ان المدينة كانت محل طمع الونداليين ومن بعدهم البيزنطيين الذين استولوا عليها بين القرنين الثالث والخامس ميلادي وخاضوا حروبا مع أهلها قضى على معظم مبانيها، الى ان جاء الفتح الإسلامي حوالي سنة 679 م على يد أبو مهاجر دينار، اين بدأت معالم المدينة الإسلامية تتشكل الى غاية وصول العثمانيين الذين أرسوا معالم حضارتهم حوالي 1525 م لتصبح عاصمة بايلك الشرق وعرفت أثناءه المدينة تنظيما عمرانيا مهيكلا ومنظما مستوحى من مبادئ الشريعة الإسلامية لأكثر من 23 قرن على نفس الموضع، الى حين غزو الاستعمار الفرنسي سنة 1837 الذي مد العمران خارج حدود النواة و ظهرت الاحياء الجديدة على الأطراف الجنوبية الشرقية و الجنوبية الغربية للمدينة مع احداث تغيير في ملامح المدينة العربية ليحدث قطيعة كبرى مع الموروث العربي الإسلامي<sup>52</sup>.

شكل المدينة القديمة اثناء الحكم العثماني	شكل المدينة القديمة اثناء الحكم الروماني
	

المصدر: المخطط الدائم لاستصلاح وتثمين القطاع المحمي 2014

## 2-تطور البنية العمرانية للمدينة القديمة:

تتميز التركيبة العمرانية للمدينة القديمة قسنطينية ببنية متميزة تجمع عناصرها مختلف الحضارات التي رست على موضعها مشكلة نسيجاً له خصائص فريدة و متنوعة، حيث تبين الشواهد التاريخية ان بنيتها العمرانية لم تعرف نمودجا حقيقيا لمعنى المدينة الا اثناء الفتوحات الإسلامية ودخول العثمانيين الذين لا تزال المدينة تشهد على ارثهم العمراني والمعماري؛ وان سبقتها الحضارة الرومانية لكن دون ان يبقى لها أثر ماعد بعض الطرق التي لا تزال مرسومة على مجالها او بعض الاثار المكتشفة حديثا هنا وهناك على الصخرة، او ما جاء من وصف في كتب المؤرخين.

51- فيلاي (عبد العزيز)، لعروق (محمد الهادي)، "مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة"، دار البعث للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1984

52- لكل طافر (غنية): "أثر التشريعات والأنظمة العمرانية في تشكيل مدينة قسنطينة" ملتقى دولي (Faire la ville: Par quelles pratiques et par quels projets)، أبريل 2009.

فأثناء الفتوحات الإسلامية كان للعرب الفضل في وضع الأسس الأولى للمدينة الإسلامية حيث اعتمد التنظيم المجالي على مبادئ الشريعة الإسلامية المتمثلة في وجود مركز هو الجامع الكبير الذي بني حوالي 1136م تتوزع حوله الأسواق والدكاكين تفصلها ساحات عامة، تحيطها المساكن. وقد قسمت المدينة حينها الى أربعة أحياء رئيسية، وهي حي الطابية الذي يقع في الجنوب الغربي وحي باب الجابية الذي يقع في الجنوب الغربي وحي القصبة الذي يقع في الشمال الغربي وحي القنطرة الذي يقع في شمالها الشرقي. وكان هذا التنظيم يتسم بالبساطة والجمال.

مع وصول العثمانيين أصبح للمدينة كيانا متماسكا ومتكاملا. حيث قاموا بتهيئة المدينة وأدخلوا على نسيجها تعديلات متبعين في ذلك خطة عمرانية متكاملة اجتماعيا واقتصاديا حيث قاموا بنقل مركز المدينة الى جامع سوق الغزل المعروف بمسجد حسن باي كمركز ديني ومن حوله قصر الباي كمركز للإدارة، تتوزع في محيطها دكاكين ومحال تجارية منظمة تبعا لأنواع الحرف والبضائع وأسواق متخصصة في الحرف والتجارة كسوق الغزل، الجزارين، الصياغة، ... إلى جانب مساحات تحيط بها المنازل تسمى الرحبة كرحبة الصوف ورحبة الجمال. والبطحة. وكانت المدينة مقسمة الى احياء لكل حي سوق صغير يسمى "السويقة" ولا يزال هذا التنظيم قائما في المدينة القديمة الى يومنا هذا<sup>53</sup>.

وكان للمدينة أربعة أبواب، ثلاثة من الجهة الجنوبية الغربية، وهي باب الجديد وباب الوادي وباب الجابية، أما الباب الرابع فيقع في الجهة الشمالية ويسمى بباب القنطرة، وجسر بني على أنقاض الجسر الروماني، يسمح بالاتصال بالجهة الشرقية. سمح وجود هذه الأبواب بتنظيم شبكة الطرق التي تقطعها شوارع رئيسية من الشمال الى الجنوب ترتبط بمجموعة كبيرة من الشوارع والدروب الضيقة وغير المنتظمة في تناغم واتساق رائع، تتخللها في بعض تقاطعاتها رحاب تستعمل عادة كأسواق كسوق العصر، رحبة الصوف ورحبة الجمال.

اما عن مجال المدينة فقد قسم الى ثلاث احياء كبرى في فترة حكم الحاكم صالح باي؛ تتمثل في حي باب الجابية يقع في الجزء السفلي خصص للعرب المسلمين وهو الجزء الذي حافظ على تنظيمه الأصلي من مباني وطرق ولم تدخل عليه أي تغييرات وهو الأكثر تدهورا حاليا، وحي الشارع المتواجد في

---

53.. لكحل طاغر (غنية)، مرجع سابق بتصرف

اقصى شرق المدينة وقد خصص لليهود، اما الجزء العلوي فقد خصص للسلطة العسكرية يقع في أعلى نقطة من الصخرة، بهدف مراقبة الحركة داخل المدينة وخارجها وقد خصص لسكن الطبقة الحاكمة<sup>54</sup>. وقد تم إنشاء في هذه الفترة عدة مباني على الطراز المعماري الإسلامي العثماني من مساجد ومدارس وحمامات ومنازل فخمة وبسيطة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر مسجد سوق الغزل(1730) مسجد سيدي لخضر (1743) ومدرسته، مسجد عبد الرحمان القروي(1738) مسجد سيدي الكتاني (1776)، المدرسة الكتانية (1775)، قصر احمد باي (1835)، حمام سوق الغزل، حمام البطحة، حمام دقوج، كانت كلها مواكبة في انشائها لنفس الفترة.

صور عن بعض منشآت الفترة العثمانية			
مسجد سيدي لخضر	قصر الباي	مسجد سيدي مغرف	مسجد الكتانية
			
المصدر: <a href="http://www.el-massa.com/dz">www.el-massa.com/dz</a>	المصدر: <a href="http://www.urtrips.com">www.urtrips.com</a>	المصدر: <a href="http://www.annasonline.com">www.annasonline.com</a>	المصدر: جمعية أصدقاء سيرتا

لكن بدخول المستعمر سنة 1837 للمدينة بدأ بتغيير ملامح المدينة الأصلية "بتقسيمها بين الأهالي المسلمين الذين تركزوا في الجزء الجنوبي واليهود والأوروبيين في الجزء الشمالي بموجب قرار 09 جوان 1844" بعد إزالة العديد من مساكنها وإدخال تغييرات كبيرة على نسيجها مما أحدث مزيجا بين النمط العربي والنمط الأوروبي، لا سيما في جزئها العلوي، و من اهم ملامح هذا التغيير تحويل مسجد الكتانية بسوق العصر إلى كاتدرائية كرمز للمدينة الاستعمارية المسيحية و هدم القصبه وإقامة التكنة العسكرية عام 1840 كرمز للسلطة والهيمنة، إلى جانبها حي القصبه الأوربي كأول عنصر عمراني دخیل بمباني عمودية مرتفعة وسكان أوربيين وأقيم فيه أيضا مستشفى عسكري والسجن حربي على مساحة 05 هكتار . الى جانب إقامة حي اداري في جوار قصر الباي (حي الطابية)، ونوادي ومركز الثقافي ولم يكتفي بذلك بل قام بشق الطرق العصرية الواسعة اصطفت على جوانبها الواجهات الأوروبية بتشكيلات هندسية جميلة وكان أهمها واطولها

54. مروثي (صورة): "مبادئ العمران في المدينة العربية الإسلامية وتطبيقاتها في المدن القديمة بالجزائر، دراسة حالة المدينة القديمة لقسنطينة" رسالة ماجستير، المركز الجامعي العربي بن مهيدي، معهد تسيير المدن، 2007.

شارع العربي بن مهدي الذي يصل مدخل المدينة "لابريش" بباب القنطرة اين بنيت محطة السكة الحديدية لاحقاً<sup>55</sup>.

وتواصل العمل على الصخرة وذلك بإضافة جسور كجسر سيدي راشد سنة 1912 لربط شرق المدينة بغربها ومركز المدينة بجنوبها من خلال ساحة "لامورسيار" (ساحة اول نوفمبر حالياً) وقيام بالعديد من الهياكل الإدارية في محيط المدينة القديمة كالمرشح ودار العدالة، ودار الفلاحة البريد المركزي<sup>56</sup>، .... وبدأت المدينة تبرز على جميع المستويات المحلية والإقليمية بسبب المكانة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اكتسبتها من هذه المشاريع الجديدة.



بعد الاستقلال عرفت المدينة القديمة حركة غير عادية لسكانها الأصليين الذين هجروها الى الاحياء الأوروبية الراقية التي أضحت خالية بخروج المستعمر، واين تتوفر سبل الحياة العصرية، تاركين منازلهم للنازحين القادمين من المدن المجاورة والأرياف. واستمر الوضع على حاله اذ أصبحت المدينة القديمة الوجهة المفضلة للفئات الفقيرة والمتوسطة الدخل، إما بشكل مؤقت كمحطة عبور نحو الاحياء الجديدة للسكن أو بشكل دائم، وهذا راجع بالأساس لما يوفره النسيج العتيق لهذا الفئة من ظروف عيش تتناسب مع إمكانياتهم ومتطلباتهم، سواء تعلق الأمر بسعر الكراء الزهيد، أو على مستوى فرص الشغل خصوصاً في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة. وقد انعكست هذا الوضعية على وضع إطارها المبني الذي أصبح يعاني من التدهور والخراب، خصوصاً البنايات التي تعرف نسبة عالية من معدلات اشغال التي تعدت خمس اسر في المنزل الواحد<sup>57</sup>.

55 - هواري(سعاد): "مخططات شغل الأراضي بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية" رسالة ماجستير، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2015.

56 - لكحل طايفر (غنية)، مرجع سابق بتصرف

57 . عاشير (عماد الدين): "المدن التراثية بالمغرب بين تنوع المآثر العمرانية وتعدد الفاعلين المتدخلين: حالة المدينة القديمة نازة" مقال في كتاب جماعي لمجموعة مؤلفين: "افاق استدامة وتخطيط المدن مقاربات وتجارب" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، ص، 55، 2020.

### 3- واقع المدينة القديمة قسنطينة:

تشهدت المدينة القديمة حالياً واقعا مريرا يشهد على حالة من التدهور المتقدم مس جميع أجزائها لا سيما الجزء السفلي منها الذي بدأت معالمه تختفي مع بداية الالفية الثانية وطمس معالمه المعمارية تماما، بسبب ما تعرضت له من إهمال وتخريب من طرف السكان من اجل الحصول على مساكن جديدة وقد زاد الامر تدهورا عندما تم التدخل على ما تبقى من مبانيها قصد الترميم، فتوقفت المشاريع وبقيت عرضة للعوامل الخارجية.

وقد عرفت هذه الظاهرة بداياتها الأولى قبل الاستقلال حسب ما يمثله الجدول التالي:

الفترة	حالة التدهور	الاسباب
1960 - 1976	بداية ظهور علامات التدهور على بعض مباني الجزء السفلي من تصدعات في الاساسات وتشققات في الواجهة.	- تركيز معظم السكان ذوي الدخل المتوسط والبسيط والذين قدموا من أماكن مختلفة في المدينة القديمة إلى جانب الظروف القاسية التي خلفها الاحتلال.
1977 - 1984	تقدم حالة تدهور البناءات وبداية انهيار أجزاء من احياء بأكلها في الجزء السفلي ورحبة الصوف. حيث اعلنت مصالح البلدية سنة 1984 أن 12% من المباني انهارت تماما و55% منها في حالة متوسطة الباقي في حالة جيدة.	- غياب سياسة الترميم وانعدام الوعي لدى السكان بأهمية هذا التراث. الى جانب عدم اكتراث أصحاب الملكيات في ترميم مبانيهم وانتشار ظاهرة الكراء. ومساهمة المستأجرين في تخريب المباني من اجل الحصول على مساكن جديدة.
1985 - 2000	استمرار انهيار أجزاء بأكملها في الجزء السفلي، رحبة الصوف، سيدي جليس الشارع، القصبة، ...	غياب تطبيق سياسة الترميم رغم وجود قوانين ومراسيم لتنمين والمحافظه على التراث المعماري والعمراني، ماعدا بعض التدخلات التي قام بها ديوان الترقية والتسيير العقارية على البناءات ذات النمط الاستعماري.
2001 - 2008	<b>دق ناقوس الخطر:</b> تقدم حالة التدهور حيث وحسب التحقيق الميداني الذي أجرته خلية الترميم وإعادة تأهيل المدينة القديمة <sup>58</sup> في ماي 2004 فانه تم تسجيل من مجموع 1438 بناية ان 27% من المباني هدمت تماما وأن 23% منها مهددة بالانهيار و37% في حالة متوسطة والقلة فقط مما بقي في حالة حسنة (13%)	تقدم نسبة التدهور بشكل كبير على المباني ذات النمط العربي الاسلامي والقيام بتدخلات نقطية على ترميم بعض المعالم كدار الإمام، زاوية سيدي راشد، زاوية السيدة حفصة، معهد بن باديس، المدرسة، قصر الباي والجامع الكبير.

58- خلية أنشأت بموجب قرار ولائي رقم 23 المؤرخ في 08-01-2003 تسعى الى ترميم وإعادة الاعتبار الى المدينة القديمة وحلت في 2011 ليحل محلها الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية (OGBC).

<p>لتقنين التدخل على المدينة القديمة وتدارك الوضع الخطير الذي آل اليه العمران؛ وإعطاء الصبغة القانونية لإعداد مشروع المخطط الدائم لحماية وتأمين القطاع المحمي (PPSMVSS).</p> <p>-بداية التدخل على المباني من طرف بعض الملاك في الجزء العلوي بترميم بعض المساكن بطرق لا تتناسب مع قواعد المحافظة لانعدام مواد البناء الاصلية أو غلائها في السوق.</p>	<p>تصنيف المدينة القديمة كتراث وطني بموجب مرسوم تنفيذي رقم 05-208 المؤرخ في 05 جوان 2005 و انطلاق مشروع المخطط الدائم لحماية وتأمين القطاع المحمي (PPSMVSS) الذي أسفرت نتائجه الميدانية على ان 49.40% من المباني انهارت او مهددة بالانهيار و26.8% في حالة متوسطة و11.42% لاتزال في حالة جيدة، الا ان هناك ظاهرة برزت على المجال تتمثل في البناء القصديري بنسبة 1.37%.</p>	<p>2008 - 2014</p>
<p>استمرار الانهيارات المتتالية للأحياء بسبب اشغال الترميم غير المنتهية والتي عرضت الكثير من البنايات القائمة الى التدهور ومن جهة أخرى تراجع عمليات ترميم المساكن من طرف ملاكها بسبب العراقيل الإدارية والتكاليف المجحفة، مما سبب فتور في عمليات الترميم.</p>	<p>اختيار قسنطينة عاصمة للثقافة الإسلامية وانطلاق مشاريع الترميم لبعض من أجزاء المدينة وتجهيزاتها في جانفي 2014. مع ترك المجال ورشة كبيرة مفتوحة بسبب توقف اشغال الترميم.</p>	<p>2015 - 2020</p>

المصدر: دراسات سابقة على الصخرة العتيقة 1984 URBACO \* خلية الترميم \* المخطط PPSMVSS \* معالجة الباحثة

### صور لمظاهر انهيار منازل واحياء بأكملها في الجزء السفلي للمدينة القديمة



المصدر: صور من الميدان 2020

ثالث: التراث العمراني والمعماري للمدينة القديمة ومشاريع المحافظة عليه:

### 1- التراث العمراني والمعماري شواهد على الإرث الاسلامي:

يعتبر المختصون في الهندسة المعمارية وعلم الآثار ان المدينة القديمة تشكل نموذجا عمرانيا نادرا للعمارة الإسلامية في تنظيمها وهندستها وانسجام أحجام بناياتها مع موضعها الفريد، فهي بمثابة متحفا حقيقيا مفتوحا للسكان والزائر والدارس على حد سواء، تتباين فيه الأنماط وتتداخل فيه الوظائف في تناغم رائع، محافظة بذلك على مكانتها وحيويتها.

وتمثل الأحياء العتيقة بمساكنها ومساجدها وممراتها وأسواقها وبقايا أسوارها القديمة شواهد حضارية لفترات متعاقبة من تاريخها، حيث تعتبر مجالات حيوية تستقطب السكان بجمالها أحيانا وبساطتها مع قوتها

التعبيرية أحيانا أخرى تتوزع بشكل نقطي أو مركب مشكلة العناصر الحيوية للمجال من نقاط نداء كشجرتي السرو والصنوبر العاليتين ومئذنة الجامع الكبير بشارع العربي بن مهدي، والثكنة العسكرية بالقصبة، وجرس البلدية او معالم تسمح بالاستدلال داخل المدينة كالأسواق والساحات والجسور والمساجد<sup>59</sup>.

غير أن هذا المنتج المادي قد عرف تشوها كبيرا نتيجة للعوامل الطبيعية والمناخية من جهة، وتعدي البشر من جهة أخرى، لكن لا تزال المدينة رغم الخراب الذي أطالها تحتفظ بالعديد من المباني التي تعتبر تحف فنية معمارية نحصرها في:

- **البيت العربي الإسلامي:** فلا تزال بعض المنازل المنتشرة على مجالها لا سيما في جزئها العلوي محافظة على عناصرها بسبب اعتناء مالكيها القائمون عليها، كدار باش تارزي ودار بن الشيخ لفقون ودار بن جلول ودار بن باديس ودار ديابي ودار صالح باي؛ ومعظمها منازل كبيرة تحتوي من التفاصيل المعمارية ما يجعلها محط اهتمام، فهي تقوم في الأساس على مبدأ التحفظ والاحتشام، واجهاتها الخارجية صماء قد تزين بأقواس، تتخللها في بعض الأحيان بعض الفتوحات الصغيرة للتهوية. شكلها العام مربع او مستطيل، ولا يمكن الولوج إليها الا عن طريق باب من خشب مرصعا بمطرفة من النحاس تستعمل للطرق، ثم نجد السقيفة<sup>60</sup> وهي مدخلا ينكسر بزوايا قائمة تمنع الزائر رؤية اهل الدار من الخارج تصل مباشرة الى وسط الدار الذي يمثل فناء مفتوح على السماء، ارضيته المغطاة بالرخام الأبيض وتتخلله عين جارية والديوان المنعزل في أحد الأركان و المجالس<sup>61</sup> المتوزعة على جوانب الدار الأربعة و البيوت التي يصل إليها على سلالم بنيت من حجارة و رخام ودريزين من خشب الجوز المصقول و زينت جدرانها بالزلايج (او الزليج) بألوان و أشكال غاية في الابداع. وداخل هذا الحيز تدور كل مظاهر الحياة اليومية والموسمية من طبخ وغسيل وضيافة واعراس .... حاملة في ثناياها ارثا آخر من عادات وتقاليد لا يزال سكانها الأصليين محافظين عليها وان قل عددهم.

59- لعربي (صالح)، مرجع سابق.

60 - السقيفة هي حيز يصل بين مدخل ووسط الدار.

61 - يجب الإشارة ان هناك فرق بين المجلس والبيت؛ فالمجلس هو غرفة تقع في الطابق الأرضي للمنزل يتخذ اشكال حسب أهمية المنزل اما البيت فهي الغرفة الموجودة في الطابق الأول وتستخدم غالبا للنوم او اجتماع العائلة.

صور عن العناصر الخارجية المكونة للبيت العربي الاسلامي			
فتوحات صغيرة للتهوية	واجهة مزينة بأقواس	الشكل البسيط	الواجهة الصماء
			
صور عن العناصر الداخلية المكونة للبيت العربي الاسلامي			
الديوان	وسط الدار	سقيفة	باب خشبي مرصع بمطرقة للدق
			
باب المجلس	نافذة	سلام	دريزين
			
المصدر: من النقاط الباحثة 2020			

- **التجهيزات العربية الإسلامية:** وتتمثل بالخصوص في المساجد، المدارس، الزوايا، قصر الباي والحمامات كلها معالم كانت في عهد الحكم العثماني موزعة على المجال بطريقة متوازنة ومتجانسة مع عدد السكان في الحي، لكن اعدادها بدأ يقلص بعد ان هدمها المستعمر لإنجاز تجهيزات ومباني على الطراز الغربي، أو تعرضت للتلف والإهمال مما أدى الى ضياعها، فقل عددها وأصبحت محصورة في بضع مساجد كالجامع الكبير ومسجد حسن باي ومسجد الكتانية وسيد ميمون وعبد المؤمن .... وزوايا معظمها أغلقت بسبب اعمال الترميم التي انطلقت في 2014 بعد اختيار قسنطينة عاصمة للثقافة الإسلامية. ومدرسة واحدة التي أصبحت تحمل اسم "دار الامام" وبعض الحمامات المغلقة بحجة الترميم والقليل منها فقط لا يزال يعمل. في يومنا هذا يمكن إحصاء عددا من التجهيزات تتمثل في:

15 مسجداً، 07 زوايا (مغلقة)، مدرسة واحدة تنشط متمثلة في دار الامام (مدرسة الكتانية) ومدرسة سيدي لخضر (مغلقة بسبب الترميم)، 20 حماما كلها معطلة، وقصر أحمد باي الذي تحول الى متحف وطني عمومي للفنون والتعبير الثقافية والتقليدية.

صور لبعض مساجد والزوايا المدينة القديمة			
زاوية سيدي الدرار	مسجد الأربعين شريفا	الجامع الكبير	مسجد الكتانية
			
صور لبعض المدارس والحمامات			
حمام سوق الغزل	حمام البطحة	دار الامام	زاوية الرحمانية
			
المصدر: من التقاط الباحثة 2020			

## 2- مشاريع المحافظة ونتائجها على التراث العمراني والمعماري:

تعتبر تجربة الحفاظ على المدينة القديمة قسنطينة بمثابة التجربة الأولى لأعمال الحفاظ على التراث العمراني والمعماري لها والتي انطلقت على إثر ارتفاع نداء أبناء المدينة والمتقنين واتجاهات الحكومة لإنقاذ هذا التراث العمراني والمعماري من التدهور والاندثار. وقد تأسست على إثره خلية الترميم والمحافظة على المدينة القديمة في سنة 2003 وقامت منذ إنشائها إلى غاية احلالها عام 2011 بالديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية، بمتابعة عدة مشاريع ترميم وإعداد المخطط الرئيسي للمدينة القديمة ( Le MASTER PLAN) بالشراكة مع الجامعة الإيطالية روما 3 من 2003 الى 2005 والمساهمة في تصنيف المدينة

القديمة كقطاع محمي وطني في 2005 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-208 المؤرخ في 05 جوان 2005، ومتابعة كل أشغال الترميم فيه<sup>62</sup>، ... الخ.

منذ السنة 2002 عرفت المدينة القديمة حركة ترميم واسعة مست بعض المباني الأثرية كقصر الباي، معهد بن باديس، الجامع الكبير، زاوية سيدي راشد، وأصبحت المدينة القديمة حينها ورشة مفتوحة حيث لا تكاد تمر بحي أو شارع إلا وأعمال الترميم في إحدى مبانيه قائمة. إلا أن الملاحظ من هذه الأعمال أنها كانت تقفد لليد العاملة الفنية الماهرة للقيام بأعمال الترميم لا سيما فيما يتعلق بالنقش على الجبس والخشب وتعبيد الطرقات بالحجارة وترميم جدران الواجهات، مما استلزم إدخال تقنيات حديثة واستعمال مواد دخيلة على الموروث من بينها على سبيل المثال استعمال الاسمنت المسلح والحديد لتدعيم الاساسات وتغطيتها بالحجارة لإضفاء الطابع الأصلي، اعتماد طلاء الجدران بالمواد الحديثة بدلا من استعمال المواد القديمة كالنيلة<sup>63</sup>، تغيير حجارة المستعملة في الارضيات ببلاط حديث.

ويلخص الجدول التالي التدخلات على المدينة القديمة من 2002 إلى 2008 وأهم نتائجها.

الفترة	المعالم المعمارية المعنية	النتائج المحققة
2002-2008	* قصر الباي * معهد بن باديس. * المحكمة * الكتانية. * المدرسة.	كانت نتائج عمليات التدخل جد مرضية في بدايتها إلا أن أغلب المعالم بدأت تفقد قيمتها نتيجة غياب الصيانة الدورية
2005-2008	* الجامع الكبير. * زاوية السيدة حفصة.	لا يزال هذين المعلمين محافظين على قيمتهما المعمارية بعد الترميم.
2006-2008	* شارع ملاح سليمان. * ساحة باب الجابية. * ترميم 06 منازل نموذجية	كانت نتائج التدخل على شارع ملاح سليمان وساحة باب الجابية جيدة. إلا أن شارع ملاح سليمان بدأ يرجع إلى حالة التدهور نتيجة غياب التنسيق في عمليات التدخل على الشبكات المختلفة وغياب هيئة تشرف على تسييره.

المصدر: انجاز الباحثة بالاعتماد على معايشتها لتجربة الترميم في هذه الفترة.

62 - هواري (سعاد): "التنمية المستدامة في التعمير والعمارة الإسلامية بين الواقع والاستثمار دراسة حالة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" الملتقى الدولي الرابع: العمارة والفنون الإسلامية، جوان 2014.

63 - النيلة: طلاء تقليدي يتكون من الجير وصبغة ذات لون أزرق تطلّى به الجدران من الداخل وهي جيدة في مقاومة الحشرات والبعوض صيفا.

منذ سنة 2008 الى غاية 2014 عرفت عمليات الترميم فتورا كبيرا، وان لم نقل توقف تام. وعند اختيار قسنطينة عاصمة للثقافة العربية لعام سنة 2012 بدأ التفكير في كيفية اظهار القيمة الثقافية والتاريخية لمدينة قسنطينة فكان التوجه الأول نحو احياء موارثها العمراني والمعماري المتواجد في المدينة القديمة ببرمجة 87 مشروع داخل حدود القطاع المحمي بين ترميم وتجديد وإعادة تأهيل. مست الشوارع والساحات والدروب والمساجد والزوايا الى جانب ترميم الفنادق والحمامات ومختلف التجهيزات الأخرى حيث انطلقت كلها في توقيت متقارب بداية جانفي 2014، ويلخص الجدول التالي هذه المشاريع:

❖ تجديد وإعادة البناء لحي السوقة (الجزء السفلي للمدينة القديمة)
التدخل الكلي على كل البنايات والطرق والتجهيزات الموجودة في هذا الجزء في مشروع واحد
❖ إعادة تأهيل ورد الاعتبار للشوارع
شارع عبد الحميد بن باديس، شارع الإخوة عرفة، شارع الإخوة دخموش، شارع عبد الحميد بن يمينة، شارع البشير خراب سعيد، شارع الإخوة منتوري، بن شعلال إسماعيل، 19ماي 1954، عمارسطايفي، شارع سي عبد الله بوهروم، مريم بوعتورة، شارع حملاوي، عبد الله بوهروم، شارع كمال بلوصيف، سوفي مصطفى، شارع قديد صالح، تليلي سعيد، رواق السعيد، بورويصة علي موسى، الإخوة شرك، بن دلولة عبد المجيد، بيطاط معمر، بيطاط طاهر، شارع بستانجي محمد
❖ تأهيل ورد الاعتبار للساحات والدروب
ساحة سوق العصر، ساحة رحبة الصوف، ساحة سيدي جليس، ساحة قصر الباي ساحة التليفريك، درب باش تارزي، درب بن شريف
❖ عملية ترميم المساجد والزوايا
الجامع الكبير، مسجد حسان باي، مسجد سيدي لخضر، مسجد عبد الرحمان، مسجد سيدي ميمون، مسجد ربيع الشريف، مسجد الكتاني، مسجد سيدي جليس، زاوية باش تارزي، زاوية التجانية العلوية، زاوية عبد الرحمان باش تارزي.
❖ ترميم الفنادق والحمامات
فندق الزيات، فندق باش تارزي، حمام سوق لغزل، حمام بوقفة، حمام بن طويال
❖ رد الاعتبار وإضاءة الجسور
جسر باب القنطرة، جسر ملاح سليمان، جسر سيدي مسيد
❖ ترميم مختلف التجهيزات
إعادة تأهيل جدار القصبية، منزل بن باديس، مطبعة بن باديس، مقهى النجمة

المصدر مديرية الثقافة للولاية

نستطيع ان نلاحظ ان الجزء العلوي حضي بحصة الأسد من هذه المشاريع لأن معظم التدخلات تعتبر خفيفة يمكن إنجازها قبل موعد انطلاق التظاهرة في أفريل 2015 على خلاف الجزء السفلي. اما المشاريع المتعلقة بالمباني والمنازل فقد اقتصرت على ترميم وطلاء واجهاتها المطللة على الشوارع الرئيسية فقط دون ان تشمل العملية البنايات الواقعة على المحاور الثانوية والدروب.

### 3- دور الهيئات الإدارية في المحافظة على التراث المعماري للمدينة كعاصمة للثقافة العربية<sup>64</sup>:

تم التركيز على دور اهم المصالح التي لها الأثر المباشر في تسيير والمحافظة على التراث لا سيما بعد اختيار قسنطينة عاصمة للثقافة العربية سنة 2015 حيث تشهد هذه المرحلة على أسوء مراحل تدهور النسيج القديم وتتخلص هذه الأدوار في:

- **دور مصالح البلدية:** تعتبر أول حلقة التي تؤثر وتتأثر بهذا التراث، لكن هذه المصالح رغم أهميتها الا ان مهامها كانت جد هزيلة في المحافظة على هذا التراث وانحصرت في:
  - عدم تسليم رخص البناء في المجال المحمي وتحويل الملفات المرسلة الى مديرية الثقافة في حالة إيداعها على مستوى مصالحها.
  - تسجيل المخلفات الملاحظة من طرف أعوان البلدية وتحرير محاضر لعمليات ترميم فوضوية حيث تم إحصاء 100 مخالفة على مدار 5 سنوات (2015-2020) كانت اعلاها في الفترة ما بين 2015-2016 بسبب انتهاء السكان فرصة الاشغال الكبرى للقيام بأعمال الترميمات.

#### ▪ دور مديرية الثقافة:

- تعتبر المسؤول الأول على تطبيق قانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي حيث تولت الاشراف على اعداد المخطط الدائم لحفظ والاستصلاح القطاعات المحفوظة الذي كان وفق مناقصة مبنية على أقل عرض مالي في اختيار مكتب الدراسات وهذا يعني عدم الامتثال الى معايير الجودة في انتقاء أحسن العروض وبعد المصادقة النهائية على المخطط في 2014 وتسليم الملف النهائي تم استغلال الفرصة عاصمة الثقافة من أجل تطبيق عدد من مقترحات المخطط. إلا أن العملية كانت نتائجها كارثية للأسباب التالية:
- عملية اختيار مكاتب الدراسات كانت تقوم بها لجنة وزارية مكلفة بالتظاهرة بالتعاون مع الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية مع حضور شكلي لممثل مديرية الثقافة.
  - معظم المكاتب الوطنية المختارة ليست لها كفاءة وخبرة في مجال حماية التراث العمراني والمعماري.

64. - مسغوني (هند): "الموروث العمراني للمدينة القديمة قسنطينة بين التشريع والواقع - حالة الجزء العلوي" - رسالة ماستر، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، 2020

- مكاتب الدراسات الأجنبية كانت تشتغل بالتنسيق مع متعاونين وطنيين ليست لهم تجربة واسعة في الترميم مما تسبب في عدم تكافؤ الخبرة الامر الذي دفع بهذه المكاتب التخلي عن الصفقات المبرمة في منتصف عملية الترميم، الامر الذي زاد من حدة تدهور تلك المعالم.
- غياب المخططات والدراسات الأولية التي تعتمد عليها من أجل عمليات الترميم وكان اعتمادها الوحيد على المخطط الدائم لحفظ والاستصلاح القطاعات المحفوظة.
- نقص الإطارات بمديرية الثقافة من أجل مراقبة ومتابعة الأشغال المبرمجة.

#### ▪ دور مديرية السياحة:

- تعتبر هذه المديرية المحرك الاساسي في تنشيط التراث والدفع به للأمام عن طريق إقامة التظاهرات والأيام الإعلامية والتحسيسية الا انها همشت تماما بسبب:
- غياب الوعي عند سكان المدينة بقيمة موروثهم وأن مدينة قسنطينة ليست وجهة سياحية كونها مدينة داخلية.
- غياب الوسائل المادية وكذا الإطارات اللازمة للمديرية.

#### ▪ دور الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية:

- يتمثل دوره في المحافظة على التراث في ظل احترام توجيهات المخطط الدائم لحفظ والاستصلاح القطاعات المحفوظة. الا انه يبقى محدودا لقله إمكانيته المادية وعدم توفر الإطارات ذات الكفاءة لتسيير مثل هذا الارث الضخم. واثاء تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة لم يقم الدوان بالدور الواجب الاضطلاع به للأسباب التالية:

- أن المشاريع المختارة كانت من طرف اللجنة الوزارية المكلفة بتسيير هاته التظاهرة وكان الديوان يلعب دور الوسيط بين مكاتب الدراسات واللجنة الوزارية ومصالح الولاية (الوالي) لما تكتسبه هاته التظاهرة من أهمية؛

-دفاقر الشروط كانت غير مستوفية لشروط المحافظة على الموروث (نقص الخبرة في إنجازها)؛

-عملية اختيار المكاتب كانت غير موضوعية وذلك بالنظر الى قصر المدة وحجم المشاريع المبرمجة؛

-نقص الإطارات اللازمة لمراقبة ومتابعة الأشغال.

- وفي الأخير يمكن القول ان الهيئات الإدارية المكلفة بالمحافظة على التراث العمراني و المعماري للمدينة القديمة ساهمت بشكل مباشر في الحالة التي وصل إليها النسيج الحضري ، الى جانب غياب التشاور بين مختلف الفاعلين مع نقص الوعي المجتمع المدني بقيمة هذا الموروث؛ والتي أثرت سلبا

فكانت نتائجها وخيمة على المظهر العمراني العام، وزادت في حدة تدهور معظم المعالم خاصة بعد الشروع في عمليات الترميم ما انجر عنه انهيار أجزاء بأكملها، جراء التماطل والتأخر المسجل لإنهاء الأشغال.

#### رابعاً: نتائج وتوصيات.

ان نتائج عمليات المحافظة التي بادرت اليها الدولة بعد اختيار قسنطينة عاصمة الثقافة سنة 2015، اظهرت صعوبات كثيرة من حيث التقنيات المستعملة و قلة اليد العاملة الفنية الكفؤة، الى جانب تباطؤ الإجراءات الإدارية إضافة الى عامل الوقت الذي كان سببا قويا في تعريض ما تبقي من هذا التراث الى التدهور لان كل هذه العمليات المبرمجة تستدعي مهارات تقنية عالية لا يتحكم فيها عامل الوقت ، مما انعكس على الوضع بزيادة في تدهور المباني و حتى المعالم التاريخية التي حظيت بعمليات الترميم لم تنتهي بها الاشغال وأصبحت عرضة لتلف أكثر من قبل لا سيما المساجد و الزوايا.

ومما زاد الامر سوءا هو انه بعد المصادقة على المخطط الدائم لحماية وتثمين القطاع المحمي (PPSMVSS) الذي يعتبر أداة تقنية وقانونية لحماية التراث العمراني و المعماري و المحافظة عليه ، اصبح يشكل حاجز كبير امام عمليات المحافظة ؛ لان كل عملية تدخل على النسيج القديم تتطلب اعداد ملف ثقيل و مكلف يعده مهندسين معماريين مختصين في التراث يبين طريقة التدخل و الوسائل المستعملة مع اعداد مذكرة مفصلة على المبنى من حيث تاريخه واهم العناصر المكونة له و موقعه وفقا لتوجهات المخطط الدائم و ان بدى الامر في اول وهلة منطقيا و محفزا ، لكنه في الواقع اصطدم بالبيروقراطية الإدارية و غلاء الدراسات مع قلة الخبراء في ميدان الترميم ، و نقص المعطيات حول تاريخ المباني وفقدان المهارات التقنية و الفنية و انعدام مواد البناء الاصلية مما انعكس سلبا على مختلف العمليات و جعلتها صعبة جدا لا سيما على الخواص ملاك المنازل الكبيرة في ظل غياب الدعم المالي من طرف الدولة. ولتدارك هذه الوضعية المزرية وتقادي ضياع ما تبقى من معالم المدينة القديمة نقترح جملة من التوصيات التي نراها الأكثر نجاعة من الاجل المحافظة عليها وعلى تراثها القائم والمتمثلة في:

- المحافظة على التراث المعماري والعمراني للمدينة القديمة باعتماد مبادئ المدينة العربية الإسلامية في كل عمليات التدخل لتعزيز الانتماء الحضاري، والحفاظ عليها من الاندثار والضياع بما يضمن استمراريتها للأجيال القادمة؛

- اعتماد مفهوم التراث والمحافظة في كل المشاريع ضمن إطار تكاملي ومخطط؛

- القيام بجرد كل المباني ذات القيمة التاريخية والمعمارية التي لا تزال تحافظ على هيكلها العام، وتوثيقها بالصور والخرائط والوصف؛
  - توعية المواطنين من سكان وزائرين بأهمية المحافظة على التراث كجزء من هويتهم التي يجب المحافظة عليها. واشراكهم في عمليات المحافظة لتمية روح الانتماء لديهم؛
  - توفير الأموال اللازمة لأعمال الترميم المختلفة وتقديم تسهيلات كالقروض بلا فوائد لتشجيع السكان على ترميم وصيانة منازلهم وتخفيف الضغط على الدولة؛
  - انشاء لجان خاصة لمتابعة اعمال الترميم تتكون من اخصائيين في ميدان المحافظة على التراث وان تطلب الامر الاستعانة بالخبرات الأجنبية، من أجل احياء المشاريع العالقة والإسراع في تجسيدها، لتدارك خطر الانهيار الذي يهددها؛
  - تشجيع الأبحاث والدراسات الاكاديمية المتخصصة التي تساهم في الفهم الحقيقي لكيفية التعامل مع التراث سواء من حيث التدخل عليه او العيش فيه.
- الخلاصة:**

يعتبر التراث العمراني والمعماري ثروة حضارية تجد فيها الشعوب هويتها وأصالتها فتسعى بكل مجهوداتها إلى العناية بها وحمايتها من أجل إكمال مسيرة تطورها<sup>65</sup>، الا ان أغلب الدول العربية ومن بينها الجزائر تعاني من العديد من مشاكل المحافظة على هذا التراث الذي بدأت معالمه تختفي مع الوقت لخصها واقع المدينة القديمة قسنطينة، من خلال تجارب المحافظة عليها التي باءت في كل مرة بالفشل بسبب سطحية الدراسات وعدم تشخيصها الجيد لعمق المشكلة التي تعاني منها المدينة القديمة اذ كانت في كل مرة تركز في تدخلاتها على المباني دون اشراك المواطن الذي يعتبر عنصر فعال في إنجاز عمليات المحافظة، الى جانب غياب رؤية واضحة ومحددة للمحافظة على التراث وغياب التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة والتي لها الدور المباشر في عمليات المحافظة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الترميم وقلة توفر الخبرات وقلة الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث الذين يتقلونه بمشاكل حياتهم اليومية الامر الذي انعكس سلبا على هذا الارث الذي اصبح اليوم في خطر حقيقي ان لم نتدارك ما بقي منه.

#### **المصادر والمراجع:**

#### **الكتب:**

<sup>65</sup> - عزمي جبران (أمن): "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني" رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009

- فيلاي (عبد العزيز)، لعروق (محمد الهادي)، "مدينة قسنطينة دراسة التطور التاريخي والبيئة"، دار البعث للنشر، الطبعة الأولى، الجزائر، 1984.
- لعروق (محمد الهادي): "مدينة قسنطينة، دراسة في جغرافية العمران" ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1984.
- مجموعة مؤلفين: "افاق استدامة وتخطيط المدن مقاربات وتجارب" كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020.

### الاطروحات:

- لعريبي (صالح): "البيئة الحضرية داخل الأنسجة العمرانية العتيقة والتنمية المستدامة "حالة قسنطينة" رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، 2010.
- مروشي (صورية): "مبادئ العمران في المدينة العربية الإسلامية وتطبيقاتها في المدن القديمة بالجزائر، دراسة حالة المدينة القديمة لقسنطينة" رسالة ماجستير، المركز الجامعي العربي بن مهدي، معهد تسيير المدن، 2007.
- هوارى (سعاد): "مخططات شغل الأراضي بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية" رسالة ماجستير، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض الجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2015.
- عزمي جبران (أيمن): "آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2009.
- مسغوني (هند): "الموروث العمراني للمدينة القديمة قسنطينة بين التشريع والواقع - حالة الجزء العلوي-" رسالة ماستر، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض، 2020.

### الدوريات:

- أحمد فايز العجارمة: "محمد عابد الجابري والتراث، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية"، المجلد 12، العدد 3، ص 375، 2019
- دنيا نصير طارق وشذى فالح حسين: "الاستثمار المستدام في مباني التراث العمراني، مجلة الهندسة" المجلد 23، العدد 2، ص 41-42، 2017
- عبد الرحمن عبد السلام علي المنفوخ، جميلة الهادي الحنيش: "المباني التراثية في مراكز المدن وأساليب الحفاظ عليها (المدينة القديمة طرابلس)، المجلة الدولية للعلوم والتقنية"، العدد 9، ص 4، 2017
- المحاري (سلمان أحمد)، "حفظ المباني التاريخية مبان من مدينة المحرق" حكومة الشارقة، المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي (إيكروم) - الشارقة، 2017
- نصير طارق (دنيا)، فالح حسين (شذى): "الاستثمار المستدام في مباني التراث العمراني (دراسة تحليلية لنماذج عربية)، مجلة الهندسة" مجلد رقم 23 العدد 2، ص 44، 2017
- غانم (محمد الصغير): "قسنطينة عبر تاريخها القديم، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية" العدد 12، ص 134، 1999.

- لكل طافر (غنية): "أثر التشريعات والأنظمة العمرانية في تشكيل مدينة قسنطينة" ملتقى دولي ( Faire la ville: Par quelles pratiques et par quels projets), أفريل 2009.
- هوري (سعاد): "التمية المستدامة في التعمير والعمارة الإسلامية بين الواقع والاستثمار دراسة حالة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015" الملتقى الدولي الرابع: العمارة والفنون الإسلامية، جوان 2014.

#### بيبلوغرافيا:

- معجم المعاني الجامع. استرجعت المعني المعتمدة منه بتاريخ 16-11-2020 على الموقع التالي:  
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar->
- أبو ليله (محمد شوقي)، البرقاوي (وديع بن علي): "منهجيات الحفاظ على التراث العمراني والمعماري في الدول العربية، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا" بلا تاريخ استرجعت بتاريخ 16-11-2020 على الموقع التالي:

<https://press.ierek.com/index.php/Baheth/article/download/422/pdf>

الفاعلون وتحديات ترميم وتثمين التراث المعماري المحلي، مساجد جزيرة جربة نموذجاً (تونس)

The actors and challenges of the restoration and enhancement of the vernacular architectural heritage: the case of the mosques on the island of Djerba (Tunisia)

نجوى الطبجي

أستاذة مساعدة بالمدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير بتونس، جامعة قرطاج بتونس، عضو بوحدة بحث PAE3C  
najouatobji@yahoo.fr

الملخص:

ظهرت قضية الترميم منذ قرون، ولا تزال مضامينها تتشعب وتتوسع إلى أن شملت مجالات عدّة، لعل أبرزها التراث المعماري الذي لا يزال ترميمه وتثمينه يطرحان جدلاً حول الماهية والمنهج والآليات. لكن من أهم ما يميز هذه القضية هو جدلية الوجه النظري والوجه التجريبي والتي رافقت قضية الترميم في تطورها بين نُصوص وممارسات. لكن الانتفاع من الشق التجريبي، من حيث هو مرجع يُستقَد منه يشترط خضوع مشروع الترميم، بعد إتمامه، للدراسة والتقييم. كل هذه العوامل جعلت من تجارب الترميم المتراكمة عبر العُهود تسترعي انتباه المجموعة الدولية التي أدركت أهمية الجانب التجريبي من مشاريع ترميم وتثمين التراث المبني لكنه اهتمام عادة ما يُوجّه إلى العمارة الرسمية على حساب نوع آخر من التجارب يهتم الإرث المبني بالمدن والفري الصغيرة البعيدة عن مراكز القرار والتي عادة ما تُصنّف ضمن المعمار المحلي. جملة هذه المعطيات دفعتنا إلى الاهتمام في هذا المقال بدراسة تجربة ترميم المساجد بجزيرة جربة بالبلاد التونسية. ويرجع اختيارنا هذا إلى عدّة اعتبارات لعل أهمها أنها تجربة ترميمية تتم بعيداً نسبياً عن مركز القرار وتهم إرثاً معمارياً محلياً ولها تقريبا نصف قرن من انطلاقها، ثم إنها أصبحت حديثاً محل دراسة وتقييم سيما بعد ترشح جزيرة جربة للترسيم بلائحة اليونسكو للتراث العالمي. وقد خيّرنا في البداية التعريف بهذا الإرث المعنوي بالتجربة. ثم عملنا في مرحلة لاحقة على استقراء التجربة بالتركيز على مختلف الفاعلين وذلك بتفكيك شبكة العلاقات التي تجمعهم ورصد مدى تأثيرها في مسار تجربة الترميم. واعتمدنا في بحثنا هذا على عدّة مراجع تاريخية وأثرية ومعمارية اهتمت بموضوع التراث المعماري والعمراني بالجزيرة كما استقينا قسماً هاماً من المعطيات من اللقاءات العديدة التي أجريناها مع مختلف المتدخلين وانطلاقاً أيضاً من المادة الأرشيفية الموزعة على عدّة إدارات وجمعيات بالجزيرة وخارجها. وقد بينت لنا دراسة هذه التجربة تأثير نوعية العلاقات التي تربط بين المتدخلين على اختلاف مواقعهم واختصاصاتهم وصفاتهم والتي تحكمها مركزية كرسنها النصوص والممارسات مما ساهم في خلق عراقيل إضافية مُتشابكة قوامها التبعية للمركز في أبسط القرارات والإجراءات. فحالت هذه الوضعية دون تمكّن القائمين على أمر التراث محلياً من تبني منهجية ترميم وتثمين واضحة المعالم وبعيدة المدى، والحال أن التدخل الناجع في الموروث المبني يتطلب إرساء استراتيجية دقيقة تتناول المعلم في إطار أشمل هو المشهد العمراني.

الكلمات المفتاحية: التراث المعماري المحلي، الفاعلون، المركزية، استراتيجية ترميم وتثمين، المشهد العمراني.

## **Abstract**

The question of restoration has continued, since its inception, to expand to encompass various areas including the architectural heritage. Restoration and enhancement still raise a debate about definitions, methods and tools. Theory and experimentation was a duality which has, moreover, marked this debate and has accompanied, above all, the evolution of texts and practices. However, it is essential to review and evaluate experiences in order to take advantage and learn from them. For this reason, restoration projects, that have accumulated over the decades, have attracted the attention of heritage managers around the world who have, moreover, raised the importance of the evaluation of the countryside and the restoration of built heritage. However, this growing interest generally concerned formal and scholarly architecture at the expense of another type of experimentation on vernacular built heritage in small towns and villages far from the centers of power. In our paper, we propose to examine the experience of the restoration of mosques on the island of Djerba in Tunisia, whose beginnings in the sixties. In order to achieve the objectives of our research, we will first present the heritage domain concerned by the experiment. Immediately afterwards, we will focus on the various actors and this by dissecting the web of relationships that bind them and by exploring the impact of these links on restoration and recovery processes. In order to carry out this reading, we used the architectural, historical and archaeological studies that focused on the architectural and urban heritages of the island of Djerba and we relied on the information obtained from the interviews undertaken with the different actors and from also archive files distributed in the various administrations and associations. Thus, our investigation revealed that the frame of relations that binds the different actors seems visibly marked by a centralized structure set up, at the same time, by the legislative texts and the administrative practices. This situation has created additional and complex difficulties created, in particular, by the dependency of the center on the smallest decisions and procedures. This state of affairs has especially hindered the efforts of

local officials and thus made it impossible to adopt a clear and long-term restoration and recovery approach. They limited themselves to restoring monuments isolated from their contexts. It turns out that a reliable intervention on built heritage requires the implementation of a sophisticated strategy that apprehends the monument in a broader context that is the urban landscape.

**Key words:** Vernacular architectural heritage, actors, centrality, strategy of restoration and enhancement, urban landscape.

## المقدمة

ظهرت قضية الترميم منذ قرون، ولا تزال مضمانيها تتشعب وتتوسع إلى أن شملت مجالات عدة، لعل أبرزها التراث المعماري الذي لا يزال ترميمه يطرح جدلا حول ماهيته ومنهجه وآلياته. لكن من أهم ما ميز هذه القضية هو جدلية النظرية والممارسة أو الوجه النظري والوجه التجريبي والتي رافقت قضية الترميم في تطورها بين نصوص وممارسات. فالتجارب المتراكمة عبر العقود كانت معيارا إضافيا ومثالا يُقتدى به ويُستفاد منه، في باب الإخفاقات أو باب النجاحات على حد السواء، وهي استيفادة نجد صداها في القوانين التنظيمية والمعاهدات. لكن الانتفاع من الشق التجريبي، من حيث هو مرجع يُستفاد منه ودافع للتطوير والإصلاح يشترط خضوع مشروع الترميم، بعد إتمامه، للدراسة والنقد وخاصة التقييم<sup>66</sup>. بمعنى أن معيار أهمية التجربة ليس بالضرورة مدى نجاحها، بل يُمكن الذهاب إلى أكثر من ذلك والقول أن الإخفاقات هي التي دفعت إلى التغييرات الجذرية والثورية في النظريات التي تحققت بهدف تجاوز الإخفاق وأسبابه. كل هذه العوامل جعلت من تجارب الترميم المتراكمة عبر العقود تسترعي انتباه المجموعة الدولية التي أدركت أهمية الجانب التجريبي من مشروع ترميم التراث المبني، لكنه اهتمام عادة ما يُوجّه إلى العمارة الرسمية أو ما كان يُصطلح عليه بالمعالم التاريخية قبل أن يتوسع هذا المفهوم. فحتى وإن أصبح الحديث عن التراث المبني موسعا يضم بالإضافة إلى العمارة الرسمية العمارة الشعبية والسكنية العادية<sup>67</sup>، فإن الجانب النظري هنا تجاوز بمراحل الشق التجريبي فنجد أن التدخل في العمارة الرسمية لا يزال يستحوذ على نصيب الأسد من الاهتمام ابتداء من الجرد والدراسة مروراً بالتدخل الترميمي ووصولاً إلى دراسة وتقييم المشروع والتعريف به بالإعلام والنشر<sup>68</sup>. وهي وضعية خلقت ما يشبه الحلقة المغلقة انتظمت فصولها حول نقطتين نادرا ما خرجت عنهما وهما: المشاريع الترميمية التي استرعت انتباه الدارسين من جهة، والنصوص النظرية

<sup>66</sup> CHOAY, Françoise, 1999, p24

<sup>67</sup> CHOAY, Françoise, 1999, p10.

<sup>68</sup> DETRY et PRUNET, 2000, p20

والمُعاهدات التي تَوَلَّدت عن تقييم هذه المشاريع من جهة أخرى. وهو بذلك اهتمام يتم على حساب نوع آخر من التجارب الترميمية والتي تُهْمُ الإرث المبني بالمدن والقرى الصغيرة البعيدة عن مراكز القرار والتي عادة ما تُصنَّف ضمن المعمار المحلي (Architecture vernaculaire). فتُعاني التجارب الترميمية التي تتدخَّل في المعمار الشعبي من التَّجاهل فهي تتوالى تَباعاً دون أن تُخضع مَنْهَجِيَّاتِها ونتائجها لِلدِّرَاسة ولا لِلتَّقْيِيم. والحال أنَّ هذه التجارب التي تُجْرَى على هذا الصنف من التراث تُهْمُ جانباً هاماً، إذا ما أخذنا في عين الاعتبار ما تُمثِّله من نسبة من الموروث المعماري المحلي والعالمي. وهُنَا تكمن أهمية دراسة هذه النَّجَارِبِ الترميمية التي تتعلَّق بالإرث المعماري الشعبي، في محاولة للتعرُّف على ملامِحها وخصائصها ومَنْهَجِيَّاتِها ونتائجها، سيَّما إخفاقاتها. جملة هذه المعطيات دفعتنا إلى الاهتمام في هذا المقال بدراسة تجربة ترميم تُهْمُ إرثاً معمارياً محلياً وقد وقع اختيارنا على تجربة ترميم المساجد بجزيرة جربة بالبلاد التونسية باعتبار أنها تجربة تُمثِّل مجموعة من مَثِيَلاتِها أُجْرِيَتْ على جانب هامٍّ من الإرث المعماري بالبلاد. ويرجع اختيارنا لهذه التجربة إلى عدَّة اعتبارات لعلَّ أهمَّها أنها تجربة ترميمية تتمَّ بعيداً نسبياً عن مركز القرار<sup>69</sup> وتُهْمُ إرثاً معمارياً محلياً ولها تقريبا نصف قرن من انطلاقها، ثمَّ إنَّها لم تُخضع، إلَّا مؤخراً، لِلدِّرَاسة والتقييم. فهو إذن، بَحْثٌ يَهْتَمُّ في الآن ذاته بَعْضِيَّتَيْن، قضية الترميم التي لا تزال إلى اليوم مَحَلَّ نقاشٍ وجدالٍ وقضية كيفية التعامل مع التراث المحلي وصيانتَه. وقد خيَّرنا في البداية التعريف بهذا الإرث المحلي المعني بالتجربة. ثمَّ سنعمل في مرحلة لاحقة على استقراء النَّجربة الترميمية بالتركيز على مختلف الفاعلين بتفكيك شبكة العلاقات التي تجمعهم ورصد مدى تأثيرها في مسار تجربة الترميم وذلك بهدف تبين ماهية العراقيل ونوعيتها الصعوبات التي تعترض مسار هذا النوع من المشاريع والتدخلات.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على عدَّة مراجع اهتمَّت بموضوع التراث المعماري والعمراني بالجزيرة من أبحاث تاريخية وأثرية واثولوجية ومعمارية كما قُمْنَا باستِقاء المعلومات والمُعطيات حول تجربة الترميم من اللقاءات العديدة التي أجريناها مع مختلف المُتدخِّلين والمسؤولين والإداريين وانطلاقاً أيضاً من المادَّة الأرشيفية المُوزَّعة على عدَّة إدارات ومؤسسات وجمعيات بالجزيرة وخارجها<sup>70</sup>.

<sup>69</sup> المعهد الوطني للتراث بالعاصمة "تونس"

<sup>70</sup> يندرج هذا المقال في إطار بحث أكاديمي أشمل يتمثل في أطروحة دكتورا تحمل عنوان "قراءة نقدية في تجربة ترميم وصيانة التراث المعماري بجزيرة جربة من الاستقلال إلى اليوم". انظر: الطبعي(نجوى)، قراءة نقدية في تجربة ترميم وصيانة التراث المعماري بجزيرة جربة من الاستقلال إلى اليوم أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التراث، اختصاص آثار إسلامية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 2016.

## 1. الإرث المعماري والعمراني بجزيرة جربة:

### 1.1. إرث جزري ومحلي:

تتعلّق تجربة ترميم وصيانة التّراث الديني الإسلامي بجربة بقسم هام من إرث هذه الجزيرة المَبني والمُترَكَم عبر قرون من الزمن. فالطبقات التاريخية بها تتكوّن من شواهد معمارية وعمرانية يرتبط كلّ قسم منها بلحظة تاريخية ما. ولا نملك أن نتحدّث عن تجربة الترميم هذه دون أن نتعرّف على خصائص هذا الإرث المَبني وقيمته الجمالية والتاريخية والحضارية التي جعلت منه موضوع ترميم وصيانة وتثمين.

تعدّ جربة أكبر جُزر جنوب المتوسط مساحة<sup>71</sup>. وقد مكّنها موقعها الاستراتيجي في خليج "سرت" من لعب دور المحطّة التجاريّة في طريق القوافل والمراكب العابرة بين شمال المتوسط باتجاه أوروبا وجنوبه باتجاه الصحراء الإفريقيّة. لكنّ هذا الموقع الهامّ جعلها في الآن ذاته محطّ أنظار عديد الأمم والقوى التي حاولت منذ القديم اختواءها والسيطرة عليها<sup>72</sup>. لكنّ سُكان جربة، وأغلبهم من أصولٍ أمازيغيّة، عُرفوا عبر التاريخ بدفاعهم المُستميّت عن جزيرتهم واستقلاليتهم وخصوصياتهم الحضارية وهو ما تأكّد حتى بعد دخول الإسلام إلى الجزيرة<sup>73</sup> فنجد أنّ أغلب المصادر التاريخية تتفق على أنّ سُكان الجزيرة اتّبَعوا باكرا المذهب الإباضي<sup>74</sup> مُخالفين بذلك المذاهب الرسميّة لأغلب من حكّموا إفريقيّة، ممّا عرّضهم كأقلّيّة مذهبية للمضايقات وحتى للحملات العسكريّة. وقد تركت جملة هذه المُعطيات، من موقع جغرافيّ استراتيجيّ وتاريخيّ حافلٍ بالأحداث والصراعات وفضاء جزريّ مُغلِقٍ بعيد نسبيا عن مركز القرار وأصولٍ اثنية أمازيغيّة ومذهب إباضيّ، أثرا عميقا في المشهدين المعماري والعمراني بجربة وأدى تفاعل جملة هذه المُعطيات إلى خلق موروث مَبنيّ ميّزته التنوع. ولا يجب أن نغفل عن دور "الجزيرة المَلجأ" الذي لعبته جربة على طول تاريخها، ففي نهاية القرن التاسع عشر عرّفت الجزيرة تعايش مجموعات دينية وعرقية مختلفة. فبالإضافة إلى الأغلبية المسلمة استقرّت بالجزيرة أقلّيّة يهودية<sup>75</sup> وأخرى مسيحية<sup>76</sup>. وقد تركت هذه التركيبة المُجتمعيّة أثرها في الموروث المَبني، سيّما المعالم الدينيّة من مساجد وبيعات وكنائس. وحتى الأغلبية المسلمة من سُكان الجزيرة تميّزت بتنوع مذهبيّ فنجد في العَصْرين الوسيط والحديث بجربة هيمنة للمذهب الإباضي مع أقلّيّة سُنّية مالكيّة. وتُشير الدّراسات والإحصاءات التي اهتمّت بجرد وتعداد المعالم الدينيّة الإسلاميّة بالجزيرة إلى عدّد يتراوح

<sup>71</sup> تبلغ مساحة جزيرة جربة 514 كم<sup>2</sup>

<sup>72</sup> من بينهم الهلنستيون والفينقيون والرّومان والوندال والبيزنطيّين.

<sup>73</sup> فتحت جربة زمن الأمويين عام 667م على يد الصحابي "رويفع ابن ثابت الأنصاري" وكان "معاوية" قد أمره على "طرابلس" في 46هـ

<sup>74</sup> ظهر المذهب الإباضي بالشرق الإسلامي عام 664 م زمن الأمويين. وترتبط تسميته بمؤسسه "عبد الله ابن إياض" الذي عاش في العراق أواخر القرن السابع ميلادي.

<sup>75</sup> تفيد الرواية الشفوية أنّه ومنذ القرن السادس قبل الميلاد استقرّت بالجزيرة أقلّيّة يهودية وفدت على الجزيرة على مراحل.

<sup>76</sup> مجموعة تتكوّن أساسا من عائلات صيادين إيطالية ومالطية ويونانية استقرّ معظمها بحومة السوق شمال الجزيرة.

بين 256<sup>77</sup> و288<sup>78</sup>. وهو عدد هام، إذا ما تحدّثنا عن الكمّ، مُقارَنةً بالفضاء الجغرافي المحدود. كما تُفيد البُحوث أن للمساجد النَّصيب الأوفر من هذا العدد الذي لا تُمثّل الرّوايا والأصْرحة إلا 11.2 % منه<sup>79</sup>. ولا يُمكن أن نفهم كلّ هذه المُعطيات إلا بِرَبطها بِجملة من الحَيثيَّات العقائديَّة والتاريخيَّة والتي على ضوئها فقط يُمكن أن نتبيّن أهميَّة المعالم الدينيَّة في حياة ساكني الجزيرة وعددها المُرتفع وطبيعة تَوَزُّعها في مجال هذه الأخيرة. فقد ارتبط تاريخ الجزيرة بتاريخ المذهب الإباضي، الذي وإن اختلف المؤرِّخون والدَّارسون على تاريخ دَقِيقٍ لدخوله إلى جربة، فإنهم اتَّفَقوا على أنّ سُكَّان هذه الجزيرة كانوا من أوائل الذين اعتنقوا هذا الفِكر في بلاد المغرب الإسلامي<sup>80</sup>. حتّى أنّ جربة مثَلت مركزاً دينياً وسياسياً للإباضيَّة ساند قيام الدَّولة الرُّسُميَّة الإباضيَّة بتيهَرت على يد عبد الرّحمان ابن رُستم ما بين سنتي 160 و162 للهجرة. ويترتّب العدد الكبير للمساجد بجربة باعتبار مُتداخلة من بينها الحَيثيَّات التاريخيَّة والمُعطى الجُزري والهيكلة الاجتماعيَّة والخُصُوصيَّة العقائديَّة. فقد كان للمسجد دورٌ محوريٌّ في حياة المجموعة، فهو دار العبادة والمدرسة ومقرُّ القاضي ومكان التَّجمُّع وصهرج الماء ومخزن المؤونة والحِصن<sup>81</sup>. ونجد صدًى لتفاعل هذه المُعطيات فيما بينها في النسيج العمراني والموروث المعماري الذي تُمثّل المساجد قسماً كبيراً منه. فبُنِيَّة المجتمع في الجزيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفِكر الإباضي الذي مرَّ بفترات تاريخيَّة محوريَّة أثّرت في التوزُّع المجالي للسكَّان وفي طبيعة المعمار. ثم إنَّ تَوَزُّع هذه المعالم في هذا الفُضاء الجغرافي المَخْصُوص أفرز نسيجا حَضْرِيًّا فريداً، ممَّا مثّل إلى جانب الإرث المعماري إرثاً عُمرانياً مَخْصُوصاً ومُتقدِّراً. ولعلَّ أهمَّ خاصيَّة وسَمَتُه هي التَشْتُّت<sup>82</sup> باستثناء تَجْمُعين اثْنين هُما حارتا اليهود وسط الجزيرة وشمالها<sup>83</sup>. فتفاعل نفس المُعطيات التي أفرزت المعمار الفريد بالجزيرة من عوامل جغرافيَّة وعِرْقِيَّة ومذهبيَّة وتاريخيَّة أدت في الآن نفسه إلى إنتاج نسيج عُمراني مَخْصُوص<sup>84</sup>.

وبالإمكان أن نُصنِّف المعمار بجزيرة جربة، على الأقلِّ الوسيط منه، على أنّه معمار محليّ. فيتتَّوع الموروث المعماري تنوعاً مُتطلِّبات حياة سُكَّان الجزيرة. فلِكُلِّ حاجة من حاجيات الحياة أوجد الجربيُّ بُنية معماريَّة

<sup>77</sup> المرابط(رياض) 1996، ص1.

<sup>78</sup>René (STABLO) 1941, p. 155-160

<sup>79</sup> المرابط(رياض) 1996، ص1

<sup>80</sup> الجعبري(فرحات) 1975، ص19

<sup>81</sup> المرابط(رياض)، 1996، ص227

<sup>82</sup> تعود أول البوادر إلى أواخر العصر القديم خلال العهد البيزنطي الذي شهد تحوُّلاً في المشهد العمراني من هيمنة المُدن المُصارِف المُتمركزة بالسواحل إلى نسيج قوامه التَشْتُّت السكّني

<sup>83</sup> بربو، 2011، ص192

<sup>84</sup> TLATLI, 1967, p88

استدعتها هذه الحاجة فنجدها تعكس، من حيث الهيئة التي اتخذتها ومواد البناء التي شكّلتها والتقنيات التي صاغتها، مختلف تَمَطُّهَات حياة الإنسان الذي أنشأها. كلّ هذا يُفْضِي بنا إلى اعتبار المعمار الجربي مِعْماراً محلّيّاً بما هو نتاج لُجْمة من العلاقات التي يُقيّمها الإنسان مع مُحيطه المادّي والاجتماعي في ثقافة ما. وهو بذلك يُمثّل تجسيدا للتجارب والقيم المُتراكمة عبر الزمن تُحَفَظ وتُنقَل من جيل إلى آخر<sup>85</sup>. لذلك نجده يعكس أوضاعاً محلّية مخصصة بما هو ثمرة مجهود جماعي وجزء من الذاكرة الشعبية<sup>86</sup>. ولكن يُمكننا أيضاً أن نتعامل مع هذا الموروث على أنّه مِعْمار "جزري" (Insulaire). فقد لاحظنا أنّ الفِصاء الجغرافي المحدود كان له تأثيراً عميقاً لا على المعمار فقط بل كذلك على العمران بها. فكان أن تداخلت المُعطيات الجغرافية مع الأحداث التاريخية لتفرز نسيجاً عمرانياً ارتبط في تشكّله عبر التاريخ بالدور الذي لعبته "جربة" كجزيرة في المتوسط. ساهم إذن مُعطى الجزيرة بوضوح بتفاعله مع مُعطيات أخرى في رسم ملامح التراث المبني بجربة، والمساجد أحد أهمّ مكُوناته، ولكنّه ساهم بدرجة أكبر في المحافظة على خصوصيات هذا التراث سواء كان معمارياً أو عمرانياً لقرون طويلة إلى حدود النصف الأول من القرن العشرين.

## 2.1. تأثير التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية على الموروث العمراني والمعماري بالجزيرة

بدأت التحوّلات العميقة بالظهور بمجال الجزيرة منذ تطّيق قرار تغيير النشاط الاقتصادي الرئيسي بها والذي كان لقرون عدّة يستند أساساً على الفلاحة وبعض الأنشطة الاقتصادية الثانوية<sup>87</sup> وتوجيهه للنشاط السياحي سيّما السّياحة البحرية لاستغلال ما تتمتع به جربة، لكونها جزيرة، من سواحل مُمتدّة وشمس دافئة وطقس مُعتدل في أغلب أشهر السنة. وقد كان قرار ربط الجزيرة بالعالم الخارجي براً وبحراً وجواً من أوّل القرارات المُتخذة لتركيز النشاط السياحي، فتمّ إخراجها تدريجياً من عزّلتها النسبية ممّا يسّر وفود عدد كبير من السياح ولكن أيضاً تسبّب في ما شهدته الجزيرة من موجات النّزوح إمّا في اتّجاهها للعمل في المجال السياحي والقطاعات المُرتبطة به أو للخروج منها ونريد بذلك هجرة السّكان الأصليين للجزيرة لممارسة النشاط التجاري بمختلف جهات البلاد ممّا انجرّ عنه تغيير ملحوظ في التركيبة التكنولوجية والديمغرافية للسّكان<sup>88</sup>. فبدأت حلقات السلسلة القديمة التي كانت تربط الإنسان بمجاله الجزري تُفقد وتتلاشى. فترتّب عن هذه التحوّلات العميقة التي بدأت تعرفها الجزيرة منذ الاستقلال تغيير تدريجيّ ومُطرّد في طبيعة العلاقات

<sup>85</sup> JERBI, 2011 , p230.

<sup>86</sup> المرابط، 1996، ص25.

<sup>87</sup> كالصّيد البّخري وصناعة النّسيج وصناعة القحّار

<sup>88</sup> TLATLI , 1976, p37

التي تربطها بمحيطها الخارجي وتغيير في مفهوم "الجزيرة" ذاته. وقد تركزت هذه الوضعية الجديدة بصمتها في المجتمع وعلاقته بمجاله الذي يُمثل التراث المعماري والعمراني قسماً هاماً منه. فمثلما تسارعت الأحداث منذ أواخر الخمسينات بجزيرة عُرفت بالهدوء ونسق الحياة البطيء اللذان كانا من أهم مُميّزاتها، وانفجرت حركة البناء على سواحل ظلت لقرون محافظة على توازنها ونُدرة البناءات بها، وتغيّرت المنظومة الاقتصادية تغيّراً يكاد يكون جذرياً، أضحى عمران ومعمار الجزيرة، اللذان حافظا على خصائصهما طيلة قرون، يعرّفان بموازاة مع جُلّ هذه الأحداث والوضعيّات تغيّرات عميقة وضغطاً متواصلًا وتهديداً حقيقياً. فكان أن تعرّض قسم هام من المعالم التاريخية الإسلامية إما للإهمال أو سوء الاستعمال ومن ثمة للتلف والتهديم أو للنهب والتشويه، مما مثّل تهديداً حقيقياً لقيمتها الحضارية والتاريخية والجمالية. الأمر الذي استدعى بداية تعهدها بالصيانة والترميم منذ الاستقلال وهو تاريخ انطلاق تجربة ترميم وصيانة التراث الديني المعماري بجزيرة "جربة" والتي سنحاول في هذا البحث التعرف على ملامحها.

## 2. تجربة ترميم المعمار الديني الإسلامي بجربة

ارتأينا في هذا المقال أن نتناول تجربة ترميم المعمار الديني الإسلامي بجزيرة جربة بالنظر إليها وتناولها من زاوية الفاعلين في مشاريع الترميم ذلك أنّ التعرف على نوعيّة المشاكل وطبيعة الصّعوبات التي واجهها المتدخلون على اختلاف صفّاتهم واختصاصاتهم من شأنها أن تبيّن لنا ماهيّة العقبات التي اعترضت مسار مشاريع الترميم والصيانة في مختلف مراحلها. وتجدر الإشارة إلى إنّ أغلب مشاريع الترميم بالجزيرة كانت على المعالم الدينية التي تعود للعصر الإسلامي ولعلّ العدد الهامّ للمساجد بالجزيرة يفسّر استثنائها بالنسبة الأكبر من هذه المشاريع حيث تمّ التدخّل على 38 معلم ديني منذ الاستقلال إلى اليوم.

### 1.2 التعريف بالجهات المشاركة في ترميم وصيانة التراث المعماري بالجزيرة:

تتقسّم الجهات والأطراف المشاركة في ترميم وصيانة التراث المعماري بالجزيرة إلى جهات رسمية تتمثّل أساساً في الوزارات والمصالح المنصّوبة تحتها وجهات غير رسمية من مجتمع مدني ومهنيين ومنظمات عالمية.

#### أ.الجهات الرسمية:

##### الوزارات:

-وزارة الثقافة والمحافظة على التراث: تُعدّ هذه الوزارة المعني الأول والمباشر بالتراث بشقّيه المادي والأماذي بالبلاد التونسية وتتدخّل فيه عبر هيكلين هما: المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية.

-المعهد الوطني للتراث<sup>89</sup>: تَتَمَثَّلُ المَهْمَةُ الرَّئِيسِيَّةُ لِهَذِهِ المَوْسَّسَةِ العِلْمِيَّةِ وَالْفَنِيَّةِ فِي "إِحْصَاءِ التَّرَاثِ الثَّقَافِيِّ وَالْأَثَرِيِّ وَالتَّارِيخِيِّ وَالْحَضَارِيِّ وَالْفَنِيِّ وَصِيَانَتِهِ وَإِبْرَاذَهُ وَالتَّعْرِيفَ بِهِ". يَبْدُو بِذَلِكَ المَعْنَى الأَوَّلَ والمُبَاشِرَ بِالتَّرَاثِ المَبْنِيِّ بِالْبِلَادِ التُّونِسِيَّةِ. وَنظراً لِتَوَاجُدِ مَقَرِّ المَعْنَى الوَطَنِيِّ لِلتَّرَاثِ بِالعَاصِمَةِ تُونِسَ عَلى أَطْرَافِ المَدِينَةِ العَتِيقَةِ فَقد تَمَّ اعْتِمَادُ سِتِّ تَقْعُدِيَّاتٍ جِهَوِيَّةٍ لِلتَّرَاثِ وَفُقَ تَقْسِيمِ إِقْلِيمِي لِلبِلَادِ. وَتَبْدُو بِذَلِكَ هَذِهِ التَقْعُدِيَّاتُ مُرْتَبِطَةً بِارتِبَاطِ وَثِيقَا بِمَرْكَزِ الفَرَارِ سِيَمَا بِالمُدِيرِ العَامِّ لِلمَعْنَى الَّذِي تَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ أَعْمَالِهَا وَمَهَامِهَا. وَتَرْجِعُ جَزِيرَةَ "جَرِبَةَ" بِالنَّظَرِ، وَفُقَ هَذَا التَقْسِيمِ التَّرَابِيِّ، لِلتَقْعُدِيَّةِ الجِهَوِيَّةِ بِالسَّاحِلِ الشَّرْقِيِّ وَمَقَرُّهَا "صَفَاقِسَ" وَتَشْمَلُ وِلَايَاتِ "صَفَاقِسَ" وَ"قَابِسَ" وَ"مَدْنِينَ" وَ"تَطَاوِينَ"<sup>90</sup>.

-وَكَالَةُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ وَالتَّنْمِيَةِ الثَّقَافِيَّةِ<sup>91</sup>: تَمَّ إِحْدَاثُهَا عَامَ 1988 تَحْتِ اسْمِ "الْوَكَالَةِ القَوْمِيَّةِ لِإِحْيَاءِ وَاسْتِغْلَالِ التَّرَاثِ الأَثَرِيِّ وَالتَّارِيخِيِّ" قَبْلَ تَغْيِيرِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ مِنْذَ عَامِ 1997. وَهُوَ تَحْوِيلٌ صَاحِبُهُ تَوْسِيْعٌ فِي صِلَاحِيَّاتِ هَذِهِ المَوْسَّسَةِ. وَمِنْ مَهَامِهَا المُتَعَلِّقَةِ بِالتَّرَاثِ المَبْنِيِّ<sup>92</sup>: تَحْقِيقُ وَتَنْفِيذُ بَرَامِجِ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الأَثَرِيِّ وَإِصْلَاحِ وَتَجْدِيدِ العَدِيدِ مِنَ المَوَاقِعِ وَالمَعَالِمِ فِي الوَسْطِ الحَضْرِيِّ أَوِ المُحِيطِ الحَضْرِيِّ.

## وزارة الداخلية:

### ولاية "مدنين":

تُوجَدُ وِلَايَةُ "مَدْنِينَ"<sup>93</sup> فِي جَنُوبِ شَرْقِ البِلَادِ التُّونِسِيَّةِ وَتَتَدَخَّلُ الوِلَايَةُ، الَّتِي تَخْضَعُ لِإِشْرَافِ وَزِيرِ الدَّاخِلِيَّةِ، فِي مَيَادِينِ عَدَّةٍ بِالمَنَاطِقِ التُّرَابِيَّةِ التَّابِعَةِ لَهَا، سِيَمَا مَيْدَانِي المَعْمَارِ وَالعِمْرَانِ. وَيَكُونُ ذَلِكَ عِبْرَ عَدَّةٍ وَسَائِطٍ مِنْ أَهْمِهَا<sup>94</sup>: المَجْلِسُ الجِهَوِيُّ وَالبَلَدِيَّاتُ وَالتِّي نَجِدُ مِنْ بَيْنِهَا بَلَدِيَّاتِ الجَزِيرَةِ الثَّلَاثِ<sup>95</sup>. وَزَارَةُ الشُّؤُونِ الدِّيْنِيَّةِ: مِنْذَ عَامِ 1956 المُوَافِقِ لِلاِسْتِقْلَالِ تَمَّ حَلُّ الأُخْبَاسِ وَالأَوْقَافِ<sup>96</sup>، وَالَّذِي صَفَّى فِي الآنِ ذَاتَهُ "جَمْعِيَّةُ الأَوْقَافِ" الَّتِي كَانَتْ تُشْرِفُ عَلى قِطَاعِ الشُّعَائِرِ الدِّيْنِيَّةِ وَحَوَّلَ مَكَاسِبَ الأُخْبَاسِ إِلَى

<sup>89</sup> هُوَ مَوْسَّسَةٌ عُمُومِيَّةٌ ذَاتُ صِبْغَةٍ إِدَارِيَّةٍ تَتَمَتَّعُ بِالشَّخْصِيَّةِ المَدْنِيَّةِ وَبالِاسْتِقْلَالِ المَالِيِّ. كَانَتْ تَعْرِفُ تَحْتِ مُسَمًّى "مِصْلِحَةُ الأَثَارِ وَالفُنُونِ" حَتَّى أَفْرِيلَ 1957 تَارِيخَ بَعْثِ "المَعْنَى القَوْمِيِّ لِالأَثَارِ وَالفُنُونِ" الَّذِي وَضَّحَتْ مَهَامَهُ وَحُدِّدَتْ هِيَاطَهُ فِي مِنتَصَفِ السَّنِيَّاتِ بِأَمْرِ مَوْرُخِ بَ2 أَفْرِيلَ 1966. ثَمَّ أَصْبَحَ يَعْرِفُ تَحْتِ اسْمِ المَعْنَى الوَطَنِيِّ لِلتَّرَاثِ بِمَوْجِبِ قَرَارِ عَدَدِ 1609-93 بِتَارِيخِ 25 جُولْيِيَّةِ 1993.

<sup>90</sup> <http://www.inp.rnrt.tn>

<sup>91</sup> هِيَ مَوْسَّسَةٌ عُمُومِيَّةٌ ذَاتُ صِبْغَةٍ إِدَارِيَّةٍ تَتَمَتَّعُ بِالشَّخْصِيَّةِ المَدْنِيَّةِ وَبالِاسْتِقْلَالِ المَالِيِّ.

<sup>92</sup> <http://www.patrimoinedetunisie.com.tn>

<sup>93</sup> تَمَّ إِنْشَاؤُهَا إِثْرَ الاسْتِقْلَالِ فِي 21 جَوَانِ 1956. تَتَكَوَّنُ مِنْ 9 مَعْتَمِدِيَّاتٍ وَ7 بَلَدِيَّاتٍ وَ7 مَجَالِسِ رِيفِيَّةٍ وَ94 عِمَادَةٍ.

<sup>94</sup> قَانُونُ أُسَاسِي عَدَدُ 11 لِسَنَةِ 1989 مَوْرُخُ فِي 4 فَيْفْرِي 1989 يَتَعَلَّقُ بِالمَجَالِسِ الجِهَوِيَّةِ

<sup>95</sup> بُعِثَتْ أَوَّلَ بَلَدِيَّةٌ بِجَزِيرَةِ "جَرِبَةَ" فِي 1887، وَكَانَتْ تَشْمَلُ كَامِلَ مَجَالِ الجَزِيرَةِ حَتَّى عَامَ 1985 تَارِيخِ إِحْدَاثِ بَلَدِيَّاتِ جَرِبَةَ الثَّلَاثِ.

<sup>96</sup> بِمُقْتَضَى الأَمْرِ العَلِيِّ المُوَجَّحِ فِي 31 مَآيِ 1956

الدولة. ومنذ 1988 تم وضع قانون عدد 34 ليضبط مهام القائمين على الشؤون الدينية والخواص على حد سواء. حيث اعتبرت المساجد جزءاً من الملك العام للدولة غير قابل للتقويت ولا لسقوط الحق بمر الزمن. ونص القانون على أن بناء وإعداد المساجد يخضع بالإضافة إلى الشروط الخاصة بالتهيئة العمرانية إلى ترخيص مسبق من الوزير الأول. ما نلاحظه، إذن، أنه وإثر حل منظومة الأخباس وتصفية الأوقاف انتقلت ملكية المساجد إلى الدولة والحال أن قسماً منها كان على ملك الخواص مثلما هو الشأن بجزيرة "جربة"، حيث أن العديد من المساجد تحمل أسماء عائلات<sup>97</sup>. ويمثل وزارة الشؤون الدينية بالولاية مُعتمد الشؤون الدينية ويمثلها محلياً بالجزيرة الواعظ الديني.

**وزارة التجهيز:** تتخذ وزارة التجهيز من العاصمة مقراً مركزياً لها وتعمل على تنفيذ سياستها داخل البلاد بواسطة مكاتب جهوية موزعة على الأربعة وعشرين ولاية المكونة للبلاد التونسية<sup>98</sup>. وترجع هذه المكاتب بالنظر إلى الإدارة العامة للتنسيق بين الإدارات الجهوية. وتبعاً لهذا التقسيم فإن جزيرة جربة تنضوي تحت الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ومقرها بمركز الولاية مدنين.

**وزارة السياحة:** من بين مهام وزارة السياحة تنمية التهيئة والتجهيز بالمناطق ذات الصبغة السياحية، الأمر الذي يجعلها مغمية بالمعالم التاريخية والمواقع الأثرية التي يتم إدراجها في المسالك السياحية في إطار السياسة الداعمة للسياحة الثقافية مما يجعلها من بين المتدخلين في التراث المبني بجزيرة جربة باعتبارها منطقة سياحية مهمة بالبلاد<sup>99</sup>.

**ب. جهات غير رسمية**

**-المجتمع المدني:**

يتدخل المجتمع المدني بالجزيرة بطرق شتى في ترميم وصيانة المساجد بصفة مباشرة وأخرى غير مباشرة، ولكن أيضاً بمبادرات فردية من طرف خواص ومواطنين أو في إطار جمعيات.

**الخواص:**

تختلف نوعية وشرائح الخواص المشاركين في التدخل في المعالم الدينية بالجزيرة. قسم منهم يكتفي بالاقتراح وقسم آخر يتكفل بالتمويل والبعض الآخر بالتدخل الفعلي في المعلم أو بإعادة توظيفه واستغلاله. كما تتباين نوعية المبادرات الخاصة ودوافعها. فالبعض تدفعه علاقة عاطفية تربطه بالمبنى نجدها خاصة لدى الأفراد

<sup>97</sup> كجامع الباسي وجامع السلاوتي وجامع ولعي إلخ...

<sup>98</sup> أمر عدد 512 المؤرخ في 25 فيفري 2008.

<sup>99</sup> <http://www.tourisme.gov.tn>

الْمُنْتَمِينَ لِعَائِلَاتٍ تَتَشَارَكُ مَعَ الْمَعْلَمِ فِي الْأَسْمَاءِ كَعَائِلَةُ "الْجَمِينِي" أَوْ "السَّلَاوْتِي"... أَوْ بَعْضُ أَفْرَادِ الشَّتَاتِ الْجَرِبِيِّ الْقَاطِنِينَ خَارِجَ الْجَزِيرَةِ يَدْفَعُهُمْ لِأَوْهَمِ لِأَرْضِهِمْ الْأُمَّ لِنَعْتُهُدِ مَعَالِمَهَا بِالصِّيَانَةِ وَالتَّرْمِيمِ.

**الجمعيّات:**

انْتَضَمَ الْمُجْتَمَعُ الْمَدَنِيُّ بِالْجَزِيرَةِ فِي جَمْعِيَّاتٍ تُمْكِنُهُ مِنْ إِطَارِ قَانُونِي يُحَوِّلُ الْعَمَلَ جَمَاعِيًّا فِي مَجَالَاتٍ عَدَّةٍ مِنْ بَيْنِهَا التُّرَاثُ الْمَبْنِي بِالْجَزِيرَةِ. وَقَدْ تَضَاعَفَ عِدَدُ هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتِ بَعْدَ أَحْدَاثِ دَيْسَمْبَرِ 2010/جَانْفِي 2011<sup>100</sup>. وَيُمْكِنُ أَنْ نُفَرِّقَ فِيهَا بِتَعَلُّقٍ بِالْجَمْعِيَّاتِ الْمُتَدَخِّلَةِ فِي مَجَالِ التُّرَاثِ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِيَّاتِ: جَمْعِيَّاتٍ تَدَخَّلَتْ فِي حِمَايَةِ التُّرَاثِ الْمَبْنِيِّ بِشَكْلِ مَبَاشَرٍ بِمُشَارَكَتِهَا إِمَّا فِي التَّحْضِيرِ لِلتَّدَخُّلِ أَوْ بِالْعَمَلِ الْمِيدَانِيِّ بِتَّرْمِيمِ وَحِمَايَةِ الْمَعَالِمِ الْأَثَرِيَّةِ، وَجَمْعِيَّاتٍ أُخْرَى تَدَخَّلَهَا كَانَ غَيْرِ مَبَاشَرٍ مُنْمَثِلًا فِي التَّوَعِيَةِ وَالتَّنْقِيفِ وَالتَّعْرِيفِ بِقِيَمَةِ هَذَا الْمَوْرُوثِ وَضُرُورَةِ الْمَحَافِظَةِ عَلَيْهِ. وَمِنْ أَكْثَرِ الْجَمْعِيَّاتِ نَشَاطًا وَانْخِرَاطًا فِي مَشَارِيعِ التَّرْمِيمِ نَجِدُ جَمْعِيَّةَ صِيَانَةِ جَزِيرَةِ جَرِبَةِ<sup>101</sup>.

#### -المهنيّون:

نُرِيدُ بِالْمِهْنِيِّينَ كُلِّ مَنْ لَهُ مُشَارَكَةٌ فِي عَمَلِيَّةِ التَّرْمِيمِ وَالتَّدَخُّلِ الْفَعْلِيِّ فِي الْمَعْلَمِ مِنْ مَعْمَارِيِّينَ وَمُهَنْدِسِينَ مَدَنِيِّينَ وَمُقَاوِلِينَ عَلَى اخْتِلَافِ اخْتِصَاصَاتِهِمْ مِنْ غَيْرِ الْعَامِلِينَ فِي إِطَارِ رَسْمِيٍّ تَحْتَ إِشْرَافِ إِحْدَى الْوِزَارَاتِ



صورة عدد 1: جامع "سيدي ياتي" بعد إعادة توظيفه , المصدر: جمعية المعمارين بجرية

الْأَيْفِ ذَكَرْهَا. وَعَادَةً مَا يَتِمُّ تَكْلِيفُ هَؤُلَاءِ الْمِهْنِيِّينَ مِنْ طَرَفِ الْخَوَاصِّ قَصْدًا تَرْمِيمِ الْمَعَالِمِ. وَقَدْ انْتَضَمَ قِسْمٌ مِنْهُمْ ضَمَّنَ الْجَمْعِيَّاتِ وَخَاصَّةً جَمْعِيَّةَ صِيَانَةِ جَزِيرَةِ جَرِبَةِ وَجَمْعِيَّةَ الْمَعْمَارِيِّينَ بِجَرِبَةِ الَّتِي اتَّخَذَتْ حَدِيثًا مِنْ جَامِعِ سِيدِي إِسْمَاعِيلَ مَقَرًّا لَهَا بَعْدَ أَنْ تَعَهَّدَتْ بِتَّرْمِيمِهِ وَتَثْمِينِهِ وَإِعَادَةِ تَوْظِيفِهِ.

<sup>100</sup> أَحْدَاثُ ثَوْرَةِ جَانْفِي 2010 دَيْسَمْبَرِ 2011.

<sup>101</sup> بُعِثَتْ جَمْعِيَّةُ صِيَانَةِ جَزِيرَةِ "جَرِبَةِ" فِي جَانْفِي 1976 لِتَكُونِ الْإِطَارَ الْقَانُونِيَّ وَالْمَحَلِّيَّ الَّذِي بِوَأَسْطِطِهِ يُمَكِّنُ تَحْقِيقَ جُزْءٍ مِنَ الْمُقْتَرَحَاتِ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَيْهَا الْمُشَارِكُونَ فِي الْمُلْتَقَى الَّذِي التَّامَّ فِي الْجَزِيرَةِ شَتَاءَ 1975 تَحْتَ اسْمِ "مِنْ أَجْلِ حِمَايَةِ الْمَعْمَارِ وَالْبَيْئَةِ بِجَرِبَةِ".

## -المنظمات العالمية:

جذبت مشاريع الترميم بالجزيرة عددا محدودا من المنظمات العالمية سيما بعد قبول الجزيرة باللائحة التوجيهية لقائمة التراث العالمي المعتمدة من قبل اليونسكو. وقد اتخذت مساهمات هذه المنظمات شكل شراكات مع البلديات أو الجمعيات أو المعهد الوطني للتراث. وتمثلت أساسا في توفير التمويل مثل ما هو الحال بالنسبة لجمعية suisscontact التي وفرت في 2019 تمويلا لترميم مجموعة من المساجد بالجزيرة لعل أهمها جامع سيدي ياتي جنوب الجزيرة.



صورة عدد 2: جامع "سيدي ياتي", المصدر: جمعية صيانة جزيرة جربة

## 2.2. علاقة المتدخلين في مشاريع الترميم بالجزيرة فيما بينهم:

أ. علاقات المؤسسات العمومية فيما بينها:

المركزية بالمعهد الوطني للتراث:

كنا أشرفنا في تقديمنا أنفا للمعهد الوطني للتراث إلى التنظيم الهرمي للهيكل المكونة له، وهي هياكل ترجع بالنظر في مجملها إلى المدير العام. وهو حال المندوبيات الجهوية الممثلة للمعهد في الجهات والتي تبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا بمركز القرار بالعاصمة ترجع إليه في مجمل قراراتها وتعلمه بكل المستجدات. وترجع جزيرة "جربة" بالنظر، وفق هذا التقسيم الترابي، للتفدية الجهوية بالساحل الشرقي ومقرها "صفاقس". وإننا نلاحظ تكريسا لمركزية القرارات حتى في النصوص التنظيمية وأهمها "مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي

والفنون التقليدية<sup>102</sup> التي تمنح دورها "لوزير المكلف بالتراث" صلاحيات واسعة ودورا محورياً في جُل ما يهتم المعالم التاريخية والمواقع الثقافية والمجموعات التقليدية. وقد خلقت هذه التبعية الناتجة عن الهيكلة الهرمية والمركزية التدريجية عدّة وضعياتٍ مُعطلة بالجزيرة حُرِمَ فيها مُمثِّلو المعهد الوطني للتراث محلياً من حرية المبادرة وسرعة التصرف وسلطة القرار. هذا بالإضافة إلى تعطل العديد من الملفات إدارياً لما كانت تخضع له من ضرورة مُرورها بالإدارات المحلية والجهوية ثم المركزية. وقد أدى هذا الوضع في حالات عدّة إلى تأجيل في إنجاز تدخّلات وتذبذب في سير مشاريع ترميم. والحال أنّ التدخّل على بعض المعالم المُهدّدة وجب أن يكون استِعجالياً يَسْتَدعي سرعة ونجاعة، في غيابهما، قد يُفقد أو يُشوّه المعلم إلى الأبد. وقد تسببت المركزية وتعدّد الإدارات في تشتت الملفات وتوزّعها على عدّة مكاتب، وهو ما لاحظناه لدى جُمعنا للمعطيات الخاصة بمشاريع الترميم. فقد أدت هذه الهيكلة إلى ضياع بعض الملفات وتلف البعض الآخر. وهي وضعيّةٌ عديد المساجد التاريخية التي توالّت عليها التدخّلات دون الاستِفادة من التجارب السابقة أو الاتعاظ من أخطاء الماضي. ممّا تسبّب في تقطّع وتذبذب في مسار المشاريع. ففي غياب ملف متكامل يُوثّق لجميع مراحل التدخّل ويُورِّخ لمُختلف الترميمات لا نملك أن نتحدّث عن نقدٍ واستِذراكٍ هَفَوَاتٍ ماضيةٍ ولا نستطيع ضمانَ شُرُوط الاستمرارية والتواصل في منهج الترميم.

#### ب. علاقة المعهد الوطني للتراث بوكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية:

كان للمعهد القومي للفنون والآثار حَصْرِيّة التصرف في التراث المبني بترميمه وصيانته ولكن أيضاً إحيائه. وقد تقلّصت هذه الصلاحيات إثر بعث "الوكالة القومية لإحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي" عام 1988، المعروفة حالياً تحت اسم وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية، والتي كان من أهم أسباب ودوافع تأسيسها خلق هيكل يُشرف على إحياء التراث واستغلاله. فوجد أنّ من مهامّها، مثلاً، تحقيق وتنفيذ برامج إحياء التراث الأثري. ولها أيضاً صلاحيات إصلاح وتجديد العديد من المواقع والمعالم في الوسط الحضري. أمّا "المعهد الوطني للتراث" ففضلاً عن المحافظة على المعالم التاريخية وترميمها وصيانة المواقع الأثرية والمجموعات العمرانية التاريخية والتقليدية فله أيضاً أن يُساهم في إحياء التراث وتنشيطه وترويجِه عبر جميع الوسائل السمعية البصرية والمكتوبة. فكان أن خلّق هذا التدخّل في الصلاحيات وضعيات صَبَابِيّة في مناسبات عدّة. ذلك أنّ إحياء وإعادة توظيف المعالم واستغلالها بعد الترميم، وهي مهامّ تبدو حسب النُصوص المؤسّسة من صلاحيات الوكالة، لا يمكن عزّلها عن مشروع الترميم كَمَسارٍ مُتكامل. وقد جعلت

<sup>102</sup> قانون عدد 35 لسنة 1994 المؤرخ في 24 فيفري 1994.

هذه الوضعية مُمَثَّلِي المعهد الوطني للتراث بالجزيرة يُرَمَّمُونَ عِدَّةَ معالم تاريخية دون بَرْمَجَة إعادة توظيفها مُسَبِّقًا بما أَنَّ الاستغلال ليس ضمن صلاحياتهم. فَنَجِدُ ميدانًا أَنَّ أغلب المعالم التي أُعِيدَ توظيفها بعد ترميمها بالجزيرة هي معالم شاركت الوكالة في تَمْوِيلِ التَدَخُّلِ فيها وَحَطَّطَتْ لاستغلالها كمثل جامع "فضلون"<sup>103</sup> الذي شارك فريق أُرْسَلَتْهُ الوكالة من العاصمة إلى الجزيرة مع مُمَثِّلِي المعهد الوطني للتراث محليًا في إعداد قسم من الملفِّ الفنيِّ أَوَّلًا ثُمَّ في مُرَاقَبَةِ الأشغال في مرحلة لاحقة.



صورة عدد 3 : جامع "فضلون" , المصدر: الباحثة

#### ت. علاقة المصالح المختصة المكلفة بالتراث ببقية المؤسسات العمومية:

تَكْتَسِبِي علاقة المصالح المختصة المكلفة بالتراث ببقية المؤسسات العمومية الكثير من الضبابية وتَنَسِّمُ في بعض الأحيان بالتَوَثُّرِ والقَطِيعَة. فنجد أَنَّ وزارة التَّجْهِيْزِ مِثْلًا تَدَخَّلَتْ في مُناسبات عِدَّة في معالم تاريخية إسلامية دون اللُّجُوءِ إلى الوزارة المكلفة بالتراث ولا إلى مصالحتها المختصة مثل ما هو الحال في جامع "السَّاطُورِي"<sup>104</sup>.

<sup>103</sup> مسجد إياضي تحول في مرحلة لاحقة إلى المذهب المالكي. يُرَجَّحُ إنشاؤه في القرن 14/هـ، م. هُجِرَ في فترة مُتَأَخَّرَة فَتَمَّ ترميمه من قبل المعهد للتراث وأصبح منذ جويلية

2004 مزارا سياحياً تُسْتَعْلَمُه وكالة إحياء التُّراث والتنمية الثقافية في إطار المسالك الثقافية بالجزيرة.

<sup>104</sup> مُرَكَّب مِعْمَارِي يَتكوّن من زاوية مالكية ومسجد وضريح ومسكن. أُنشِأَ على مقربة من السَّاحِلِ الشَّرْقِي للجزيرة. لم يتوقَّف النِّشَاطُ هَذَا المُرَكَّبِ حيث ما يزال يَسْتَقْبَلُ

الزُّوَارِ بكثافة، سِيَمَا بعد ترميمه وتهيئته من قبل وزارة التَّجْهِيْزِ، بِأَمْرِ رئاسي، في بداية سنوات الألفين.



صورة عدد 4 : جامع "الساطوري" المصدر: الباحثة

وتتخذُ علاقة البلديات مع المصالح المختصة المكلفة بالتراث شكلاً آخر، فنجد، في بعض الحالات، تعاوناً محلياً بينها وبين ممثلي المعهد الوطني للتراث كاستشارة المصالح المختصة في التراث في الملفات المتعلقة بتوسعة معالم تاريخية إسلامية. لكننا من جهة أخرى نجد أن بلدية "حومة السوق"، مثلاً، رمت بعض المعالم التاريخية الإسلامية التابعة لها بصفة أحادية.

أما تشارك المعهد الوطني للتراث مع وزارة الشؤون الدينية فأقتصر على اشتراك الواعظ الديني في اقتراح بعض المساجد لتعديدها بالترميم ضمن لائحة المعالم التي رمت بأمر رئاسي ما بين 2010 و2011. وما عدا ذلك لم نغتر على وثائق أو ملفات حول مشاركة وزارة الشؤون الدينية بالتمويل أو بالترميم.

### ث. علاقة المصالح المختصة المكلفة بالتراث بالجمعيات:

تشاركت جمعية صيانة جزيرة جربة مع ممثلي المعهد الوطني للتراث محلياً في صياغة وإعداد ملفات لترميم عدد مهم من المعالم الدينية. كما لاحظنا أن الأرشيف والوثائق المتعلقة بالتدخلات تنوزع بين عدة إدارات ومقرات منها مقر جمعية صيانة الجزيرة التي حافظت في مركز الوثائق الخاص بها على عدة وثائق كالمراسلات ومحاضر الاجتماعات وعقود الشراكات. ويمكن أن نفهم هذه العلاقة الوطيدة وهذا التعاون بين المعهد والجمعية محلياً عندما نعلم أن أغلب أعوان المعهد الوطني للتراث وممثليه بالجزيرة هم في الآن ذاته أعضاء في جمعية صيانة الجزيرة مما جعل العلاقة بين هذين الطرفين تتسم بالسلاسة وهياً لتعاون وتساؤرا

مُحَظَّيْن. وقد ساهمت الجمعية من جهة أخرى في تَسْهِيلِ صَرْفِ تمويلات رَصَدَتْهَا وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية في عدّة مناسبات. وذلك عبر عُقُودِ شراكةٍ بين رئيس الجمعية ومُدير الوكالة تُودِعُ بِمُوجِبِهَا هذه الأخيرة الاعتمادات المرصودة لمشروع ترميم مَعْلَمِ بَعِيْنِهِ في الحساب البنكي للجمعية التي تتولّى بِمُقْتَضَاهُ صَرْفَ أجور العمّال واقتناء مواد البناء. وهو حلّ اسْتُنْبِطَ لاجتناب التّعطيلات الإدارية التي تُواجِهُ المُتَدَخِّلِينَ متى وقع صرف الأموال عبر مجلس ولاية "مدينين" لما يَسْتَوْجِبُهُ هذا المسار من إجراءات إدارية طويلة وبطيئة أدّت في مناسبات عدّة إلى إيقاف حَظائِرِ ترميم وتأجيل انطلاق أخرى نظرا للتأخير في صرف أجور العمّال لأشهر عدّة أو لعدم توفّر مُقْتَطَعَاتِ البنزين.

### ج. علاقة المصالح المُختَصّة بالمُكفّلة بالتراث بالخواص:

يَكْتَسِبِي علاقة المصالح المُختَصّة المُكفّلة بالتراث بالخواص كثير من الضبابية. فَحَسَبَ النُّصوص القانونية والتنظيمية فإنّ المُشْرِفَ الأوّل على التراث بالبلاد التونسية هي وزارة الثقافة والمحافظة على التراث عبر المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية. ولكنّ الوضعية تبدو مُختلفة على أرض الواقع، حيث يَتَدَخَّلُ الخواص بصفة مُتواصلة في التُّراث المبنى وتَتَّخِذُ هذه التَدَخُّلات أشكالاً عدّة. ففي حالة التَدَخُّلِ على المعمار الديني الإسلامي بالجزيرة نلاحظ أنّ البعض فقط من الخواص يَحْتَرِمُ المسار الإداري فيسْتَشِيرُ، قبل تَدَخُّلِهِ على المساجد التاريخية إما بِالتَّوَسُّعَةِ أو التَّحْوِيرَاتِ، السُّلطات المعنية محلياً والتي تتولّى بدورها إرسال الملف والمطلب إلى المركز بالعاصمة لِاتِّخَاذِ القرار الذي يكون بالرُّضْصِ في غالب الأحيان خوفاً من تَشْوِيهِ المَعْلَمِ التاريخي. وهو قرار قد يُحْتَرَمُ في بعض الأحيان لكنّه غالباً ما يقع تجاوزه ميدانياً. وقد تَقَاقَمَتِ هذه التجاوزات منذ 2011 فَشَهِدَتِ أغلب مساجد الجزيرة تحويرات وتوسيعات في ظلّ غياب سُلْطَةِ رَدْعِيَّةِ وأجهزة مُراقبة. وفي حال مُرُورِ الملف عبر لجنة إسناد رُحْصِ البناء يُكَلَّفُ مُمَثِّلُ المعهد الوطني للتراث بِإِبْدَاءِ رأيه وفي كثير من الحالات يَضْطَرُّ إلى استدعاء مهندس معماري من النَقْدِيَّةِ الجهوية للتراث "بصفاقس" وأحيانا من العاصمة للقيام بزيارات ميدانية ومُعاينة وضعية المَعْلَمِ أو المنطقة المحيطة به نظرا لِأَفْتِقَارِ الفريق القارّ بالجزيرة لِأَخْتِصَاصَاتِ عدّة أهمّها المعمار والمهندس المدني. وقد تَسَبَّبَتِ هذه الوضعية في طُولِ البِتِّ في المِلَفَاتِ وتَعَقُّدِ الإجراءات. وقد أدّت هذه العلاقة الصّبابية والمركزيّة التي تتّسم بها الإدارة إلى خَلْقِ حالة من الفَطِيعة بين السُّلْطِ الرّسميّة والخواص ممّا دفع بعدد من هؤلاء إلى اللُّجُوءِ إلى جمعية صيانة الجزيرة لِاسْتِشَارَتِهَا في كيفية التَدَخُّلِ وقد جعلت هذه الوضعية البعض منهم يُودِعُ التبرّعات المُجمّعة بحساب الجمعية بنية توجيهها لاحقا لترميم المساجد.

### ح. علاقة المصالح المُختَصّة بالمُكفّلة بالتراث بالمهنيين:

عَرَفَتْ بداية تجربة ترميم التراث المعماري بالجزيرة تَعَاوُنًا غير رسمي بين المُكَلَّفِينَ بالتراث محليًا والمهندسين المعماريين أصليي الجزيرة وذلك باستشارتهم قبل التدخّل وبِشْرِيكِهِمْ في الزيارات الميدانية للمعالم قبل وأثناء ترميمها. ولعلّ من أسباب هذا التّعاوُن هو أفتقار المعهد القومي للفنون والآثار آنذاك للعدد الكافي من المهندسين المعماريين حتّى بمقرّ المعهد بالعاصمة. ما عدا ذلك لا نجدُ تَعَاوُنًا وتشاركًا يُذكر بين المهنيين والمصالح المختصة المكلفة بالتراث محليًا. ورغم محاولة بعض المُقاوِلين التّخصّص في ترميم المعالم التاريخية أمام التّزايد السّبي في عدد الخواص الذين يودّون ترميم المساجد إلّا أنها بقيت مُحاولاتٍ هامشيّة لم تجد دَعْمًا ولا تَأطِيرًا من المصالح المختصة المكلفة بالتراث في ظلّ غياب نصوص قانونيّة تُنظّم العلاقات بين المعهد الوطني للتراث والمهنيين. فَفضلاً عن غياب التّشجيع على الخوصصة في هذا المجال، تتعرّض هذه المُبادرات إلى صلاحيّة في التّعاملات الإداريّة وصعوبة في الحصول على الرّخص. ذلك أنّ مجلّة حماية التراث كرّست استقطاب وإختكار الوزارة المُكلّفة بالتراث والمصالح المُنصّويّة تحتها لمجال التراث وأشكال التّدخّل فيه.

### 3. تداخل الصلاحيات وإشكالية المركزية:

#### أ. تداخل الصلاحيات وصعوبات إعادة توظيف المعالم:

تَرْتَبُطُ إعادة توظيف المعالم التاريخية الدينية بجزيرة "جربة" ارتباطاً وثيقاً بالجهة التي رَمَمَتْهَا والنيّة من وراء التّدخّل فيها. وقد شجّعت مُعاهدة البندقية<sup>105</sup> في فصلها الخامس على إعادة توظيف المعالم التاريخية فيما يَنفَعُ المجتمع وقرّنت بين استغلال المعالم وصيانتها. لَكِنَّهَا في الآن ذاته صَبَطَتْ إعادة التّوظيف ودعت إلى ضرورة احترام طابع المعلم الأثري وحسن اختيار الوظيفة الجديدة المُناسبة التي تحترم خصوصيات المعلم ولا تلحق ضرراً به بل وجب أن تُساهم في الحفاظ عليه وتثمينه وإحيائه أي أن تكون إعادة التوظيف آليّة من آليات الصيانة والتثمين.

وبالرّجوع إلى المساجد التي رَمَمَهَا المعهد الوطني للتراث بالجزيرة نلاحظ أنّ الدّافع الأوّل من الترميم لم يكن إعادة استغلال المعالم بل إنّ الهدف الأوّل تمثّل في المُحافظة على المعلم التاريخي نظراً لقيّمته التاريخية أو المعماريّة. وهو ما يُفسّر العدد الكبير من المساجد المُرمّمة من قبل المعهد والتي بقيت شاغرة بعد الفراغ من ترميمها.

<sup>105</sup> هي خلاصة لأعمال المؤتمر الثاني لِعُمّاري وتَقْنِيي المعالم التاريخية الذي أُنْعِدّ "بالبنديقيّة" ما بين 25 و30 ماي من عام 1964.

ويوجد سبب آخر يُفسِّرُ هذا العدد المُرتَفِعَ من المعالم التي بقيت شاغرة بعد ترميمها من قبل المعهد الوطني للتراث ويتمثّل في صُعُوبَةِ إعادة توظيف المعالم الدينيّة الإسلاميّة. ففي ظلّ غياب إمكانيّة إحياء وظيفتها الأصليّة كدورِ عِبادةٍ فإنّ اسْتِغْلَالَ هذه المعالم كمزارتٍ سياحيّةٍ مثلاً كان محدوداً. ويُطالِعُنَا عائقٌ آخرٌ مَثَلُ عَقَبَةِ إضافيّةٍ في طريق إعادة توظيف هذه المعالم حالَ الفَرَاغِ من ترميمها وهو تَوَازِيحُ الصّلاحيّاتِ بين المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتّمتية الثقافيّة. فنجد تقسيماً للمهام تمّ بِمُوجِبِهِ الفُضْلُ بين التّرميم من جهة والإحياء من جهة أخرى، فأوكلَ التّرميم للمعهد والإحياء والاستِغْلَالَ للوكالة. وهو ما جعل مُمَثِّلِي المعهد للتراث لا يَصْغُورُونَ في اعتبارهم إعادة توظيف المعلم بما أنّها ليست من مَسْمُولاتِهِمْ. وقد ساهمت هذه الهيكلية وهذه المركزيّة بِقِسْطٍ كبيرٍ في ارتفاع عدد المعالم التي أُغْلِقَتْ فور ترميمها كحال جامع "ولحي"<sup>106</sup>.



صورة عدد 5: جامع "ولحي" المصدر: الباحثة

فكُونُ توظيف المعالم واستغلالها هي مُهمّةٌ من اِخْتِصاصِ وكالة حماية التراث والتّمتية الثقافيّة مَثَلٌ خَلالاً منهجياً، ذلك أنّه من المَفْرُوضِ أنّ الجهة التي تَتَكَلَّفُ بالتّرميم الفعلي ابتداءً من الدّراسة والتخطيط وصولاً للتدخّل تَضَعُ في اعتبارها الوظيفة التي سَتُوكَلُّ للمعلم حال الفراغ من ترميمه. وهي وضعيّةٌ غالباً ما تقاطعت فيها الصّلاحيّاتِ خاصّةً فيما يخصّ مشاريع ترميم التراث المحليّ البعيد جغرافياً عن المَرَكزِ (العاصمة). وحتىّ إن فُكِّرَ مُمَثِّلُو المعهد الوطني للتراث محليّاً في استغلال أحد المعالم فلا بدّ من رفع الطّلبِ إلى الوكالة

<sup>106</sup> جامع ومدرسة إباحيّة. يقع شمالي غرب حومة "واد الزّيبب". وهو من أقدم مساجد هذه المنطقة يرجع إلى أواسط القرن 7/13م. هُجِرَ وتداعت منارته للسُّقوط

فتولّى معهد التّراث ترميمه في أكثر من مُناسبة، سيّما بعد تَعَرُّضِهِ للنهب والسّرقة، لكنّه ما يزال إلى اليوم مهجوراً.

التي لها وحدها سلطة القرار, فمن صلاحياتها أن تقبل أو أن ترفض الاقتراح. فحتى إن أقتَرَ ترميم معلم بإعادة توظيفه فإن نسبة الالتزام بهذا الاقتراح ضعيفة.

#### ب. تأثير المركزية في تجربة ترميم التراث المعماري المحلي بجزيرة

تبدو إذن الصُّعوباتُ الإدارية مُرتبطةً ارتباطاً وثيقاً بهيكلية الإدارة التونسية بصفة عامة وبالنظام الهرمي الذي وُلد في مناسباتٍ عدّة هيمنةً ظاهرة المركزية التي احتكرت سلطة القرار في يد الدولة. وهو ما ينسحب على الإدارات المُشرفة على التراث وترميمه في علاقتها فيما بينها وفي علاقتها أيضاً بالمجتمع المدني سواء كان خواصاً أو من جمعيات. يمثّل بذلك مُشكل المركزية السبب الأول والرئيسي وراء جملة الصُّعوبات والعوائق التي اعترضت الأطراف المُتدخلة محلياً في التراث في الجزيرة. وهي عَقباتٌ لم تبرز فقط أثناء التدخّل الفعليّ في المعالم بل هي عَرَاقيل صاحبت مسارَ مشاريع الترميم منذ البداية فَتَرَكَّت, تبعاً لذلك, أثراً عميقاً في مناهج واستراتيجيات ترميم التراث المعماري بالجزيرة. فمُعْضَلَةُ المركزية وما ترتب عنها من عراقيل أدت إلى نَقْطَعٍ وتَدَبُّبٍ في سير المشاريع وجعلت من تجربة لترميم الموروث المعماري الديني بالجزيرة تجربة مُعْتَرَّةٌ تَحْكُمُها قراراتٌ فَوْقِيَّةٌ وتمويلاتٌ شَحِيحَةٌ وترتيباتٌ إداريةٌ مُتَّصِلَةٌ حالت دون تَمَكُّنِ القائمين على أمر التراث محلياً من إرساءِ استراتيجية ترميم وصيانة واضحة المعالم وبعيدة المدى. فاضطرَّهم نقص المختصين في الفريق ومحدودية الصلاحيات إلى الاكتفاء بترميم معالم تاريخية معزولة في أغلب الأحيان عن مُحيطها وعن إطارها العمراني<sup>107</sup>.

#### 4. ضرورة إرساء استراتيجية ترميم وصيانة:

ساهمت المركزية في خلق مشاكل إضافية وعراقيل مُتَشَابِكَةٌ فَحَالَتْ هذه الوضعية دون تَمَكُّنِ المُشرفين على الترميم بالجزيرة من اتِّخَاذِ مَوَاقِفٍ وَبِنْيِ تَمَوُّعَاتٍ مَنَهْجِيَّةٍ فَاقْتَصَرَتِ التَّجْرِبَةُ على ترميم معالم تاريخية مُشْتَتَةٌ. لكنّ التدخّل في الموروث المبني يتطلّب إرساء استراتيجية دقيقة وواضحة تتناول المعلم في إطار أشمل هو المُشْهَدِ العمراني<sup>108</sup>. ولِلتَّوَصُّلِ إلى صياغة هذه الاستراتيجيات المُنْشُودَةَ لا بدّ من تَجَاوُزِ جملة العراقيل ممّا يَسْتَدْعِي تَشْخِيصًا دَقِيْقًا لهذه الوضعية المُعَقَّدَةَ بهدف تَفْكِكِ شبكة العلاقات التي تربط هذه العقبات ببعضها البعض حتى نَنَمَكُنْ من تقديم الحلول اللازمة والإصلاحات المناسبة ممّا يَسْتَوْجِبُ التَّسَلُّحَ بنصوص قانونية واضحة ودقيقة دَقَّةً هذه العملية. وكخطوة أولى لا بد من القيام بإصلاحات تشريعية حتى

<sup>107</sup> لا نكاد نَعْتَرُ في مِلَفَاتِ المعهد الوطني للتراث على مشروع يهتم بالنسيج العمراني الموروث بالجزيرة أو دراسة تُخَطِّطُ للتدخل فيه.

<sup>108</sup> GIOVANNONI, 1998, p343

يَتَسَنَّى تجاوز الأخطاء بالاعتناظ بتجارب الماضي وعثراته وذلك خاصة بمراجعة النصوص التي تُكرَس المركزية بالعمل على إعادة تقسيم المهام وتفويض المزيد منها لممثلي المعهد بالجهات والحد ما أمكن من التبعية للمركز في أبسط القرارات والإجراءات وإرساء عقلية النقد والمراجعة بفضل مراقبة منتظمة وعلى مراحل متباعدة ومحددة سلفا لحالة حفظ المعالم المرممة لتقييم التدخل فيها. وبالعمل أيضا على تشجيع الشراكات بين الخواص والمصالح المختصة المكلفة بالتراث محليا ووطنيا وصياغة النصوص القانونية اللازمة التي تضبط هذه العلاقة وتوضحها وذلك بالتوجه نحو انفتاح مؤسسات الدولة والمصالح المختصة المكلفة بالتراث على المجتمع المدني والتخلي عن سياسة استقطاب واختكار مجال الموروث المبني. كأن يخرج معهد التراث مثلا من الدور المزدوج للمنفذ للأشغال والمراقب لها في الآن ذاته أو أن تتخلى وكالة إحياء التراث عن حصريّة تسيير وإدارة المواقع التاريخية بعقد شراكات مع جمعيات ومنظمات غير حكومية استنادا لكراس شروط يقع الالتزام بها وتكون واضحة الفصول لتتنظم هذه العلاقات وتحدد مجالات تدخل كل طرف وتضبط المهام والصلاحيات.

##### 5. إمكانية إدراج جزيرة جربة ضمن لائحة اليونسكو للتراث العالمي وبوادر الإصلاحات:

أثيرَ المطلب المنادي بإدراج جربة في لائحة التراث العالمي التي تعتمدها منظمة اليونسكو في مناسبتين<sup>109</sup>. ويعدّ إدراج الجزيرة ضمن القائمة التوجيهية الخاصة بالمعالم والمواقع سنة 2012 حدثا مفصليا في تاريخ تثمين التراث العمراني والمعماري بجربة. فقد أدرك الفريق الذي كلّف بإعداد الملف الفني والعلمي الثغرات والحلقات المفقودة بسبب غياب الاعتراف القانوني بالمعالم التاريخية وبالنسيج العمراني الموروث بالجزيرة على مستوى وطني. ذلك أنّ الاعتراف القانوني ووطنيا بقيمة هذا الموروث تُمثّل الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق المرور إلى المطالبة باعتراف وحماية على المستوى العالمي. وقد عملت الجهات الرسمية الممثلة أساسا في وزارة الثقافة<sup>110</sup> والغير الرسمية سيما جمعية صيانة الجزيرة على تجاوز هذه الإخلالات التي مثلت عائقا حقيقيا لتقدم الملف. و عوض تقديم كامل الجزيرة للتسجيل فضّل القائمون على الملف اختيار سبعة مناطق من الجزيرة وواحد وعشرون معلما أغلبها من المساجد. وتبيّن للجميع أثناء إعداد الملف ما للتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام من أهمية. فأبرمت شراكات بين المصالح المختصة المكلفة بالتراث محليا ووطنيا والجمعيات وبلديات الجزيرة الثلاث بهدف إعداد ملفّ الترشيح وفق الشروط والمعايير التي صبغتها هيئات ولجان اليونسكو. وشهدت هذه الفترة تصاعدا في وتيرة العمل الجمعياتي

<sup>109</sup> عام 1994 و عام 2012.

<sup>110</sup> عبر المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية

وانخراط المجتمع المدني في التّحفيز على حماية التراث المحليّ. وقد كان لجمعية صيانة الجزيرة دور محوري في تقدّم الملفّ الذي مرّ بمراحل عدّة. فقد تمّ توقيع معاهدة شراكة في ماي 2017 تجمع المعهد الوطني للتراث بجمعية صيانة الجزيرة. ونُظّمت عدّة ورشات عمل البعض منها بإشراف اليونسكو والبعض الآخر بتنظيم من المعهد الوطني للتراث وجمعية صيانة الجزيرة<sup>111 112</sup>. وقد أفضت جلّ هذه الورشات والمؤتمرات في مجملها إلى ضرورة مراجعة آليات التعامل مع الموروث المعماري والعمراني بهدف إرساء استراتيجية ترميم وصيانة وتأمين بعيدة المدى. ذلك أنّ المعايير والشروط التي وضعتها اليونسكو تشترط إعداد مخطط تصرّف محكم للمواقع التي ستدرج بلانحتها.

## خاتمة

تبدو مسألة ترميم التراث المعماري المحليّ وتثمينه قضيةً مُعقّدة تشمّل اختصاصاتٍ عدّة وتهمّ جلّ المُجتمعات الإنسانيّة لعلاقتها الوطيدة بمسألة الهوية. ولقد حاولنا في هذا البحث التّطرّق للبعض من جوانب هذا الموضوع عبر دراسة شبكة العلاقات التي تربط مختلف الفاعلين في ترميم وصيانة التراث الديني بجزيرة "جربة". وبتحليل هذه المُعطيات وربطها ببعضها البعض تمكّنتنا من التّعريف على نوعيّة المشاكل والصّعوبات التي واجهها المُتدخّلون على اختلاف مواقعهم واختصاصاتهم وخصائصهم فتوصّلنا إلى تبيين ما تكتمّله الخيارات والتّوجّهات من أهميّة بالغة فهي التي تُمكّن لاحقاً، متى حُدّدت، من إجراء الإصلاحات الهيكلية والقانونية اللازمة بهدف صياغة استراتيجية الترميم المناسبة فهي منطلق هذه الحلقة منها تبتدأ جميع الإجراءات وإليها تُعوّد.

كلّ هذا يجعلنا نستحضر الجدليّة التي حكمت قضية الترميم منذ طرّحت والتي صاحبت تطوّر مناهجها ومفاهيمها وهي ثنائية التّجريب والتّنتظير. فنرى أنّ إنجاز مسيرة ترميم التراث المعماري المحليّ يستدعي الاقتداء بالتّجارب السابقة وتفاذي الأخطاء الماضية، لأنّه لا يجوز لنا أن نتصوّر أو أن نُقدّم على تدخّل معزولٍ مفضولٍ عن غيره في الزمان والمكان، بل هي سلسلة مُترابطة ومُتواصلة، سواء كان ذلك من منظور

<sup>111</sup> Le Centre du patrimoine mondial de l'UNESCO, et l'Organisation arabe pour l'éducation, la culture et les sciences (ALECSO), ont organisé un atelier de formation pour les pays du Maghreb sur le processus de préparation de proposition d'inscription sur la Liste du patrimoine mondial, à Djerba en Tunisie du 11 au 15 septembre 2017.

<sup>112</sup> Dans le cadre du programme "Sauvegarde du patrimoine urbain au Maghreb" lancé par le bureau de l'UNESCO pour le Maghreb, l'INP a proposé l'île de Djerba comme projet pilote, un bien inscrit sur la liste indicative et dont le dossier de proposition d'inscription sur la Liste du patrimoine mondial est en cours de finalisation. L'atelier du projet est organisé par le bureau de l'UNESCO pour le Maghreb ( Djerba du 25 au 27 Mars 2021)

التدخل على الكلّ أو الجزء أو عبر الزمن. وهو ما يستدعي اعتماد قراءة نقدية لتقييم التجارب الماضية. فمن الحكمة الأخذ من التجارب الأخرى لا بهدف تطبيقها حرفياً ولكن بغية استلهام الحلول والمنهجيات الناجحة ولكن أيضا بهدف الاتعاظ والعمل على تجنب السقوط في نفس الأخطاء.

### بيبلوغرافيا

- بريو (منصف) التعمير بجزيرة جربة خلال الفترة الوسيطة: الحوم والحارات, مذكرة الماجستير في علوم التراث اختصاص آثار, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس قسم التاريخ, 2011.
- الجعيري (فرحات), نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة, وزارة الشؤون الثقافية المعهد القومي للآثار والفنون المكتبة التاريخية, المطبعة العصرية تونس 1975.
- الطبي (نجوى), قراءة نقدية في تجربة ترميم وصيانة التراث المعماري بجزيرة جربة من الاستقلال إلى اليوم أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التراث, اختصاص آثار إسلامية, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس, 2016.
- المرباط (رياض), جوامع ومساجد جزيرة جربة في العصرين الحفصي والمرادي, دراسة أثرية وتاريخية, رسالة دكتوراه, جامعة تونس الأولى, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية, قسم التاريخ, 1996
- المرباط (رياض) مدونة مساجد جربة, المعهد الوطني للتراث: الخارطة الوطنية للمواقع التاريخية, الشركة العامة للطباعة, تونس, 2002.
- المريمي (محمد) إباضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث, دار الجنوب للنشر, تونس, 2005.

CHOAY (Françoise), *L'allégorie du patrimoine*, Editions du Seuil, 1999.

DJERBI (Ali), *L'architecture vernaculaire de Djerba, pour une approche sémio-anthropologique*, Editions RMR, Tunis, Tunisie, 2011.

DETRY (Nicolas) et PRUNET (Pierre), *Architecture et restauration : sens et évolution d'une recherche*, les Editions De La Passion Paris, 2000.

GIOVANNONI (Gustavo), *L'urbanisme face aux villes anciennes*, Editions du seuil, Paris, 1998.

STABLO (René), *Les djerbiens, Une communauté arabo-berbère dans une île de l'Afrique française*, Tunis, Edit. SAPI, 1941.

TLATLI (Slah Eddine), *Djerba, l'île des Lotophages*, Edition Cérés Production Tunis, 1967

TLATLI(Slah Eddin, « Préface », in *Pour la Sauvegarde De L'architecture et de L'environnement (23-26 Janvier1975)*, publié par l'Association De Sauvegarde De Djerba, pp7-9. 1976

TLATLI (Slah Eddine), « Evolution du peuplement et de l'habitat djerbiens », in *Pour la Sauvegarde De L'architecture et de L'environnement (23-26 Janvier 1975)*, publié par l'Association De Sauvegarde De Djerba, pp31-48,1976.

ويبوغرافيا:

Institut national du patrimoine(Tunisie). Disponible sur: <http://www.inp.nrt.tn>. Consulté le 22/03/2021

Agence de mise en valeur du patrimoine et de promotion culturelle(Tunisie). Disponible sur: <http://www.patrimoinedetunisie.com.tn>. Consulté le 22/03/2021

Ministère du tourisme et de l'artisanat (Tunisie). Disponible sur: <http://www.tourisme.gov.tn>. Consulté le 22/03/2021

رد الاعتبار للتراث العمران بالمدن العتيقة ودوره في تعزيز الجذب السياحي  
تجربة مدينة فاس نموذجا

Re-consideration of the urban heritage of ancient cities and its role in  
enhancing tourist attractions : Fez city as a model

د. علي البوزايني

باحث في التاريخ العمراني للمدينة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس المغرب

elbouzaini.ali@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الجهود المبذولة لصيانة التراث العمراني و المعماري لمدينة فاس الأصلية هذه الأخيرة تعرضت تحت عوامل الزمن وسياسة المستعمر إلى إهمال انعكس سلبا على وضعية الأبنية التي أصبحت آيلة للسقوط مما يهدد البنية الفيزيائية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجال الأصيل. ولتفادي المزيد من التدهور فقد تم تصنيف المدينة كتراث إنساني عالمي وهو ما انعكس إيجابا على مجال المدينة حيث تزايدت الدعوات لإنقاذ التراث المادي و اللامادي للعاصمة الروحية للمملكة. خصوصا وان مفهوم التراث أصبح جزءا لا يتجزأ من التنمية الشاملة والمستدامة في الأدبيات الاقتصادية وهو ما يفرض بذل المزيد من الجهود لصيانة الذاكرة الجماعية المشتركة. ومع مرور الوقت أصبحت تجربة مدينة فاس مثلا يحتدى بها في سياسة رد الاعتبار للتراث المبني في سبيل الحفاظ على الهوية المعمارية المحلية خصوصا و الإنسانية عموما و تثمين هذا الإطار ليصبح ذو جاذبية سياحية وراثية للتنمية يمكن أن يعتمد عليه المغرب في اختياراته الكبرى في المستقبل.

الكلمات المفتاحية-التراث-إنقاذ المدينة-رد الاعتبار-التنمية السياحية-المدارات السياحية.

**Abstract**

This research paper aims at highlighting the importance of the efforts made to preserve the urban and the architectural heritage of the original city of Fez. This latter was subjected, under the factors of time and the policy of the colonizer, to neglect, which negatively affected the status of the buildings that have become ramshackle, threatening the physical, the economic and the social structure of this original area. Soto avoid further deterioration, the city had been classified as a global human heritage, which reflected positively on the city's area and led to increased callsto save the material and immaterial heritage of the Kingdom's spiritual capital. This concept of heritage has become an integral part of the global sustainable development in the economic literature, which requires that more efforts should be made to preserve the collective memory. As the time passed, the experience of the city of Fez has become an example to be followed in the policy of restoring the built heritage in order to preserve both the local architectural identity in

particular and the human one in general. It was also an opportunity to value this city so as to become a tourist attraction and a development bet that Morocco can rely on to make great choices in the future.

**Key words** – heritage – saving the city – rehabilitation – tourism development – tourism orbits.

## مقدمة:

أصبحت المدن العتيقة محط دراسات وأبحاث وتحقيقات، وذلك بحكم الأهمية التي أصبحت تحظى بها خلال العقود الأخيرة بسبب إسهاماتها في إغناء التراث العالمي بأنواع المعمار والفنون الأصيلة والتي لازلت تحتفظ بها وإلى يومنا هذا، لكن الاهتمام بها يبقى محتشما فالباحث *pierresignols* في كتابه: "place des médinas dans le fonctionnement et l'aménagement des villes au Maghreb". ينتقد المعالجة السطحية للمجالات العتيقة والتي غالبا ما تأتي في سياق عرض التحليلات التاريخية، أو دراسة البنية الحضرية، مما يظهر أن أغلبية الدراسات ركزت بالدرجة الأولى على المدن العتيقة كمجال تاريخي فقط ودون الخوض في الدينامكية الحضرية التي تعرفها هذه المجالات من قبيل التجارة، السياحة، الترفيه، فهذا المجال هو عبارة عن مضمون اجتماعي عمراني، اقتصادي، وبالتالي فالتدخل في هذا النسيج يفرض النظرة الشمولية والتحليل العلمي، وخصوصا التدهور الذي لحق هذا الإطار بعد التدخل الاستعماري، وما نتج عن ذلك من ظهور وعي جماعي بضرورة الإنقاذ كحل أساسي لضمان الاستمرارية لهذا المجال، ومع مرور الزمن اقتنع الفاعلون الحضريون بأهمية الدراسات التشخيصية في البداية لمعرفة أسباب التدهور لوقف النزيف أو على الأقل التقليل منه فانتهت بدق ناقوس الخطر، وأمام هذا الوضع استسلم البعض لواقع المدن العتيقة المزري، علما بأن حال بعضها كان يوحى بالاندثار لكن ما حصل كان عكس التوقعات وخصوصا وان بعض المجالات حافظت على خصوصيتها ودينامكيتها كما هو الحال في مدينة فاس العتيقة فالباحث *pierrelowy* في إحدى مقالاته في كتابه "évolution de la grande médina tunisienne" تحدث عن تطور المدن العتيقة والذي كان يعتبر مثل الموت البطيء، لكن تبين في النهاية أن هذا التطور هو عبارة عن تحول بطيء وظيفي وإيديولوجي مع ما يحمله هذا المجال من مقاومة *résistance* وتكيف *adaptation* ولا أدل على ذلك سياسة المستعمر الفرنسي والذي حاول بقراراته تحنيط هذا المجال وبالمقابل تحويل عوامل نجاحه لصالح مجال عصري يخدم المستعمر وأجندته المجالية، وهكذا تم إغراق المدينة الأصيلة بمهاجرين مع ما رافق ذلك من كثافة سكانية هائلة أصبحت تضغط على الإطار الأصيل والذي لم يعد

يستوعب هذا الضغط، يضاف إلى ذلك عزل المدينة الأصلية عن السياسة الترابية، ونقصد هنا التصاميم التي غالبا ما جمدت هذا المجال في محاولة لإيقاف حركيته على حساب المجال الحديث

**الإشكالية:**

البحث في موضوع التراث المعماري يفرض التوفر على مجموعة معارف تاريخية، قيمية وأكاديمية بهدف التدخل في هذا المجال ذو المميزات الخاصة والتي تختلف عن مثيلاتها العصرية من حيث التنظيم المجالي بضمه لمجموعة من المكونات العمرانية المتكاملة والمنسجمة فيما بينها فهناك مكونات ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، ديني، بيئي تجمع بين التخطيط والاستدامة هذه الخصائص في شموليتها هي التي ضمنت للمدينة الأصلية الاستمرارية المادية عبر الزمن، واليوم تجد نفسها أمام واقع صعب سمته التدهور الذي يمسه من الداخل والخارج، هذا التراث -المقدس- يفرض على المتدخل استحضار البعد التاريخي وربط الماضي بالحاضر ولن يتم ذلك إلا بالتوفر على العديد من المرجعيات التاريخية لطرح أسئلة جوهرية من قبيل :

- ما هي القيمة التاريخية والفنية التي يمثلها هذا المجال؟

- ما هي طبيعة المجهودات المبذولة لرد الاعتبار لهذه المدينة؟

- كيف السبيل لتوظيف هذا التراث في خدمة التنمية السياحية؟

**أهداف البحث:**

إعادة الاعتبار للمدينة الأصلية عموما ومدينة فاس على الخصوص ظلت من بين اهتماماتنا، خصوصا وأنها تدخل ضمن التكوين الأكاديمي الذي تلقيناه في وحدة البحث والتكوين المدينة المغربية التاريخ والإنقاذ، وبالتالي فطموحنا الوصول إلى إنقاذ مدينة عريقة من حجم مدينة فاس هذه الأخيرة ظلت تنبض بالحياة على مر الزمن ، وذات جذب مجالي كما أنها لا زالت تحافظ على خصوصيتها عكس بعض المدن الأخرى التي استسلمت للدهر وأصابها التدهور فأصبحت مهددة بالزوال وبالتالي فطموحنا هو إثارة انتباه المؤسسات، الأشخاص وكل فعاليات المجتمع إلى الغنى الذي يضمه هذا المجال للعمل يد في يد لإنقاذ المدينة لأنها في النهاية تمثل تلك القيمة الرمزية والمادية التي توحدنا ومن تم توظيف هذا المجال في خدمة التنمية السياحية المستدامة مع محاولة استخلاص النتائج الإيجابية لتجارب إنقاذ التراث و تطبيقها في مشاريع مستقبلية

**طريقة الاشتغال**

ظل الاهتمام بالتراث المعماري للمدينة الأصلية محتشماً، فهناك اهتمام بالجوانب السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، الدينية وبشكل أصبح معها هذا الجانب مشعباً، لكن الاهتمام بالشق المعماري لا زال لم يحظ بالدراسات التي يستحقها ، فلذلك فإن دراستنا تستحضر الشقين النظري والتطبيقي عبر النزول للميدان لمعرفة واقع التدهور بالمدينة وفي نفس الآن تشجيع بعض المبادرات الإيجابية والتي أعطت ديناميكية للمدينة إذن هي دراسة تأصيلية، تركيبية واستشرافية معتمدين في ذلك على التكوين الذي تلقيناه في هذا المجال.

### نبذة تاريخية عن مدينة فاس

تعتبر مدينة فاس من بين أعرق المجالات العتيقة والتي لازالت تحافظ على نسقها العمراني الأصيل فمنذ تأسيسها سنة 192 هجرية من طرف إدريس الثاني<sup>113</sup> رغم الاختلاف الذي رافق زمن التأسيس فقد عمل هذا السلطان على تشجيع العمران بالمدينة حيث استقر القروانيون بعدوة القرويين، أما القادمون من الأندلس فقد استقروا بعدوة الأندلس، فامتزجت هذه العناصر الخارجية مع العنصر الأمازيغي وهو ما انعكس إيجاباً على النمو العمراني للمدينة فبدأ ببناء المنازل فالأسوار ثم دار الإمارة فالأسواق هذا التطور استمر مع العهد الزناتي رغم الصراعات التي رافقت المرحلة حيث تشير المصادر إلى أن فاس تمدنت في أيامهم وعظم شأنها وبنيت أسوارها .. فكبرت المدينة وعمها الرخاء، ومع ظهور الدولة المرابطية ووصول يوسف بن تاشفين الحكم ودخوله لفاس فقد هدم الأسوار التي كانت تفصل بين عدوة الأندلس والقرويين، فتحول إلى تعاون مثمر من خلال بناء الفنادق والحمامات والأرحية، وإنشاء قسبة بالشمال الغربي للمدينة، لكن مع ظهور الدولة الموحدية وصمودها أمام السلطة الجديدة، فقد تم فرض حصار عليها و قطع النهر الداخل إليها بالألواح حتى انحصر الماء وبعد إطلاقه اخترقت السيول هذا المجال دفعة واحدة فخربت ما يزيد عن 2000 دار<sup>114</sup>، فأعاد المنصور الموحي بناء الأسوار التي تهدمت وشجع على ازدهار المدينة لدرجة اكتظت بسكانها بسبب الرواج فأصبح الناس يصلون أيام الجمعة خارج جامع القرويين وفي الأسواق والشوارع والطرق المحيطة بالمسجد الجامع لكن المدينة ستعرف عصرها الذهبي مع صعود الدولة المرينية والذي فضل أميرها أبو يوسف سنة 674هـ ترك المجال العتيق وبناء المدينة الجديدة سميت بالبيضاء غير بعيدة عن المجال السابق فبنى الأسوار، المسجد الجامع، الأسواق<sup>115</sup>، وقد استفادت المدينة من الظرفية الاقتصادية

<sup>113</sup> ابن أبي زرع الأتيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس "المطبعة الوطنية، الرباط 1936 ص 38

<sup>114</sup> نفسه، ص 189

<sup>115</sup> روجيه لوتورنو "فاس في عصر بني مرين، ترجمة نقولا زيادة، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بيروت 1968 ص 23

التي عرفتھا البلاد من خلال دورالوساطة التي ظل يلعبھا المغرب في محور التجارة العالمية من تجارة للذهب، الحرير، العبيد... وهو ما مكن الدولة من موارد هائلة كما تم اتخاذ مدينة فاس عاصمة للملك فانعكس ذلك على الوجه المعماري والعمراني فشيدت المدارس كالبوعنانية 1350، العطارين 1323، ثم الشراطين، فالصهريج، فاستفادت المدينة من خلال إغناء رصيدها العمراني والمعماري ونستشف ذلك من خلال وصف ابن الخطيب للمدينة: أما مدينة الملك فبيضاء كالصباح...يحترق لإيوانها كسرى وترجع العين حسرة ومقاعد الحرس وملاعب الليث المفترس<sup>116</sup>...وبذلك يمكن القول أن وضع المدينة الأصلية الحالي قد عرف ازدهارا خلال العصر الوسيط، أما المراحل التي تلت ذلك والدول المعاقبة فقد اقتصر أعمالها على بعض الإضافات، كالأبراج الشمالية والجنوبية في العهد السعدي وبعض الترميمات وإنشاءات معمارية في عهد الدولة العلوية.

### -إنقاذ مدينة فاس بين مشاريع البنك الدولي ووكالة التخفيض من الكثافة

بسبب الأوضاع التي وصل إليها واقع المدينة الأصلية لفاس من تدهور في الإطار المبني أو على مستوى الاقتصاد الحضري والذي طاله الإهمال من جهة بحكم عوامل الزمان وأيضا بسبب الضغط السكاني الذي تجاوز حدود وإمكانات هذا المجال في هذا الإطار جاء مشروع البنك الدولي للتنمية بتنسيق مع وزارة الداخلية المغربية لرد الاعتبار لمدينة فاس وخصوصا بعد تصنيف هذه الأخيرة كتراث إنساني عالمي من طرف منظمة اليونسكو وهو ما زاد من قيمتها التاريخية حيث انصبت الدراسات في البداية على معالجة مختلف التفاعلات المتداخلة من كثافة، تدهور، اختناق، على أساس أن يتم اختراق هذا المجال المغلق عبر شق منافذ تقطع أجزاء معينة في الجزء الشمالي، الشمال الغربي، والجنوبي ليصبح بعد ذلك مشروع رد الاعتبار ضمنيا يعمل على التخفيف من الكثافة ومن ثم تجاوز الاختناق الذي تعيشه المدينة، وتصبأكثر جاذبية واستقطابا للاستثمارات ذات المردودية والضامنة لاستمرارية هذا المجال، وهكذا تم تأسيس وكالة التخفيض من الكثافة ورد الاعتبار لمدينة فاس سنة 1981 حتى تسهر على تنفيذ مشاريع الإنقاذ بهذا المجال الأصيل<sup>117</sup> ومنذ البداية تبين وجود اختلاف في الرؤى بين المهتمين بالمدينة من حيث العناصر المحركة لتنفيذ هذه المشاريع لكنهما يتفقان من حيث أهداف الإنقاذ وضرورة إشراك السكان في هذه العملية باعتبار أن هذه المشاريع تنتج من المشاركة الفعالة للسكان في إنجاز هذه المشاريع والتي حتما ستعود بالنفع على مختلف مظاهر الحياة بالمجال العتيق عموما.

<sup>116</sup>- لسان الدين ابن الخطيب السلمي "معيان الاختيار في ذكر المعاهد والديار" تحقيق ودراسة الدكتور محمد كمال شبانة مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، طبعة

<sup>117</sup>Strategie de rehabilitation du tissuancien – cas de :ADER Fès p :4

## مشروع الإنقاذ بين التثبيت بالماضي والانفتاح على الحداثة.

ظل مشروع الإنقاذ باعتباره رافدا من روافد التنمية يحضى باهتمام العديد من الدارسين لما لذلك من أهمية في تحسين ظروف عيش الساكنة وصيانة الذاكرة الجماعية باعتبارها إرثا مشتركا، وهكذا انصب التفكير في مصير هذا المجال الحساس عبر اقتراح جملة من الإجراءات التي تضمن الاستمرارية لهذا النسيج بحمولته الدينية والعاطفية والتراثية ومن هنا اجمع الكل على ضرورة بدء عمليات التدخل ومنذ البداية بدأت تظهر ملامح وجود تيارين :

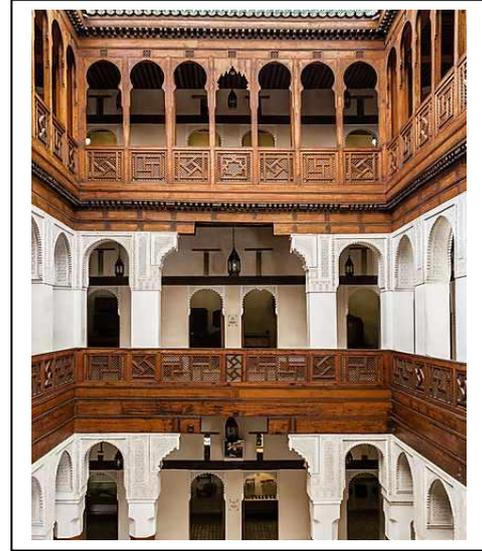
تيار يمكن أن نطلق عليه بالثقافوي وتبناه العديد ممن عاشوا بهذا المجال وأدركوا خباياه ونقصد هنا أبناء المدينة من متخصصين ومهندسين والذين ينادون بضرورة الرجوع للمصادر والأصول ومن ثم إعادة إنتاج المنظومة المعمارية بشكل عام إن على مستوى احترام مواد البناء بل والرجوع للتشريعاتالفقهية في إعادة تنظيم المجال والمجتمع العتيقين، وهذا الفكر تتبناه أيضا وكالة التخفيض من الكثافة ورد الاعتبار للمدينة والتي بحكم العمل المشترك الذي أنجزناه مع أطرها في هذا المجال تظهر مدى احترام هذا البعد الثقافوي المحافظ في صيانة ذاكرة المدينة من حيث احترام مواد البناء الأصلية حفاظا على الانسجام والجمالية التي ميزتها المجال على مر تاريخه.

وبالمقابل هناك التيار التحديثي والذي يرى مشروع الإنقاذ من خلال الاحتفاظ بأهم المآثر ذات القيمة الجمالية والرمزية التاريخية مقابل اختراق هذا المجال بطرق واسعة تمتد من الشرق للغرب ومن الشمال للجنوب وعلى الطريقة التي نهجها Haussman في إعادة هيكلته لمدينة باريس. هذا الرأي وجد معارضة قوية من لدن الأغلبية لأنه يحمل في طياته فكر التخريب والقضاء على الهوية العمرانية للمدينة وهيكله النسيج الإسلامي خصوصا وأن مدير وكالة التخفيض ورد الاعتبار يتشبه بالفكر الشمولي في الإنقاذ كون المدينة الأصلية لفاس ليست فقط ذلك الماضي الزاخر بالمعاني التاريخية بل هو حاضر وواقع اقتصادي واجتماعي يشمل أيضا السكان والمعالم والصناعة التقليدية وغيرها ... إنها العملية التنموية الشمولية.

### نماذج من التجارب الناجحة في عمليات رد الاعتبار

تزرع مدينة فاس بنماذج عديدة من المآثر التاريخية والدور الفخمة والمساحات التي طالها مشروع رد الاعتبار والذي يحضى باهتمام بالغ من طرف الغيورين على التراث الذي تضمه المدينة من قصور جذابة ورياضات تعتبر تحفا فنية ومعمارية قل نظيرها بالعالم الإسلامي كونها تروي لنا قصص الماضي الجميل عن عراقة وعظمة مدينة ال 12 قرنا وزيادة، فبين دروب هذه العراقة يختبئ قصر عديل هذا الصرح المعماري قام بوظائف جملة فإلى جانب السكن فقد كان مقرالمفتشية الفنون الأهلية سنة 1913 ثم دارا

للسكة فمعهدا للموسيقى بعد عملية ترميمه بشراكة بين وزارة الثقافة المغربية واليونسكو سنة 1998 ليصبح مؤخرًا معهدا للموسيقى الأندلسية باحتضانه لفقرات مهرجان فاس للموسيقى الروحية والذيقام سنويا ويجلب آلاف السياح من مختلف البلدان. نموذجا لرخاء عمليات الترميم وهو فندق النجارين والذي تحول إلى متحف لعرض المنتجات الخشبية التي استعملها المغاربة على مر تاريخهم.



متحف النجارين قبل وبعد ترميمه وهو الآن متحف للأدوات الخشبية



مدرسة السباعيين بمدينة فاس بعد إنقاذها من الخراب

إلى جانب هذه العملية نجد المدارس والتي ظهرت بالأساس في العهد المريني بعد إخراج التعليم من المساجد إلى مؤسسات مستقلة ونقصدها المدارس المتعددة كالمصباحية والتي شيدها أبو الحسن المريني سنة 1344م على طريقة المعمار الأندلسي وتتكون من ثلاث طوابق و 117 غرفة وقاعة للصلاة ومحراب وبحكم عوامل الدهر فقد تعرضت للتخريب والتدهور إلى أن جاء مشروع ترميم المدرسة من طرف وكالة

التخفيض من الكثافة وهي الآن من النماذج الناجحة في الترميم والتي تسحر زوارها وقد كلفت الأشغال حوالي 15 مليون درهم ثم مدرسة السباعيين والتي يعود زمن تأسيسها لسنة 1323 كلفت حوالي 8.3 مليون درهم ثم المدرسة المحمدية والتي تعود لبداية القرن العشرين فقد تم رصد 5.5 مليون درهم وأخيرا المدرسة البوعنانية والتي أسسها أبو عنان المريني ما بين 1350-1355 وهي مدرسة للتعليم والصلاة في نفس الآن بل وتعتبر خير نموذج لامتزاج الحضارتين المغربية والأندلسية.

إضافة لما سبق فالمشاريع التي أعطيت انطلاقتها أو التي انتهت لا يمكن حصرها في هذا المقال. فبلغة الأرقام فقد وصلت إلى 43 مدرسة قرآنية وأكثر من 83 مسجدا عتيقا. إضافة إلى داراللايدونة التي تظهر في الصورة أسفله بعد خضوعها لعمليات التهيئة وكذا المناطق المجاورة لها أعلاه.



ولتخفيف الضغط على هذا المجال ونقصد هنا الحد من ولوج السيارات لبعض أجزاء هذا النسيج والذي يخلق ارتباكا داخلها تم اقتراح مشروع مرآب السيارات يسع ل3600 مكان للتوقف هو في طور الانجاز حاليا وغيرها من مشاريع تجديد وترميم الحمامات والفنادق والطرق الرئيسية.

**إستراتيجية الإنقاذ من خلال مضامين وتوجيهات وثائق التخطيط الحضري**

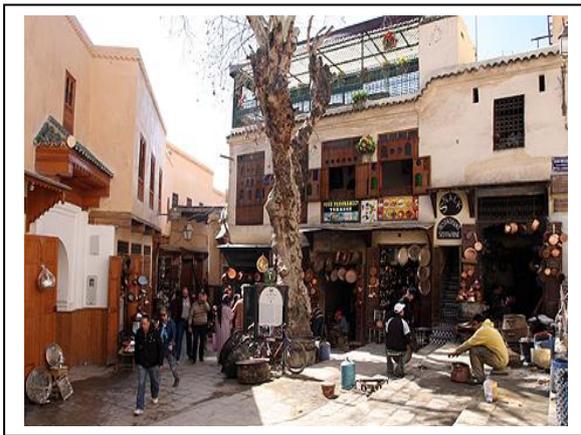
تعتبر وثائق التعمير من بين الأدوات القانونية التي تراهن عليها السلطات العمومية وعموماً لمتدخلين للوصول إلى أفضل توزيع وتنظيم للأنشطة والإنسان وبطريقة عقلانية تضمن الاستدامة للمجال الحضري وفي هذا الإطار يندرج مخطط التصميم المديرى للتهيئة والتعمير والذي تمت المصادقة عليه سنة 1995 ويتضمن العديد من التوجيهات التي تهدف بالأساس إلى تغطية المجال الأصيل بتصميم للتهيئة ورد الاعتبار يستجيب لخصوصية هذا المجال وهكذا يتم تقسيمه إلى ثلاث مناطق أساسية<sup>118</sup>:

المنطقة m1: وهي منطقة ترميم ومحافظة وتتكون بالأساس من النسق الحضري ذو التنظيم الأصيل والقيمة المعمارية والفنية العالية للبنىات.

منطقة m2: وسماها بمنطقة رد الاعتبار وتضم بنايات شبه تقليدية ولم تمكنها ظروف تكوينها من الوصول إلى طابع حضري متكامل ومتناسق كما هو الشأن في المنطقة الأولى

منطقة m3: وهي منطقة تجديد وتضم نسق حضري ليست له قيمة تاريخية كبرى ماعدا التجهيزات العمومية التي يجب المحافظة عليها وترميمها.

يتبين إذن أن توجيهات تصميم التهيئة للمدينة الأصيلة تهدف بالأساس إلى رد الاعتبار للمجال العتيق والتدخل الميداني الذي يجب أن يستحضر أولويات الإنقاذ ونقصد هنا القيمة التاريخية لبعض المناطق والتي تفرض التدخل الدقيق والمستعمل حفاظا عليها من الانهيار وبالتالي الاندثار عبر برمجة مشاريع الترميم ويهم بالأساس نواة المدينة المجاورة للضريح الإدريسي ومسجد القرويين والمدارس العتيقة والأسواق ذات القيمة التاريخية والجمالية الكبرى والتي أصبحت لأنكمدارات سياحية هامة بالمدينة.



ولعل المشاريع المنجزة ميدانياً خير دليل على تنزيل مضامين هذا المشروع وبشكل تدريجي يحترم الأولويات وهي تجربة فريدة في عواصم المدن الإسلامية الأصيلة أن تتم تغطية هذا المجال وانفراده بوثيقة ترميمية

<sup>118</sup> - تصميم الهيئة لمدينة فاس، الوكالة الحضرية وإنقاذ فاس ص : 58

تحدد سبل التدخل من طرف مختلف الفرقاء كما أن مضامين هذه الوثيقة التعميرية توجي بأنه مشروع إنقاذ أكثر مما هو تصميم للتهيئة وهذا الأمر يحتاج إلى خبرة خاصة تضمن الحفاظ على أصالة وعراقة هذا المجال وانفتاحه على محيطه حتى يضمن الاستمرارية ويحقق البعد التنموي المنشود.

### مدينة فاسالأصيلة وتداخل الإطار المؤسساتي

تماشيا مع القرارات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي أصدرتها منظمة اليونسكو عبر تصنيف المدينة كتراث عالمي وأيضا الرغبة التي أبانت عنها السلطات العمومية بضرورة رد الاعتبار للمدينة الأصيلة فقد تم بالموازاة مع ذلك إنشاء العديد من المؤسسات العمومية والوكالات المتخصصة للسهر على تنفيذ مشاريع الإنقاذ كوكالة التخفيض من الكثافة وإنقاذ فاس الوكالة الحضرية وإنقاذ فاس كما تم تعزيز عدد المتدخلين بإسناد مهام رد الاعتبار أيضا للوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق ووكالة التهيئة العمران وهو امتداد للمجهودات التي أعطيت للمدينة كمحاولة لخلق إطار مؤسساتي وإداري قادر على رد الاعتبار لهذا المجال الأصيل من حيث بنياته الاقتصادية والاجتماعية وترميم الإطار المبني المتدهور أصلا.

صحيح أن هذه الإدارات وبتنسيق مع الفعاليات العمومية البنك الدولي وبعض الوكالات الأخرى و التي قدمت الدعم المادي لهذه العملية قد استطاعت أن تتجح في بعض عمليات الترميم ذات الطابع التقني المحض بحكم تجربة المدينة في هذا المجال وتوفرها على يد عاملة تتقن الحرف الأصيلة. فإن هذا المشروع لازال لم يصل بعد إلى خلق سياسة موحدة في تنزيل مشروع الإنقاذ كون بعض المتدخلين الفاعلين والذين لهم الدور الأكبر في هذه العملية وهم الخواص ونقصد هنا أبناء المدينة من عائلات عريقة والتي غادرت هذا المجال نحو الدار البيضاء وهي فئة عريضة لها دورها في إنجاح عمليات رد الاعتبار حضورها يبقى محتشما وهي فئة يمكن الاعتماد عليها يضاف لذلك البنائيات التابعة للأوقاف بحكم أن عددا كبيرا من الدور المتدهورة والمرافق بنيتها معقدة وتفرض تسوية وضعها العقاري أثناء التدخل بما يسمح في المستقبل بخلق انسجام على مستوى تنسيق المخططات الجهوية والوطنية .

إن الاستثمار الناجح لهذا الإطار المؤسساتي والإداري يمر عبر تبادل المعلومات وتقييم التجارب السابقة وتسهيل مساطر الاستثمار والتداخل بين كل من الدولة والخواص<sup>119</sup> وكل في حدود اختصاصاته

<sup>119</sup>Youssef Benani « stratégie d'intervention dans les tissus anciens » rapport initié par le departement de l'urbanisme et de l'aménagement du territoire journée d'architecte 14 janvier 1997 p :22

بما يحقق الأهداف التي يطمح لها الجميع ولم لا إشراك بعض الفاعلين الوازنين في برمجة التصورات ومشاريع التدخل عبر الانفتاح على خبراتها.

Plan	Local	Régional	National	International
Sauvegarde de la Médina	<ul style="list-style-type: none"> <li>- collectivités locales,</li> <li>- autorités locales,</li> <li>- ADER Fès,</li> <li>- AUSF,</li> <li>- RADEEF]</li> <li>- CRT,</li> <li>- université,</li> <li>- ONG,</li> <li>- privé, etc.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- préfecture (Wilaya)</li> <li>- région Fès Boulemane</li> <li>- services externes des ministères,</li> <li>- Al Omrane</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ministères (Habitat, Aménagement du Territoire, Environnement Equipement, etc.)</li> <li>- fonds et fondations</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- bailleurs de fonds</li> <li>- PNUD</li> <li>- Banque Mondiale</li> <li>- Unesco</li> <li>- ONG</li> <li>- programmes de coopération etc.</li> </ul>
Plan de développement régional touristique (PDRT)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- collectivités locales</li> <li>- autorités locales</li> <li>- ADER Fès</li> <li>- AUSF</li> <li>- RADEEF</li> <li>- CRT</li> <li>- université</li> <li>- ONG, Privé, etc.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- préfecture (Wilaya)</li> <li>- région Fès Boulemane</li> <li>- services externes des ministères,</li> <li>- Al Omrane</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ministères</li> <li>- fonds et Fondations</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- opérateurs internationaux</li> </ul>
Plan de Développement Régional de l'Artisanat (PDRA)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- collectivités locales</li> <li>- autorités locales</li> <li>- ADER Fès</li> <li>- AUSF</li> <li>- RADEEF</li> <li>- CRT</li> <li>- université</li> <li>- ONG, Privé, etc.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- préfecture (Wilaya)</li> <li>- région Fès Boulemane</li> <li>- services externes des ministères,</li> <li>- Al Omrane</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ministères</li> <li>- fonds et fondations</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- programmes de coopération</li> </ul>
Initiative Locale du Développement Humain (ILDH)	<ul style="list-style-type: none"> <li>- collectivités locales</li> <li>- autorités locales</li> <li>- ADER Fès</li> <li>- AUSF</li> <li>- RADEEF</li> <li>- CRT</li> <li>- université</li> <li>- ONG, Privé, etc.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- préfecture (Wilaya)</li> <li>- région Fès Boulemane</li> <li>- services externes des ministères,</li> <li>- Al Omrane</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- ministères,</li> <li>- fonds et fondations</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- programmes de coopération</li> </ul>

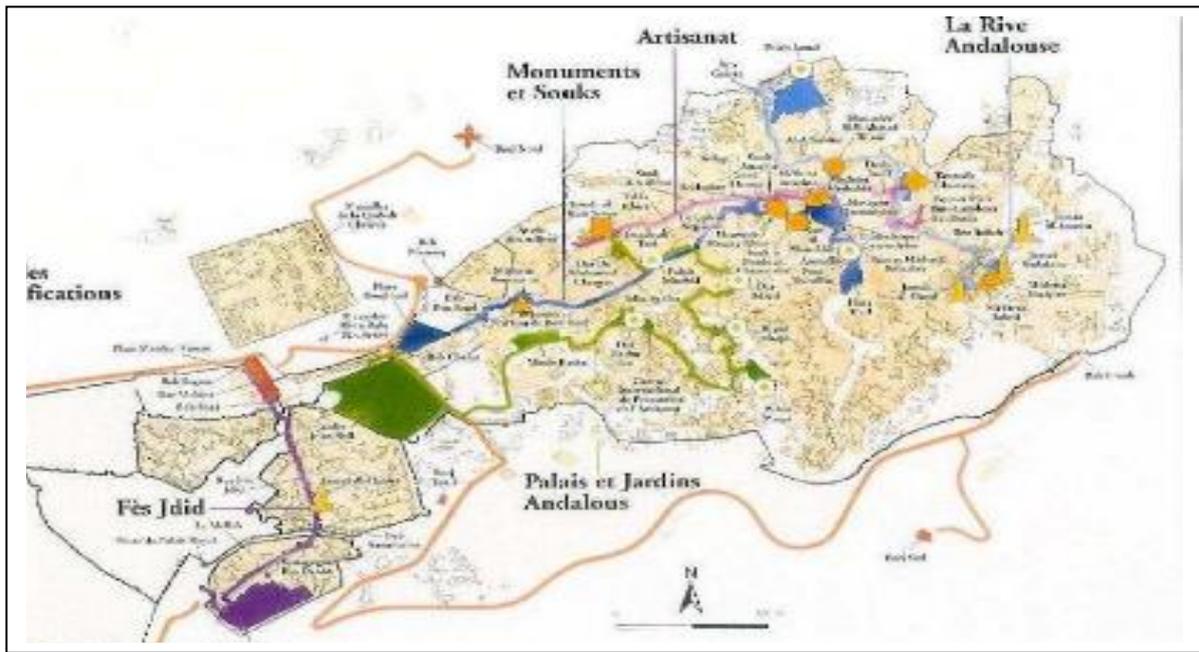
(BM : Banque mondiale ; ADER Fès : Agence de la dédensification et de la réhabilitation de la Médina de Fès ; RADEEF : Régie autonome de distribution de l'eau et électricité ; AUSF : Agence urbaine et de sauvegarde de Fès ; ILDH : Initiative locale du développement humain ; CRT : Centre régional du tourisme).

جدول يضم مختلف المؤسسات الفاعلة في مشروع الإنقاذ بمدينة فاس - بتصرف -

مشاريع الإنقاذ ودورها في خدمة وتثمين الوظيفة السياحية المستدامة.

تعتبر السياحة من بين الأنشطة الاقتصادية الهامة والتي تهتم بدراستها الجغرافيا السياحية وتنطوي على فوائد كثيرة للبلد الذي يقصده السياح فتتبعه اقتصاديا واجتماعيا بالإضافة إلى دورها في التلاحق الثقافي بين الشعوب وفي هذا الإطار يعتبر الفضاء الثقافي لمدينة فاس أكثر غنى لما لهذا المجال من حمولة تاريخية تزيد عن 1200 سنة وتضم مآثر تاريخية مرافق أسوار أبراج مدارس فنادق تحف فنية عريقة وغيرها كانت وما تزال مصدر إشعاع للمدينة كما جاء تصنيفها من طرف اليونسكو كتراث عالمي ليضفي على مجال السياحة الثقافة آفاقا واعدة في المستقبل من خلال إعطاء أهمية لعمليات الترميم للمآثر الساحات الدور مع إعطاء هذه المعالم بعض الوظائف التي تحافظ على أصالتها وتجعلها ذات مرد ودية كما أكد على ذلك مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 والذي تضمنت فقراته ضرورة جعل الثقافة في خدمة التنمية

المستدامة خصوصا وأن مدينة فاس أصبحت متحفا ديناميكيا يضم كل مقومات العرض السياحي من صناعة تقليدية تقدم تحفا تتم عن عراقة أنامل الصانع المغربي كما يضم هذا المجال أحياء منظمة للصناعة التقليدية كالنجارين والدباغين الشرابيين للصاغة دور الدرازة... حيث اقترح مشروع رد الاعتبار ضرورة إخراج بعض الأنشطة الملوثة خارج الأسوار كمشروع الصناع بعين النقيب شرق المدينة الأصيلة<sup>120</sup> وجعل المدارات السياحية تمر عبر أهم معالم المدينة وهي إحدى المشاريع التي تم تنزيلها مؤخرا للوصول في النهاية إلى عمليات الإنقاذ التي تخدم قطاع السياحة ولا أدل على ذلك مدار الأسوار والقلاع مدار الصناعة التقليدية مدار المآثر والأسواق.. وغيرها كثير وهو تصور يمكن من خلاله تنويع العرض السياحي وإنقاذ بعض الحرف من الانقراض وتوفير موارد مالية للصناع التقليديين من خلال الترويج لذلك من خلال إدماج مناطق الحرف التقليدية المنتشرة عبر أرجاء المدينة ضمن المدارات السياحية التي يزورها يوميا العديد من الزوار من مختلف دول العالم وهي فرصة مواتية لعرض المنتجات التقليدية التي تزخر بها المدينة.



إن إشكالية إنقاذ التراث لا تقتصر على الشق التاريخي والتقني بل يجب أن يتعدى ذلك إلى اعتبار هذه العملية كقائمة للتنمية واستغلالها اقتصاديا واجتماعيا من خلال توسيع مفهوم التراث ليشمل أيضا الشق اللامادي عبر توظيف العادات المحلية كفنون الطبخ الموسيقي الطب البديل وفنون الحلقة وأصناف الصناعة التقليدية

<sup>120</sup>El Bouchikhi.m la rénovation de l'habitat dans la médina de Fès thèse de doctorat, université de bardeaux 3 1990 p :71

وكلها مكونات ثقافية يمكن استثمارها وإنقاذ المندثر منها وجعله كمنتوج ذو جاذبية وقابل للتكيف مع رغبات السائح يضاف لذلك إصلاح بعض الدور الكبيرة المتدهورة وتحويلها إلى دور للضيافة وتشجيع الاستثمار في هذا المجال لإقناع السائح بالمبيت في المدينة الأصيلة عوض إعطاء الأفضلية للفنادق المصنفة بالمجال العصري خصوصا وان المدينة العريقة وبلغة الأرقام لا زالت تعتبر كمزار سياحي لنصف يوم وهي فترة غير كافية لتحقيق الرواج المطلوب. فتتمية المدينة هدفه تقديم منتوج سياحي ذو سحر وجاذبية للوصول في النهاية إلى تسويق لهذا القطاع الحيوي حتي يصبح قادرا في المستقبل على منافسة بعض البلدان كتركيا اسبانيا، ايطاليا، فرنسا.

### تقييم تجربة الإنقاذ ورد الاعتبار لمدينة فاس الأصيلة

تهدف كل سياسة إنقاذ ورد الاعتبار للتراث الذي تزخر به المدن الأصيلة إلى صيانة كل من الإنسان والصور التاريخية والمادية التي أنتجها عبر الزمن وقد أكد لينش<sup>121</sup> على أن الحفاظ يهدف إلى تنمية إحساسنا بالتاريخ وإثراء تصورنا للزمن من خلال إعادة قراءة الفكر الذي أنتج هذا المجال العقلنة التدخل ومن تم الحفاظ على المباني والمناطق المجاورة بهدف تحسين البيئة التاريخية الشاملة مع الحفاظ على استمرارية التدعيم بالأخشاب بمعدل 200بناية في الشهر



### تدعيم الدور من الحلول الظرفية لتفادي انهيارها في انتظار التمويل

المعاني الثقافية والحضارية التي تم توارثها عبر الأجيال وهذا ما حاولت السلطات المغربية استيعابه في بداية الثمانينات وتسجيل مدينة فاس كتراث إنساني عالمي يجب الحفاظ عليه ومن ثم البحث عن شركاء

<sup>121</sup>Bernard feildenconservation of histoire buildings butteworth and co.Ltd, england,1982 , p :25

دوليين ومحليين لمباشرة عمليات الإنقاذ رغم أن الوضع كان صعبا في البداية فعدد الدور المهتدة بالسقوط يقارب 4000 بناية منها 1850 خطورتها من الدرجة الأولى ولتفادي سقوطها تم اللجوء إلى عمليات

رغم ما تعرضت لها هذه العملية من انتقادات ولكنها تبقى وسيلة لتفادي سقوط المزيد من المنازل في انتظار البحث عن التمويلات<sup>122</sup> ومن تم البدء في عمليات الترميم والمواكبة التقنية لأشغال الإصلاح التي يقوم بها أصحاب الدور من مالهم الخاص أيضا.

### خاتمة

إن المشاريع التي تم إطلاقها لحد الآن تبدو مشجعة وقد لمسنا ذلك من خلال زيارتنا للميدان حيث وقفنا على نماذج للترميم يمكن أن يحتدى بها وطنيا ودوليا لكنها تبقى غير كافية مقارنة مع حجم المدينة الكبير جدا حوالي 271 هكتار. فالمطلوب إذن هو انخراط فعلي للمستثمرين المحليين في هذا الفضاء التاريخي إلى جانب التمويل الخارجي دون أن ننسى ضرورة إدماج السكان في هذه العملية التنموية الشاملة ومن توجيه تمثلات السكان في الاتجاه الذي يخدم مشروع الإنقاذ.

### التوصيات:

- أهمية تبادل المعلومات والتجارب مع دول أخرى مرت من نفس التجربة أمر مهم للانفتاح على التجارب الناجحة.
- انخراط الخواص في عمليات رد الاعتبار ضروري لربح رهان إنقاذ تراث مدينة فاس.
- تقديم قروض تفضيلية لقاطني المدينة الأصيلة لاستثمارها في مشاريع صغيرة ومتوسطة وإلزامهم بتخصيص جزء من أرباحهم لإصلاح منازلهم ووضع لجان للتتبع وهكذا بعد مرور السنوات يمكن ربح الرهان.

### المصادر والمراجع باللغة العربية

- ابن أبي زرع الأنيس المطرب بروصي القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس المطبعة الوطنية الرباط 1936
- روجيه لوتورنو فاس في عصر بني مرين ترجمة نقولا زيادة مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر بيروت 1968
- لسان الدين ابن الخطيب السلماني معيار الإختيار في ذكرى المعاهد والديار تحقيق ودراسة الدكتور محمد كمال شبانة مكتبة الثقافة الدينية القاهرة طبعة 2002
- حوار مع السيد فؤاد السمرغيني مدير وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس 2010

<sup>122</sup>- حوار مع السيد فؤاد السمرغيني مدير وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس مع جريدة الاتحاد الاشتراكي 04/05/2010

## Références

- Bernard Feilden conservation of history and co.Ltd, England , 1982
- El Bouchikhi. M | renovation de l'habitat dans la médina de Fès thèse de doctorat université Bordeaux 3 1990
- Youssef Benani stratégie d'intervention dans les tissus anciens rapport initié par le département de l'aménagement du territoire journée d'architecte 14 janvier 1997

### المواقع الإلكترونية

-www.ausf.ima

-www.ADER.ma

-www.mhmv.gov.ma

## المعمار الجبلي بالأطلس الكبير الأوسط المغربي

### التثمين وإشكالية التنمية و الصراع

#### دراسة تاريخية تراثية ميدانية

### Mountain architecture in the middle high Atlas of Morocco

### The valuation and problematic of development and conflict

### Historical and heritage field study

دكتور عثمان زوهري

مختبر البحث في التاريخ والتراث والثقافة والتنمية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة السلطان مولاي سليمان - بني

ملا/ المغرب. باحث بمركز معابر للدراسات في التاريخ و التراث و التنمية

atmanezouhry@gmail.com

#### ملخص:

تروم هذه الدراسة- و كما هو واضح من عنوانها- مقارنة نمط فريد من المعمار الجبلي بمنطقة أيت عبيد بالأطلس الكبير الأوسط المغربي، ويتعلق الأمر هنا بالمخازن الجماعية، و التي تعود تقريبا إلى القرن 18م. و ليس يخفى على أحد قيمة هذه المخازن في الحياة القبلية، وذلك من خلال أدوارها المتعددة، كالتخزين والسكن أو الاحتماء لاسيما في أوقات الحروب. و هي فضلا عن ذلك، مؤسسة اجتماعية، وتعكس جوانب مهمة من التنظيم السياسي للقبيلة، كما تترجم لأنماط العيش، والعوائد أو الثقافة في كليتها.

ومن أهداف هذه الدراسة، إعادة الاعتبار لهذا المعمار الجبلي، بالمحافظة عليه، وتأهليه، وتثمينه مساهمة في التنمية المحلية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تنهض هذه الدراسة على إشكالية تجمع ما بين المسألة التراثية والتنمية المجالية(الترابية) من منظور تاريخي تراثي، وفق منهجية ميدانية متعددة المقاربات تقترح الحلول لتجاوز مختلف المعوقات، وإخراج المعمار المذكور من حالة التراث الجامد إلى التراث الدينامي المساهم في التنمية.

**الكلمات المفتاحية:** المعمار الجبلي، المخازن الجماعية، التراث المادي، التراث اللامادي، المحافظة، التثمين، القبيلة، الصراع، التنمية، التنمية المستدامة.

#### Abstract:

This study aims –as its title reveals – to approach a unique style of mountain architecture in the Ait Abdi middle high Atlas of Morocco. It is about the collective warehouses dating back to, approximately the 18<sup>th</sup> century. It is common to all that these stores are worthy to the tribal life through its various roles, as storing, living or sheltering, specially during war–times. Additionally to its role as a social institution, and reflects crucial

tribal political organising, also translates its living styles, yielding or culture as a whole.

Among this study goals, re-valuing this type of mountain architecture by preserving , rehabilitating and valuing it in order to take part in sustainable local development. Therefore, this study bases on a problematic associating between the heritage issue and territorial development from a historical and heritage perspective according to multi-field methodology proposing solutions to overcome the various obstacles and remove the mentioned architecture from the static to the dynamic heritage that contributes to the development.

**Key-words:** Mountain architecture, collective warehouses, material heritage, intangible heritage, preservation, appraisal, tribe, conflict, development, sustainable development.

#### مقدمة:

إذا كانت الدراسات الكولونiale، لاسيما السوسيولوجية والإثنوغرافية والإثنولوجية، أشارت إلى أهمية المعمار الجبلي، وحاولت الكشف عن بعده المؤسساتي وأدواره المتنوعة لأغراض استعمارية غنية عن كل تعريف، فإنه مع ذلك لم ينل اليوم نصيبه من البحث الأكاديمي الميداني. ومن ثمة، نرى من الضروري إعادة الاعتبار لهذا النمط من التراث العمراني بتأهيله وتثمينه على أسس علمية وتقنية، واستثماره، كتراث دينامي حامل لقيم متنوعة، اقتصادية واجتماعية، وثقافية، وسياسية، في تنمية المناطق الجبلية التي تعاني من الهشاشة. ولذلك، ترجو هذه الدراسة المساهمة في مقارنة واقع مواقع التراث العمراني بالوطن العربي، بالوقوف على وضعية المخازن الجماعية بالأطلس الكبير الأوسط المغربي، وتحديد مخازن أوجكال المتأرجحة بين الصراع القبلي والتنمية المستدامة المأمولة. وتنطلق هذه المساهمة من اعتبار هذه المخازن تراثا معماريا جبليا يتماهى فيه المادي بالروحي، ليشكل أحد المصادر التاريخية الأساسية للذاكرة الجماعية، وذاكرة المكان أو روحه، وتنطلق أيضا من القناعة بأن هذه المعلمة التراثية، وفي ظل شروط خاصة، بمقدورها أن تسهم في رفع بعض تحديات التنمية المحلية، وفك العزلة عن المنطقة.

ومن هذا المنطلق، قاربنا المخازن المذكورة، في إطارها الطبيعي، وفي سياقها التاريخي، ووقفنا على بنيتها المعمارية، وما يرتبط بها من تقنية وخصوصية فنية وجمالية ومواد بناء، وشخصنا وضعيتها الحالية،

واقترحنا ثم حلول لتجاوز الصراع المحتدم منذ سنة 1991 بين الأفخاذ المالكة، وإخراج المعلمة من حالة التدهور والجمود إلى حالة الدينامية و الاندماج والإنتاج، وذلك من منظور تاريخي تنموي.

### مسوغات وإشكالية الدراسة:

ومن مسوغات هذه الدراسة :

- الكشف عن القيمة التراثية والتاريخية لهذه المخازن الجماعية، وإدماجها في النسيج السوسيو- اقتصادي، والمجال الثقافي المحلي، والجهوي، والوطني؛
  - رد الاعتبار للإنسان وللمنطقة، برد الاعتبار للتاريخ والتراث المحليين باعتبارهما شرطا وازنا وفاعلا في الدينامية التنموية والسياسات الجهوية؛
  - المساهمة في بناء الذاكرة التراثية والتاريخية الجهوية، دفاعا عن لا تركز التاريخ، ولا مركزية التراث المعماري في بعديه المادي والروحي.
- هذه إذن بعض المبررات الرئيسية التي وجهتنا نحو اختيار موضوع مخازن أيت عبدي الجماعية بأوجغال، فما هي إشكاليته الطارقة؟

إذا كانت مخازن أوجغال، و قد تأكد لنا ذلك من التحريات الميدانية في الفترة يناير- غشت 2012، ومن العدة المصدرية المحدودة والمعدودة، قد أدت وظائف، ولعبت أدوارا أساسية في مختلف مجالات الحياة القبلية، والاقتصادية، والاجتماعية والتنظيمية، والسياسية، لأيت عبدي بمنطقة بوتفردا، وخلال مختلف الفترات والظروف منذ، على الأقل القرن الثامن عشر إلى أعوام السبعينيات من القرن العشرين، فإن وضعها اليوم لا يعدو أن يكون مترددا بعد تراجع وظائفها لاسيما التخزين والحماية، و بعد الانشطار الذي عرفته وحدات البنية الاجتماعية للقبيلة، منذ البدايات الأولى للغزو الفرنسي إلى الخضوع النهائي أواسط شتبر 1932، وحيال ذلك نتساءل:

ما طبيعة الاستراتيجية التراثية التي يجب اعتمادها من أجل المحافظة على هذه المخازن، وتثمينها ؟ وما طبيعة المقاربة التي يمكن أن توصل هذه المعلمة التراثية الجبلية إلى مستوى المساهمة في سيرورة التنمية المحلية المنتظرة بعد فشل مهمة 1991؟

بيد أن عمليات المحافظة والتثمين والتأهيل ليست متيسرة، إذ يعيقها صراع أفخاذ القبيلة رغم تكامل انتظاراتها من جهة، وغياب الشرط الثقافي للتراث بصفة عامة، والتراث المعماري بصفة خاصة، من جهة أخرى. ويؤدي ذلك إلى تعثر بعض مقاصد الاستراتيجية التنموية الجهوية. وإزاء هذه المفارقة، تفرض الأسئلة التالية نفسها: ما مصدر هذه المعوقات، وما طبيعتها؟، و على أي أساس يمكننا فهمها؟، هل نفهمها

في ضوء الحاضر، أم في ضوء الماضي، أم هما معا؟، ثم كيف يمكن تجاوزها نحو أفق يسمح بإدماج هذه المخازن كمعلمة، ويؤهلها لتصبح تراثا فعالا وديناميا في المجال المحلي والجهوي والوطني أيضا؟ وتستند هذه الإشكالية إلى الأوليات أو القضايا الآتية:

✓ القضية الأولى:

صراع أفاذا أيت عبي حول المخازن الجماعية في بداية أعوام التسعينيات، أدكته مهمة وزارة السياحة في أكتوبر 1991؛

✓ القضية الثانية:

هذا الصراع في بعده القبلي التقليدي، امتداد لصراع يعود إلى أزيد من قرنين حول الملكية الجماعية؛

✓ القضية الثالثة:

امتداد الصراع بمضمونه القبلي إلى الفاعلية المدنية أو الجمعية والسياسية المحلية، حال دون تأهيل المعلمة التراثية.

### منهجية الدراسة:

لمقاربة الإشكالية المذكورة، وتحليل الأوليات أو القضايا التي تقوم عليها، تعتمد هذه الدراسة منهجية تاريخية لاقتناعنا بأن موضوعا مثل المعمار الجبلي، وما يطرحه من أسئلة طارقة وراهنة يفرض العودة إلى الماضي، ونقصد هنا ماضي هذا المعمار بما هو أثر مادي تاريخي قبل أن يكون معلمة أو ذاكرة تراثية، وإن كان لا يجوز على المستوى الإجرائي الفصل بين المضامين التاريخية والتراثية أو الثقافية للأثر التاريخي. ومن هذا المنطلق، فالتصور التاريخي الذي نتبناه ليس مجرد استغراق للذهن في وقائع الماضي ذات الصلة بالموضوع المدروس، بل هو تصور يسعى إلى فهم حاضر هذا المعمار في ضوء مجمل الوقائع التي كان هو نفسه مسرحا لها، ولذلك فهو يروم استكشاف طبيعة الصراع والعلل التي كانت خلفه، وحالت دون تثمينه وتأهيله منذ تسعينيات القرن الماضي. ويسعى أيضا إلى بناء معرفة بالتاريخ المحلي الذي لم ينل في واقع الأمر نصيبه من البحث التاريخي الوطني، وذلك انطلاقا من هذا المعمار منظورا إليه من زاوية تراثية.

لكن، ما علاقة هذا التصور بمسألة التنمية المحلية التي يمكن أن يلعب فيها المعمار الجبلي، أو المخازن الجماعية بعد تأهيلها، دورا رياديا؟. وقبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الإشارة بادئ ذي بدء، إلى أن هذا التصور يتجاوز كل نظرة تبسيطية للضرورة، و التي تبنتها الأطروحة الاقتصادية التي اختزلت التنمية، وفهمتها كما لو كانت مجرد نمو مادي مرهون بالحاضر فحسب. و لذلك، فالتاريخ يمكنه أن يساهم في

التنمية بطبيعة واتساع موضوعه. ومن هنا فتصورنا التاريخي يؤمن بأهمية دراسة مجتمع الماضي، بهدف الكشف عن آليات وقوانين تطوره، وتراجعته بتعرف طبيعة تركيبته، وأعرافه، وذهنيته، لما لها من تأثير مباشر في مجتمع الحاضر، خاصة وأن المجتمع الجبلي المغربي، رغم الانقلابات العميقة التي فرضها الاستعمار على مستوى بنياته، لاسيما التنظيمية و الإنتاجية، ظل يشغل وفق المنطق القبلي الذي تشكل عبر الأزمنة الطويلة، وظل نفس المنطق في أغلب أوجهه، "متفاعلا" مع إصلاحات ما بعد الاستقلال، إما بالتناغم أو بالتعارض. هذه المنهجية، في علاقتها مع الموضوع المدروس وإشكاليته، لا تكتمل إلا بالانفتاح على المقاربة التراثية، و التي لا تعزل التراث، ماديا كان أم روحيا(رمزيا)، عن مجاله بكل أبعاده، ولا تنظر فيه إلا بالعلاقة مع مختلف البنيات التي أنتج في إطارها. ومن ثمة، فهي لا تقتصر على مجرد الوصف والجرد، بل تتجاوزهما إلى بناء معرفة بالمعلمة على قاعدة العدة المصدرية المدونة و الشفوية، والمعينة الميدانية للموقع التراثي، بالإضافة إلى تقنية المقابلة بنمطها الموجه والحر مع عينات من ممثلي الأفخاذ المالكة للموقع، ومن ممثلي الشائين المحلي و الجمعي.

تطمح منهجيتنا إذن، وتماشيا مع روح مقاصد الدراسة، إلى الانتقال من البحث إلى التدخل وفق استراتيجية تراثية مندمجة، وبيداغوجيا تشاركية، وحكمة أفقية، وسوف نحدد مرتكزاتها فيما بعد.

### الدراسات السابقة و بناء المفاهيم:

تحضر مخازن أوججال الجماعية ضمن تصنيف المخازن الذي أنجزته الباحثة الفرنسية جاك مونيي\*<sup>123</sup> في بداية خمسينيات القرن العشرين، وقد قامت هذه الباحثة بالتمييز بين المخازن Greniers و إكودار(م. أكادير) Agadirs المبنية بالطابية وتقنيات اللوح، والمبنية بالحجارة والتراب. وأقامت هذا التمييز على المعطى الطبيعي، وخصوصيات المجالات الإيكولوجية. كما أشارت، وعلى نحو عام، إلى بعض الجوانب التاريخية الخاصة بهذه المخازن، ومن ضمنها مخازن أوججال موضوع الدراسة. ورغم قلة المعطيات ومحدوديتها، إلا أنها وفرت لنا أرضية نظرية لبناء بعض مستويات الإشكالية. ويمكن أن نسجل، بالإضافة إلى ذلك، أن الحيز الذي خصصته الباحثة لمخازن أوججال، ظل في عمومها حبيس النظرة التقنية، وكأن الغاية منه هي تعرف الجانب الهندسي، وتقنية البناء من أجل المقارنة بين أنواع هذه المخازن على امتداد المغرب، وتحديد الأطلس الصغير، والأطلس الكبير الأوسط، وبعض المناطق من الأطلس المتوسط.

\* أثرتنا البدء بعمل ج. مونيي قبل روبري مونطاني، وهينري طرامس، لكونه أقرب من الناحية الموضوعاتية والإشكالاتية إلى بحثنا.

<sup>123</sup>- Meunié,jacques : Greniers, citadelles au maroc textes et plans pub. Institut des H.E.marocaines, Paris , 1951. Arts et Métiers Graphiques. Paris 1951.

ونسجل كذلك غياب الاهتمام بالأنشطة المزاولة في المجال، وعلاقتها بالمخازن كمعمار أدى وظائف أمنية واجتماعية وسياسية واقتصادية، وترجم لثقافة الادخار والتخزين.

إن عمل مونيي، رغم أهميته، لم يكشف عن القيمة التاريخية لمخازن أوجكال الجماعية، مما حدا بنا إلى العودة إلى هنري طيراس،<sup>124</sup> والحق أن هذا الأخير لا يكاد يخرج عمله القيم عن نفس النسق، و إن كانت مونيي قد تأثرت به تأثرا بالغا. وورد في عمله حول "القصبات البربرية" أن هجرة القبائل الصنهاجية الكبرى نحو الشمال أثرت في بنية المعمار بالأطلسين المركزي و المتوسط، وأشار أيضا إلى أهمية المسكن الجماعي أو المشترك "إغرم"، ودوره الأمني بالنسبة للرحل، وخاصة في أوقات الفوضى والحروب وانعدام الاستقرار. وأشار إلى تحول الإغرم في الأطلس المتوسط إلى "لقصر" بأبعاد صغيرة وأشكال مربعة، ومن غير طابق علوي، أو ما كان يعرف ب" تامصرييت. وما ميز عمل طيراس هو وقوفه على العلاقة بين المناخ والمعمار الجبلي، وأثر هذه العلاقة في اختيار مواد البناء، و التقنية المستعملة، وقد استفدنا من ذلك في دراسة مخازن أوجكال كبنية وكثنية في المجال.

ولابد من الإشارة إلى تقاطع وتكامل كل من عمل مونيي وعمل طيراس، لكونهما في نظرنا اعتمادا، وإلى حد ما، نفس المقاربة المنهجية الذي غلب عليه الطابع الإثنوغرافي الإخباري، و تحكمتها مقاصد برجماتية على حساب المعرفة التاريخية والتراثية.

لقد وجهتنا قراءة مؤلف مونيي، المشار إليه سلفا، إلى العمل الضخم لروبير مونطاني، والموسوم ب"البربر والمخزن في الجنوب المغربي"،<sup>125</sup> والذي تناول فيه المخازن الجماعية أو "إكودار" بسوس. ومن الملاحظات التي ينبغي إثارتها في هذا السياق، أنه ربط بين استعمال القبائل للمخازن الجماعية، وخاصة في الأطلسين الغربي والصغير، وبين قدرتها على تنظيم الحياة الجماعية المشتركة، وكشف بذلك عن البعد الاجتماعي لهذه المؤسسة. وتبين له أن التحريات حولها، لا تسعف في دراسة تطورها كمؤسسة اقتصادية في شمال أفريقيا، ولذلك اقتصر على منطقة سوس.

ومن جملة القضايا النظرية التي وجهنا إليها نظرنا في عمل مونطاني، بعض المفاهيم الرئيسية وفي مقدمتها مفهوم "أكادير"، وذلك لما له من قيمة قصوى في البناء المفاهيمي والإشكالي. فهو مفهوم يكشف عن الخصوصية الاجتماعية، والثقافية، والتنظيمية للمجالات الجغرافية المتنوعة. فبقدر ما يكشف عن التمايز والاختلاف، بقدر ما يترجم أيضا للعلاقة والتضاييف. فأكادير في سوس ليس هو المدشر بمنطقة درن

<sup>124</sup>- Terrasse, Henri : Kasbas Berbères de l'Atlas et des Oasis. Les grandes architectures du Sud marocain. Ed. Horizons de France. Paris(8°), 1938.

<sup>125</sup>- Montagne, Robert: Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Ed. Afrique-orient, 1989.

وأكادير الجبل، ذلك أن الأول، أي المدشر، لا علاقة له بالبعد الاحترازي أو الأمني لكونه يتخذ طابع الأكادير العائلي؛ أما الثاني، أو أكادير الجبل، فيتخذ أبعادا أمنية وسوسيو-اقتصادية، ويرتبط بكيان القبيلة ووجودها الحيوي، كما هو الشأن لدى أيت إدا أو محمود، وسكساوة، وأيت تيكيدار كدميو الجبل.

وأشار مونتاني إلى ضرورة ربط طبيعة أدوار الأكادير بظروف الحياة القاسية، لاسيما سنوات الجفاف والمجاعة، والتي تمخضت عنها ثقافة الادخار. ولأن مؤسسة أكادير في غاية الأهمية بالنسبة للقبائل، فإنها تنظمت وفق أنظمة عرفية صارمة، ومؤسسات في بالغ الأهمية، كمؤسسة العمال *gouverneurs de Agadir*، وهي تنظيم قانوني معقد حدد كيفية استعمال هذه المخازن الجماعية؛ وحدد بالمقابل "شروطات" (شروط) هذا الاستعمال ضمن ما يسمى باللوح أو أعراف أهل سوس. وأضاف أيضا أن هؤلاء العمال هم رؤساء الأفخاذ وأغنياء القبيلة. ووقف مونتاني عند تراجع هذه إكودار وتخريبها، وأشار إلى أن الوضعية السياسية للمغرب قبيل الاستعمار، وصراع القبائل والمخزن، وحركات هذا الأخير، وسقوط ما كان يسميه ب"الجمهوريات البربرية" بسوس، أسباب مباشرة في ذلك. بيد أنه لم يأت على ذكر عواقب حملات الغزو العسكري الفرنسي، وما كان له من آثار وخيمة على هذه المؤسسات.

إن وقوفنا على المخازن الجماعية في عمل مونتاني السالف الذكر، فرض علينا الاطلاع على مؤلفه الذي خصه ل"أكادير إكونكا" بالأطلس الصغير،<sup>126</sup> ويتضمن لوح أكادير بني باحمان. والجدير بالذكر أن هذا اللوح وجهنا إلى البحث عن أعراف مخازن أوجگال، التي لم نجد لها أي أثر، وقد أشارت مونيي إلى ذلك. كما وجهتنا المناولة السوسولوجية ل"أكادير" بسوس، إلى مقارنة المخازن بمجال الدراسة كمؤسسة في مختلف أبعادها التنظيمية، والتعاقدية، والثقافية، وكمدخل لقراءة البنية الاجتماعية.

تعتبر هذه الدراسة المخازن الجماعية *Greniers collectifs* معمارا تراثيا ماديا وروحيا، وذاكرة مكان لتاريخ محلي، وليست مجرد مجموعة معمارية من الماضي، أو أطلال على هامش الحاضر بعد تراجع أدوارها. ولذلك فثمتينها مرهون أولا وقبل كل شيء، بتعرف قيمتها التاريخية كوسيط بين الأهالي والطبيعة، وكمؤسسة لا تقل قيمة عن باقي مؤسسات المجتمع الجبلي خلال فترات من التاريخ القريب أو البعيد، ومرهون أيضا بالوعي بدورها الجديد كرافعة للتنمية المحلية. ومن ثمة فالثمتين لا يكون بالمضمون التقني وحده أو الاستراتيجية الإدارية فقط، لأنه رهان سوسيو-ثقافي يجب أن تتخرط فيه الجماعة الاجتماعية، التي تعتبر المعلمة التراثية مكونا من مكونات هويتها الثقافية، ووجودها التاريخي. فالاعتناء بالتراث، أو حضوره في مشاريع التنمية، من شأنه أن يعيد الحياة للجماعة المعنية بهذا التراث، ومن شأنه كذلك أن

<sup>126</sup> Montagne, Robert : Un magasin collectif de l'anti Atlas. L'Agadir des Ikounka. Librairie La Rose. Paris (V9), 1930.

يبسر الاندماج الفعلي في السيرورة التنموية، لأن الموروث التراثي دعامة لكل تنمية في ظل سياسات الجهوية. وهكذا، فربط التنمية بالثقافي كبنية مركبة، هو إقرار بأن التنمية ليست مجرد بعد اقتصادي، وإداري، ومالي، وتراحي؛ بل هي كذلك أبعاد بشرية ورمزية. و مع ذلك، فالثقافي - والتراث جزء منه - ليس دائما مجالا للتوافقات، بل هو مجال دينامي أيضا للصراعات والرهنانات. وحيال ذلك، فتتمين التراث - كما هو الأمر في المعمار الجبلي المتمثل في المخازن الجماعية - من أجل تنمية مجاله الترابي، يقتضي بالضرورة تحليل طبيعة تلك الصراعات، والتي تعود إلى تضارب المصالح بسبب التمثل الضيق والخطئ للمعلمة التراثية ومقاصد التنمية، و التي غالبا ما تعيق مشروع التأهيل كما حصل في منطقة البحث خلال تسعينيات القرن الماضي.

## 1- المخازن في المجال و التاريخ:

أولا- معمار جبلي في الطبيعة:

أ- التوطن



صورة منظر موقع المعمار الجبلي(المخازن) ببلاد أيت عدي.المصدر: المعاينة الميدانية

■ تنتمي هذه المخازن لتراب بوتفردا التابعة إداريا لجهة بني ملال خنيفرة بالمغرب، ضمن المنطقة الشمالية للأطلس الكبير الشرقي، وهي منطقة جبلية تمتد من جنوب أزيلال، ومن الشرق والشمال الشرقي إلى منطقتي إيملشيل وأغبالة. ويمتد أوجكال الذي يضم هذه المخازن على أزيد من كيلومترين، ويطل على اد عطاش، و يرتفع عن سطح البحر ب 1800م. ويحده من الشمال بوتفردا Boutferda، ومن الجنوب الغربي منطقة تخرحدات Takherkhat، ومن الجنوب الشرقي منطقة أيت بيشا Ait Bicha، ومن الشمال الشرقي

الشركة Echerct وأدرار-ن - أزكوير Aderar n Azeguir وأحانو Ahanou، و واد العبيد من الشمال الغربي، ومن الغرب أيت حمزا Ait Hamza.

### خريطة: (موقع أوجكال)



Ministère du tourisme : sites naturels de la province de Beni mellal. Mission, octobre 1991  
توجد هذه المخازن على بعد 05 كيلومترات من بوتفردا، و30 كيلومتر a vol d'oiseau جنوب غرب أغبالة، ويمكن التوجه إليها عبر الطريق الثانوية 319 ممر القصيبة وتيزي-ن-إسلي CT 1903، و عبر بوتفردا CT 1904. ومن القصيبة إلى أوجكال مسافة حوالي 80 كيلومتر، ومن بني ملال حوالي 130 كيلومتر على المحور الطريقي القصيبة-إملشيل.

### ب- التضاريس والمناخ:

يتميز مجال أوجكال بتشكيلة تضاريسية متميزة تتكون من الجبال والتلال والهضاب، وهي جزء مهم ضمن التركيبة التضاريسية لبوتفردا والتي تتشكل من 95% من الجبال، و05% من الهضاب، و0% من السهول، وأوجكال موقع شديد التضرس، ومجال صعب الاختراق وشديد الانحدار، وتتراوح الارتفاعات ما بين 1400 متر و2000 متر، ومن ضمنها ارتفاع أوجكال بحوالي 1800م.

تطل على أوجكال عدد من الجبال المهمة والقمم ومن جملتها إسروتا من الشمال الشرقي، وتاغروط وأتغرضين من الشمال، وجبل موريق (نتكارف) في الجنوب الغربي وعلى علو يصل حوالي 3242 متر، وأسيف ملول.

بالنظر إلى هذه التشكيلة التضاريسية، يتميز أوجكال بمناخ شديد البرودة في فصل الشتاء (5- درجات، وأكثر بكثير في الأونة الأخيرة)، وتصل الحرارة في ذروة الصيف إلى 36° درجة. وتعرف منطقة

أوجگال تساقطات مهمة من الثلوج على امتداد فصلي الشتاء والربيع، ولا تكاد تبرح القمم المطلية، وتعرف أيضا تساقطات مهمة من الأمطار، كما تعرف المنطقة ظاهرة الصقيع خلال الشتاء و الربيع، والفيضانات خلال شهري يوليوز وغشت بمالها من انعكاسات سلبية إن على مستوى المزروعات أو على مستوى بنية الأراضي الصالحة للزراعة والرعي.

### ج- التربة والغطاء النباتي والموارد المائية:

يعرف أوجگال، داخل المجال الطبيعي لبوتفردا تنوعا على مستوى بنية التربة، ومن الأنواع الموجودة حول مخازن أوجگال. نذكر الحمري والرمل والتيرس والبياض ، غير أن هذا الأخير هو النوع الطاعي والكثير، ويحضر هو والحمري في المواد المستعملة في بناء هذه المخازن. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التربة (خاصة الحمري) طيني ومتوسط السمك، وهذه الخاصية مهمة في البناء، وتماسك الحجارة. حول المخازن دائما توجد أيضا تربة حصائية وبنسبة كثيرة، وهي عموما فقيرة من الناحية العضوية، وسطحية إذ لا تتميز بالعمق، وربما تعود هذه الخاصية إلى عوامل الانجراف من جراء التساقطات، وخاصة الفيضانات، أضف إلى ذلك عامل الانحدار. ويجب أن نشير إلى أن هذا النوع من التربة الحصائية وفرت للأهالي من أيت عبدي في فترات معينة، الحجارة كمادة أساسية ضمن المواد المستعملة في بناء تحوّنات- ن- أوجگال.

أما الغطاء النباتي بأوجگال، فإنه لا يشكل استثناءً في المجال الطبيعي لبوتفردا، لأنه جزء منه، و تعتبر الغابة العنصر الأساسي في بنية هذا الغطاء، وتقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 18000 هكتار.

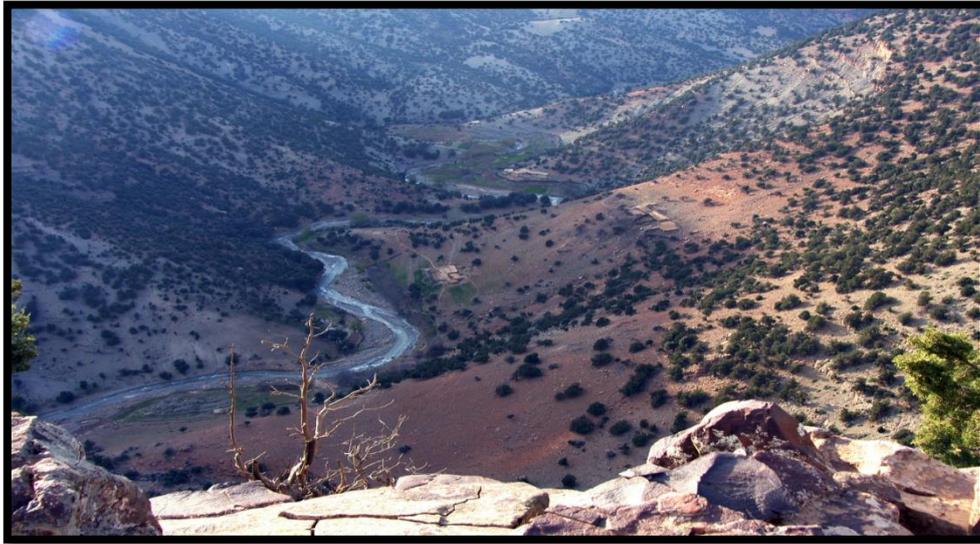


صورة الغابة بمحيط المخازن.

المصدر: المعاينة الميدانية

وحوالي موقع أوججال سلسلة من غابات الكروش الأخضر أو "تسافت البلوط الأخضر" الكثيفة، وتستعمل أغصانه وأوراقه في علف الماعز، كما تستعمل في التدفئة وإنتاج الفحم الخشبي، ثم تتيقي Tiqi وهو نوع من الصنوبريات، ويستعمل - إلى جانب الكروش - في التدفئة لأنه سريع الاشتعال، ويحضر ضمن مواد البناء، و استعمل في تسقيف المخازن وبناء الدرج المؤدي إليها

أما بالنسبة للموارد المائية بأوججال، فإن واد عطاش Oued Attach يبقى من الأودية المشهورة بهذا الموقع تحديداً، وداخل المجال الطبيعي لبوتفردا، وبالقسم الجنوبي لمنطقة آيت عبيدي عامة. ويهمننا هنا أن نشير إلى أن هذا الواد يبعد عن المخازن بحوالي 400 متر، ومن الواضح أن قربها منه تبرره مقاصد محددة، استراتيجية أمنية بالدرجة الأولى لعبت فيها الطبيعة دوراً حاسماً، و أثرت في تنظيم المجال والاندماج فيه. وواد عطاش له روافد أساسية خاصة أسيف-ن-تاسرافت AssifN'Tasreft، وأسيف-ن-تيزكان Tissougat، وبالتالي فأودية عطاش هي التي تفصل بين هضبتين، في الجهة الغربية هضبة آيت داود أو علي، وفي الجهة الشرقية هضبة إسروتا L'Isrouta،<sup>127</sup> كجزء من المجال الطبيعي لأيت عبيدي بوتفردا عامة، وأوججال خاصة.



صورة لمنظر واد عطاش أسفل المخازن. المصدر: المعاينة الميدانية

بالنظر إلى الخصائص الطبيعية لموقع أوججال بمجال آيت عبيدي بوتفردا نستطيع القول بأن هذا الموقع استراتيجي، وأن اختياره من لدن بعض أفخاذ آيت عبيدي في بداية الاستقرار لم يكن بالصدفة.

ثانياً - ذاكرة مكان لتاريخ محلي وجهوي

أ- طبونيم "أوججال"

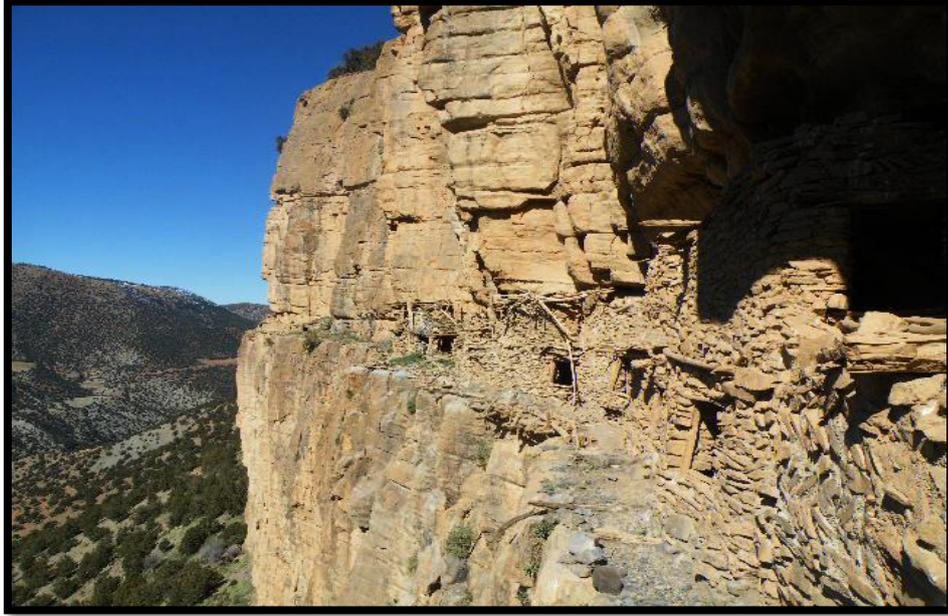
<sup>127</sup> - Guillaume,A: Les berbères marocains et la pacification de l'Atlas central ( 1912-1933), et .R.Julliard.Paris 1946.p.335.

قبل الحديث عن مخازن أوجغال في سياق التاريخ المحلي والجهوي، نرى لزما الوقوف عند طبونيم أوجغال. ولعل الأسئلة التي فرضت نفسها في هذه اللحظة هي: هل يتعلق الأمر عند الحديث عن اسم أوجغال، باسم شخص Eponyme، قد يكون شيخا(أمغار)، أو وليا من الأولياء، أو أحد أعيان أيت عبدي أو علي بوتفردا، أو أحد الأجانب عن المنطقة، أطلق في مرحلة ما على هذه المخازن؟، أم أن اسم أوجغال يعود إلى طبوغرافيا المكان، ويحمل بالتالي دلالة طبوغرافية أمازيغية ما؟، أم أن هذا الاسم يرجع إلى معتقد أو تمثّل؟. عبر هذه الأسئلة وغيرها، يبدو دور الطبونيميا بمناهجها ضروريا ومهما في فهم بعض أبعاد ومضامين المعمار الجبلي(المخازن) التاريخية والتراثية، في حضور أو غياب الوثيقة. وقبل الحسم المؤقت في طبونيم أوجغال، لابد من الإشارة إلى أن جاك مونيي<sup>128</sup> في أحد هوامش دراستها السابقة الذكر، أطلقت على هذه المخازن "غرف أوجغال" Chambres d'Ouwejjyal، والخانات العالية Cases d'en haut، ويتعلق الأمر هنا بالأمكنة المخصصة للتخزين.

بالنسبة للسؤال الأول، يتبدى واضحا أن هذه المخازن تتميز بخاصية هندسية هي العلو. وبالمناسبة فلفظ Ouwejjyal كتبته مونيي بالطريقة التي ينطق بها أمازيغيا، على الأقل لدى أيت عبدي بوتفردا. وأوجيال أو أوجغال كما هو شائع، يعني العالي أو الأكثر علوا أو سموا Tiyoujegalet، و يحيل لفظ أوجغال أيضا على خاصية ما هو متعذر بلوغه أو وصوله، وهنا يمكن أن يذهب بنا أوجغال- المعمار الطبونيم في اتجاه آخر، وهو اتجاه ذو بعد نفسي- مجالي شديد الارتباط بطبيعة المجال، بحيث يتمثل الإنسان قوته من قوة الموقع، وعلوه أو سموه، أي من الخاصية الهندسية لهذا الأخير. ويمكن أن نستغل هنا جمالية تشبيه مونيي لهذه المخازن، فلقد نظرت إليها كما لو كانت جاثمة من فوق، أو معلقة في مكان مرتفع كعش عقاب.

---

<sup>128</sup>- Meunié, jacques : op.cit.. p.161.



صورة المخازن "المعلقة" كما هي منذ حوالي قرنين (أوجكال السفلي). المصدر: المعاينة الميدانية. إن هذا التشبيه لم يكن اعتباطيا، نقصد تشبيه مخازن أوجكال بالعقاب. فالعلو، وطبيعة المجال الطبيعي والتركيبية الجيولوجية لبنية المخازن، والموقع ككل، يدفعنا للقول بأن أوجكال أريد له أن يكون كالعقاب في كل السمات المذكورة، فهما معا قادران على ضبط المجال بما هو تراب الموقع ومحيطه Territoire du Site.

واستنادا إلى ما سبقت الإشارة إليه، يمكن القول بأن طبونيم أوجكال، طبونيم ذو دلالات جيو- مورفولوجية، ويرتبط بطبوغرافيا المكان. بيد أن هذا الطبونيم ذاكرة يمتزج فيها المادي المكاني بالروحي العقدي، ويعبر المكتسب الذهني عن هذا التمازج إلى حد التماهي.

### ب- المعمار مدخل إلى تاريخ الجبل

قد يكون مغامرة الحديث عن مخازن أوجكال في التاريخين المحلي و الجهوي لسبب محدد وواضح، وهو أنه لا نكاد نعثر على هذا الموضوع في المصادر والمراجع الوطنية والأجنبية التي أتاحت لنا فرصة الاطلاع عليها، اللهم إشارة عابرة وردت لدى دي سيكونزاك De Segonzac أثناء مهمته بالأطلس ما بين 1904-1905، حيث أشار إلى هذا المعمار الجبلي، ونعته ب "أرزن-ن- أوجكال"، أو حوانيت أيت عبدي، ويبدو أن المعمار لم يثر انتباهه ولبناء معرفة تاريخية بموضوع المعمار الجبلي بأوجكال، كان لابد من استثمار كل معطى، سواء أكان اجتماعيا، أم ثقافيا، أم تاريخيا، أم اقتصاديا، أم سياسيا. ويقتضي ذلك وضع هذه المخازن في ما يمكن تسميته بالإطار التاريخي لقبيلة أيت عبدي أو علي، وهي فرع من

الاتحادية السخمانية التي تعد واحدة من الاتحاديات المغربية الكبرى. و حدد جيوم<sup>129</sup> عدد أسر آيت عبيدي في 1600 أسرة مع بداية القرن العشرين، وأشار إلى أن موطنهم يمتد من جنوب الأطلس الكبير إلى شماله، وعلى مساحة ترابية شاسعة. أما بيروني<sup>130</sup> فقد حدد عدد الخيام في 1505، و هذا التباين العددي مسألة طبيعية نعزوها إلى الحركة في المجالات المختلفة لاسيما مجالات الانتجاع الشتوي والصيفي، ومجالات الاحتماء لدى القبائل الأخرى. وهذه الحركة طبعت الخريطة السكانية لأيت عبيدي بسبب عوامل متعددة، منها ما هو مرتبط بالظروف الطبيعية، والاقتصادية، و السياسية وخاصة المواجهة مع السلطة المخزنية العلوية، والاستعمار الفرنسي. وعموما، فأيت عبيدي أو علي إلى جانب أبناء عمومتهم أيت حمامة، استوطنوا هذه الأرض التي كانت تقطنها سابقا قبيلة أيت يمور بعد نقلهم إلى نواحي مراكش من طرف السلطان مولاي إسماعيل في 1690.<sup>131</sup> ومع ذلك، يصعب الحديث عن تاريخ استقرار أيت عبيدي أو علي بالمنطقة، وإن كنا نرجح أن يكون ذلك مع تهجير أيت يمور، وما أحدثه ذلك من فراغ على مستوى مجال حيوي جعل من أودية واد العبيد منطقة في بالغ الأهمية، ومقصدا استراتيجيا.

ويصعب أيضا الإقرار بتاريخ بناء المخازن على نحو محدد ومضبوط، ومع ذلك فالباحثة جاك مونيي افترضت أن تكون مبنية في أحد القرنين السابع عشر أو الثامن عشر. ومهما يكن، فالحديث عنها في إطار التاريخ الجهوي مهام ليست بالهينة، وإن كانت غير مستحيلة شريطة الإلمام بالأحداث التاريخية، وربط تفاصيل هذا المعمار بعضها ببعض. فمخازن أوجكال موقع متميز، وذاكرة تاريخية، وتراث يمتزج فيه المادي بالروحي ليحكي - بفضل التحري والاستنتاج - أحداث الماضي التي تمخضت عن علاقة الإنسان بالمجال.

ترجع جاك مونيي بناء مخازن أوجكال إلى القرن 17 أو القرن 18،<sup>132</sup> ولم تتحدث عن مركز بوتفردا خلال هذه الفترة، كما أنها لم تشر إلى أي علاقة مجالية بينهما. ويبدو أن هذا المعمار سبق بناء بوتفردا، ومن مسوغات هذا الافتراض أن مونيي أشارت إلى كون أيت عبيدي قبيلة رحل يقطنون الخيام، ولم يعرفوا الاستقرار في مساكن ثابتة إلا في فترات متأخرة. وعليه، نرى أن بناء هذه المخازن هو نتيجة لحاجة القبيلة إلى تخزين مدخراتها من مواد العيش الضرورية، وغيرها من المنقولات الثمينة التي يتعذر حملها خلال فترات الانتجاع Transhumance.

<sup>129</sup>- Guillaume, A, op.cit.. p.60.

<sup>130</sup>- Peyronnet, R : Tadmra-pays Zaian-Moyen Atlas.Imp. Alger. 1923,p. 113.

<sup>131</sup>- Ibidem.

<sup>132</sup>- Meunié, Jacques, op. cit, p. 163.

و الجدير بالذكر أن بناء مخازن أوجغال لا يعني استقرار أفخاذ أيت عبيدي أو علي في المجال، بل هو مؤشر على بدايات الاستقرار، وقد طبعها الترحال والعودة كما يمليهما نمط الإنتاج القائم على الرأسمال المتحرك، والذي يتحكم فيه منطق الانتجاع والصراع حول المراعي\*. وإذا كانت المخازن تدل على بداية الاستقرار في المجال، فإن الحاجة إلى تملك هذا الأخير فرضت طبعه بعلامة ما، وهذا المعمار تأكيد ملكية القبيلة للمجال وتبرير العودة إليه. وبذلك يصبح مؤسسة اجتماعية في المقام الأول، وجزءا من التنظيم العرفي العام للقبيلة، قبل الحديث عن وظائفه في اليومي المشترك، لاسيما التخزين والاحتفاء في الفترات العصبية كالحروب وغيرها، حيث لا تنفع الخيام كمساكن متحركة.

إذا كانت مخازن أوجغال قد بنيت تحت طلب الحاجة المتزايدة لدى رحل ومنتجعي أيت عبيدي إلى ضمان موقع في المجال يشكل - وفي جميع الحالات - نقطة العودة وقاعدة لبداية الاستقرار، فإن هذا الأخير يتقوى بالحركة التي تتيح للقبيلة التوسع في المجال، وتطوير نمط الإنتاج السائد. و بنيت أيضا لتأكيد القطيعة مع منطقة شحيحة، هي منطقة كوسر Koucer بالأطلس الكبير الأوسط، والإعلان عن تملك منطقة جديدة، وبناء روابط أخرى مع قبائل خارج الاتحادية السخمانية، كاتحادية أيت سري وغيرها. ومن الملفت للنظر أن امتلاك المجال، كما في حالة أوجغال - المعمار، يتجاوز كل رابطة دموية وكل قرابة، فأيت عبيدي الذين هجروا إلى أوجغال لم يخصصوا لإخوانهم من أيت عبيدي -ن- كوسر غرغا في المخازن، ولا حيزا ترابيا في محيطه، وإن كان ذلك لا ينفي قيم التضامن، والتجاور، والتعاون عندما يستدي الواقع القبلي ذلك.

و يعبر بناؤها أيضا عن بداية تحول مجتمع أيت عبيدي، وخاصة على مستوى بنيته السوسيو - اقتصادية. فهذا المجتمع المتنقل باستمرار، بدأ يتحول في اتجاه مجتمع زراعي رعوي ينزع نحو الاستقرار أكثر، وقد يساهم ذلك في تفسير دواعي بناء بوتفردا كمركز، والانتظام حوله، وكذا مأسسة إكدلان (المراعي) Terrains de parcours، وإن كان ذلك لا ينفي على القطع ثقافة الترحال والتنقل. فأيت عبيدي، وأيت سخمان عامة يصلون اليوم إلى بوعرفة بالمنطقة الشرقية، وهذا مؤشر يدل على أن الاستقرار يتعضد بالحركة.

## 2- المخازن، مهام 1991 والصراع القبلي

### أولا- واقع حال المخازن كمعمار جبلي

بدأ أفول المخازن مع استغناء أفخاذ أيت عبيدي عنها، والاستعاضة عنها بالدور التي بدأت تنتشر بكثافة في أحواز أوجغال، وفي مراكز بوتفردا، وتيزي -ن- إسلي، وتيجونا -ن- أيت ويدير، وأغبالة منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. و لم تعد المخازن تؤدي وظائفها التقليدية والضرورية للحياة

اليومية، بعد تراجع الحاجة إلى الاحتماء مع نهاية ما كان يعرف بالتهدئة "La pacification" في 1934، وتراجع فاعلية الرعي، وتلاحق سنوات الجفاف. ومنذ التاريخ المذكور، أي نهاية سبعينيات الاستقلال، تحول هذا المعمار الجبلي إلى أطلال مهجورة، ولم يلتفت إليه كمعلمة تراثية إلا في 1991 من القرن المنصرم.

### ثانيا- من مهام 1991 إلى الصراع

الواقع أن وضعية المخازن كمعلمة تراثية بأوجغال، استدعت تدخل السلطات المختصة، و قد سبق التنبيه إلى ذلك في توصيات مهام أكتوبر 1991،<sup>133</sup> ومنها على وجه التحديد ضرورة ترميم المخازن من طرف الأسر المالكة. غير أن هذه المحاولة توقفت عند المرحلة الأولى ولم تتجاوزها، و تعرقل المشروع منذ بدايته. والسبب الرئيس وراء ذلك، هو انتداب الأسر المالكة للقيام بمهام الترميم والمحافظة، وأوقد ذلك منافسة الأفخاذ وصراعها. ولم يبدأ الاهتمام التقني المؤسساتي بالمخازن إلا في العام 2004، عندما تقرر إدراج أوجغال- المعمار ضمن لائحة المواقع التراثية التي بدأ المنتزه الجيولوجي جيوبارك مكون GéoParc M'Goun يهتم بها. والحق أن بعثة أو مهام أكتوبر 1991، التي تولاهما قسم التهيئة والتجهيزات السياحية، كشفت قبل ذلك- رغم توجيهها التقني- عن الأهمية التراثية والثقافية لأوجغال، و قد أشارت إلى ضرورة القيام بدراسة إثنولوجية. ومع ذلك، ومنذ 1991، لم تتجز أي دراسة في هذا المجال أو غيره.

إن الاهتمام بأوجغال كان بإيعاز من السلطة الولائية، و من قناعتها التامة بأن المنطقة لن تعرف أي تحول سوسيو-اقتصادي، ولن تخرج من عزلتها، إلا إذا كان المنطلق تراثيا سياحيا. و ارتأت تلك السلطة تأسيس جمعية محلية تعنى بالشأن التراثي والثقافي بأوجغال، وأسفر ذلك عن إعادة إنتاج نفس الصراع، وعادت إلى الواجهة قضية الملكية في غشت 2006. و من تبعات ذلك، النزوع نحو العمل الجماعي في غياب الوعي بالمهام الجمعوية ومقاصدها الكبرى، وعلى رأسها ترميم المخازن كتراث محلي من أجل المساهمة في تنمية المنطقة.

لا غرو إذن، إذا قلنا بأن مخازن أوجغال في مفترق طرق، ولا غرو أيضا إذا اعتبرت مصدرا للصراع والتنافس، إذا علمنا أن تكلفة مشروع إعادة تأهيلها وتهيئتها قد بلغت، استنادا إلى دراسة GéoParc M'Goun، ما مبلغه 2.750000 درهم. ويكفي هذا المبلغ لإثارة الأطماع، وتحويل المعلمة التراثية إلى غنيمة يتصارع حولها المجتمع القبلي، والمجتمع المدني، والجماعة المنتخبة. وفي خضم هذا الصراع، تحولت مخازن أوجغال من تراث له من القوى الكامنة ما يجعله قادرا على التبلور، والفعل، والإنتاج في المجال الترابي، إلى تراث عقبة أو تراث جامد.

<sup>133</sup>- Ministère du Tourisme, Sites naturels de la province de Beni Mellal, Mission d'octobre 1991,P.30.

### 3- التقديم المعماري: البنية والتقنية في أوجغال

#### أولاً- اختيار الموقع

سبقت الإشارة إلى أن موقع مخازن أوججال موقع استراتيجي في مجال يصعب استكشافه والاهتداء إليه أول وهلة، ذلك أن هذه المخازن- ونكرر هنا عبارة مونيي- معلقة كعش العقاب (1800م عن سطح البحر)، وهي بذلك تتحدى الغرباء والطامعين والغزاة. ويشكل هذا الموقع استثناء من حيث الخصوصية: خصوصية المنطقة و المشهد Paysage. أما هيبية المعمار فتكمن لا محالة في الغرابة التي تملأ كل مناحي الفضاء، والوحشة التي يترجم لها الصمت الذي تخترقه أصوات بعض الطيور والحيوانات. ولعل الخاصية الفريدة للمخازن الجماعية الجبلية- كما في حالة معمارنا - هي طبيعة ووضع موقعها، ومعيار اختياره من لدن القبيلة. فالحاجة إلى الدفاع عن وجود هذه الأخيرة، غالبا ما تجعل المخازن في أعلى نقطة على مستوى طبوغرافيا المجال، وفوق منحدر شديد التضرس، يجعل كل محاولة تسلل أمرا مستحيلا أو صعبا. ففي الأطلس، لا تظهر "إكودار" (المخازن) إلا في القمم أو في وضع يسهل الدفاع عنه وحمايته،<sup>134</sup> وتجسد مخازن أوججال ذلك وبامتياز. وهكذا، فاختيار موقع هذا المعمار الجبلي اختيار يبرر نفسه بثمة ضرورات طبيعية، واقتصادية، وسياسية كالإشراف على الواد، أو القرب من الماء والغابة، ومراعي القمم والأودية، ومن المسالك في اتجاهات متنوعة: إلى أسواق القبائل المجاورة التي تجمع بينها موثيق الحماية؛ والدفاع المشترك عن "إكدلان" (أراضي الرعي الجماعية و المشتركة في القمم والسهول)، و عن الوحدة الاجتماعية والترابية.

#### ثانيا- بنية ومكونات المعلمة

قبل الشروع في الحديث عن البنية والمكونات في معلمة أوججال، تفرض الأسئلة التالية نفسها علينا: عن أي بنية، وأي مكونات سنتحدث؟ بمعنى، هل سنتحدث عن هذه البنية والمكونات كما كانت منذ تقريبا سبعة عقود خلت، وهي الفترة التي لا يمكن تجاوزها، على الأقل في اللحظة الراهنة؟، أم سنقتصر على بنية مخازن أوججال ومكوناتها في اللحظة الراهنة؟

يقتضي الحديث عن بنية أوججال وصف هيكل أو تركيب بنيان المخازن، ومن أجل ذلك لا مفر من اعتماد الوصف الدقيق لجاك مونيي، والذي يعود إلى بداية خمسينيات القرن العشرين.<sup>135</sup> ولعل أول ملاحظة يمكن تسجيلها هي أن مخازن أوججال يصعب تحديد معالمها أول وهلة، لأنها بنايات مندمجة إلى حد التماهي

<sup>134</sup>- Guennoun, S. La montagne berbère. Les Ait Oumalou et le pays Zaïan. Ed. Omnia. 1933, p. 54.

<sup>135</sup> Meunié, J. op. cit, p. 161.

مع الطبيعة، ولون الصخر الذي يسندها من الخلف، أو قل الذي منه "خرجت". فهي مضافة Aligment من تيحونا (غرف) برتقالية كلون الصخر (أغوليد)، ومستطيلة متدلالية على أفاريز صخرية ضيقة ومدوخة. تتكون هذه البنية من 350 إلى 400 غرفة، وتنقسم إلى جزأين غير متصلين شمالي وجنوبي. و يبقى الجزء الشمالي الأكثر أهمية لأنه يتكون من حوالي 300 غرفة، أي 75% من مجموع المخازن المتوافرة، كما أن المرور إليها وعر. أما الجزء الجنوبي فهو أقل أهمية، إذ يحتوي فقط على 70 حانوت أو مخزن، ويبلغها المرء نزولا من السطح عبر ممر إلى مدخل المخازن، حيث توجد غرفة البواب (العساس).

إن التقسيم الذي تحدثت عنه مونيبي في مخازن أوجغال (جزء شمالي وجزء جنوبي)، مازال متداولاً لدى الأهالي من أيت عدي، فهم يتحدثون عن أوجغال "أمجال" (المرتفع)، وأوجغال "أمزدار" (السفلي). ويكتسي المرتفع قيمة أساسية من قيمة المخازن ذاتها. ويمكن الوصول إليه عبر الدرج الذي احتفظ بقيمته المعمارية والوظيفية إلى الآن، ويمضي إلى المخازن عبر تجويف عرضه حوالي 03 أمتار، وطوله حوالي 100 متر.

سهل علينا ولوج المخازن التمييز بين الغرف المعدة للتخزين، والمهياة للسكن كلما استدعت الظروف ذلك؛ فهذه الأخيرة تحتوي على أبواب، ونوافذ عرضها 40 سم، وطولها 60 سم، وعليها آثار دخان الطهي والتدفئة. أما المعدة للتخزين، فهي تأخذ شكل المربع والمستطيل أحيانا، ومساحة بعضها 03 م عرضاً و 05 م طولاً، وبها فتحتين للتهوية. و لاحظنا أيضاً أن بعض الغرف مركبة من فضاءين، يفضي الأول المخصص للسكن إلى الثاني الخاص بالتخزين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك غرف أخرى تتكون من السفلي والعلوي.

### ثالثاً - مواد البناء والتقنية

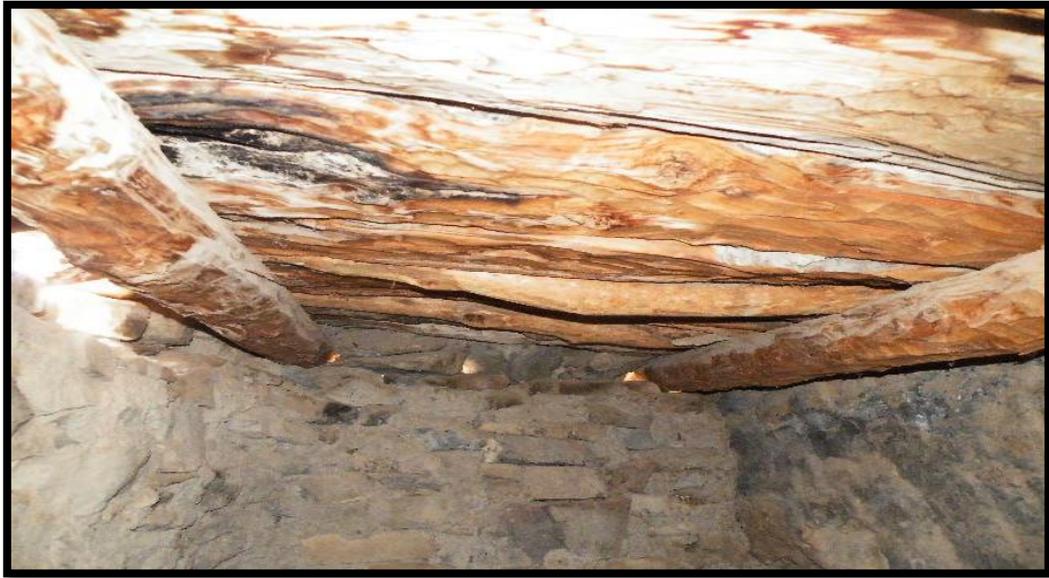
لنسجل أول ملاحظة بخصوص مواد البناء والتقنية في أوجغال؛ فالمواد هي التراب، والحجارة، والتبن، والخشب، وهي لوازم لا تخرج عن نطاق أو حدود المحيط الطبيعي لأوجغال. وتسري على التقنية نفس الملاحظة، فهي محلية من إبداع الأهالي، وتستجيب لشروط البيئة والموضع. ولم يخرج البناء عن البساطة، ويتبدى ذلك بوضوح في سمك الأساسات والجدران، استجابة لطبيعة سطحية الجرف الصخري الذي بنيت فوقها المخازن، وهي سطحية ضيقة ومرشحة للتعرية والانجراف؛ و من أجل بناء أكبر عدد ممكن من المخازن استجابة لأعداد الأسر.

لا تقاضل بين المواد المستعملة في بناء مخازن أوجغال، فكل مادة تكمل الأخرى وتشرطها. فالتراب، والحجارة، والخشب، والتبن مواد متكاملة ومتوافرة. والتراب مادة مهمة في عملية البناء، وتحضر بقوة عبر

تاريخ المعمار المغربي منذ، على الأقل، القرن الثامن إلى القرن السادس قبل الميلاد، ويؤكد ذلك بعض الأبحاث الأركيولوجية في الجهة الشمالية المغربية، وخاصة في موقع كاش كوش Kach Kouch بواد لاو<sup>136</sup>Laou. وهكذا، يحضر التراب بامتياز في بناء مخازن أوججال، وهو خليط من البياض والحمري، و يعطي مادة ترابية متمازجة ومتوسطة السمك، وسريعة الالتصاق بالحجارة الخشنة، وسهلة التليبس على الجدران، كلما تم خلطها بأقذاز التبن التي تزيد في الصلابة والمتانة. و لم يستعمل أيت عدي تقنية الطابية، أو البناء باللوح، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة المناخ، فكثرة التساقطات (الأمطار والثلوج)، وعامل الارتفاع عن سطح البحر، كل ذلك فرض التراب والحجارة في البناء، ومكّن المعمار الجبلي من الصمود لمدة طويلة من الزمن، وهذا ما تجسده مخازن أوججال.

لم يستعمل الأهالي في تطيين الجدران المسامير الغليظة، أو أي معدن آخر في تثبيت تلبيس الجدران، ولم يستعملوا كذلك الحديد في تصفيح الأبواب و النوافذ، وقد لاحظنا ذلك على بقايا أخشاب هذه الأخيرة، وعلى إطاراتها الخشبية، وبعضها لا يزال معلقا. وبالإضافة إلى التراب والحجارة، استعمل الخشب (أكشيش) في المعمار الجبلي، وهو متوافر بكثرة بمجال أوججال، وبمنطقة أيت عدي بوتفردا، وبالنواحي خاصة تازيزاوت وتعدولونت ببلاد أيت حمامة.

ومن بين الأخشاب المستعملة في مخازن أوججال، خشب تيقّي tiqqi وهو فصيلة صنوبرية، و خشب إيدڠن أو الأرز le cèdre.



صورة أعمدة تيقّي في سقف الغرفة. المصدر: المعاينة الميدانية

<sup>136</sup> - Lenoir, Maurice. L'architecture de terre en Méditerranée. Pub. F.L.S.H, Université Med V. série n° 80. Rabat, 1999.

بالنسبة لخشب تيقّي، يمكن القول بأن أعمدته، وألواحها تحضر بقوة وبكثرة ضمن مواد البناء، وهي غير سميكة، وتختلف عن تلك التي تستعمل في الطابية أو اللوح عند التسقيف. واستعمل هذا النوع من الخشب في رفع السقوف، ويتراوح عرضه تقريبا ما بين 15 و 20 سم، وقد لا يتجاوز طوله المترين. و لاحظنا أن العمود يثبت داخل حفرة على مستوى السطّيحة، كما أن رأسه محفور بالشكل الذي يسمح بتمرير عمود آخر أفقيا قصد تدعيم السقف، ويسمى تيشوت tichout. واعتمدت هذه الأعمدة أيضا في التسقيف، وترتب على الجدران، وفوقها ألواح من نفس الخشب مغطاة بالتراب والصلصال المبلل، والذي يتم ذلكه فوق التراب بواسطة "الخباطة" لمنع تسرب مياه المطر والثلوج إلى المخزون من الحبوب والمواد الأخرى.

أما خشب الأرز أو إيدكل، وهو بالمناسبة موجود في الغابات المجاورة لأوجغال، و تعرض في العشرين سنة الأخيرة للنهب والتقطيع العشوائي،

فقد استعمل في صناعة النوافذ والأبواب وبطريقة تقليدية، إن على مستوى التصميم، أم على المستوى الأداة المستعملة، ولكن لا تخلو من الإبداع أو الخلق الجمالي.

لكن لماذا اختار الأهالي (الأفخاذ الأربعة) من أيت عبدي خشب تيقّي، كصنف صنوبري، في بناء مخازن أوجغال، ولم يختاروا غيره ك"تسافت" tassafet (الكروش أو البلوط الأخضر)؟

إن اختيار خشب تيقّي يرجع إلى مبررات عقلانية و علمية، فهو فصيلة صنوبرية متأقلمة مع المناطق الباردة، وفي نفس الآن مرن وصلب، ويقاوم ديدان الخشب وغيرها. ولذلك، فهذه الخصائص المميزة لهذا النوع من الخشب، تيسر وظيفة التخزين وبنجاعة كبيرة.

أما خشب الأرز، فرغم جودته ورائحته الطيبة، إلا أنه لا يستطيع مقاومة مختلف العوامل المذكورة ولمدة طويلة . ولذلك، استغل فقط في صناعة النوافذ والأبواب، والأدوات المنزلية المختلفة.

بالنسبة للبنائين، وفي غياب المعلومات بخصوص موطنهم أو مواطنهم، نرجح - والحالة هاته - أن يكونوا من المنطقة\* أي من أيت عبدي. أولا، لأن عملية البناء قد تكون جماعية، وذات بعد تضامني "تويزي" وتعاقدية؛ ثانيا، لأن التقنية المعتمدة في بناء المخازن بأوجغال ذات خصوصية محلية تختلف عن التقنيات المعروفة في مناطق أخرى من الأطلسين الكبير والصغير، والتي تعتمد في عمومها على الطابية أو الطوب؛ وثالثا، لأن التقنية المعتمدة بسيطة، وما تزال تعتمد حتى الآن؛ ورابعا، لأن كل مواد البناء محلية وموجودة بكثرة. والحق أننا لا ننفي أن يكون أيت عبدي قد تأثروا بغيرهم في طريقة البناء وتقنيته، خاصة أيت حديدو ( إيمي - ن - لشيل)، وأيت عبدي - ن - كوسر، فالبناء - كغيره من الفعاليات البشرية -

\* جميع الرواة الذين التقيناهم وتحدثنا إليهم، أكدوا أن البنائين من أيت عبدي.

يجسد في بعده التراثي بؤرة التثاقف، والتقاطع الحضاري. ومع ذلك، يمكن أن نخلص إلى أن مواد وتقنية البناء المعتمدة بمخازن أوجغال، تجسد ذلك المعمار الذي أملتته الضرورات الإنسانية وفي ظرفيات خاصة، وفرضته طبيعة المناخ السائد بالمنطقة. وفي هذا الصدد أشار هـ. تيراس إلى أنه كلما ازداد الارتفاع عن سطح البحر، وعند بداية المنطقة المعروفة بكثافة الثلوج، يفرض البناء بالحجارة نفسه. فالطابية لا تستطيع مقاومة الأمطار والثلوج، وكذا فترات الرطوبة الطويلة.<sup>137</sup>

وإذا كانت جاك مونيي قد أشارت، وبشكل عام، إلى كون تقنيات البناء بالحجارة أكثر بدائية في مناطق من المغرب، ومن ضمنها السفح الشمالي للأطلس الكبير الشرقي عند التقائه بالأطلس المتوسط. وأنها لم تعرف حالات تطور كبيرة<sup>138</sup>، فإننا نقول بأن هذه التقنيات قد تطورت بشكل كبير، خاصة في مركز بوتغردا، الذي يجسد بداية الاستقرار والتطور على مستوى الأنشطة، والتنظيم الاجتماعي؛ ومن خلال البنايات الاستعمارية، والتي تشهد على تطور وجمالية المعمار المبني بالحجارة بالمنطقة خاصة بأغبالة.

إن موقف مونيي من تقنيات المعمار المبني بالحجارة لم يتخلص من بعض أحكام القيمة، كنعنتها هذا المعمار بالخشونة، والبدائية، والتشتت، والرداءة أو السطحية الكبيرة، ولم تدرك أن خشونة الأحجار وغيرها، تقنية "ذكية" وناجعة كانت وراء صمود هذا المعمار أمام تقلبات الطبيعة، وأدت وظيفتها الأساسية ضمن "الاستراتيجية الحياتية" للأفخاذ الأربعة. إن معمار أوجغال يظل تعبيرا "(...) عن مجتمع مشدود إلى استقلالية الجماعة الاجتماعية الصغرى، وإلى مساواة مكوناته".<sup>139</sup> كما أن هذه الأشكال الهندسية الأكثر بساطة، وتواضعا تجعل من "... هذا المعمار شهادة ثمينة، وبالغة التأثير لعرق أكثر ارتباطا بحريته وأرضه".<sup>140</sup>

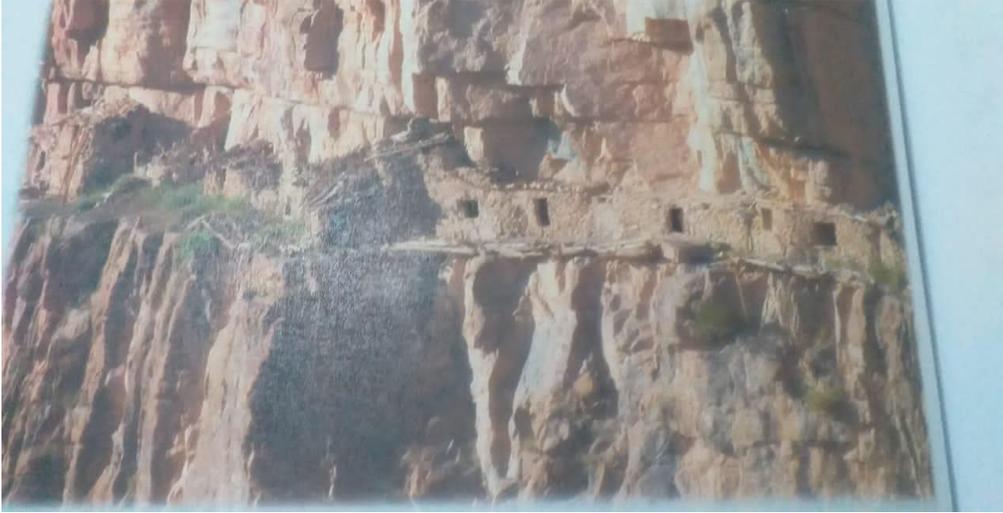
---

<sup>137</sup>- Terrasse, Henri. op. cit, p.22

<sup>138</sup>- Meunié, J. op. cit, p.177.

<sup>139</sup>- Terrasse, Henri, op. cit, p.132

<sup>140</sup>- Ibidem.



صورة تعبر عن ارتباط الإنسان بأرضه وحرته. المصدر: المعاينة الميدانية

#### 4- المعمار الجبلي و المقاربة التنموية

##### أولا- جدلية المحافظة والإدماج في أوجكال

إن اعتماد أي مقاربة تنموية تخص مخازن أوجكال، كيفما كانت فلسفتها، يستوجب اتباع سياسة تراثية تجعل من أولوياتها المحافظة على المعلم التراثي، ومن تثمينه غاية قصوى. بيد أن المحافظة والتثمين - في سياق المقاربة التراثية الهادفة- لن يتحققا على أرض الواقع، إلا إذا كانا مصحوبين بتدخلات إنمائية في المجال أو الحيز الترابي للمعلم التراثي. وهكذا، فمشروع تنمية هذه المخازن يتصور بأن التنمية مشروطة في المقام الأول برد الاعتبار للإنسان والمجال معا. وعبر هذا الشرط، يتأتى إدماج المخازن كتراث معماري جبلي في مجالها. بمعنى أن المحافظة التراثية تكون مصحوبة بمشاريع تثمينية تعيد هذا التراث إلى دينامية الحياة اليومية، وتجعله جزءا منها. وهذا ما سيكفل له الحماية، وينتشله من النسيان والتلف. ولذلك، فالمحافظة ليست مجرد ترميمات، أو عملية إعادة بناء بعض المخازن، وليست أيضا محافظة انتقائية كما لاحظنا ذلك على مستوى هذه المعلمة.



صورة لحالة ترميم انتقائية. المصدر: المعاينة الميدانية

صحيح أن حالة مخازن أوجكال تستدعي التدخل الاستعجالي للحيلولة دون ضياعها، وقد سبق التنبيه إلى ذلك في توصيات مهام أو بعثة أكتوبر 1990<sup>141</sup>، وعلى رأسها ضرورة ترميم المخازن من طرف الأسر المالكة. غير أن هذا المطلب توقف عند المرحلة الأولى، ولم يستطع تجاوزها. و نرى أن السبب الرئيس وراء ذلك، هو انتداب الأسر المالكة للقيام بعملية الترميم. فقد كان من المطلوب إشراك الأسر في سيرورة التثمين بمعىة جمعيات المجتمع المدني ذات التوجه الثقافي و التراثي و التنموي، و بالشراكة مع الجماعة الترابية لبوتفردا، تحت إشراف الجهة المختصة تقنيا وتراثيا. فتدخل الأسر أوقد منافسة الأفخاذ، وأخرج صراعها من حيز القوة إلى الفعل، وعرقل بالتالي سيرورة المحافظة والحماية والتثمين.

إن جدلية المحافظة وإدماج المعلمة التراثية في إطار المقاربة التشاركية، تجعلنا ندرك أن منطق المحافظة التراثية يقتضي إشراك مخازن أوجكال في سيرورة المحيط ومستقبله، ويعني ذلك تحديدا أن تأهيل هذه المخازن لا ينفك عن تأهيل مجالها، ومحيطها السوسيو - اقتصادي - الثقافي، وقد عبر لنا بعض الأهالي عن ذلك، إذ في نظرهم ما الفائدة من ترميم، أو إعادة بناء المخازن برمتها، وما الفائدة أيضا من زيارات السياح الوطنيين و الأجانب، وحلول سيارات الدفع الرباعي بأوجكال؛ فقبل سنوات، أي قبل عملية الترميم، كان السياح يحلون بالمنطقة، قبل ذهابهم إلى بحيرات إيمي-ن-لشيل وغيرها، أو عند رجوعهم منها؛ و ما الفائدة من ذلك كله، إذا لم تتأهل المنطقة، وتحديدا محيط المعلمة التراثية؟، وما الفائدة من معلمة محكوم عليها بالعزلة على امتداد أشهر الشتاء والربيع، بسبب الثلوج ووعورة المسالك؟

<sup>141</sup> Ministère du Tourisme, op.cit.1991.p.30.

وهكذا، تكتسي المحافظة التراثية قيمتها سوسيو-اقتصاديا، قبل الحديث عن قيمتها الثقافية، لما تسهم في خلق أنشطة اقتصادية ذات طبيعة محلية، أي أنشطة متفاعلة مع القيم الثقافية، والروحية للسكان. ولذلك، يكون إشراك الساكنة أو الأفخاذ المالكة في مجمل التدابير الخاصة بالحماية، والمحافظة، والتأهيل فعلا أخلاقيا قبل أن يكون بيداغوجيا أو تقنيا؛ فثمين المخازن لن يتحقق في الواقع إلا بإدماجها الفعلي في النسيج السوسيو-اقتصادي للمجتمع المحلي، ويقتضي إعادة النظر في وظائفها التقليدية، ذلك أن مبدأ أي محافظة تراثية هادفة يتوقف على فعل التجديد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجديد لا ينحصر في العملية "الإستراتيجية"، بل يتجاوزها نحو وظيفة جديدة للمخازن، ونقترح في حالة معمارنا الجبلي بأوجكال أن تتحول المخازن- بعد الحفاظ على خصوصيتها، وجماليتها، وتراثيتها أو معالمها التقليدية، وملامحها التاريخية- إلى غرف للإيواء تسمح للنزلاء السياح، من داخل ومن خارج الوطن، باستحضار ماضي المجموعة البشرية، و تحيين التاريخ، عوض التفكير في بناء فنادق فاخرة والمشاريع الكبرى التي يتعذر تنزيلها على أرض الواقع. إلى جانب ذلك يمكن أن تتحول بعض المخازن الأخرى إلى متحف إثنولوجي تجمع فيه كل الأدوات التقليدية المرتبطة بمطبخ آيت عدي، وبفضاء الخيمية، و الاقتصاد المنزلي، و كل ما له علاقة بنشاطي الرعي والزراعة، والانتجاع، والحرف؛ ذلك أن هذه الأدوات المتنوعة في طريقها نحو الزوال. وبالإضافة إلى ما ذكر، لا بد من استثمار التراث الروحي لهذه المخازن، والذي يجب أن يجمع، و يسجل، و يدرس. فلا أحد يجادل في أهمية هذا التراث، فحمايته من النسيان و إدماجه يسمح بإرجاع هذا النمط من المعمار الجبلي إلى الحياة، ويعضد الارتباط به. ومن ثم، فالتهمم بالمحافظة على جانبه المادي، لا يعني شيئا في غياب التهمم بجوانبه الروحية والثقافية، ذلك أن هذه الجوانب هي التي تمنحها الدينامية، وتكشف لنا أنه ليس مجرد قيمة في ذاته.

يتبدى واضحا أن عمليات الحماية، والترميم، والمحافظة على المعمار الجبلي كمعلمة تراثية، ليست مجرد عمليات تقنية، بل هي عمليات تنجزها في الواقع فرق متعددة التخصصات منها الهندسة المعمارية، و التاريخ، والأركيولوجيا، والجغرافيا، والإثنولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، والبيداغوجيا البيتخصصية pluridisciplinaire، وبتكاملها تتيح بناء دينامية روح ومكان التراث<sup>142</sup>، و نعتقد أن غياب هذا الحس الإستمولوجي في أي مقارنة تراثية ميدانية، من شأنه أن يحول أيضا دون إدماج المعلمة في المجال. فدينامية الروح/ المكان تجسد الذاكرة التاريخية بما هي ذاكرة الإنسان في مجاله. وفي هذا السياق، لا بد من استلهم روح إعلان الكيبك Québec بمناسبة الجمع العام السادس عشر للمجلس الدولي للآثار

<sup>142</sup> Turgeon, L. Du matériel à l'immatériel, nouveaux défis, nouveaux enjeux. Revue Ethnologie Française. V.40. PUF. 2010. pp 393, 394.

والموقع Icomos في 04 أكتوبر 2008، والقاضي بأهمية المحافظة على روح المكان، والذي ليس شيئاً آخر، غير صون الجانب المادي والجانب اللامادي للتراث، باعتبار ذلك وسيلة ناجعة للتجديد والتنمية الاجتماعية المستدامة. ويروم هذا الإعلان- منذ العام 2003- الحفاظ على الطابع الحي للتراث. لكن، لماذا الإصرار على الطابع الحي للتراث بصفته عامة، و الطابع الحي للمعمار الجبلي بأوجكال بصفة خاصة؟

من مقاصد هذا الإصرار ، التأكيد بأن المحافظة التراثية على معلمة أوجكال ليست فقط عمليات الترميم، بل هي أيضا حماية الذاكرة الجماعية من النسيان، بحماية مختلف الممارسات الثقافية ذات العلاقة بالمعلمة في مجموعها، من أجل صون الهوية الروحية. ويقتضي ذلك تعزيز الصلة بين الأهالي وتاريخهم، وجعلهم حماة لتراثهم عندما يكتشفون أهميته الثقافية، و أبعاده السوسيو- اقتصادية. وهكذا، تصبح المعلمة التراثية متراسا ضد كل مجال غير مسكون أو فوضوي، ويغدو التراث- تبعا لذلك- لحاما هوياتيا<sup>143</sup> يعيد بناء العلاقة بين الأفراد، وبين الأفراد ومجالهم؛ ولنا أن نتخيل إيجابيات هذه العلاقة على صعيد مجالات عدة، وفي سياقات الهوية الموسعة، و رهانات التنمية المستدامة. من ثمة إذن، نرى إلزامية بناء سيرورة المحافظة - الإدماج الخاصة بمخازن أوجكال على شرط وعي الناس بالمضامين التراثية و التاريخية لمعلمتهم، ويساهم ذلك بنقلها من مجرد "شيء" ينتمي إلى الماضي، أو وسيلة تستغل باسم الملكية لإثارة صراعات الأفضاء، والأسر، واستغلالها في مختلف المناسبات وباسم التنمية. ولذلك يجب نقلها إلى مستوى المعلمة- المكون التاريخي والحضاري للهوية الثقافية والاجتماعية لأيت عدي، ونعتقد أن هذه المهام التربوية والأخلاقية تقع في صميم واجب الجهات الرسمية الوصية على التراث، و الجمعيات المحلية.

### ثانيا- السياحة الثقافية وتيسير الإدماج

في الواقع يتعذر التفكير في وضع استراتيجية حمائية للمعالم التراثية على قاعدة قانونية، وإجراءات إدارية صرفة فحسب. ذلك أن هذه القاعدة، ومهما كانت قيمتها، تحتاج إلى أساس إتيقي- ثقافي يسندها ويدعمها. ولذلك، فإننا نعتقد أن المخازن بأوجكال تراث معماري جبلي يمكن - بعد تأهيله- أن يسهم في تنمية المنطقة، شريطة حمايته من السياحة العادية أو السياحة غير المنظمة. بمعنى أنه يجب أن نتجاوز فكرة تقديم المعلمة التراثية كمنتوج جبلي للاستهلاك من أجل الربح المادي السريع؛ لأن هذه الفكرة، إن هي اتخذت كغاية، سوف تجعل من المعلمة التراثية مجرد تراث بدون قيمة رمزية، وسيكون مآله

<sup>143</sup> - Gravari-barbas.Maria "Le sang et le sol". Le patrimoine facteur d'appartenance à un territoire urbain "Le territoire lieu ou frontière ?" Paris 2-4 oct.1995. p.6

الاضمحلال والأفول. ولذلك، فاتفاقية اليونسكو L'UNESCO للعام 1970 قد انتبهت للمخاطر المحدقة بالتراث الثقافي، والتراث الطبيعي، أو ما يعرف باسم المشاهد الثقافية؛ وتبين لها أن هذه الأخيرة مهددة بالتخريب والهدم، لا فقط بسبب عوامل الاندثار التقليدية، بل وأيضاً بسبب تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما يزيد في تأزيم الوضعية. وحيال ذلك، نقترح في حالة مخازن أوجكال بناء عملية المحافظة أيضاً على التوفيق بين السياحة والتراث، ويرى البعض أن هذا التوفيق يجب أن يمر عبر قناة التواصل.<sup>144</sup> و في هذا السياق، يجب أن يتخذ التواصل بعداً تحسيسياً وتربوياً، ويقوم على إرادة فعلية. أي تواصل ينخرط فيه الفاعلون السياسيون، والاقتصاديون، والمنعشون السياحيون إلى جانب الفاعلين الثقافيين والتراثيين.

لذلك، فمشروع مخازن أوجكال يجب أن ينظر إليه من منظور ثقافي حتى يتأتى توفير الشروط التراثية لإنجاح السياحة، والسياحة الثقافية تحديداً كاستراتيجية مندمجة، وما يشجع على هذا التوجه هو ثراء مجال أوجكال، وقدرته على العرض المتنوع بيئياً، وثقافياً، وتراثياً. وقد سبقت الإشارة إلى ما يميز هذا المجال من الناحية الإيكولوجية والطبيعية، إلى حد يمكن القول معه بأن التراث الثقافي كما في المخازن، والتراث البيئي يمثلان دون شك أساس القوى الكامنة لسياحة ثقافية جبلية بالمنطقة، ستكون دعامة مهمة في تنمية الاقتصاد التقليدي الجبلي الرعوي - الزراعي، وتوجيهه نحو أنشطة أخرى من شأنها أن تسهم في إدماج مجال أوجكال بكل مستوياته في مسار التنمية المستدامة.

ينطلق مقترح السياحة الثقافية بأوجكال من الثلاثية المتفاعلة الآتية: التراث - الاقتصاد الاجتماعي - الإيكولوجيا، ويستند إلى شرط توازن هذه الثلاثية، والوعي برهان الحكامة التي تستلزم إشراك كل الفاعلين، والساكنة في سيرورة القرار. ويراهن هذا المقترح أيضاً على تقديم تراث معماري أصيل ذي جودة تاريخية، ويتميز بالديمومة. غير أن خاصية الجودة هاته تستدعي رصد الإمكانيات المادية، واللوجستية الضرورية، لأن الموارد المحلية لأوجكال، ولمنطقة بوتفردا جد هزيلة أمام طموح المشروع. وحيال ذلك، لا بد من اعتبار أنماط الاندماج التالية: الاندماج التراثي الثقافي، والاندماج السوسيو-اقتصادي، والاندماج البيئي. لكن ما هي شروط هذه الأنماط؟. نعتقد بادئ ذي بدء أن أجراً الاندماج الثلاثي المذكور تظل مرهونة، وإلى حد بعيد، بالقدرة على تقليص الفوارق الجماعية (نسبة إلى الجماعات الترابية)، وتنمية جل مناطق الجهة تنمية تقوم على الانسجام والتوازن والتكامل. ووفق ذلك، يمكن بناء استراتيجية إنمائية تأخذ بالاعتبار الجبل،

<sup>144</sup>- Blok, Mustapha : Habitat et patrimoine au Maroc présaharien : Etat des lieux , évaluation et perspectives de développement. Cas d'Ighrem n Ioulmim. Mémoire D.E.P.A, Université Senghoz, Alex 2001.

وتتجاوز المقاربة البرجماتية، والإجراءات التقنية والإدارية المعتادة، باعتماد ثقافة الإنصات إلى خصوصيات المناطق، و طبيعة ضرورتها السوسيو- اقتصادية والثقافية. وهكذا، فمجال المخازن الجماعية داخل منطقة أيت عبدي ببونفردا في أمس الحاجة، في المرحلة الأولى، إلى بنية تحتية طرقية تربطه بالمناطق المجاورة؛ فمؤهلات أوجكال التراثية والبيئية، لاسيما ثراء المحيط الطبيعي: تنوع التضاريس، ووفرة المياه، والغطاء الغابوي، والجبال التي تكسوها الثلوج لشهور عدة، والمسالك والفجاج الجبلية في اتجاهات أزيلال وإيمي-ن- لشليل أيت حديدو و تينغير، ثم في اتجاه تازيزاوت، وملوية العليا، والأطلس المتوسط، وغيرها من الوجهات الأخرى، مؤهلات إن تم استثمارها وتوجيهها سوف تعيد الحركة للأنساق السوسيو- اقتصادية والتراثية لجبل أوجكال ومحيطه والمنطقة ككل، وذلك بإعادته إلى قلب نظام التبادل. ولسنا نختلف في أن الجبل، بصفة عامة، قد احتل مكانة مركزية في النسق المغربي، أي في مجموع الصيرورات التي صاغت هوية البلاد، ووحدتها، وكان معقلا للانبعاث ديموغرافيا، وثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا.<sup>145</sup>

إن مقترح السياحة الثقافية الجبلية وسيلة مهمة ستسمح بتحريك السواكن، وستربط ماضي أيت عبدي بحاضرهم في اتجاه المستقبل، وستعتمد استثمار التراث الجبلي في تنوعه، ويتعلق الأمر هنا بالمخازن كعمار، وبكل الأنشطة الثقافية، والتقاليد والعوائد، والقيم الجبلية ذات العلاقة بأنماط العيش. وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة نزوع الجبلين بأيت عبدي وغيرهم، نحو إحياء بعض الطقوس، وتأسيس بعض الفرق المحلية الخاصة بفنون "أحيدوس" (رقصات تراثية جماعية)، وقد نما الوعي لديهم بأهمية المهرجانات لعرض منتوجات الجبل المادية وغير المادية. ومع الأسف، فالاهتمام بالسياحة الجبلية بدأ رسميا بالمغرب في منطقتي أزيلال و ورززات، وذلك منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي. ومع ذلك، لم يبلغ هذا الاهتمام مستوى المشروع القادر على الاندماج في النسيج الاجتماعي، لأنه لم يستطع تحديث الاقتصاد المحلي، ولم يبلغ مستوى بناء العلاقة بين الإنسان والمجال على أساس تفاعلي ثقافي، يضمن الاستقرار والتنمية. وقد ترجمت لذلك تجربة السياحة بالأطلس الكبير المركزي وتحديدًا تجربة تبانت<sup>146</sup>.

إن مراعاة هذه الشروط من شأنها أن تجعل من تراث أوجكال رافعة لاقتصاد جديد، هو اقتصاد الثقافة داخل منظومة السياحة الثقافية، القائمة على مبدأ تثمين المحيط الطبيعي، وحماية السيرورات الإيكولوجية من أجل ضمان كل فاعلية اقتصادية. وعلى هذا الأساس، قد يتأتى تمتين الأواصر بين الأفراد ومجالهم، والحد من الهجرة القروية، والعزوف عن المحيط وفتور الرغبة فيه. ولذلك، لا بد من احترام التراث وتقديره، لأنه،

<sup>145</sup>- الناصري، محمد، الجبال المغربية: مركزيتها- هامشيتها- تنميتها. منشورات وزارة الثقافة، ط 2، 2003، ص 25.

<sup>146</sup>- Boujrouf, Said. Tourisme et développement local-le cas de l'expérience de Tabant. Séance 6 : fragilité,

Durabilité et montagne. Le Tourisme durable. Marrakech, 23 mai 2003, pp 73-87

أولاً وأخيراً، ذاكرة هذا الموقع، وأحد أساسات هوية الأفراد، وهو أيضاً مصدر تاريخي، وإثنولوجي لكل تخطيط إنمائي.

### ثالثاً - من السياحة الثقافية إلى تأهيل أوجكال

إن مخازن أوجكال تراث معماري جبلي يوجد بين مفترق طرق، بين صراعات وطموحات الأفياد والجمعيات، والجماعة المحلية، وصمت الجهة المختصة. ولذلك، حاولنا اقتراح ثمة أفق لهذه المعلمة على أساس جدلية المحافظة والإدماج في المجال، ووفق مقترح السياحة الثقافية. بيد أن هذا الأفق الطموح يظل مشروطاً، وإلى حد بعيد، بتوافر شرطين متفاعلين، وهما تكامل المجتمع المدني ومؤسسة الجماعة المنتخبة، على أساس أنهما يقصدان نفس المقاصد، والتي يمكن اختزالها في تنمية المنطقة، وإخراج تراثها الثقافي من الصمت والجمود، ويتوقف ذلك على مدى فهم قيمة هذا التراث، ودوره في السيورة الإنمائية، ثم المساهمة الفعلية، المادية والمعنوية، للمؤسسات الوطنية والتخصصية، إن على المستوى الإقليمي - الجهوي، أم على المستوى المركزي. وتظل هذه المساهمة مرهونة أيضاً بإرادة حقيقية تجمع بين التدبير والمسؤولية والحزم.

لقد بدأ الاهتمام المؤسساتي بالمخازن كتراث وكمعمار جبلي في العام 2004، عندما تقرر إدراجها ضمن لائحة المواقع التراثية التي بدأ المنتزه الجيولوجي جيوبارك مكون GéoParc M'Goun يهتم بها. والحق أن بعثة أكتوبر 1991، التي تعود إلى قسم التهيئة والتجهيزات السياحية، قد كشفت قبل ذلك عن الأهمية التراثية والثقافية لأوجكال، و أشارت إلى ضرورة القيام بدراسة إثنولوجية. ومع ذلك، ومنذ 1991، لم تنجز أي دراسة في هذا المجال أو غيره، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ويعود هذا الاهتمام كذلك إلى الاقتناع بأن المنطقة لن تعرف أي تحول سوسيو- اقتصادي، ولن تخرج من عزلتها، إلا إذا كان المنطق منطلقاً تراثياً سياحياً. وبات من الضروري - حياء ذلك - أن تتأسس جمعية محلية تعنى بالشأن التراثي الثقافي في أوجكال، وكان ذلك إذكاءً للصراعات داخل سياق آخر هو سياق المخازن، وهو ما أعاد إلى الواجهة قضية الملكية وحصل ذلك في غشت 2006. وسوف يتزايد النزوع نحو العمل الجمعي في غياب الوعي بالمهام الجمعية ومقاصدها الكبرى، وعلى رأسها تثمين المخازن كتراث محلي من أجل المساهمة في تنمية المنطقة. ويمكن إيعاز ذلك إلى غياب التكوين التراثي، فالأمر يتعلق إذن بعمل جمعي يفنقر إلى أساس ثقافي، وليس بمقدوره أن يبلور إشكالات تراثية تنموية داخل المجال الترابي. ففي أوروبا، ومنذ الحرب العالمية الأولى، انشغلت الجمعيات بالتراث، واعتبرته أحد المجالات الثقافية، وترى كرافري Gravari أن امتداد

الحقل التراثي كان مصحوبا في الواقع بنمو متميز للمحيط الجمعي. وأضافت أن الاهتمام بالتراث، والدفاع عن المآثر وحماتها هو الغاية القصوى لأغلبية الجمعيات المحلية، بل هو سبب وجودها.<sup>147</sup>

لا غرو إذن، إذا قلنا سلفا بأن مخازن أوجكال في مفترق طرق، ولا غرو أيضا إذا اعتبرت تراثا وسيلة لتحقيق مآرب خاصة، إذا علمنا أن تكلفة مشروع إعادة تأهيل، وتهيئة المخازن قد بلغت، حسب دراسة GéoParc M'Goun، 2.750000 درهم. ويكفي هذا الرقم لإثارة الأطماع، وتحويل المعلمة التراثية إلى غنيمة يتصارع حولها المجتمع القبلي الفخذي، والمجتمع المدني، والجماعة المنتخبة. وفي خضم هذا الصراع تتحول مخازن أوجكال من تراث له من القوى الكامنة ما يجعله قادرا على التبلور، والفعل، والإنتاج في المجال الترابي، إلى تراث عقبة، وهو الآن في نكوص مستمر. ويبقى أن نتساءل عن طبيعة علاقة الجماعة كوحدة ترابية بالمسألة التراثية؟، وبإيجاز شديد، نريد أن نعرف طبيعة وحدود المسؤولية التراثية والثقافية الخاصة بالجماعة كوحدة داخلية في حكم القانون العام، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. والمسؤولية التراثية هنا محدودة ومسجلة داخل المجال أو الحيز الترابي والذي هو داخل نفوذها.

إذا رجعنا إلى الصيغة الكاملة للميثاق الجماعي الجديد (القانون رقم 78.00 الصادر سنة 2002، والتعديلات الجديدة الواردة في القانون رقم 17.0 الصادر في فبراير 2009)، سوف نجد أن المادة 41 الخاصة بالتجهيزات والأعمال الاجتماعية والثقافية، تصرح بأن المجلس الجماعي يساهم في الحفاظ على خصوصيات التراث الثقافي المحلي وإنعاشها. وتصرح المادة 43، وتحديدًا في النقطة 04، بأن المجلس أيضا يقوم بحماية وترميم المآثر التاريخية، والتراث الثقافي، والحفاظ على المواقع الطبيعية. و بالنظر إلى المادتين يتضح جليا أن المجلس الجماعي يتحمل مسؤولية الحماية التراثية والثقافية والبيئية داخل التراب الجماعي. وفي حالة جماعة بوتفردا، تعتبر مخازن أوجكال معلمة تراثية وثقافية وموقعا طبيعيا وتاريخيا لا يتجزأ من تراب الجماعة، ومن الواجب القانوني والأخلاقي أن تحافظ عليها وتحميها وتؤهلها، ومن حقها أن تستثمرها، وتستفيد منها كمورد من مواردها. بيد أن مسألة الملكية، وإن كانت تقتدر إلى السند القانوني، حالت دون ذلك، وطغى الصراع على المشروع ليتوقف عند بدايته.

تقتضي الموضوعية أن نتساءل فيما إذا كان أصل المشكلة، مشكلة توقف تأهيل المخازن الجماعية، يرجع إلى الصراع حول الملكية فحسب، أم أن عوامل أخرى تقف وراء ذلك؟، ويمكن اختزال كل الأجوبة

<sup>147</sup> - Maria, Gravari-Barbas, op. cit, pp. 1-2

الممكنة في التساؤل الآتي هل في مخططات الجماعة ما يدل على مشروع تراثي يقصد حماية واستثمار مخازن أوجكال؟، وهل توجد لجنة من مستشاري بوتفردا حاملة لذات المشروع، ومتهمة بتحقيقه؟ إذا عدنا إلى بعض تلك المخططات، لن نجد ما يمكن أن يؤشر على فكرة المشروع التراثي الخاص بمخازن أوجكال، اللهم ثمة أسطر وصورة مأخوذة من موقع هذا المعمار الجبلي، وهي أسطر معدودة لا تتجاوز الفقرة الواحدة أما فكرة المشروع، والمشروع كاستراتيجية تحديدا، فلا وجود له. لذلك - وقد سبقت الإشارة إلى نفس الملاحظة عند الحديث عن المجتمع المدني القبلي- لا يمكن لمجلس بوتفردا، في ظل الظروف الحالية، أن يطرح التراث كقضية ثقافية تنموية، وبالتالي لن يبلوره كاستراتيجية. لكن، إلام يرجع ذلك؟، هنالك عوامل كثيرة، ومن أبرزها تمثل المجتمع القبلي لمفهوم الجماعة، وبالتالي لأدوار العضو المنتدب داخل المجلس، ولتمثله للمشاريع. وفي حديثنا مع بعض ممثلي المجلس، اتضح لنا غياب أوجكال كمشروع تراثي، أو كتراث مشروع في الأجندة، نظرا لأولوية بعض المشاريع الأخرى ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، ونظرا كذلك لوضعية ميزانية الجماعة، وهي ميزانية هزيلة جدا، وليست في مستوى ما يمكن أن تطمح إليه. هذا بالإضافة إلى المستوى الثقافي للمستشارين الجماعيين. ثمة تناقض بين واقع الجماعة وصلاحتها، وثمة مشكلة أخرى لن تزيد الوضع، نقصد وضع مخازن أوجكال، إلا تازما، ويتعلق الأمر بالإجراء القانوني الذي قامت به مصالح المياه والغابات، وهو إجراء التحفيظ الذي شمل، من جملة ما شمل، هذه المخازن. ويعني ذلك أن هذه الأخيرة، من منظور إدارة المياه والغابات، لا تعدو أن تكون جزءاً من الجبل والغابة، أي من ملكيتها الخاصة.

وحيال هذا الوضع، نقترح ما يلي:

✓ إلزامية تكامل أدوار الجمعيات والجماعة:

ونرى أن مبدأ هذا التكامل هو وضوح مهام كل من الجمعيات والجماعة، وحدود هذه المهام، ويستند الوضوح هنا إلى الاعتراف المتبادل. وعلى قاعدة هذا المبدأ، قد تصبح مخازن أوجكال غاية موحدة لجميع الأطراف، وعندئذ قد تتشكل بدايات الوعي بأهمية معرفة البعد التراثي لهذه المخازن، نقصد نشوء الحاجة إلى بناء معرفة تراثية بالمعلمة؛

✓ إلزامية تكوين الجمعيات ومستشاري الجماعة في الشأن التراثي المحلي، وخاصة اللجنة المكلفة بالأنشطة الاجتماعية والثقافية.

ونرى ضرورة إخضاع هؤلاء الفاعلين لتكوينات مستمرة في الشأن التراثي المحلي، و أدواره في إنعاش التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية داخل المجال الترابي للجماعة. ويجب أن تتولى هذه المهام المؤسسات

التخصصية والخبراء من مختلف التخصصات، وخاصة علوم التراث، والتاريخ، والإثنولوجيا، والسوسيولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي وغيرها من العلوم، كما يجب أن لا يقتصر التكوين على الجانب النظري فقط، بل يجب أن يشمل أيضا الجانب الميداني. وهكذا فالتكوين، والتكوين المستمر، سيلعب دورا بيداغوجيا حاسما في تقريب الرؤى، وذلك بتعويض المعرفة الساذجة بالمعرفة المؤسسة، وبتقليص الهوة بين الأطراف. ووفق ذلك، سوف تتولى الجماعة والجمعيات دور نقل المعلومة الخاصة بالمخازن الجماعية، وبقيمتها الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية إلى الأهالي، وستلعب الجمعيات هنا الدور الريادي في إضفاء المشروعية، والحقيقة، والموضوعية على مخططات المجلس المنتخب. وعلى هذا المنوال، ستتيسر عملية إدماج الساكنة في محطات المحافظة على هذه المعلمة التراثية؛

✓ انتهاج المقاربة التشاركية في تثمين التراث:

لهذه المقاربة أهمية بيداغوجية في المجال التراثي، فهي تقوم على التواصل والتفاعل الأفقيين، بحيث يتساوى الجميع أمام المعلمة التراثية، وتصبح موضوعا، أو قضية للتقاسم. وبتعبير وجيز، ستتحول المخازن الجماعية إلى القطب الثقافي الموحد للمجلس الجماعي، والجمعيات، والساكنة. وفي هذا السياق يلعب الخبراء أهم الأدوار في التوجيه نحو استكشاف ما يميز المعلمة، وما يؤهلها من خصائص، وقيم ثقافية، وجمالية لتضطلع بدورها التتموي.

إلى جانب الاقتراحات المذكورة، نرى ضرورة انتهاج ما يعرف بالمقاربة الترابية في سيرورة المحافظة والتثمين التراثي بمخازن أوجكال، نظرا لأهمية التحليل المجالي. والواقع أن المقاربة التاريخية التراثية التي اعتمدها في هذه الدراسة، تؤكد أهمية مبدأ هذا التحليل، والذي ليس شيئا آخر غير معنى المكان، ودلالاته، وعلاقات الناس به عبر التاريخ والثقافة<sup>148</sup>. و يهمننا في المقاربة الترابية أن ندرك أن رد الاعتبار للتراث المعماري الجبلي بأوجكال، هو رد الاعتبار للحيز الترابي باعتباره متغيرا ديناميا *variable dynamique* في كل سيرورة إنمائية، وقد سبقت الإشارة إلا أن أي معلمة تراثية لا يمكن فهم مضمونها، وأبعادها إلا بفهم التراب *Le territoire* الذي توجد فيه وضمه. وهكذا، فالمجال الترابي دينامية تفاعلية وعلائقية، و تكون تهيئته بالعلاقة مع قيم المجتمع الأكثر حضورا والأكثر قوة<sup>149</sup>. ولذلك، تقتضي الاستراتيجية التراثية المندمجة اعتبار مسألة التهيئة الترابية، والتأهيل المجالي .

<sup>148</sup>- El Bayed, Hicham. Tourisme durable et développement local. Approche par la dynamique territoriale et les indicateurs de durabilité (séance 3 : Stratégies et Projets) In. Actes de colloque international : le tourisme durable du 22 au 24 mai Marrakech 2006.p.5

<sup>149</sup>- Fishier, Gustave-Nicolas, Psychosociologie des espaces. In cours DESS psychologie de l'environnement. Université René Descartes. Février 1996.pp. 2-3.

إن تأهيل المجال الترابي بأوجكال داخل منطقة بوتفردا وفق هذا المنظور، من شأنه أن يبني الثقة بين الأفخاذ، ويقلص من مساحة الصراع بينها، ويبسر سيرورة التثمين على قاعدة الثقافة التراثية المشتركة، وقيم التعاون والصدقة داخل وخارج المجال الترابي<sup>150</sup>. وعندما يدرك الأهالي قيمة مجالهم الترابي ومعلمتهم المشتركة، يتطور الوعي بالحيز الترابي ليشمل المنطقة ككل أو كوحدة. والتراث المعماري هنا- وفي هذا السياق تحديدا- سوف يتحول، لا فقط إلى مجرد معلمة، بل إلى ثروة محلية ستسمح للمنطقة بالتحول والخروج من العزلة المجالية، وستسمح أيضا بخلق فرص شغل قارة، وإحياء بعض الحرف التقليدية وخلق أخرى، في إطار دينامية اجتماعية جديدة ستساهم - وإلى حد ما- في تبلور الوعي بالمسألة التنموية المحلية المندمجة، وفي تغيير الموقف من المخازن الجماعية، من مخازن "فخذية" قبلية، إلى معلمة تعبر عن تراث تاريخي وفني محلي ووطني.

تجعلنا فلسفة التحليل الترابي نعاود النظر في البطاقة التقنية الخاصة بوصف مشروع إعادة تأهيل مخازن أوجكال، وهي ورقة موقعة من لدن "جمعية جيو بارك مكون"، وتتكون من:

I. فائدة المشروع؛

II. مبررات المشروع؛

III. وصف المشروع؛

IV. تكلفة المشروع؛

V. التمويل.

ويهمنا هنا الوقوف عند طبيعة الإصلاحات وتكلفتها. وقبل ذلك، لابد من الإشارة إلى أن هذه البطاقة تعود جملة وتفصيلا، باستثناء التقديرات المالية الخاصة بالتكلفة، إلى المهام التي أنجزتها فرقة Chalumeau François منذ العام 1991، والتي حلت بمخازن أوجكال يوم السبت 26 أكتوبر. وبإيجاز، اقترحت الورقة المذكورة ما يلي:

1. إصلاح وترميم المخازن من لدن العائلات المالكة، وقدرت تكلفة ذلك بـ 2000.000 درهم؛
2. تهيئة الطريق المؤدية إلى المخازن (الدرج، و حواجز الوقاية ...) بمبلغ: 200.000 درهم؛
3. بناء مركز استقبال مريض سيارات، وجناح صحي، ومقصف... بغلاف مالي قدره: 400000 درهم؛

<sup>150</sup> - استلهمنا أساس هذا التصور من ميثاق إثيقا السياحة الثقافية. وللاطلاع على الأفكار الكبرى لهذا الميثاق، يرجى مراجعة:

Charte de l'éthique du tourisme culturel, Paestum, le 05 novembre 1999, 2ème exposition méditerranéenne du tourisme archéologique. Ravello, le 13 avril 2000.

4. التشوير السياحي على الموقع بدءاً من الطريق الجهوية 317 و 1903 و 1904 بـ : 50.000 درهم؛  
5. تهيئة فضاءات لرياضات الجبل، بمبلغ مقدر بـ: 100.000 درهم.

تبلغ إذن التكلفة الإجمالية لتهيئة مخازن أوجكال حسب هذه البطاقة التقنية: 2.750000 درهم. و من بين الملاحظات التي يمكن أن نسوقها بخصوص هذه البطاقة ما يلي:

✓ تحيين هذه الدراسة، فواقع المخازن اليوم، وما طرأ على محيطها من تغيير، يستدعي إعادة النظر في مقترح الترميم والإصلاح، وفي مخطط المحافظة بصفة عامة؛

✓ إعادة النظر في قرار انتداب العائلات المالكة للمخازن للقيام بترميم وإصلاح المخازن، لأن ذلك أدى إلى :

☞ إثارة البلبلة، والصراع بين الأفخاذ؛

☞ ارتجالية الترميم، وتشويه المعلمة التراثية؛

☞ سوء تدبير مصاريف الترميم والإصلاح، وإثارة الشبهات.

ونقترح، حيال ذلك، إشراك الأهالي في عمليات الترميم والإصلاح تحت إشراف الجمعيات، و تأطير الفنيين والخبراء في مختلف مجالات التراث المادي وغير المادي.

✓ إدراج إصلاح الطريق المؤدية إلى المخازن بأوجكال أمزدار (السفلي) عبر واد عطاش؛

✓ حفر نقط الماء الصالح للشرب بأوجكال أمزدار (السفلي)، وأمجكال (العلوي)؛

✓ بناء نزل بالمواد المحلية على ضفاف واد عطاش لإيواء السياح الذين يرغبون في المرور إلى أوجكال السفلي عبر " تاصدرت " (المغارة).

يبقى، بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه، أن نشير إلى أهمية التعريف بمخازن أوجكال على غرار بحيرات إيمي-ن-لشيل (إزلي "إسلي"، وتزلت "تسليت")، وذلك بواسطة:

☞ فيلم فيديو يعرف بالمنطقة، وبمجال المخازن ومحيطها الطبيعي والإيكولوجي؛

☞ برنامج وثائقي يعرف بالجانب التاريخي والتراثي للمخازن؛

☞ تنظيم مهرجان المخازن الجماعية بأوجكال نهاية كل صيف، بالشراكة مع وزارتي السياحة والثقافة؛

☞ دعم الجمعيات المحلية ذات التوجه التراثي على المستويين المادي والمعرفي التكويني.

**خاتمة:**

يمكننا أن نخلص من هذه الدراسة إلى أن المحافظة على مخازن أوجكال، وتأهيلها، وتثمينها كمعمار جبلي يعود إلى أزيد من قرنين، مهام ليست بالهينة، و تفرض تضافر الجهود، وتكامل الأدوار

المتنوعة في إطار مشروع التراث والتنمية بما هو بنية التفاعلات، وما يمكن أن يتخللها من صراعات، وتوافقات في ظل القوانين المنظمة والضوابط الأخلاقية. ويمكن أن نستنتج أيضا أن تأهيل المعلمة التراثية كما هو الأمر في أوجكال، مرهون بتأهيل المجال الترابي الذي تقع فيه، ذلك لأن المعلمة جزء لا يتجزأ من الهوية الترابية للمنطقة، ومن ماضي الناس، وحاضرهم، ومستقبلهم. ومن هنا أهمية المقاربة التاريخية التراثية في دراسة المآثر، تجاوزا لكل مقارنة تقنية تعلق فوق الزمن والوقائع، ولا تكثر بالخصوصية الثقافية والمضامين التراثية. ففي حالة المعمار الجبلي بأوجكال تبين لنا وعن كثب، أن توقف سيرورة المحافظة والتأهيل إنما يرجع في المقام الأول إلى غياب استثمار ماضي المعلمة، فالصراع حول الملكية، و على امتداد قرنين، أعيد إنتاجه في سياقات المحافظة بعدما كان هذا المعمار الجبلي، الذي يهمننا أمره، مجرد أطلال مهجورة، ومرد ذلك إلى غياب الوعي بمقاصد المحافظة والتنشيم، أو علاقة التراث بالتنمية المستدامة. وهكذا فسياسة التأهيل والمحافظة يجب أن تأخذ بالاعتبار الكامل الشروط المنهجية و العملية السالفة الذكر، كما يجب أن تتأى عن كل التوجهات المحدودة ذات الخلفية الثقافية الضيقة والإثنية.

#### قائمة المصادر والمراجع بالفرنسية:

• المصادر:

- \*Guennoun, S. La montagne berbère. Les Ait Oumalou et le pays Zaian. Ed. Omnia. 1933.
- \*Guillaume, A : Les berbères marocains et la pacification de l'Atlas central ( 1912-1933), et .R.Julliard. Paris 1946.
- \*Meunié ,jacques : Greniers, citadelles au maroc textes et plans pub. Institut des H.E.marocaines, Paris , 1951. Arts et Métiers Graphiques. Paris 1951.
- \*Montagne, Robert : Un magasin collectif de l'anti Atlas. L'Agadir des Ikounka. Librairie La Rose. Paris (V9), 1930.
- \*Montagne, Robert: Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Ed. Afrique-orient, 1989.
- \*Peyronnet, R : Tadra-pays Zaian-Moyen Atlas. Imp. Alger. 1923.
- \*Terrasse, Henri : Kasbas Berbères de l'Atlas et des Oasis. Les grandes architectures du Sud marocain. Ed. Horizons de France. Paris(8<sup>e</sup>), 1938.

• المراجع:

\*Blok, Mustapha : Habitat et patrimoine au Maroc présaharien : Etat des lieux , évaluation et perspectives de développement. Cas d'Ighrem n Igoulmim. Mémoire D.E.P.A, Université Senghoz, Alex 2001.

\*Boujrouf, Said. Tourisme et développement local–le cas de l'expérience de Tabant. Séance 6 : fragilité, Approche par la dynamique territoriale et les indicateurs de durabilité (séance 3 : Stratégies et Projets)

\*Charte de l'éthique du tourisme culturel, Paestum, le 05 novembre 1999, 2ème exposition méditerranéenne du tourisme archéologique. Ravello, le 13 avril 2000.

\*El Bayed, Hicham. Tourisme durable et développement local. Durabilité et montagne. Le Tourisme durable. Marrakech, 23 mai 2003

\*Fishier, Gustave–Nicolas, Psychosociologie des espaces. In cours DESS psychologie de l'environnement. Université René Descartes. Février 1996.

\*Gravari–barbas. Maria "Le sang et le sol". Le patrimoine facteur d'appartenance à un territoire urbain "Le territoire lieu ou frontière ?" Paris 2–4 oct.1995.

Actes de colloque international : le tourisme durable du 22 au 24 mai Marrakech 2006.

\*Lenoir, Maurice.L'architecture de terre en Méditerranée. Pub, F.L.S.H, Université Med V. série n° 80. Rabat, 1999.

\*Ministère du Tourisme, Sites naturels de la province de Beni Mellal, Mission d'octobre 1991.

\*Turgeon, L. Du matériel à l'immatériel, nouveaux défis,nouveaux enjeux . Revue Ethnologie Française.V.40.PUF.2010.

• مرجع بالعربية:

الناصرى، محمد، الجبال المغربية: مركزيتها - هامشيتها- تتميتها. منشورات وزارة الثقافة، ط 2، 2003.

أليات توظيف التراث المعماري لإدامة التنمية العمرانية، الثقافية، والسياحية  
جزيرة الروضة في القاهرة دراسة تطبيقية

**Mechanisms for using architectural heritage to support urban, cultural  
and tourism development**

**Al-Rawda Island in Cairo, an applied study**

د.مَيّ السيد السيد محمد

وزارة السياحة والآثار - مصر

mai2181972@gmail.com

**ملخص :**

تتخذ الدولة المصرية لاسيما القاهرة الكبرى بنطاقات عمرانية تراثية متنوعة نظرًا لتعاقب الحضارات؛ فضلًا عن التبادل الثقافي مع قوى الاحتلال لأزمته طويلة نتج عن هذه السجلات أراثًا عمرانيًا تراثيًا ثريًا .  
أدرجت منطقة جزيرة الروضة على القوائم المؤقتة لقائمة التراث العالمي، نظرًا لما تحمله المنطقة من تطور يتعلق بالأحداث التاريخية، العمران؛ وتطور آخر تكنولوجي يتعلق بتطور الهندسة المعمارية للمنشآت المائية المتمثلة في مقياس النيل .

ومن ثم تُشكل منطقة منيل الروضة قيمة استثنائية تاريخية ومعمارية عبر تطورها التاريخي في الحُقب الزمنية المتلاحقة فضلًا عن القيمة المضافة بسلامة منشآتها المعمارية المتمثلة في مقياس النيل ، قصر المانسترلي ، قصر المنيل ومتحف أم كلثوم .

الكلمات المفتاحية : التراث ، العمران ، التنمية ، الإدامة ، القيمة الإستثنائية .

**Abstract**

The Egyptian state, especially Greater Cairo, is rich in various heritage urban domains due to the succession of civilizations. In addition to the cultural exchange with the occupation forces for a long time, these arguments resulted in a rich cultural heritage. The Roda Island region was included in the provisional lists of the World Heritage List, due to the development that the region carries related to historical events, urbanization, and another technological development related to the development of the architecture of the water facilities represented by The Miqyas alnayl. Hence, the Manial Al-Rawda area constitutes an exceptional historical and architectural value through its historical development in successive periods of time, in addition to the added value in the safety of its architectural facility, represented by The Miqyas alnayl, the Manesterly Palace, Manial Palace and Umm Kulthum Museum.

**key words :** Heritage, urbanization, development, sustainability, and exceptional value

## مقدمه :

تعتبر التنمية العمرانية الأداة الكفيلة بحل إشكالية اندثار التراث العمراني ، ويتطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي ؛ حيث أهتم بالرفاهية الاجتماعية لينتقل إلي الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم لتخفيف حدة الفقر وتأمين حاجات الإنسان وصولاً إلي مفهوم التنمية المستدامة .

و انطلاقاً من أدرج منطقة جزيرة الروضة على القوائم المؤقتة للتراث العالمي كمرشح ثقافي محتمل لما للمنطقة من هوية وُسْمَتها بميزات تنافسية ؛ أهمها القيمة التاريخية ، الأمتداد العمراني على مدار الحُقب الزمنية ، والتميز المعماري التكنولوجي للمنشآت التراثية في الجزيرة فقد تمت دراسة منطقة جزيرة الروضة من الجوانب الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، وتقييم الأداء الإداري بتطبيق نموذج تفعيلاً ثقافية التراث العالمي باستخدام SWOT Analysis لبيان حالتها ؛ وصولاً لوضع برنامج "أدارة ومراقبة " للمنطقة برؤية مستقبلية تهدف إلي تحقيق التنمية المستدامة في كافة المجالات والتي من شأنها الحفاظ على القيمة الاستثنائية<sup>2</sup> للجزيرة .

## 1- جزيرة الروضة<sup>3</sup> ، تطورها التاريخي، العمراني، مكوناتها المعمارية :

للإسترادة حول صياغة مفهوم التراث عالمياً عبر المواثيق والاتفاقات الدولية راجع ؛ ميثاق أثينا 1931م الصادر عن معهد التعاون للجمعية الدولية [www.icomos.org](http://www.icomos.org)، اتفاقية لاهاي 1954م الصادرة عن اليونسكو [www.unesco.org](http://www.unesco.org)، ميثاق البندقية صادر عن المؤتمر الثاني للمعماريين والتقنيين للمعالم التاريخية الصادر في 1964م Venice charter [www.icomos.org/ charters](http://www.icomos.org/charters) ، ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن و المناطق التاريخية الصادر عن الايكوموس 1987م [www.icomos.org/ charter](http://www.icomos.org/charter)، Washington charter for historic cities، اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي الصادر عن اليونسكو 1972م <http://whc.unesco.fr/conventiontext>، دعم البند الثالث في ميثاقينسيا فكرة القيمة ، وعكست وثيقة نارا للاصالة احساس تعدد القيم Nara document of authenticity , 1994 [www.icomos.org](http://www.icomos.org)، بينما حدد ميثاق بورا الصادر عن ايكوموس استراليا القيم وحصرها ( ثقافية ،جمالية، تاريخية، علمية ،اجتماعية ، روحية )

Burra charter,first,second .paragraph [www.icomos .org/charters](http://www.icomos.org/charters)

<sup>3</sup>عُرِفَت اول الإسلام باسم الجزيرة ، وجزيرة مصر وعُرِفَت كذلك بجزيرة بابلون حيث ورد الاسم في أوراق البردي التي ترجع إلي ولاية قره بن شريك 90 – 96 هـ ، وعُرِفَت بجزيرة الصناعة وجزيرة المقياس أو دار المقياس ، ووردت كذلك بجزيرة الحصن وذكُرت بجزيرة الفسطاط ؛ راجع : المقرئزي (تقي الدين العباس أحمد بن علي 845/1442م )، 1294هـ ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقرئزية ، تحقيق : محمد زنيهم – مديحة الشرقاوي ، جزءان ، بولاق- القاهرة : ج1، ص 178 ؛ عبد العليم ، أنور ، 1974م ، البحرية الإسلامية في شرق البحر المتوسط ، مقالة بكتاب تاريخ البحرية المصرية ، نشر جامعة الاسكندرية : ص 347 ؛ العدوي، إبراهيم ، 1961 م ، ولاية قره بن شريك على مصر في ضوء أوراق البردي ، بحث في المجلة التاريخية المصرية ، المجلد 11، ص 63 ؛ القلقشندي ، ( شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد ت 821هـ ) 1919-1929م ، صبح الأعشي في صناعة الأنشاء، ج. 3، دار الكتب المصرية ، القاهرة : ص 339 . ابن عبد الحكم (أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ابن أعين القرشي المصري ت 187 – 257هـ / 870-871م) 1969-1986 م ، فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق ، هنري ماسيه ، مطبعة مجلس المعارف الفرنسي الخاص بالعادات الشرقية ، القاهرة : ص 23 ؛ الادريسي( محمد بن عبد العزيز الشريف 493-1100م )، 1957م ، وصف إفريقيا الشمالية و الصحراوية مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في أختراق الأفاق ، تحقيق ، هنري بيرييس ، معهد الدراسات الإسلامية ، الجزائر : ص 323 ؛ الكندي (ابو عمر محمد يوسف 350هـ/961م) الولاة والقضاة ، طبعة رفن كست ، بيروت: ص 78.

## 1-1 موقع جزيرة الروضة :

نشأت الروضة<sup>4</sup> كجزء من الفسطاط بين مدينة مصر والحيزة<sup>5</sup>، بواسطة طريق بري بلغ طوله 35متر آنذاك، ويحيط النيل بالجزيرة من جميع الجوانب<sup>6</sup>؛

## 1-2 مساحة وحدود الجزيرة

تراوح طول الجزيرة المستطيلة الشكل من 3000: 3200م، بينما قُدر اتساعها 660:700م؛ وإجمالي مساحتها 318 فدان<sup>7</sup>، ويتراوح كثافة سكانها 100 : 250 شخص/هكتار<sup>1</sup> (شكل - 1).

## 1-3 مقومات الجزيرة :

أهم مقومات جزيرة منيل الروضة أستغادتها من نهر النيل في شتئ الجوانب كفراغ عام، مطل سياحي محاط بحزام أخضر على ضفافه، تأثر نطاقها العمراني بنهر النيل<sup>2</sup>(شكل-2)؛ فالروضة والزمالك جزر مأهولة سكنيًا، بخلاف جزر الذهب<sup>3</sup>، الوراق والقناطر اللائي يغلب عليهن الأنشطة الزراعية، وأكتسبت الجزيرة قيمة مضافة بالمنشآت المعمارية المقامة لاحقًا.

## 1-4 أستعمالات الأراضي في الجزيرة :

<sup>4</sup> عن الوقت الذي تكونت فيه الجزيرة وأسباب تكوينها، انظر؛ جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، ترجمة وتقديم وتعليق، إيمان فؤاد سيد، مكتبة الخانجي، القاهرة 1988م، ص 333-334، Discription de l'Egypte vol. 18, P.467; Casanova (P), Essai de Reconstitution Topographique de la ville, d' al Fostat ou Misr, MifAoxxxv(1913) P. 25 ; Clerget (M), Le Caire , IPP. 24 – 27

<sup>5</sup>نسبة إلي الوزير الفاطمي الأفضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي الذي شيد بستان الروضة الكبير، فأصبحت تعرف منذ ذلك الوقت بجزيرة الروضة انظر؛ الاسيوطي ( جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي، ت 911هـ/1505م ) ، كوكب الروضة ، بلبل الروضة عن تاريخ النيل وجزيرة الروضة ، 1981م دراسة ونشر وتحقيق، نبيل محمد عبد العزيز ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة : ص 5 ؛ الاسيوطي ، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، 1881م، ج.2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار أحياء الكتب العربية، القاهرة : ص 379، ابن إياس(زين العابدين أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي الناصري القاهري ت 930هـ ) 1131هـ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ،، ج1، مطبعة بولاق، القاهرة: ص 270

<sup>6</sup>ابن واصل (محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم ابن واصل أبو عبدالله المازني التميمي الحموي ياقوت جمال الدين ت 697هـ) 1377هـ-1957م، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق جمال الدين الشيال – حسنين محمد ربيع – سعيد عبد الفتاح عاشور، ج5، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: ص 278

<sup>7</sup> بمضاهاة تقارير وزارة الأشغال والموارد المائية السابقة ببيانات الجهاز المركزي للتعينة والاحصاء الحالية يلاحظ أن أبعاد الجزيرة تقريبًا ثابتة علم الفترات فقد قدر جومار طولها 3150 م، وعرضها 750 م؛ جومار، وصف مدينة القاهرة، ص 334؛ أما كريزول فقد قدر طولها 3000م، وعرضها 500م

Creswell, The Muslem Architecture of Egypt , 2vols, . Oxford, 1952-1958, I.P.85

<sup>1</sup>الهكتار: وحدة مساحة فرنسية تساوي عشرة آلاف متر ، السيد، محمد كمال ، 1986، أسماء ومسميات من مصر القاهرة ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة: ص 211 .؛ بيانات الجهاز المركزي للتعينة والاحصاء – جمهورية مصر العربية .

<sup>2</sup>حصر الدكتور محمد رمزي تحولات النيل بالقاهرة وحقق أماكنها في مقالته الجغرافية التاريخية لمدينة القاهرة ( شاطنا النيل تجاه مصر القديمة و القاهرة وماطراً عليها من التحولات من الفتح العربي إلي اليوم) 1942 ،مجلة العلوم ،المجلد الرابع ،السنة التاسعة ،ص ص 497- 523 .

<sup>3</sup>كتاب وقف السلطان الغوري الجامع لأوقافه رقم 882 المحفوظ بوزارة الأوقاف، المشترك وصفًا و المفترق صغفًا، طبعة جوتنجن، ألمانيا 1846م، ص 103.

شُغلت أراضي الجزيرة قديماً في 30 ق.م كجزء مكمل لمنطقة بابلليون وحصونها، وفي 21هـ/ 641م شُغلت بثكنات للجند العرب، وفي 247هـ/ 861م بُني فيها مقياس النيل، ويقع ضمن حدود الجزيرة قصر المنيل، قصر المانسترلي، متحف أم كلثوم؛ وحديثاً عبارة عن سكن و محلات واستعمالات مستحدثة.

## 2- التطور التاريخي لجزيرة الروضة:

### 2-1 الجزيرة في عصر الإمبراطورية الرومانية 30 ق.م:

كانت جزيرة منيل الروضة جزءاً من حصن بابلليون، وشهدت الجزيرة قناة تربط بينها وبين البحر الأحمر وسميت قناة تراجانوس نسبة إلى الإمبراطور الروماني الذي حرص على تنشيط التجارة في المنطقة

### 2-2 الجزيرة في العصر المسيحي 60 ق.م: 600 م:

زخرت المنطقة في العصر القبطي<sup>4</sup>؛ وعقب اعتناق الإمبراطور قنسطنطين المسيحية 306-337م بالعديد من الكنائس والأديرة القبطية أهمها مجمع الأديان ( شكل - 3 )

### 2-3 الجزيرة في العصر الإسلامي 21هـ/ 641م :

بافتتاح الإسلامي لمصر ظفر القائد عمرو بن العاص بحصن بابلليون فتحصن الروم والقبط في الجزيرة بعد ان قطعوا الجسر الرابط بينها وبين الحصن<sup>5</sup>؛ فلما هرب الروم منها خرب أبراجها وأسوارها ( شكل - 4 )

## 3- التطور العمراني لجزيرة الروضة:

### 3-1 الجزيرة في العصر الأموي:

صار للجزيرة دور مهم منذ بداية بإنشاء الوالي مسلمة بن مخلد 46-62هـ/ 667-681م داراً لصناعة السفن البحرية بنوعيتها<sup>6</sup>، وازداد عمران الجزيرة زمن عبد العزيز بن مروان 65-85هـ/ 685-704م وعين للجزيرة والي فضلاً عن اعمار الجزيرة بعدد كبير من الحوانيت لا سيما في جزئها الجنوبي خلال خلافة الوليد بن عبد الملك 86-96هـ/ 705-714م .

### 3-2 الجزيرة في العصر العباسي:

<sup>4</sup> ابن إياس ، بدائع ، ج1، ق1، ص 270

<sup>5</sup> ابن ظهيرة ( محمد علي محمد الشوكاني الحسن بن عبدالله العسكري ابو هلال ابن عساكر ابو القاسم محمد بن محمد ابن ظهيرة المكي ، ت 825-885هـ ) ، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، تحقيق مصطفى السقا - كامل المهندس ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر:

ص 97 .

<sup>6</sup>Wiet,(G) Matériaux pour un Corpus Inscriptionum, PP.165-169

عَمَرَ احمد بن طولون حصنها في 263هـ بمائتين ألف دينار ليكون معقلاً لحريمه و ذخائره، وشيد فيها المنازل وأقام بها داراً للصناعة<sup>1</sup>، وبتولي محمد بن طغج الأخشيد نقل دار الصناعة إلي ساحل مصر القديمة وحوله إلي بستان سماه المختار، وأستمر منتزهاً حتى زوال دولة أخشيد<sup>2</sup>.

### 3-3 الجزيرة في العصر الفاطمي :

صارت الجزيرة عامرة بالناس في عهد الفاطميين، وعُين لها والي وقاض، ودُكرت في المصادر القاهرة، مصر، الجزيرة، وعُرفت الجزيرة بالروضة في عهد الأفضل شاهنشاه<sup>3</sup>، وأقام الحكم بأمر اللهفي الجزيرة موضعاً لمحبوته البدوية سماه الهودج<sup>4</sup> و بستاني الجنان والمنتهي<sup>5</sup>.

### 3-4 الجزيرة في العصر الأيوبي:

أشترى الملك المظفر تقي الدين عمر بن شاهنشاه جزيرة الروضة إلي ان كتب له صلاح الدين الأيوبي أن يسلمها للبلاد فأوقفها كاملة على مدرسته المعروفة بالتقوية (منازل العزالقديمة)<sup>6</sup>؛ وبتولي الصالح نجم الدين أيوب استأجر الجزيرة من فخر الدين أبي محمد عبد العزيز مدرس التقوية لمدة سنتين في دفعتين الأولى من جامع غين<sup>7</sup> إلي المناظر طولاً وعرضاً من البحر إلي البحر، والثانية هي باقي أرض الجزيرة<sup>8</sup>.

وأقام في قسمها الجنوبي الملك الصالح قلعة عُرفت باسم قلعة المقياس، وقلعة الروضة والقلعة الصالحية وقلعة جزيرة الفسطاط.

### 3-5 الجزيرة في العصر المماليكي:

حظيت الجزيرة في عهد سلاطين المماليك بعناية فائقة، وظلت مدة حكمهم موضع نزهمهم هم ورعاياهم، ومكان احتفالاتهم وأعيادهم، فحل سلاطين المماليك أوقاف العصر الأيوبي، وقرر الملك الناصر محمد بن

<sup>1</sup> ابن تغري بردي ( جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن سيف الدين تغري بردياً أنابكي الشيبقاوي الظاهري ، ت 874هـ )، 1929-1956 م النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، بتعليقات محمد رمزي بك ، دار الكتب المصرية ، 1970-1972 م بتحقيق ، فهيم محمد شلتوت - جمال محمد محرز - إبراهيم علي طرخان - جمال الدين الشيال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ج3 ، ص 255..

<sup>2</sup> المقرزي ، الخطط ، ج2 ، ص 177؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، ص 378 .

<sup>3</sup> المقرزي ، الخطط ، ج2 ، ص 180-181 ؛ السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج2 ، ص 379 .

<sup>4</sup> ابن إياس ، بدائع ، ج1 ، ص 221 .

<sup>5</sup> المقرزي ، الخطط ، ج1 ، ص 489 ، 480 ، ج2 ، ص 177 .

<sup>6</sup> شيدتها السيدة تغريد أم الخليفة العزيز بالله ولم يكن بمصر أحسن منها ، كانت مطلة على النيل ؛ المقرزي ، الخطط ، ج1 ، ص 484 ، ج2 ، ص 383

<sup>7</sup> المسجد الجامع بالروضة وظلت الخطبة قائمة فيه إلي ان عمر جامع المقياس ، فبطلت منه الي الدولة الظاهرية 660هـ ، المقرزي ، الخطط ، ج2 ، ص 296-297

<sup>8</sup> الشجاعي ( شمس الدين 745هـ ) 1389-1404هـ / 1978-1985 م ، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده ، طبعة فيسبادن ، حققه وترجمه إلي الألمانية : برباره شيفر ، ج 1-2 ، سلسلة مصادر تاريخ مصر الإسلامية ، ج 2 ، ق 1-2 ، ص 60 ،

قلاوون إدخال أراضي الجزيرة في ديوان الخاص وضمت لأعمال الجيزة ،وبتولي السلطان قانصوه الغوري نزع ملكية أراضي الروضة من اصحابها ووقفها على المقياس<sup>9</sup>.

ومن الجدير بالذكر ان صناعة السفن ازدهرت بدار الصناعة بالجزيرة في العصر المملوكي ازدهاراً كبيراً و شهدت الروضة منتزهات بحرية كبيرة، أما عن العمارة بها فكان لها شأن كبير حتى أن ابن دقماق ذكر أن كان يوجد بها حوالي نحو العشرين مسجد .

### 3-6 الجزيرة في العصر العثماني:

حظيت الجزيرة بعناية واهتمام ورعاية الدولة وكانت مقاماً لطبقة متميزة من المجتمع، وأستمر العمران قائماً بالجزيرة، وثبت في حجة وقف الأمير عابدي بك قيامه ببناء قاعات ،مرافق ،ساقية ،حوض دواب ،طاحون وجنية بالإضافة لبناء جامع جنوب الروضة تجاه مصر القديمة وأوقف أموالاً على زاوية البسطامي بالجزيرة<sup>1</sup>، وحفلت الجزيرة بالعديد من القصور الفخمة والبساتين الكبيرة<sup>2</sup>.

### 3-7 الجزيرة في عصر أسرة محمد علي :

أقام إبراهيم باشا بن محمد علي بستان شمال الجزيرة على طراز أوروبي<sup>3</sup>، ويمثل موقع البستان الآن القصر العيني الجديد ،أما جنوب الجزيرة اقام حسن باشا المانسترلي قصرًا حل محل جامع المقياس الذي ترجع أصوله إلي زمن الخليفة المستنصر الفاطمي ،وصمم بمعرفة باسكال كوست<sup>4</sup>.

### 3- المنشآت المعمارية الحالية في جزيرة الروضة :

#### 4-1 مقياس النيل:

<sup>9</sup> وثيقة وقف السلطان الغوري على المقياس ، رقم 882 أوقاف ؛ إبراهيم عبد اللطيف ، دراسات تاريخية ( ملحق 2 ابن دقماق ، صارم الدين بن ايدمر القاهري ؛ الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، ق1 )

<sup>1</sup> وثيقة أوقاف رقم 922 .

<sup>2</sup> الجبرتي ( حسن بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي العقيلي الهاشمي ، ت 1167 هـ / 1754 م ) ، 1998 م ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، دار الكتب المصرية ، تقديم ، عبد العظيم رمضان ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصر ، ج 2 ، ص 39 – 40

<sup>3</sup> كلوت بك ، لمحة عامة إلي مصر ، 1981 ؛ ترجمة: محمد مسعود ، ط 2 ، ج 1 ، نشر دار الموقف العربي ، القاهرة: ص 150 ؛ مبارك ، (علي بن مبارك بن مبارك بن سليمان بن إبراهيم الروجي ت 1239 هـ / 1823 م) ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج 18 ، ص 11

<sup>4</sup> Creswell, The Muslem Architecture of Egypt, I.P.219.

تناولت الكثير من الدراسات الحديثة عن مقياس النيل<sup>5</sup>، (لوحة - 1) أمر بإنشائه الخليفة المتوكل 247هـ/ 681م؛ عُرف بعدة أسماء منها: المقياس الهاشمي، المقياس الجديد، المقياس الكبير، مقياس الروضة.

## 2-1-4 الوصف المعماري للمقياس<sup>6</sup>:

يتكون هذا المقياس من بئر مربع مشيد بأحجار مهذبة روعي في بنائها أن يزيد سمكها كلما ازد العمق، وعلى هذا فقد تألف البئر من ثلاث طوابق، الطابق السفلى على هيئة دائرة، يعلوه طابقين مربع الشكل، الطابق الثالث ذات أضلاع أطول وأكثر إتساعاً من أضلاع المربع الثاني. حيث أنه من الجدير بالإشارة جعل سمك الجدران وتدرجها على هذا النحو يدل على ان المسلمين كانوا على علم بالنظرية الهندسية الخاصة

<sup>5</sup> عيسى إسكندر معلوف، المهندس المسلمون، مجلة الهندسة، ع3، القاهرة، 1923م؛ أحمد رضوان، الأعمال التي قام بها وزارة الأشغال حول مقياس النيل الأثري بالروضة، مجلة الهندسة، ع15، القاهرة، 1935م؛ عبد الرحمن زكي، عرض لكتابتها بمقياس النيل في جزيرة الروضة، تأليف كمال معتمدناغالب، المجلة التاريخية المصرية، ع1، م4، القاهرة، مايو 1951م، صص 264 - 266؛ حسن عبد الوهاب، مقياس النيل بالروضة، دائرة معارف الشعب، ج1، مطابع الشعب، القاهرة، 1959م؛ فريد شافعي، العمارة العربية فمصر الإسلامية، عصر الولاة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1390هـ/ 1970م، صص 385-393؛ محمد عبد العزيز سيد حسين، جزيرة الروضة وأثارها الدارسة حتمنهاية العصر المملوكي رسالة ماجستير، قسم الآثار الإسلامية، كلية الآثار، جامعة القاهرة، 1398هـ/ 1977م؛ حسنا الباشا، مدخل إلى الآثار الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979م، صص 169-170، احمد عبد الرازق، الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، مكتبة سعيد رأفت/ جامعة عين شمس، القاهرة، 1983م، صص 99-102؛ كريزويل، الآثار الإسلامية الأولى، ترجمة عبد الهادي عبلة، دار قتيبة، دمشق/ سوريا، 1405هـ/ 1984م، صص 385-389؛ كما للدین سامح، العمارة الإسلامية فمصر، ط3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1408هـ/ 1987م، ص17؛ احمد عبد الرازق، تاريخ آثار مصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الفاطمي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993م، صص 77-83؛ عاصم محمد زقيد الرحمن، المنشآت المائية فمصر الإسلامية منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأيوبي، ضمن بحث وكتاب للنقائش والرسوم الصخرية في الوطن العربي، تونس، 1997م، صص 274-333؛ احمد عبد الرازق، العمارة الإسلامية في العصر النبوي الفاطمي، القاهرة 1420هـ/ 1999م، صص 83-90؛ أسامة طلعت عبد النعيم، دراسات في الآثار الإسلامية، (مصر)، مؤسسة ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1420هـ/ 1999م، صص 80-81؛ حسنا الباشا، عمائر العصر العباسي المبكر، ضمن موسوعة العمارة والآثار والفنون الإسلامية، ط1، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1420هـ/ 1999م، ص1 صص 239-240؛ سام محمد نوار، المنشآت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي دراسة أثرية معمارية، دار الوفاء، الإسكندرية/ مصر، 1999م، صص 18؛ سو سن سليمان نوح سليمان، آثارنا الإسلامية، العمارة فمصر الإسلام والعصر العباسي الأول، ط1، دار نهضة الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1420هـ/ 2000م، صص 197-202؛ رافت محمد محمد النبراوي، الآثار الإسلامية، العمارة والفنون والنقود، المعهد العالمي للدراسات الإسلامية، القاهرة، 1423هـ/ 2003م، صص 220-222؛ محمد حمزة إسماعيل الحداد، المجلد في الآثار والحضارة - الإسلامية، القاهرة، 2004م - صص 251-254؛ مصطفى عبد الله، محمد شحبه، مدخل إلى العمارة الإسلامية، مطابع الطوبجيا التجارية، القاهرة، د.ت.، صص 68-88.

<sup>6</sup> أجاد الرحالة فيما سطره حول تحديد موقع المقياس ووصف عمارته بداية من الإدريسي، محمد بن عبد العزيز الشريف، وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق فب أختراق الأفق، تحقيق هنري بيرس، معهد الدراسات العليا الإسلامية، الجزائر، 1957م، صص 325، بينما حدد ابن جبير وقت أستشعار قراءة عمود المقياس في شهر يونيو؛ ابن جبير، محمد بن أحمد الكناني الأندلسي، رحلة ابن جبير، تقديم محمد مصطفى زيادة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت.، صص 55، 54، ويعد نص التجيبي أستكمالاً لنص ابن جبير حيث حدد موقع الجزيرة من مدينة الفسطاط وموقع المقياس من الجامع، وسجل قراءة المقياس وقت زيارته؛ التجيبي، القاسم بن يوسف بن محمد بن علي، مستفاد الرحلة والاعتراب، 3 أجزاء، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية لكتاب، ليبيا - تونس، د.ت.، صص 164-165، أما الحسن الوزران فتعرض لتفاصيل دقيقة تتعلق بعملية التشغيل ودخول الماء لجسم المقياس؛ الوزان، الحسن بن محمد = الشهير بجنان ليون الإفريقي، وصف إفريقيا، جزءان - تعريب وتحقيق محمد حجي، محمد الأخضر، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1980، صص 213-215.

بازدياد الضغط الأفقي للتربة كلما ازداد العمق إلى أسفل، ويجري حول جدران البئر من الداخل درج يصل إلى القاع. ويتصل المقياس بالنيل بواسطة ثلاثة أنفاق يصب ماؤها في البئر من خلال ثلاث فتحات وضعت خصيصاً في الجانب الشرقي من البئر وذلك حتى يظل الماء ساكناً، حيث أن حركة المياه في النيل من الجنوب إلى الشمال وبالتالي لا يوجد اتجاه حركة للمياه في الناحية لشرقية والغربية، ويعلو هذه الفتحات عقود مدببة ترتكز على أعمدة مدمجة في الجدران ذات تيجان وقواعد ناقوسية، ويقوم في وسط البئر عمود رخامي مدرج ومثل القطع يعلوه تاج روماني يبلغ طوله 16 ذراع حفر فيه علامات المقياس؛ (أشكال - 5 ، 6 ، 7) يرتكز هذا العمود على قاعدة من خشب الجميز لأنه النوع الوحيد الذي لا يتأثر بالمياه وذلك لتثبيتته من أسفل، ومثبت من أعلى بواسطة Tie-beam أيك مرة، وعليه نقش بالخط بالك وفي الآية قرآنية تعد أقدم أمثلة الكتابات الأثرية في مصر الإسلامية.

### 3-1-4 الإصلاح والتجديد في المقياس :

وقد تناولت يدا الإصلاح والتجديد مقياس النيل على فترات زمنية مختلفة منها الإصلاح الذي قام به أحمد بن طولون سنة 259 هـ / 751 م، وقد سجلت من خلال نقوش كتابية في الجانب الجنوبي والغربي بالمقياس تشير إلى إصلاحه للمقياس وانفاقه ما يقرب من 1000 دينار في عهد الخليفة المستنصر؛ كذلك قام وزيره بدر الجمالي بتجديد المقياس سنة 485 هـ وبنى مسجداً في جانبه الغربي عرف بمسجد المقياس. قام السلطان المملوكي الظاهر بيبرس 658-676 هـ بإضافة قبة فوق بئر المقياس في القرن السابع الهجري، كما شهد إصلاحات أخرى في عهد السلطان الأشرف قايت باي ملك مصر 872-901 هـ كما شهد إصلاحات أخرى في العهد العثماني على يد كل من السلطان سليم الأول 819-926 هـ، السلطان سليمان القانوني 926-974 هـ، السلطان سليم الثاني 974-982 هـ. كما حظي بنصيب من جهود الحملة الفرنسية سنة 1214 هـ / 1799 م فنظفوا بئر المقياس من الطمي المتراكم في قاعه، كما أضيفت قطعة من الرخام مقدارها ذراع إلى عمود المقياس ونقش عليها تاريخ 1215 هـ / 1899 م. قامت وزارة الأشغال العمومية سنة 1305 هـ / 1887 م بتنظيف المقياس مرة أخرى من الطمي المتراكم بداخله.

### 4-1-4 مهندس المقياس :<sup>1</sup>

الفرغاني هو أبو العباس أحمد بن محمد بن كثير الفرغاني الذي ولد في خوارزم في أواخر القرن التاسع الميلادي وأنه كان من معاصري - ذلك فليس تليدنا معلوماً مؤكدة عن تاريخ ميلاده أو وفاته، ولكن يمكن القول بأنهم عاشوا في القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي وأنه كان من معاصري العلامة محمد بن موسى الخوارزمي (174-235 هـ / 790-849 م) وأنه كان حياً في سنة 247 هـ / 861 م، ويرجح أن وفاته كانت بعد سنة 265 هـ / 878 م، ولكن الثابت أنه توفي في مصر ودفن فيها، انظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد الأنصاري المشهور بابن الزيات 814 هـ / 1411 م، الكواكب السيارة في ترتيبها للزيارة، طبعة بولاق، القاهرة، 1325 هـ، ص 143؛ أحمد تيمورباشا، المهندسون الإسلاميون، مجلة الهندسة، ع 5، ص 3، مايو 1923 م، ص 229؛ محمد غريب

وفي ما يتعلق بقضية اسم مهندس المقياس هل هو احمد بن محمد الحاسب ، أم أنه أحمد بن محمد بن كثير الفرغاني فقد ناقش كريبز ولهذه القضية<sup>1</sup>، وخلص منها إلى أن الاسمين لشخص واحد. (نوحة - 2)

#### 5-1-4 القيمة العالمية الاستثنائية لمقياس النيل وقياسها وتحليلها :

تكمن الأهمية الاستثنائية لمقياس النيل فيما يلي:

أنه ممثّل تكنولوجيا أختصت بتقديرات اقتصادية محددة للضرائب كأحد الأفكار الاقتصادية المؤكدة على النهضة الإسلامية المعمارية.

جودة، عباقرة علماء الحضارة العربية والإسلامية في العلوم الطبيعية والطب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004م، ص325 وينتسب إلى مدينة فرغانة بآسيا الوسطى، وهالآن واحدة من محافظات جمهورية أوزبكستان. ويعد الفرغاني واحداً من أهم علماء الفلك في القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وله الكثير من الكتب في علم الفلك مازالت تزخرها مكتبات العالم، ومن أهم مؤلفاته: كتاب الفصول واختصارا لمجسطى وكتاب العمل بالرخامات، انظر: ابن النديم (ت378هـ / 988م)، الفهرست، مطبعة الرحمانية، القاهرة، 1348هـ، ص389. وكتاب رسالة في النيل، انظر: ابن النديم، الفهرست، ص393. وكتاب فوجو معلم النجوم أصول الحركات السماوية وكتاب الفصول الثلاثين وكتاب علما لأفلاك، انظر: كرلون لينو، علما الفلك، تاريخه عند العرب في القرون الوسطى، الدار العربية للكتاب، بيروت/لبنان 1413هـ / 1993م، ص40؛ محمد غريب جودة، عباقرة علماء الحضارة، ص325 وكتاب المدخل إلى علم النجوم، حافظ طوقان، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، دار الشروق، القاهرة، 1963م، ص211

وكتابا لجمع والتفريق، انظر: Kamel Osman Ghaleb Pacha, *Le Mikyas ou nilomètre de l' ile de Rodah . Ifao , le p 14* ، 1951 ، Caire ، وكتابا كاملا لفرغاني، انظر:

زين العابدين متولى، الفلك عند العرب والمسلمين، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، صص 105-107، وقد اسند الخليفة المأمون العباسي 198-218هـ إلى الفرغاني دراسات كثيرة تتعلق بعلم الفلك فقامها علماً أحسن وجهه، كما عينه رئيس المرصد الشماسية في بغداد الذي يعتبر أول مرصد في الإسلام، انظر: زين العابدين متولى، الفلك عند العرب والمسلمين، ج1، صص 105-107 ولكن أيدين صاييلي في دراستها القيمة عن المراصد الفلكية في العالم الإسلامي في الفصل الثاني الذي خصصه لجهود المأمون في بناء المراصد أورد تفصيلاً كاملاً يتعلق بمرصد الشماسية، ولم يذكر ما يفيد رئاسة الفرغاني لهذا المرصد، وإنما ذكرها باعتبارها ضمنه بيئته العلمية، ويوصفها أحد الفلكيين الماشه ورينغ عصر المأمون، ولزيد من التفاصيل انظر: أيدين صاييلي، المراصد الفلكية في العالم الإسلامي، ترجمة: عبد الله العمر، ط1، سلسلة الكتب المترجمة، إدارة التأليف والترجمة والنشر، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1995م، صص 113-156 وقد عهد إليه الخليفة المتوكل العباسي 232-247هـ بالإشراف على حفر النهر المعروف بالجعفر بنانظر: احمد بن يوسف الكاتب المشهور بابن الداية، ت340هـ، كتابا للمكافأة وحسن العقبى، تحقيق: محمود محمد شاكر، دارالكتاب العلمية، بيروت/لبنان، د.ت.، ص130. وتجمع الروايات التاريخية على تكليف الخليفة المتوكل العباسي للفرغاني ببناء مقياس النيل الذي في سنة 247هـ، انظر: ابن الداية، كتابا للمكافأة وحسن العقبى، ص130، احمد بن محمد بن عبد السلام المنوف الشافعي، كتابا الفيض المديد فماً أخبار النبال لسعيد، وتوجد منه نسخة انصدار الكتب المصرية الأولى برقم 66 -والثانية تحت =رقم 429 جغرافياً، انظر Kamel, *Le Mikyas*, p. 133-137، علمبارك، الخطط التوفيقية، طبعة بولاق، القاهرة، 1300هـ، ج10، ص77: شهاب الدين احمد الحجازي ت874هـ / 1469م؛ نبال لرائد فنانبال لرائد، ورقة 4، 5 من النسخة الفوتوغرافية رقم 188 بلدان في مكتبة تيمور بدارالكتاب المصرية بالقاهرة (وهي منقولة من نسخة مكتبة البلدية بالإسكندرية المنسوخة سنة 1112هـ / 1700م انظر، Kamel, *Le Mikyas*, p.2-3، ابتزولاق 306-388هـ / 919-998م، فضائل مبروصفات، نسخة خطية بدارالكتاب المصرية بالقاهرة، تركة حليم تاريخ رقم 23، ص47: أنظر، Kamel, *Le Mikyas*, p. 3: جمال الدين أبي المحاسني يوسف ابتغري بردي الأتابكي، النجوم الزاهرة فملوك مصر والقاهرة، ط1، مطبعة دارالكتب المصرية، القاهرة، 1349هـ / 1930م، ج2، صص 310-311، وترى بعض المصادر أن بناء مقياس النيل كان لنفسه سنة 245هـ، انظر: احمد بن يعقوب المعروف بابن اوضحا يعقوب (توفي بعد سنة 292هـ)، كتابا بالبلدان، طبع ليدن سنة 1891م، ص266؛ ابند قماقت سنة 809هـ /

1406م، كتابا بالانتصار لولوا وسطا عقد الأمصار، طبع بولاق، القاهرة، 1309هـ / 1891م، ج4، ص114؛ سعيد بن بطريق المعروف بابن الفراهي المصري تاريخ، طبع بيروت: سنة 1909، ج2، صص 62-63

Press, Oxford, 1969, p. 299؛ K.A.C. Creswell، *Early Muslim Architecture II*, Clarendon،<sup>1</sup> فريد شافعي، العمارة العربية، ص389.

- تميز طريقة الانشاء وأحترافية تدرج الحوائط المقاومة للضغوط الأرضية بطريقة بسيطة ومميزة أوضحت براعة المصمم والمعماري، وأدت وظيفتها الإنشائية.
  - نظام تحميل عمود المقياس وربطه بالكمر الخشبي لتحاكي الهبوط وتحمل الاهتزازات بطريقة فنية .
- ويلاحظ تفاوت عالمية قيمة مقياس النيل بين؛ **أولاً**: أستثنائية في الاسلوب التكنولوجي في قياس مياه النيل وأسلوب الانشاء المرتبط بفكرة القياس ،**ثانياً**: أعتبارية كأثر إسلامي استخدم اقتصادياً ،**ثالثاً**: بعضية تميز الأثر بتشكيلات زخرفية نباتية عثمانية الطراز ،**رابعاً** : محدودة في السقف المضاف بطريقة مبتكرة ،**خامساً**: الأحجار القبطية المضافة إلي الجدران المكتشفة خلال الترميم .
- عكست عمارة وهندسة مقياس النيل فكرة أنشاء وتصميم مقاييس النيل منذ العصر الفرعوني؛ والتطور الهندسي للمنشآت المائية عبر الزمن كنوع من التكنولوجيا المستخدمة في التنمية الاقتصادية ودراسة أوضاع البلاد ، ويبرهن المبنى بعيداً عن الوظيفة على الأزدهار الحضاري في عصر الخلافة الإسلامية وأرتباطها بنهر النيل ،تميز وبساطة الانشاء للمبنى وتفرده المقاوم للضغوط الارضية الناشئة عن عمقه وعزل المياه الأرضية والتحكم في دخول المياه عبر الأنفاق الثلاثة .

#### 4-2 سراي المانسترلي :

أنشأها حسن فؤاد المانسترلي في 1851م ،عبارة عن مجموعة من المباني السكنية متناثرة داخل حديقة كبيرة محاطة بسور في بدايتها سلامك معد لجلوس الرجال وسراي للحريم ،ويطل السراي بجميع عناصره المعمارية على النيل<sup>2</sup>. ( لوحة - 3 )

تعرضت السراي للهدم 1938 ولم يتبق منها سوى الكشك<sup>3</sup> الخشبي وهو المبنى رقم (1) في شارع الملك الصالح بجزيرة الروضة وموضعه في الركن الجنوبي الغربي في نهاية جزيرة الروضة بجوار مقياس النيل، وبلغت مساحته 1000م ومكون من قاعة رئيسة مستطيلة التخطيط تفتح على الخارج من الجدار الجنوبي الشرقي

<sup>2</sup>Creswell,1952.P. 219 .

<sup>3</sup>كوشك ( Kyushk ) كلمة تركية بمعنى صغير للترويج عن النفس ويطلق عليه قصر صغير، راجع Red house, J; Turkish- English Lexicon(Beirut) – 1974 .

و يتقدمها تراس من الجهتين الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية يطل التراس الاول على الحديقة بينما يطل الثاني على النيل<sup>1</sup> (شكل - 8 )

#### 3-4 متحف أم كلثوم :

إذ يشغل أحد المباني الملحقة بقصر المانسترلي، وتبلغ مساحته 250 متراً، ويضم المتحف مقتنيات شخصية لأم كلثوم (لوحة - 4) منها ملابس، إكسسوارات، حقائب وأحذية، إضافة إلى مقتنيات فنية مثل العود والنوت الموسيقية والتسجيلات النادرة والأفلام؛ والمتحف مؤلف من 4 قاعات، تحتوي القاعة الرئيسية على 8 فائريجات تضم مقتنيات شخصية وأوسمة ونياشين، إضافة إلى 5 جداريات لصور نادرة لكوكب الشرق بطريقة "الكولاج"، وهناك نوت موسيقية وأشعار مكتوبة بخط عدد من الشعراء لأهم أغنيات الفنانة الراحلة أم كلثوم، وخطابات متبادلة بين سيدة الغناء العربي وسياسيين وقادة وشخصيات عامة، وأوراق ومذكرات خاصة .

#### 4-4 قصر المنيل :

يعد هذا القصر<sup>2</sup> الذي أنشأه الأمير محمد علي بن الخديو توفيق تحفة معمارية فريدة كونه يضم طرز فنون إسلامية متنوعة ما بين فاطمي ومملوكي وعثماني وأندلسي وفارسي وشامي ( لوحة - 5 ) ، بدء بنائه في 1091م، ويقع بجزيرة منيل الروضة بالقاهرة منها 5000 متر تمثل مساحة المباني . علمساحة 11711 متر<sup>2</sup> ويشتمل القصر على ثلاث سرايات هي : سراي الإقامة ، سراي الاستقبال ، وسراي العرش، بالإضافة إلى المسجد، والمتحف الخاص ، ومتحف الصيد، وبرج الساعة ، ويحيط به سور على طراز أسوار حصون القرون الوسطى ، فيما تحيط بسراي اه من الداخل حدائق تضم مجموعة نادرة من الأشجار والنباتات، ويستخدم القصر حالياً كمتحف .

#### سراي الاستقبال :

كان الغرض منها استقبال الضيوف الرسميين ، وتتكون السراي من طابقين، الأول يضم حجرة التشريف لاستقبال الشخصيات الرسمية وكبار رجال الدولة والسفراء وحجرة استقبال كبار المصلين مع الأمير في مسجده بالقصر، والثاني العلوي يضم قاعتان كبيرتان صممت إحداهما على الطراز المغربي حيث كسيت جدرانها بالمراميا والبلاطات القيشاني، أما القاعة الأخرى فصممت على الطراز الشام بحيث كسيت الجدران

<sup>1</sup> الوثيقة الخاصة بالكشك سجل 447 الباب العالي رقم 507 - ص 274 دار الوثائق العربية ، وللاستزادة عن السراي وتخطيطه و زخارفه راجع : عاشور ، شروق ، دراسة تحليلية فنية لزخارف الباروك الركوكو بقصر المانسترلي باشا بالروضة ، دراسات في آثار الوطن العربي 9، ص ص 592-624 .

<sup>2</sup> تناقلت ملكية الأرض للمقام عليها القصريين أفراد

العائلة الملكية وكبار الشخصيات الأجنبية في مصر فكانت ملكاً للأمير مصطفى باضليباشا والأمير أحمد رفعت باشا ثم انتقلت ملكيتها إلى الخديوي إسماعيل ثم السيد الويمازج وزينفما للدوقاد مون، وفي عام 1888 تنازل للدوقاد مون عن ملكها إلى أحد الرعايا الفرنسيين في مصر ويدعوا نكلودار شيد، وفي عام 1902

اشتراها الأمير محمد علي، وبدء في بناء قصره عام 1901

خلال العهد الملكي قام الأمير محمد علي العديد من الحفلات والاجتماعات بالقصر التي دعاهم إليها كبار رجال الدولة الباشوات والباشوات والبكوات وامن الوزراء والوجهاء والأدباء والصحفيين، وأوصال الأمير أن يكون القصر بعد وفاته متحفاً يستمتع بها الفنونه الزائرون .

ومعها السقف بأخشاب عليها زخارف هندسية ونباتية ملونة دقيقة التنفيذ بجانب كتابات قرانية وأبيات من الشعر.

### سراي الإقامة :

هيالسراي الرئيسة وأول المباني الت يتم تشييدها، وكانت مقر لإقامة الأمير وتتكون من طابقين يصل بينهما سلم دقيق الصنع. الطابق الأول يضم بهو النافورة، حجرة الحرير، الشكمة، حجرة المرايات، حجرة الصالون الأزرق،حجرة صالون الصدف، حجرة الطعام،حجرة المدفئة،ومكتب ومكتبة الأمير،وملحق به ابرج يطل على أهم معالم القاهرة والجيزة.

### سراي العرش :

تتكون السراي منطابقين، السفلي ويطلق عليه قاعة العرش الرئيسة،وكان الأمير يستقبل ضيوفه في هذه القاعة في المناسبات مثل الأعياد. أما الدور العلوي فمكون من قاعتان للجلسات الشتوية،وحجرة نادرة مخصصة لمقتنيات إلهامي باش اووجود الأمير محمد علي لأمه،ويطلق عليهاحجرة الأوبيسون

### القاعة الذهبية :

ويطلق عليها صالون الوصاية،وكانت تستخدم للاحتفالات الرسمية، ورغم خلوها من التحف إلاأنه اتعد تحفة فنية قائمة بذاتها لما نقش على جدرانها وسقفها من زخارف نباتية وهندسية مذهب ةغاية في الدقة . ونقل الأمير محمد علي هذه القاعة من منزل جده إلهامي باشا والذي شيدها أساساً لتليق بشرف استقبال السلطان عبدالمجيد الأول الذي حضر لتكريم إلهامي باشا بعدانتصاره على الإمبراطورية الروسي ةفي حرم القرم .وأطلق عليها القاعة الذهبية بسبب تنفيذ زخارف جميع جدرانها وسقفها بالذهب على طراز الركوك والعثماني والأعمدة عل شكل نخيل ذو لمسة مصرية.

### المسجد :

شيد على الطراز العثماني ويعتبر من المنشآت المتميزة معمارياً وفنياً، ويتكون من إيوانين، نفذ سقف الإيوان الشرقي على شكل قباب صغيرة من الزجاج الأصف رفيما حلي الإيوان الغربي بزخرفه شعاع الشمس أما المنبروالمحراب فمن فذانب الذهب في ماكسيت الجدران ببلاط اتقيشاني على بعضهاكتابات.

### برج الساعة :

شيد على نمط الأبراج الأندلسية والمغربية التي كانت تستخدم للمراقبة وارسال الرسائل بواسطة النار ليلاًوالدخان نهاراً وألحق بها ساعة كبيرة .كتب على البرج بالخط الكوفي، ويحتوي على ساعة من نفس طراز الساعةالمنبثة في واجهة محطة مصر، لكن مع اختلافا لعقارب،حيث تتميز ساعته بأن عقاربها على هيئة أفاعي.

### المتحف الخاص :

يقع في الجهة الجنوبية من القسرويتكون من خمسة عشر قاعة يتوسطها فناء به حديقة صغيرة ، ويعرض مجموعات نادرة من السجاد والمخطوطات العربية النادرة وصور زيتية لبعض أفراد أسرة محمد علي بجانب لوحات لمناظر طبيعية، وتحف معدنية، وتحف زجاجية من الكريستال، ومجموعة من أدوات الكتابة والملابس والمفارش والأثاث والشمعدانات.

ومن ثم تتجلى معايير القيمة الأستثنائية<sup>1</sup> للمنشآت المعمارية في جزيرة الروضة بموجب معيارين هما: المعيار الثاني، والمعيار الرابع<sup>2</sup> فضلاً عن بيان السلامة والأصالة<sup>3</sup> للمنطقة .

## 2- حالة العمران في جزيرة الروضة وتحليل الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية :

### 2-1 حالة المنشآت المعمارية في الجزيرة: (لوحات - 6 ، 7 ، 8 )

#### 2-1-1 مقياس النيل :

مر مقياس النيل بمراحل عديدة من الحفاظ والصيانة كانت معظمها في عهد لجنة حفظ الآثار العربية؛ شملت العديد من الترميمات<sup>4</sup> التي ساهمت في ابقاء المنشأة في حالة جيدة من السلامة والأصالة نظراً لأن إضافات اللجنة لم تكن جوهرية وتعتبر جزء من تاريخ الأثر .

<sup>1</sup> تم في المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي تحديد عشرة معايير للدرج في التراث العالمي (الفقرة 77) وتتعلق بالمعايير من 1 - 6 بالممتلكات الثقافية، ومن ثم يقوم المجلس الدولي للآثار والمواقع بتقييمها على المستوى التطبيقي، في حين تتعلق المعايير المتبقية من 7 - 10 بالممتلكات الطبيعية ويضطلع الاتحاد العالمي لصون الطبيعة بمهام تقييمها .

<sup>2</sup> نص المعيار (2) على: أن تتجلى فيها تأثيرات متبادلة قوية جرت على امتداد فترة من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة معينة في العالم، تتعلق بتطور الهندسة المعمارية أو التكنولوجيا أو الصروح الفنية الفنية أو تخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية. بينما نص المعيار (4): على أن يكون نموذجاً بارزاً لنمط من البناء، أو لمجمع معماري أو تكنولوجي أو لمنظر طبيعي يمثل مرحلة أو مراحل مهمة في التاريخ البشري .

<sup>3</sup> مازالت المنشآت المعمارية في الجزيرة تحتفظ بتمام وكمال صفات المباني من حيث عناصر ومواد الأبنية و الحوائط والزخارف، وتحظى منشآت جزيرة الروضة بأصولية التصميم، المواد والموقع .

<sup>4</sup> في 1894م عثرت وزارة الأشغال علي قطع رخامية مختلفة من عمود المقياس، منها قطعة مربعة مكتوب علي احدي واجهاتها الذراع الثامن عشر، وعلي الأخرى السنة التاسعة من سنوات الجمهورية الفرنسية، ومكتوب باللغة العربية تاريخ سنة 1215 هـ، كما عثر علي قطع من تاج العمود علي شكل كورنيش، في 1925محدث هبوط للعمود المقياس بمقدار 3 سم ثم 6 سم فقامت مصلحة المباني وتفتيش ري الجزيرة بالاشتراك مع لجنة حفظ الآثار العربية بإتخاذ الاحتياطات اللازمة لإيقاف الهبوط، في 1929م عرض السيد / كامل غالب مفتش عام الري بالوجه القبلي أربع رسومات فوتوغرافية مستخرجة من كتاب فورموني المطبوع سنة 1755 م وبها وصف ورسم للمقياس، وكذلك صورتين فوتوغرافيتين صغيرتين بهما تفاصيل المقياس، كما نوه عن وجود بعض الأعمدة بمنزل قريب من المقياس مشابهة للأعمدة التي كانت حاملة للقبة، وقد عاين هذه الأعمدة مسيو بوتو وابدي تحفظه علي إعادة استخدامها في بناء القبة التي كانت تغطي المقياس، في 1931م عرض مسيو بوتو علي القسم الفني =باللجنة تقريراً علي مقياس النيل طالب فيه بهدم الكشك (السقيفة) المبني علي الطراز التركي والقائم فوق المقياس لتفريغ بئر المقياس وتثبيت العمود نظراً لهبوطه وتحسين منظر المكان، كما طلب تخصيص فدان من نهاية الجزيرة لتيسير عملية الإصلاحات بالمقياس، في 1934م تم معاينة مجموعة المباني القائمة بهذه الجهة والتي ترجع إلي نهاية العصر العثماني، واقترح السير روبرت جريج المحافظة علي المباني المذكورة باعتبارها جزء حتي لرونق الأثر وهي تكون مع الحدائق المحيطة بها بقعة فريدة بالقاهرة، في 1935م تم الكشف عن مجاري ودورات المياه التي أنشأها المرحوم حسن باشا فؤاد المنسترلي بسراري الرجال حول المقياس والتي كانت مسببة لحدوث الخلل ببئر المقياس وعموده، في 1936م تم معاينة أعمال الحفريات حول المقياس والتي أكتشف بها بعض بقايا قديمة فرعونية وقبطية وإسلامية، وكذلك بقايا لمباني يرجح أنها كانت للمسجد المقام، ورجح سميكة باشا أن الأجزاء القبطية المكتشفة ترجع إلي الكنيسة المختارة التي أقيمت تذكراً للقديس بطرس، كما أشير كتاب بطاركة الإسكندرية، وابدي رغبته في نقل هذه الأجزاء إلي المتحف القبطي، كذلك في نفس العام تم تحديد حدود المنطقة الأثرية من جميع الجهات ما عدا الجهة البحرية والتي تم تسجيلها بجوار المقياس بموجب التقرير رقم 708 لسنة 1936م، في 1938م تم عمل حاجز من ألواح معشقة من الصاج لأعماق مختلفة تحت مستوى سطح مياه النهر وعلاوة علي ذلك وضعت أربعة ظلميات مياه علي حافة البئر، وبعد الانتهاء من تجفيف المنطقة ومنع الرش بتاتاً تم إقامة

## 2-1-2 قصر المانسترلي :

مسجل في قائمة الآثار الاسلامية ويتبع المجلس الأعلى للآثار المصرية برقم 635 ،أشترت الحكومة المصرية القصر 1944 م ،باعتباره اثرا تاريخي وقامت بتجديده وترميمه ويستضيف القصر الآن الاحتفاليات الثقافية المهمة ،ويقام بهحفلات موسيقية.

## 2-1-3 قصر المنيل :

عقب قيام ثورة1952م ،وتأميم أملاك أسرة محمد على باشا، عهد بالقصر إلى إدارة الأموال المستردة والتي قامت بتسليم محتوياته 1964م إلى الشركة المصرية للسياحة والفنادق،الت يقامتبدورهابتشييدفندقاًفيحديقةالقصر،باسم فندق قصرالمنيلأ وفندق منيلبالاسوكان عبارة عن شاليهات من الخشب الحبيبي بارتفاع طابقين تضم180غرفة مزدوجة وبصدو رقانون قطاع الأعمال رقم203لسنة1991م،أدخل الفندق ضمن ممتلكات الشركة القابضة للإسكان والسياحةوالفنادق والسينما،مماخلق نزاعاً بين إدارةالأموال والمستردة والشركة القابضة انتهى بإصدار رئيس مجلس الوزراء قراراً بتسليم حديقةالقصر لإدارةالمتحف وهدم الشاليهات الخشبية التي تشوه جمال القصر تم تحويله حالياً لمتحف .

## 2-1-4 متحف السيدة أم كلثوم :

تم الإعداد لإنشاء متحف علي الطراز العربي لعرض كل ما تم العثور عليه من عملية الحفريات بمنطقة المقياس، وكذلك الكتابات واللوحات والرسومات التي لها علاقة بالمقياس وتشكلت لجنة من متحف الفن الإسلامي والمتحف المصري والمتحف القبلي لتنسيق متحف المقياس و ألحق بإدارة حفظ الآثار العربية باعتبارها ملحقاتاً بمقياس النيل، وتم استخدام هذا المبنى فيما 1998-2001 م ، كمتحف للفنانة أم

---

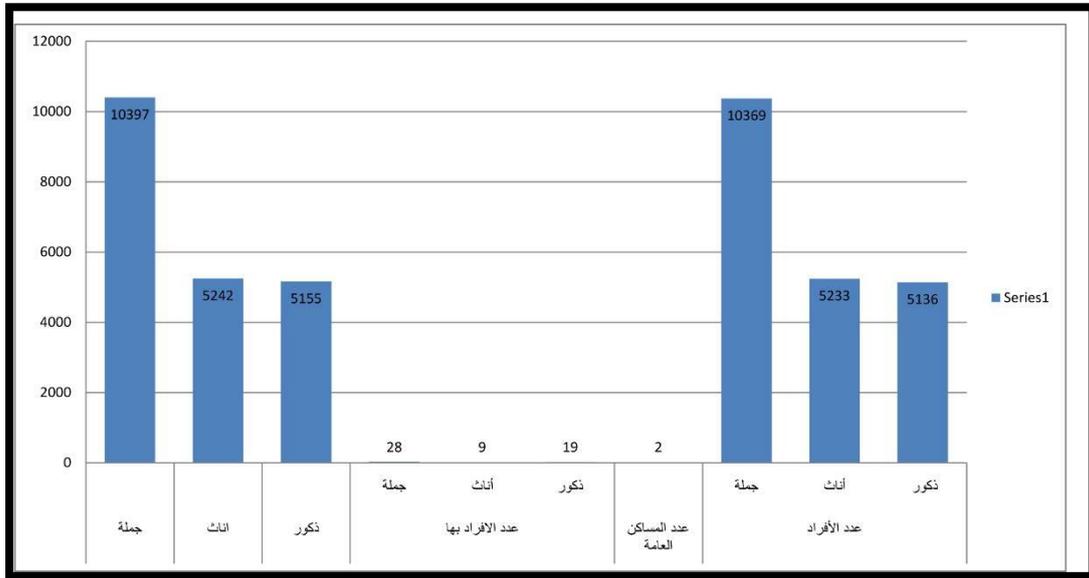
حاجز من الاسمنت المسلح حول حائط البئر من جميع جهاته لتيسير عملية إصلاحه، كما تم إعداد =مشروعين لإعادة بناء القبة التي تعلق المقياس احدهما مستنبط من القباب التي يرجع عهدها إلى زمن السلطان الغوري والثاني مطابق لرسم نوردين للمقياس في أواسط القرن الثامن عشر ،كما عرض الأستاذ محمود أحمد مشروع ثالث لبناء القبة علي الطراز الفاطمي ،كما تقدم كامل غالب باشا بمشروع لبناء القبة علي الطراز العربي ، وإنشاء مبني عام شامل للبئر والقبة ومتحف مع هدم السلامك المبني علي الطراز التركي ، وأسفرت الحفائر بعد رفع الكشك العثماني علي ظهور بقايا أثرية ترجع إلى عهد الخليفة العباسي المتوكل وما بعده ،في 1941 م تقرر تبليط الممر الخارجي ببلاط حجري ،وعمل طريقة من البلاط في الجزء الممتد من السلم العمومي إلى مدخل البئر. في 1946 م تقرر أن يتبع المقياس إدارة حفظ الآثار العربية كأي أثر مسجل في عداد الآثار تطبيقاً لقانون حماية الآثار بدلاً من تابعيته لوزارة الأشغال ،مع عدم إجراء أي تعديل جديد في قضاء الحرم المحيط بمنطقة المقياس ، إلا بعد الاتفاق عليه مع اللجنة الدائمة للآثار والتفاهم مع مصلحة التنظيم في شأن المنطقة المحيطة بالمقياس .وفي هذا العام زاد الفيضان مما أدى إلى حدوث نشع في المقياس،فقامت وزارة الأشغال بإتخاذ اللازم لمنع رشح المياه داخل المقياس ،في 1947 م تم فتح المقياس لزيارة الجمهور بعد أن حرم عليهم منذ عام 1935 م ، كما تقرر عمل درابزين مخشب الخرط حول فوهة البئر ، و عمل رسومات لقبة المقياس من الداخل مقتبساً من رسم وضعه الرحالة الدنمركي نوردين ، وقد اعتمدت هذه النقوش علي الاقتباس من نقوش قبة مسجد سليمان =باشا بالقلعة ، ونقوش قبة الإمام الشافعي ، وجميعها تتمثل فيها نقوش العصر العثماني كما تقرر كسوة القمة المخروطية بالواح من الرصاص طبقاً لما كانت عليه ، كما دارت مناقشات حول الكتابة الظاهرة بقاعدة القبة من الداخل وهل ستكون قرآنية أو أبيات شعرية أو غيرهما ، وأخيراً استقر الرأي بالأغلبية علي أن تكون آيات قرآنية ، كما تم رسم الكتابة الكوفية التي يتم تنفيذها علي كمره بئر المقياس ، وهي عبارة عن آية الكرسي فقط بدون البسملة وبدون التاريخ ، وقد اقتبس نوع الخط من الطراز المكتوب حول البئر المقياس ومن الكتابة باللوحه التاريخية بالجامع الطولوني .في 1948 م تشكلت لجنة من كامل عثمان غالب وسعادة محمد علي غازي بك والشيخ عبدالله المراغي والاستاذ عبد الفتاح حلي لإختيار نص الكتابة المناسبة التي ترى كتابها برقبة القبة .

كلثوم<sup>1</sup> وكبيت للموسيقو يشرف على المتحف إدارة قطاع المتاحف في المجلس الأعلى للآثار ،وصندوق التنمية الثقافية بوزارة الثقافة كجزء من قصر المانسترلي.

## 2-2 حالة العمران في جزيرة الروضة :

قسمت الحدود الإدارية لجزيرة الروضة إلى عدة مناطق منها :الروضة ،منيل شرق ،منيل غرب ،مستشفى القصر العيني وتتباين الأنماط السكنية في المنطقة من إسكان متميز ،وإسكان فوق المتوسط ومتوسط ووجود مناطق قليلة جدًا من الإسكان العشوائي ؛وتتركز المباني الجيدة على واجهات النيل، وفوق المتوسطة والمتوسطة في الشوارع الرئيسية والفرعية ولا يوجد مباني تصنف بالردئية داخل المنطقة إلا نادرًا ؛وتتراوح ارتفاعات المباني بين 3 -5 طوابق في دواخل المنطقة ،و6 - 13 طابق في المناطق المتميزة المطلة على النيل ؛أما عناصر ومواد الأنشاء في المنطقة فعبارة عن مباني خرسانية سكنية وحجرية في المباني ذات القيمة كأثار مقياس النيل، المساجد التاريخية والفيلات؛ وأمكنا حصر الخدمات وأنشطة السكان في 2 مركز ترفيهي ،13 مركز خدمات تعليمية، مستشفى جامعي ،3 مراكز صحية صغيرة،9 مراكز خدمات تجارية ،2 فندق ،1 مجمع إداري،وقد وزعت الشرائح السكنية المختلفة في لمنطقة طبقًا للمعلومات والدراسات التي أعدها الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء وفقًا للبيان التالي .

شكل توضيحي (1) عدد السكان و عدد أفراد الأسر و الأفراد القاطنين في المساكن العامة الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء - جمهورية مصر العربية



وتحيط المنطقة المحاور الرئيسية لشوارع النيل في نطاق الجزيرة ؛ويحيط بالمنطقة على النطاق الواسع ثلاث طرق رئيسة الطريق الدائري وطريق الكورنيش وطريق صلاح سالم علاوة على الطرق الفرعية و الميادين.

<sup>1</sup> <http://www.umkalthoum.gov.eg/>

## 2- 3 الإدارة الحالية لمنطقة جزيرة الروضة وتقييمها:

لم تخضع منطقة جزيرة الروضة لخطة إدارية موحدة معلنة عن تعاون بين مؤسسات الدولة (وزارة السياحة والآثار، وزارة التنمية المحلية، وزارة الثقافة) للارتقاء بالمنطقة والتي تعد من أهم الحالات الناجحة في عرض مواقع التراث؛ ولكن تم التعامل معها كحالات منفردة ولم يتم وضع خطة شاملة للمحيط الأثري لمقياس النيل على الرغم من قربه لمنطقة مجمع الأديان الذي أعاد تأهيل المنطقة على مستوى العمران.

لذا قمنا بتقييم وتحليل للجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية باستخدام نموذج تفعيل اتفاقية التراث العالمي وفقاً لمفردات الإدارة الحالية وفقاً للجدول والرسوم التحليلية التالية؛ علماً بأن المنطقة تخضع لقانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 والمعدل بالقانون رقم 3 لسنة 2010 والقانون رقم 61 لسنة 2010 واللائحة التنفيذية للقانون، والقرار رقم 91 لسنة 2018 والخاص بتحديد الأرتفاعات، بينما تخضع الحدود الفاصلة للمنطقة للقانون رقم 144 لسنة 2006 في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت والحفاظ على التراث المعماري، والقانون رقم 119 لسنة 2008 في شأن التخطيط العمراني والتنسيق الحضاري وتنظيم أعمال البناء والحفاظ على الثروة العقارية.

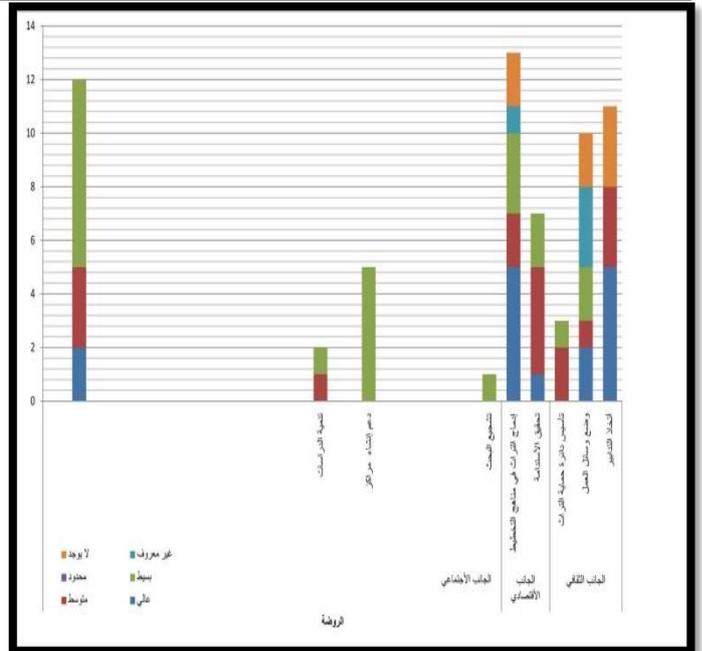
درجة التقييم	عناصر التقييم	مدخلات المنهج	
▪	مدى تحضر المجتمع تدريجيًا من الحداثة إلي البدائية	دعم سياسة أداء التراث الثقافي والطبيعي ودوره في حياة الجماعة و المجتمع	الجانب الاجتماعي
❖	تعزيز وظائف التراث في حياة الجماعة		
❖	تشجيع المجتمع بإستثمار موارده في مواقع التراث		
✓	تكريس فكرة انتفاع الناس أكثر من مشاركتهم		
❖	قياس درجة تماسك المجتمع		
❖	مشاركة الأهالي في الإدارة		
▪	كفاية الناتج القومي الإجمالي		
❖	تحديد القيادات الضروري إشراكها		
▪	دعم ديناميكية التراث المستخدم		
❖	إشراك المجتمع في القرارات		
❖	تكريس فكر ان البشر ليسوا سلع منتجة		
✓	تركيز المتطلبات على مجموعة سلع وخدمات		
❖	التطلع إلي البشر بصفتهم وسيلة وليس غاية		
✓	تعين الفئات المستفاد من تنمية المواقع		
❖	دعم سياسة التعليم لصيانة وحفظ المناطق في المناهج	تنمية مراكز التدريب	
○	زيادة مشاركة سكان المناطق المعنية		
○	التوعية بألية التعامل مع التراث		
○	وضع توصيات بكيفية التعامل مع مناطق التراث		
○	رفع مستوى الوعي الجماهيري		
○	زيادة وعي الجماهير العامة		
❖	رفع مستوى بناء الابحاث والقدرات	تشجيع البحث	
✓	وضع العناصر الاقتصادية للخطة	التخطيط العام لحماية التراث	الجانب الاقتصادي
	نشر البيانات الخاصة بالتراث في وسائل الاعلام		
	تدشين شبكة الكترونية لتقديم خدمات المنطقة		
▪	إظهار المنطقة في الحفلات العامة		
✓	حصر المجموعات المهتمه بالإستمتاع بالتراث		
✓	تحديد أفضل الأماكن للاستثمار		
	تقدير قيم التراث من قبل متخصصين		
	إشراك المنظمات ومؤسسات المجتمع غير الرسمية		
	وضع معايير قياس لقيم التراث		
	دعم المؤسسات الرسمية في حالة الانهيارات الاقتصادية		
	الاستعانة بالبحوث الاقتصادية		
	الأنتباه لبعض البيئات الخاصة المرتبطة ببعض المواقع		

❖	التركيز على بيع بضائع التراث وربطها بالمبيعات	تحقيق الأستدامة في مواقع التراث	
▪	تقييم أثار التنمية والسياحة		
❖	مرونة عوائد الموارد التراثية		
▪	وضع قيمة تقديرية للاستفادة من التراث		
○	الأستدامة في تشغيل مواقع التراث العالمي		
▪	التوازن بين النشاطات والاستثمار المنشود		
✓	نجاح الاستثمار في مواقع التراث		
▪	دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية		

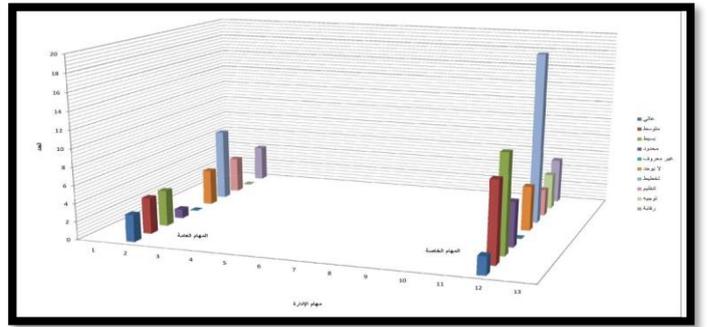
درجة التقييم	عناصر التقييم	مدخلات المنهج	
○	تحقيق الأستدامة الثقافية وعلاقة العرض بالطلب	تأسيس دائرة لحماية التراث	
▪	حماية التراث المادي والغير مادي		
▪	زيادة الافكار المؤسسية للتعامل مع التراث		
	تأدية التراث المحلي لدوره الرئيس قبل تسجيله تراثاً عالمياً	وضع وسائل العمل لمجابهة الأخطار المهددة للتراث	الجانب الثقافي
	وجود أفكار و معتقدات شعبية خاصة بالجماعات والمجتمعات المحلية		
✓	الأنتباه إلي الأختلافات الثقافية والتنوع العقائدي		
❖	الأنتباه إلي الفروق اللغوية والمفردات في المجتمعات		
▪	عدم اغفال حاجات المجتمعات المحلية والتنمية		
❖	الأتصال مع أعداد صغيرة لسهولة الحوار		
❖	الأنتباه إلي ان المجتمعات تتخذ قراراتها بشكل فردي		
○	الأستعانة بوسائل لرفع وعي الأهالي		
✓	معرفة الجمهور وخلفياتهم وكيفية الأتصال معهم		
○	اشراك المجتمعات في الإدارة تحقق خبرات متميزة		
✓	تركيز المجتمع في حل مشاكله	أخذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والادارية لحماية التراث	
	أكثر الفئات رفضاً هم كبار السن		
	محاولة عقد ورش عمل خاصة لكبار السن		
✓	إكمال تصميم برنامج إدارة الوقت		
✓	إقامة معارض وتنظيم رحلات لنماذج من التراث		
✓	أدراك ما يتوجب فعله للوصول لمستقبل مأمول		
	إقحام فئات المجتمع في اتخاذ القرارات		
▪	حصر معلومات للتعليم واحتياجات المواقع		
▪	التعريف بأهداف مشروعات التنمية		
▪	التعرف على المنتوجات الثقافية لإتخاذ قرارات		
✓	استئناف الصلة بالعمارة المحلية والبيئة التقليدية المتوقفة		

## مهام الإدارة

التقييم	المهام الخاصة	التقييم	المهام العامة
	تحديث معلومات التراث المبني		التقييم العام
	توافر الدخل من السياحة		تواجد عنصر المراقبة
	انتشار فكرة تسويق التراث		تقييم آجال الخطط الادارية ونوعها
	فهم تفاوت عالمية القيمة		تواجد مساعدة دولية في إدارة التراث
	تحقيق توازن عرض القيمة		الإدارة من خلال قطاع شعبي
	وجود تعديلات على الحدود الفاصلة		تواجد الموارد البشرية
	حالة الحفاظ على القيمة الاستثنائية		الإدارة من خلال إدارة محلية
	فهم الحدود الفاصلة		تقييم الوجود التشريعي وتأثيره
	فهم إدارة الحفاظ		الإدارة من خلال قطاع حكومي مركزي
	وجود برامج صيانة		مراقبة حالة أصالة الموقع
	وجود فكر إدارة القيمة		استخدام مؤشرات المراقبة للقياس
	حساسية القيمة للتغير		أستخدام التكنولوجيا في المراقبة
	وجود إدارة للمعلومات		مراقبة حالة سلامة الموقع
	تحقيق خبرة جيدة للتراث		استخدام ادوات تقليدية وتقارير للمراقبة
	حالة حفظ المعلومات وحمايتها		استخدام المشاركة الشعبية في المراقبة
	التغير الناتج عن الاستخدام		تقييم الإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية
	حجم منشآت الزوار		
	فاعلية مراكز الزوار		
	وجود اجراءات خاصة في حالة الحروب		
	وجود اجراءات في حالة الكوارث الطبيعية		
	وجود اجراءات لحماية التراث المعرض للخطر		
	اجراءات الحيلولة دون الانتقال لحالة الخطر		
	فاعلية اجراءات الوقاية من الأخطار		
	التعبير الخاص بإجراءات الحماية من الاخطار		
	الأهتمام ببناء القدرات ونتاج الابحاث		
	وجود برنامج وعي للجمهور		
	تحقيق شراكة المجتمع في الادارة		



	حجم التمويل
	جودة الاستخدام
	تحقيق الاستفادة في استغلال الموارد
	إدراج الموقع في برامج الزيارة
	وجود تنوع لاحتياجات فئات المجتمع



## SWOT Analysis

القوة	الضعف
فهم إدارة الحفاظ	عدم مشاركة الأهالي لرفع الوعي
جودة حالة حفاظ القيمة العالمية الأستثنائية	تحقيق الأستدامة الثقافية
وجود فكر إدارة القيمة	وجود مراكز زوار
وجود فكر التمويل	غياب فكر درء المخاطر
أصالة الموقع	التعدي على الحدود الفاصلة
الإدارة من خلال القطاع الحكومي	غياب برامج الصيانة الوقائية
وفرة الموارد البشرية	دخل السياحة المحدود
اقامة معارض وتنظيم رحلات لنماذج من التراث	ضعف إدارة المعلومات وحالة الحفظ
الأنتباه إلي الأختلافات الثقافية	غياب فكر تسويق التراث
التخطيط الجيد وادراك الأهداف	عدم تحقيق خبرة للزوار
نجاح الاستثمار في مواقع التراث	عدم ادراج الموقع في برامج الزيارة
اختيار افضل المواقع التراثية	انخفاض مستوى البحوث
وضوح العناصر الاقتصادية في خطة العمل	انخفاض الوعي الجماهيري
تحديد الفئات المهتمه بالسياحة الثقافية	اختفاء الخدمات الألكترونية
وضع مقاييس للقيمة التراثية وامكانية تقديرها مادياً	عدم استخدام التكنولوجيا في المراقبة
	عدم تحقيق الأستدامة من حيث استغلال الموارد
	تجاهل البضائع التراثية
	عدم إشراك المجتمع في القرارات
	تركيز احتياجات المجتمع على السلع والخدمات
	عدم تشجيع الاستثمار في مناطق التراث
	ضعف التعليم الفني في مجال الحفاظ على التراث
الفرص	الأخطار
أصالة الموقع وجودة الحفاظ	غياب إجراءات حماية الموقع من المخاطر والكوارث

عمل معارض وتنظيم رحلات	غياب فكرة المراقبة
الموارد البشرية	عدم إيضاح موقف الدولة في حالة إنهيارالسوق
ادراك المنتج الثقافي	غياب فكر الادارة كتراث عالمي
دعم المدارس الفنية المتخصصة في الحفاظ على التراث	ضعف ديناميكية التراث المستخدم
أستثمار الموقع كتراث يصل إلي العالمية	عدم كفاية الناتج القومي الأجمالي

### 3- الرؤية المستقبلية للمنطقة جزيرة الروضة :

#### 3-1 خطة الإدارة :

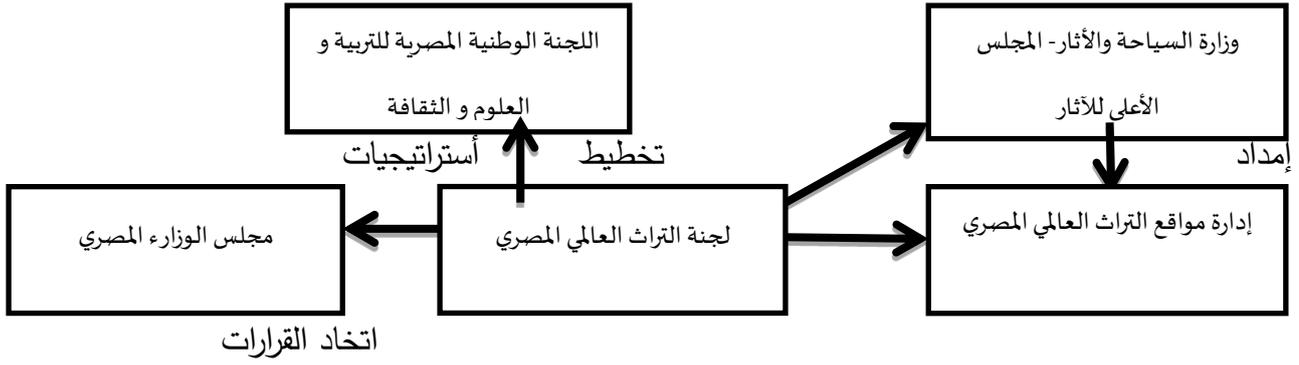
تهدف الخطة إلي الحفاظ المستدام على القيمة الأستثنائية لمقياس النيل ليس فقط ضمان جودة الحالة الفيزيائية للمنشأة الأثرية ؛ولكن للحفاظ على الهوية المتفردة التي يحملها كمثل لحقبة تاريخية وتكنولوجية مميزة ،و الحفاظ كذلك على المحتوي العمراني الذي أكتسب هويته من المبنى ذاته واكسب المبنى جزء من شخصيته الوظيفية لإرتباطه بمحتوى جزيرة الروضة ونهر النيل ، ومدى الأستثمار المحقق من وجود منشآت ذات قيمة تاريخية ( المنيل - المانسترلي - متحف أم كلثوم )

كما تهدف الخطة لتحسين التدخل لإبراز المنطقة ورفع الوعي الجماهيري والتسويق لقيم التراث الموجودة في المنطقة و تحقيق الإستدامة في إدارة المكان والنفع للمجتمع المحلي بدون إفقاد المنطقة و نطاقها العمراني هويتها ومواردها .

وتمثل الخطة عنصراً رئيساً لإدراج المنطقة على قوائم التراث العالمي حيث تضمن تشغيل الموقع وإدراته بما لاينافي الحفاظ على القيمة العالمية الأستثنائية والأستعادة منها في ذات الوقت على ان تتم إجراءات الإدارة بمفهوم الأستدامة لضمان الحفاظ على المنطقة ،كما أن سوء الأستعمال المنتشر في حدود المنطقة الفاصلة أحد العوامل المؤثرة على إحتياجه لخطة إدارة تشمل الحفاظ وحماية النطاق الفاصل لضمان خلوه من التلوث و التعدي ؛ فوجود مقياس النيل على القوائم المؤقتة محفز لتقديم مثال يُحتذى به لدعم نقله لقائمة التراث العالمي في ضوء إدارة جيدة مسؤولة عن المنطقة .

#### 3-1-1 الجهات الإدارية المسؤولة عن المنطقة :

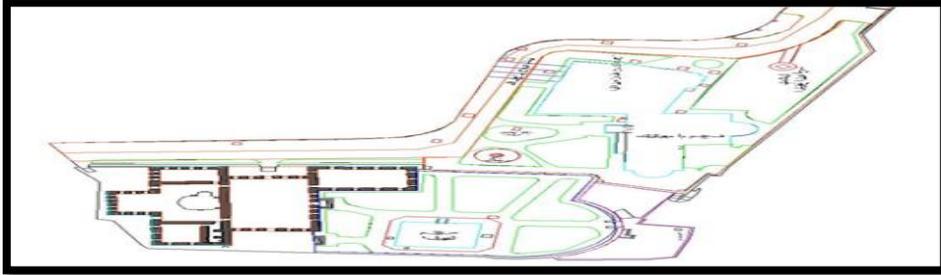
المجلس الأعلى للآثار بوزارة السياحة والآثار هي الجهة الأولى المسؤولة عن المنطقة وتتطلب الخطة تعديل المنظومة الإدارية إلي الآتي :



### 2-1-3 مضمون الخطة :

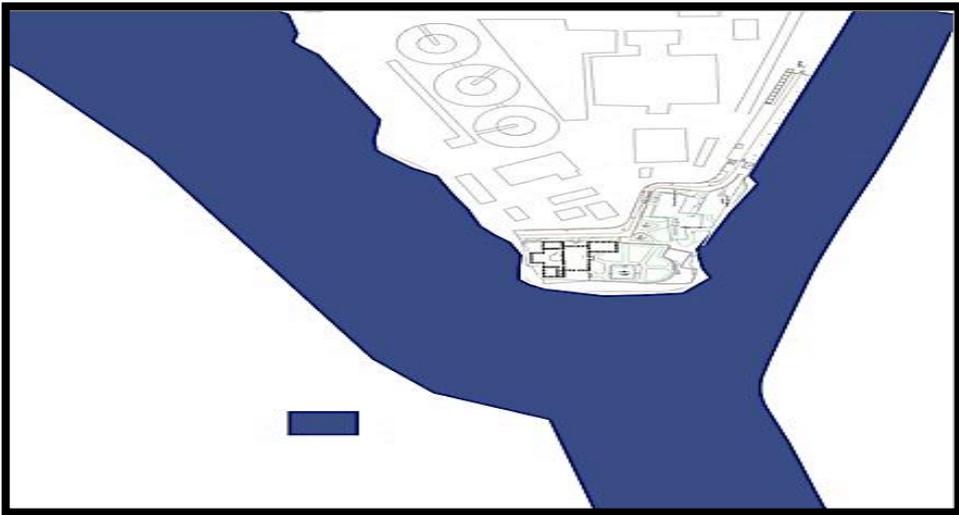
جاء خلال دراسة المنشآت المعمارية وحالة العمران في جزيرة الروضة أنها منطقة سكنية ذو نشاط تجاري، صناعي محدود، وبيانوراما من ثلاث جهات لنهر النيل،

#### الموقع العام



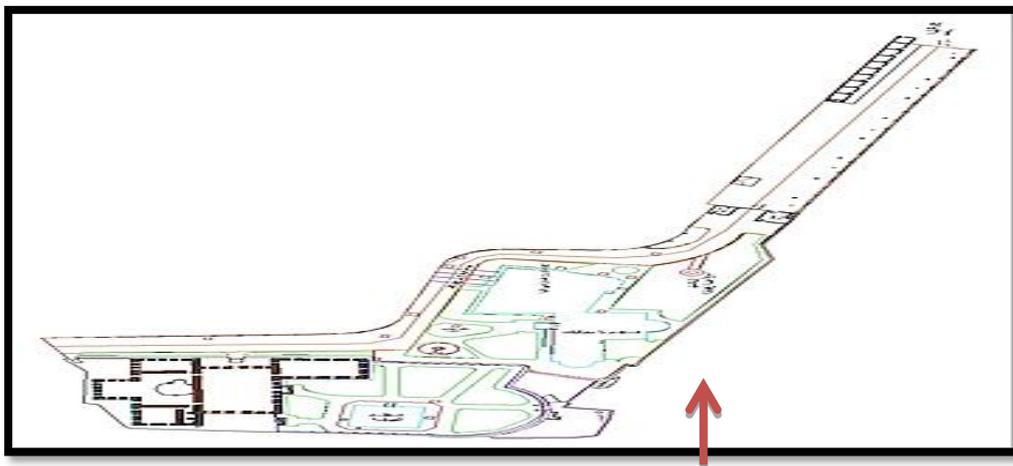
ولم تحدد حدود فاصلة، وان كان الموضع من ثلاث جهات محدد بحدود طبيعية ومن ثم أعتبر نهر النيل منطقة فاصلة لحماية المنطقة من تلك الجهات

#### الحدود الفاصلة (نهر النيل)



و لحماية حدود المنطقة وفي ضوء الأطار التشريعي سالف الذكر يقترح وجود مداخل للزوار و مسارات ومنشات الزيارة في تخطيط يضمن كافة الوسائل الارشادية ويعرض بمركز الزوار وسائط متعددة لشرح تطور تاريخ المياه والتعريف بأهمية الموقع ومنشأته المعمارية وتقديم قيمته الأستثنائية ، مع ضرورة الأبقاء على الأنشطة التجارية وتطويرها بإسلوب يلقي قبولا من الزوار ، وفي نطاق محدد بشكل لا يتنافر مع الموقع كثرات عالمي ، كذلك يضاف وحدات لدورات المياه و بوابة أمن لدخول الزوار ، وفي الموقع مرسى للنقل النهري السياحي كمكمل لسيناريو الزيارة ، وتستكمل المعلومات من خلال دليل مطبوع عن الموقع ومنشأته .

مدخل الزوار البري



مدخل الزوار النهري

### 3-3 الرؤية المستقبلية للمنطقة:

تهدف هذه الرؤية إلي النهوض بالمنطقة في كافة المجالات والتي من شأنها أن تحافظ علي القيمة العالمية الأستثنائية وتساعد في تحسين جودة حياة المجتمع المحلي بدون هدر لهذه القيمة عن طريق العمل بمبدأ الأستدامة في كل من المجالات السابقة وذلك لتوزيع التحليل السابق لعناصر نموذج تفعيل الأتفاقية والذي تم تطبيقه علي المنطقة

### 3-3-1 الحفاظ المستدام :

تهدف خطة الحفاظ على المنطقة إلي الأبقاء والاستفادة من القيمة العالمية الأستثنائية تطبيق على ثلاثة آجال ، وترتكز على أتحاذ خطوات لبرامج الصيانة الوقائية ، عمل حفاظ شامل للمنطقة ، عقد ورش عمل

لرفع الوعي الجماهيري ،تنظيم قاعدة بيانات لحفظ المعلومات ، تقديم خدمات الكترونية ،تخطيط حماية المنطقة في الكوارث و المخاطر ،حماية الحدود الفاصلة للمنطقة .

### 3-3-2 السياحة المستدامة :

ارتكزت خطة السياحة علي محورين مهمين : الأول :تحسين خبرات زوار المنطقة ، ويليه احتياجاتهم طبقاً لتصنيف الفئات المختلفة التي قد تهتم بالزيارة أما الثاني : احترام حياة المجتمع المحلي وتحقيق النفع له دون إزعاجه في مكان سكنه وعمله . وفي ضوء هذين المحورين أتخذت الخطة منحني يبدأ بعمل مركز زوار إلي الأجل المتوسط بتعريف الزوار بحياة المجتمع حتي يستفيد ويحترم كل منهما الآخر للوصول إلي الهدف الأشمل لتحقيق تسويق جيد للتراث يمكن من أستثمار سياحي مستدام.

### 3-3-3 استدامة النقل والمرور:

من أهم مشكلات الموقع هي الوصول وتنظيم الطرق لذا كان من المهم عمل تدرج للدخول بإستغلال الوضع الحالي مع تحديد أماكن الأنتظار ثم البدء في الأجل المتوسط بعمل نقل جماعي وتنظيم بدائل المرور للوصول للسلس للمنطقة. و من أهم الأفكار المطروحة أستغلال النقل النهري للوصول كبديل جيد يحقق الترفيه الجيد من ناحية وليحد من أزمة دخول المنطقة بالمركبات من ناحية أخرى بالتوازي مع عمل نقل بري جماعي بخطوط ثلاثة تقسم القاهرة التاريخية ككل بمسارات زيارات مختلفة بالتنسيق مع إدارة موقع التراث العالمي بالقاهرة التاريخية والتي يتداخل معها نطاق منطقة جزيرة الروضة .

### 3-3-4 التنمية المستدامة :

ظهر فكر الأستدامة علي المستوي الشمولي للخطة في أوجه الحفاظ والسياحة والمرور، ونتيجة طبيعية لهذا الفكر وجب دراسة أوجه التنمية نظراً لدور المنطقة علي المستوي المحلي لذا يستهدف رفع كفاءة قاطنيها و روادها ؛ لذلك تم إشراك المجتمع ودعم صناعاته الصغيرة بجوار دعم الأنشطة الأستثمارية ،أملاً في تحقيق ديناميكية للمنطقة علي المستوي المحلي والحكومي والأستثمار في الأجل المتوسط للخطة بالتوازي مع الوعي الجماهيري المتبني لفكرة تنظيم حفلات عامة في الموقع بشراكة بين القطاع العام والخاص ، كونه الأقدر علي جذب أنشطة احتفالية ثقافية وإدارة الأنشطة الترفيهية ؛ كذلك يُقترح استغلال حديقة الأزهر من قبل أشهر المطاعم والكافتيات العالمية ،وفي المدى الطويل وبالتوازي مع كافة الأنشطة الأستدامية التي تفرضها الخطة بهدف الوصول إلي اكتفاء ذاتي اقتصادي للمنطقة وعمل صندوق للتراث العالمي للمنطقة بمفردها ،كذلك مكتبة علمية لأبحاث دراسات المنشآت المائية ، وذلك لتحقيق الحفاظ علي

القيمة العالمية الاستثنائية للمنطقة وتسويقها علي المستوي الحفازي والسياحي والعلمي من خلال الفكر التنموي .

### 3 - 4 أليات تنفيذ الخطة:

- 1- تأهيل طاقم الموقع وعرض خطة الإدارة ومناقشتها معه، لتحقيق الأستيعاب الكامل لدوره ومهامه في كل أجل ، ذلك بشراكة لجنة التراث المصري كمدبر دوري ومراقب دائم.
- 2- التحضير والتنسيق لبرامج عمل سنوية بأستشارة الأطراف المشاركة في المنطقة لتنفيذ أهداف الخطة علي أرض الواقع.
- 3- تحديد مؤشرات المراقبة ومتابعتها عن طريق الموقع الألكتروني المقترح للمنطقة.
- 4- تحديد المعلومات التي يتلقاها الزائر مع مراعاة الأختلاف بين الزيارات السياحية والزيارات التعليمية.
- 5- تأهيل المجتمع المحلي عبر برامج رفع الوعي وورش العمل لإشراكه في الإدارة وفي الأستثمار.
- 6- التنسيق مع القطاع الحكومي في أوجه التمويل الخاصة به ومع القطاع الخاص لتنظيم أوجه الأستثمار.
- 7- أعتبار المنطقة جزء مهم وعاجل من المخطط التنموي لمحافظة القاهرة .
- 8- عمل تفاصيل آجال الخطط لمعرفة البرنامج الزمني للأنشطة التي يحويها كل أجل وتقسيمها إلي برامج تنفيذ سنوية وشهرية بمرجعية الأطار الرئيسللخطة.

### النتائج :

- ترتكز إدارة المواقع التراثية على إدارة التشريع ،المعلومات ،الموارد البشرية ،التمويل وعلاقتها بالجوانب الأقتصادية،الاجتماعية ،و الثقافية .
- تعدالجوانبالأقتصادية ،الاجتماعية ،و الثقافية ركائز النموذج الخاص بالمنهج المقترح لتفعيل اتفاقية التراث العالمي و تصنيفها وفقاً لما أقرتهمنظمة اليونسكو في الاتفاقية ومن ثم نتج عنه الوصول إلى الأطار التفصيلي لنموذج منهج التفعيل وتطبيقه على منطقة جزيرة الروضة في القاهرة .
- التمكن من أخضاع العديد من الجوانب الأقتصادية ،الاجتماعية ،والثقافية للقياس.
- أنخفاض مستوى التخطيط للأرتقاء بالجوانب الاجتماعية في منطقة جزيرة الروضة فظهر معظمها في الأطار المتوسط مما يتطلب ضرورة الأهتمام بها، أما الجوانب الأقتصادية تميزت بالفهم العالي مع قصور

التطبيق نظراً لضعف تمويله و عدم اقبال البعثات الأجنبية علي العمل في مناطق التراث القبطي والإسلامي عكس التراث الفرعوني.

#### التوصيات :

- تشجيع البحوث العلمية وربط الثقافة و الطبيعة في إطار نظري و عملي معاً.
- هيكلية المنظومة الإدارية القائمة على إدارة المواقع التراثية والاثريّة للتناسب مع المنظومة العالمية .
- تطوير استخدام نظم المعلومات في الإدارة و المراقبة .
- ضرورة المشاركة الشعبية في إدارة التراث المحلي والعالمي وأعتبر المجتمع هدف وليس وسيلة ، و دراسة إمكانية الإدارة المشتركة في الخطط طويلة المدى.
- التأكيد على دور الدولة و تعاون كافة مؤسساتها في منظومة الإدارة و اتخاذ القرارات و بالتعريف لقيم الموقع لتحقيق حماية مشتركة من كافة الأطراف.

#### قائمة المصادر والمراجع

##### أولاً - الوثائق :

- وثيقة وقف الأمير عابدي على جزيرة الروضة رقم 922 - وزارة الأوقاف .
- وثيقة وقف السلطان قانصوه الغوري على المقياس رقم 882 - وزارة الأوقاف .
- وثيقة وقف الكشك ، رقم 507 سجل 447 دار الوثائق العربية .

##### ثانياً - المخطوطات :

- شهابالدين أحمد الحجازي ت 874 هـ / 1469 م؛ نيلارندفانيلانزاد، ورقة 4 ، 5 من النسخة الفوتوغرافية رقم 188 بلدان في مكتبة تيمور بدارالكتاب المصرية بالقاهرة) وهم منقولة من نسخة مكتبة البلدية بالإسكندرية المنسوخة سنة 1112 هـ / 1700 م

##### ثالثاً - المصادر :

- ابن إياس (زين العابدين أبو البركات محمد بن أحمد بن إياس الحنفي الناصري القاهري ت 930 هـ ) 1131 هـ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ،، ج1، مطبعة بولاق ، القاهرة .
- ابن تغري بردي ( جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن سيف الدين تغري بردي الأتابكي الشيبقايي الظاهري ، ت 874 هـ )، 1929-1956 م النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، بتعليقات محمد رمزي بك ، دار الكتب المصرية ، 1970-1972 م بتحقيق ، فهيم محمد شلتوت - جمال محمد محرز - إبراهيم علي طرخان - جمال الدين الشيال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة .
- ابن جبير ، (محمد بن أحمد الكنانى الاندلسي ) د.ت.، رحلة ابن جبير ، تقديم محمد مصطفى زيادة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت.
- ابن ظهيره المكي ، ت 825-885 هـ ) ، ( د.ت ) الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة ، تحقيق مصطفى السقا - كامل المهندس ، منشورات وزارة الثقافة ، الجزائر .

- ابن عبد الحكم (أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم ابن أعين القرشي المصري ت187 - 257هـ / 870-871م) 1986-1969 م ،فتوح مصر وأخبارها ،تحقيق ،هنري ماسيه ،مطبعة مجلس المعارف الفرنساوي الخاص بالعبادات الشرقية ،القاهرة .
- ابن واصل ( محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم ابن واصل أبو عبدالله المازني التميمي الحموي ياقوت جمال الدين ت 697هـ) 1377-1957م ، ،مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق :جمال الدين الشيال - حسن بن محمد ربيع - سعيد عبد الفتاح عاشور، ج5 ، دار الكتب والوثائق القومية،القاهرة .
- الادريسي( محمد بن عبد العزيز الشريف 493هـ- 1100م ) ، 1957م ،وصف إفريقيا الشمالية و الصحراوية مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في أختراق الأفاق ، تحقيق،هنري بيريس،معهد الدراسات الإسلامية ،الجزائر .
- الاسيوطي ( جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضير السيوطي ،ت 911هـ/1505م ) ، كوكب الروضة ، بلبل الروضة عن تاريخ النيل وجزيرة الروضة ، 1981م دراسة ونشر وتحقيق ،نبيل محمد عبد العزيز ،مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .
- \_\_\_\_\_ ،حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ،1881م، ج.2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار أحياء الكتب العربية ،القاهرة.
- التحيبي (القاسم بن يوسف بن محمد بن علي )،مستفاد الرحلة والاعتراب ، 3 أجزاء،تحقيق :عبد الحفيظ منصور ،الدار العربية لكتاب ،ليبيا - تونس ،د.ت ،
- الجبرتي ( حسن بن إبراهيم بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الرحمن الجبرتي العقيلي الهاشمي ، ت 1167هـ/1754م ) ، 1998م ،عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، دار الكتب المصرية ،تقديم ، عبد العظيم رمضان ، مركز تاريخ مصر المعاصر ،الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ،القاهرة .
- الحسن الوزان ،(الحسن بن محمد الشهير بجان ليون الإفريقي)، 1980م ،وصف إفريقيا ،جزءان - تعريب وتحقيق محمد حجي،محمد الأخضر ،الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ،الرباط.
- الشجاعى ( شمس الدين 745هـ)1389-1404هـ/1978-1985 م،تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده، طبعة فيسبادن، حققه وترجمه إلي الألمانية : برباره شيفر ، ج.1-2 ، سلسلة مصادر تاريخ مصر الإسلامية .
- القلقشندي ،( شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد ت 821هـ) 1919-1929م ، صبح الأعشي في صناعة الأنشاء، ج. 3، دار الكتب المصرية ،القاهرة .
- الكندي (ابوعمر محمد يوسف 350هـ/961م) الولاة والقضاة ،طبعة رفن كست،بيروت .
- المشترك وصفًا والمفترق صعفًا (1846م)، كتاب وقف السلطان الغوري الجامع لأوقافه رقم 882 المحفوظ بوزارة الأوقاف ،طبعة جوتنجن،ألمانيا .
- المقرئزي (تقي الدين العباس أحمد بن علي 845هـ/1442م )، 1294هـ ،المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروفة بالخطط المقرئزية ، تحقيق : محمد زنيهم - مديحة الشرقاوي ،جزءان ،بولاق - القاهرة .

رابعًا - المراجع العربية الحديثة :

- الحداد ، محمد حمزة إسماعيل ، المجلد فلن العمار ة والآثار والحضارة الإسلامية ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة : 2004م .
- السيد ، محمد كمال ، أسماء ومسميات من مصر القاهرة ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : 1986م .
- الششتاوي ، محمد ، منتزهات القاهرة في العصر المملوكي والعثماني ، دار الأفاق العربية ، القاهرة : 1419هـ / 1999م .
- العدوي ، إبراهيم ، ولاية قره بن شريك على مصر في ضوء أوراق البردي ، بحث في المجلة التاريخية المصرية ، المجلد 11 ، القاهرة : 1961م .
- رمزي ، محمد ، الجغرافية التاريخية لمدينة القاهرة ( شاطئ النيل تجاه مصر القديمة و القاهرة وماطراً عليها من التحولات من الفتح العربي إلي اليوم ) ، مجلة العلوم ، المجلد الرابع ، السنة التاسعة ، القاهرة : 1942
- عاشور ، شروق ، دراسة تحليلية فنية لزخارف الباروك الركوكو بقصر المانسترلي باشا بالروضة ، دراسات في آثار الوطن العربي ، عدد 9 .
- عبد الرحمن ، عاصم محمد رزق ، المنشآت المائية في مصر الإسلامية من الفتح العربي حتى نهاية العصر الإيوبي ، ضمن بحوث كتاب النقائش والرسوم الصخرية في الوطن العربي ، تونس : 1977م .
- عبد العليم ، أنور ، البحرية الإسلامية في شرق البحر المتوسط ، مقال بكتاب تاريخ البحرية المصرية ، نشر جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية :
- مبارك ، علي بن مبارك بن سليمان بن إبراهيم الروجي ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : 1239هـ / 1823م
- نوار ، سامي محمد ، المنشآت المائية بمصر منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر المملوكي دراسة أثرية معمارية ، دار الوفاء ، الإسكندرية : 1999م .

#### خامسًا - المراجع العربية :

- جومار ، أدم فرانسوا ، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل ، ترجمة : إيمان فؤاد سيد ، ط 1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1988م .
- كرينويل ، الآثار الإسلامية الأولى ، ترجمة : عبد الهادي عبلة ، دار قتيبة ، دمشق ، سوريا : 1405هـ - 1984م .
- كلوت بك ، ا.ب. ، لمحة عامة إلي مصر ، ترجمة : محمد مسعود ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة : 2011م .

#### سادسًا - المراجع الاجنبية :

- Casanova (P), Essai de Reconstitution Topographique de la ville, d' al Fostat ou Misr, MifAoxxxv, 1913.
- Clerget (M), Le Caire, étude de géographie urbaine et d'histoire économique ., IPP.1935.
- Creswell, (K.A.C) *Early Muslim Architecture* II, Clarendon, Press, Oxford, 1969.
- Discription de l'Egypte , vol. 18., Paris.
- ETH studio basel contemporary city institute , Fustat, 2009.
- Kamel Osman Ghaleb Pacha, *Le Mikyas ou nilomètre de l' ile de Rodah* . Ifao ,le Caire , 1951.

- Red House, J; Turkish– English Lexicon, Beirut; 1974
- Wiet,(G) Materiaux pour un Corpus Inscriptionum, Arabicarum, première partie Égypte: par Max van Berchem. Mémoires de la Mission Archéologique Française au Caire, tome xix, fascicule iv. (Paris : E. Leroux, 1903.)

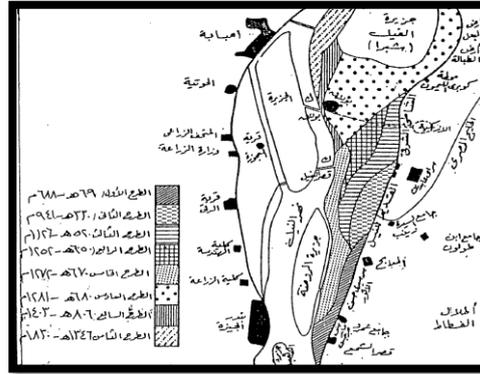
سابعاً- الرسائل العلمية :

- حسين محمد ،عبد العزيز سيد ،جزيرة الروضة وآثارها الدارسة تحتنهاية العصر المملوك رسالة ماجستير ،قسما لآثار الإسلامية ،كلية الآثار ،جامعة القاهرة ،1398 هـ .
- محمود ،شيماء صدقي ،طرز العمارة الداخلية لقصر الأمير محمد علي بالمنيل ،دراسة تحليلية ،أطروحة ماجستير ،كلية الفنون الجميلة ،جامعة المنيا ،2011 .net [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net) ثامناً - المواقع الإلكترونية :
- [www.unesco.org](http://www.unesco.org)[www.umkalthoum.gov.eg](http://www.umkalthoum.gov.eg)
- [www.researchgate.net](http://www.researchgate.net)[www.icomos.org](http://www.icomos.org)

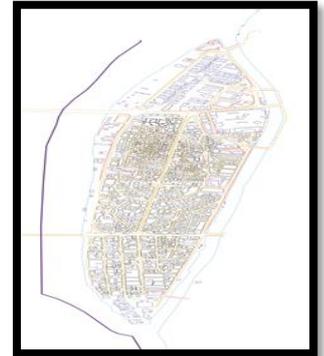
الأشكال واللوحات



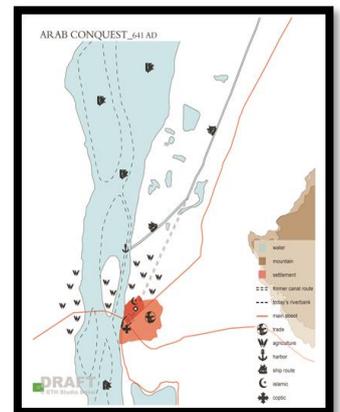
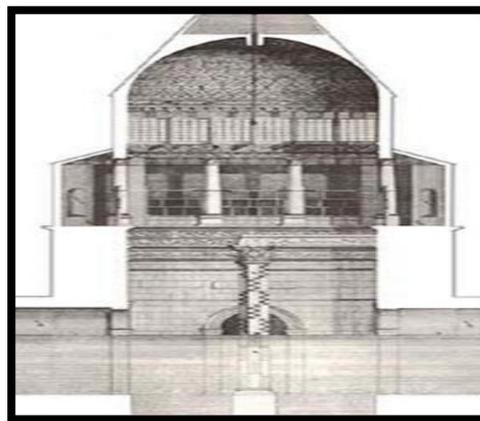
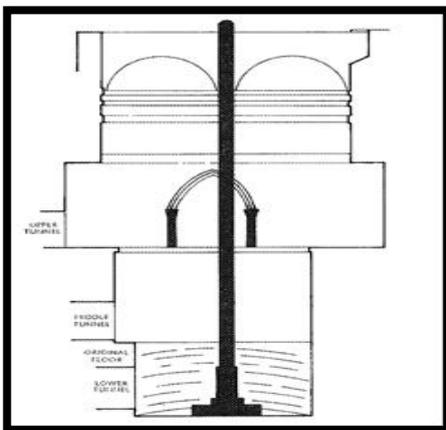
شكل - 3



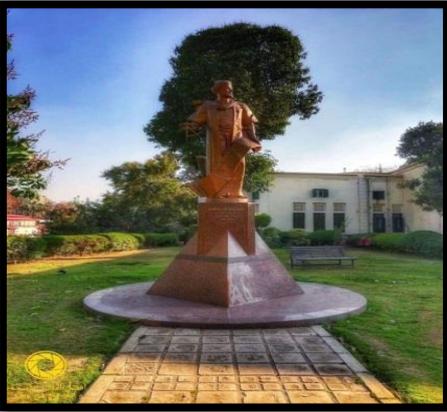
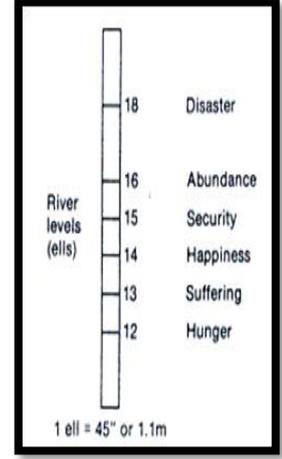
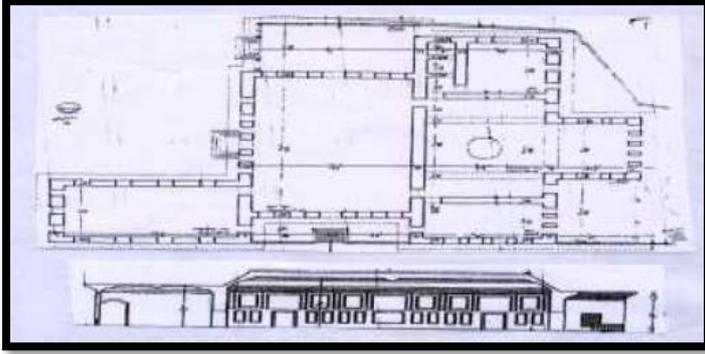
شكل - 2



شكل - 1



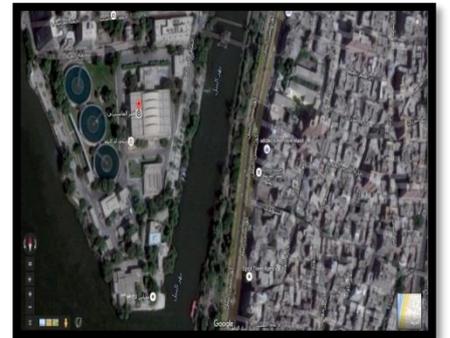
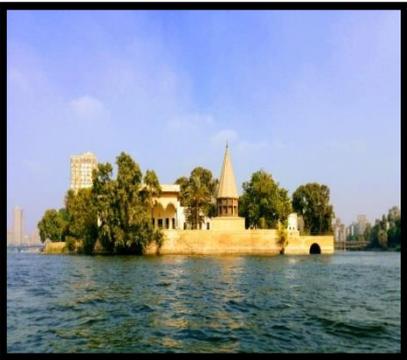
شكل - 8



لوحة - 5 قصر محمد علي المنيل

لوحة- 4 متحف أم كلثوم

لوحة - 3 سراي المانسترلي



لوحات 6-7-8 جزيرة الروضة

**Noyaux anciens et enceintes urbaines en Tunisie : espaces porteurs  
d'identité urbaine , Depuis le moyen âge jusqu'à aujourd'hui**

**Tunisian 'old centers : an urbanidentity places ;**

**From the Middle Ages to nowadays**

**Hazar SOUISSI Ben HAMAD :**

Docteur en sciences du patrimoine (F.S.H.S.T.),

Membre de l'Unité de recherche P.A.E.3C. (Université de Carthage, E.N.A.U.)

benhamedhazar@gmail.com,

**Résumé**

Les tissus traditionnels en Tunisie montrent un intérêt majeur. Ils méritent que nous nous penchions sur la question d'identité urbaine. En effet, Nos médinas représentent des territoires urbains lieu de manifestation d'une identité plurielle : l'histoire, les éléments du patrimoine urbain, architectural et archéologique, la morphologie urbaine, la typologie...etc. Ces différents vecteurs identitaires font appel à la mémoire collective. La valorisation du patrimoine des tissus traditionnels sert également de support de production d'une identité urbaine.

Dans ce papier, nous menons une réflexion accrue sur des noyaux anciens en Tunisie qui ont survécus depuis les dynasties aghlabides, fatimides et hafside...etc. Nous essayons de saisir la singularité spatiale et urbaine afin de déceler les usages et les pratiques dans les médinas qui influencent sur l'identité des lieux. Nous nous interrogeons aussi quant aux vecteurs identitaires qui sont à l'origine de cette identité plurielle dans le contexte urbain.

En dépit de la réalité en péril de certains centres anciens, plusieurs acteurs interviennent afin de mettre fin à la marginalisation, dépasser les causes de dégradation et intervenir lors de la production identitaire. La patrimonialisation des anciens noyaux est sans doute une forme de réflexion sur le processus identitaire. C'est autour de ces interrogations que nous développons cette recherche : Comment révéler l'identité urbaine des ensembles traditionnels et leurs enceintes urbaines lors des opérations de mise en valeur réalisées ? Sur quoi s'appuie cette révélation de la singularité des noyaux anciens ? Quelles démarches urbaines pour reconquérir l'identité des noyaux anciens ? Dans quelle mesure les projets urbains et patrimoniaux réalisés ont-ils permis de conforter l'identité des tissus anciens ?

**Mots clés : identité urbaine, noyaux anciens, dégradation, valorisation, Tunisie**

**Abstract**

Tunisian Medinas show a major interest. They deserve our attention to the issue of urban identity. Indeed, Our medinas represent urban territories place of manifestation of a plural identity: history, elements of urban, architectural and archaeological heritage, urban morphology, typology ... etc. These different identity vectors appeal to collective memory. The enhancement of the heritage of traditional fabrics also serves to support the production of an urban identity.

In this paper, we lead an access reflection on old centers in Tunisia which have survived since the Aghlabid, Fatimid and Hafid dynasties ... etc. We are trying to grasp the spatial and urban singularity in order to detect the uses and practices in the medina that influence the identity of the places. We also wonder about the identity vectors that are at the origin of this plural identity in the urban context.

Despite the endangered reality of certain old centers, several factors intervene in order to end marginalization, overcome the causes of degradation and intervene in the production of identity. The heritage of the old centers is undoubtedly a form of reflection on the identity process. It is around these questions that we develop this research: How to reveal the urban identity of traditional centers and their urban walls during the development operations carried out? What is this revelation of the singularity of medinas based on? What urban approaches to reclaim the identity of old centers? To what extent have the urban and heritage projects carried out helped to consolidate the identity of old centers

**Key words : urban identity, old centers, degradation, valorisation, Tunisia**

### **Introduction**

Nous relevons dans le territoire urbain tunisien une diversité de villes montrant un potentiel patrimonial. Nos villes constituent un héritage urbain, reflet de l'identité, de l'histoire et des civilisations où se manifestent des échanges culturels, civilisationnels, des influences et des contrastes. Nos villes engendrent à la fois un lieu de production identitaire et de diffusion dépassant les limites géographiques tunisiennes. Pour déceler l'identité urbaine et architecturale, nous allons nous focaliser sur les composantes urbaines et architectoniques des structures des villes de l'Ifriqiya au moyen âge. La définition des paramètres de construction de l'identité urbaine est également étroitement liée au temps, (Stein, 2003) en propose les paramètres suivants : « *Le passé et ses représentations ; le présent selon les perceptions que les membres d'une collectivité en ont ; le futur reflétant l'ensemble des buts, aspirations* »

D'une part, un processus de dégradation et de marginalisation avancé des noyaux anciens à différents degrés est fortement soulevé. Il s'agit d'une évidence incontournable de la réalité urbaine et sociale. En effet, cette métamorphose qui affecte nos noyaux anciens risquent de leurs perdre leur identité. En effet, pour certaines villes, une vraie crise d'identité est ressentie, l'identité est en péril, plusieurs aberrations, abandon, menaces, pathologies sont relevés, un mauvais état de conservation des vecteurs identitaires. La crise urbaine identitaire que nous vivons nous invite vivement à en présenter une réponse sous forme de registre identitaire comme étant une nouvelle manière de penser la ville.

D'autres part, il est important de souligner que les opérations de mise en valeur des noyaux anciens ont des répercussions sur les représentations de l'espace médinal. Nous pouvons citer les projets de réhabilitation et rénovation des médinas, restructuration urbaine, requalification pour des ensembles traditionnels, circuits et itinéraires culturels, restauration des monuments historiques, reconversion, réaffectation...etc. Plusieurs questions méritent d'être posées afin de mettre en valeur l'identité des noyaux anciens : Comment révéler l'identité défensive, économique et religieuse des ensembles traditionnels et leurs enceintes urbaines lors d'une opération de mise en valeur ? Sur quoi s'appuie les opérations de valorisations des noyaux

anciens afin de dépasser l'état de péril et la marginalisation de ces territoires urbains de nos jours ? la régénération spatio-événementielle est-elle suffisante pour conforter l'identité des tissus anciens et renforcer le caractère urbain des espaces publics ? quels apports et quelles limites des essais de la patrimonialisation de nos noyaux anciens à travers les exemples réalisés ?

## **1- Identités plurielles et contexte urbain : Les vecteurs identitaires, Identité défensive, économique et religieuse**

Nos médinas représentent des territoires urbains où se concentrent des vecteurs identitaires : l'histoire, les éléments du patrimoine urbain, architectural et archéologique, la morphologie urbaine, la typologie...etc. ces différents vecteurs identitaires font appel à la mémoire collective, ils peuvent être utilisés comme support pour les aménagements urbains, lors des projets urbains, comme repère à l'échelle urbaine afin de faciliter l'appréhension de l'identité d'un lieu. La valorisation du patrimoine des tissus traditionnels sert également de support de production d'une identité urbaine.

La reproduction de la singularité spatiale et urbaine se fait en s'appuyant sur des éléments identitaires fixes qui ont survécu à travers les siècles. Nous évoquerons en premier lieu les enceintes urbaines et le marquage identitaire de l'espace urbain, ensuite nous passerons par l'organisation des souks dans nos villes médiévales et l'affirmation de l'identité économique. Enfin nous étudierons la répartition des lieux de culte et le témoignage de l'identité religieuse. Une attention particulière aux noms des villes et à la présence non musulmane dans les toponymes. En effet, la mémoire citadine peut être dessinée à partir de l'évolution du toponyme « *L'étude toponymique de l'espace urbain en terres d'islam peut s'avérer un exercice particulièrement complexe. A la physionomie multiconfessionnelle des villes correspondent plusieurs toponymies parallèles, souvent révélatrices de la manière dont les diverses composantes se partagent sur le territoire citadin*<sup>151</sup> »

Après la conquête musulmane de l'Ifriqiya, le nom des médinas en Tunisie atteste encore du passé préhistorique, antique : romain et byzantin. L'exemple de l'antique Capsa toponyme à l'origine de l'actuelle Gafsa, TALBI M. nous apprend que : « *Kafsa est la forme arabe du nom antique de la cité appelée Capsa, toponyme à partir duquel avait été créé par J. MORGAN dès 1909 le terme capsien pour désigner la civilisation du type paléolithique supérieur ou mésolithique*<sup>152</sup>. » De nombreuses escargotières et bien d'autres de vestiges subsistent de nos jours et attestent des industries remontant à l'époque préhistorique.

### **1-1-les enceintes urbaines et le marquage identitaire de l'espace urbain**

La genèse des villes de l'Ifriqiya pendant le moyen âge s'est faite selon un modèle urbain et architectural bien déterminé. Les enceintes urbaines assurent la délimitation de ces noyaux réparties en zones à fonctions multiples. L'espace économique et résidentiel ne dépasse en aucun cas cette limite administrative. L'urbanisme des villes médiévales en Ifriqiya au moyen âge produit par les dynasties aghlabides, fatimides, hafsides s'est organisé selon un modèle urbain reposant sur une ville ceinte d'enceinte urbaine jalonné de tours et d'ouvrages

---

<sup>151</sup>Ouvrage Collectif, Identités confessionnelles et espaces urbains en terre d'islam, Edisud, 2005, p.27.

<sup>152</sup> TALBI Mohamed, « Kafsa », in encyclopédie ed l'Islam Tome IV, pp.433-435.

d'angles imposants. La Kasbah surgit dans le paysage urbain représentant le centre de pouvoir et le lieu de résidence du souverain. Peu d'accès permettent la pénétration dans l'espace intramuros et ce par souci défensif. Ces noyaux anciens avaient été occupés exclusivement par des autochtones, « *Les villes médiévales sont tout d'abord reconnues par les remparts. Elles ont été toujours ceintes de fortifications. En effet, enceintes et villes sont indissociables. L'enceinte constitue une limite pour une projection de la ville vers l'extérieur*<sup>153</sup> »

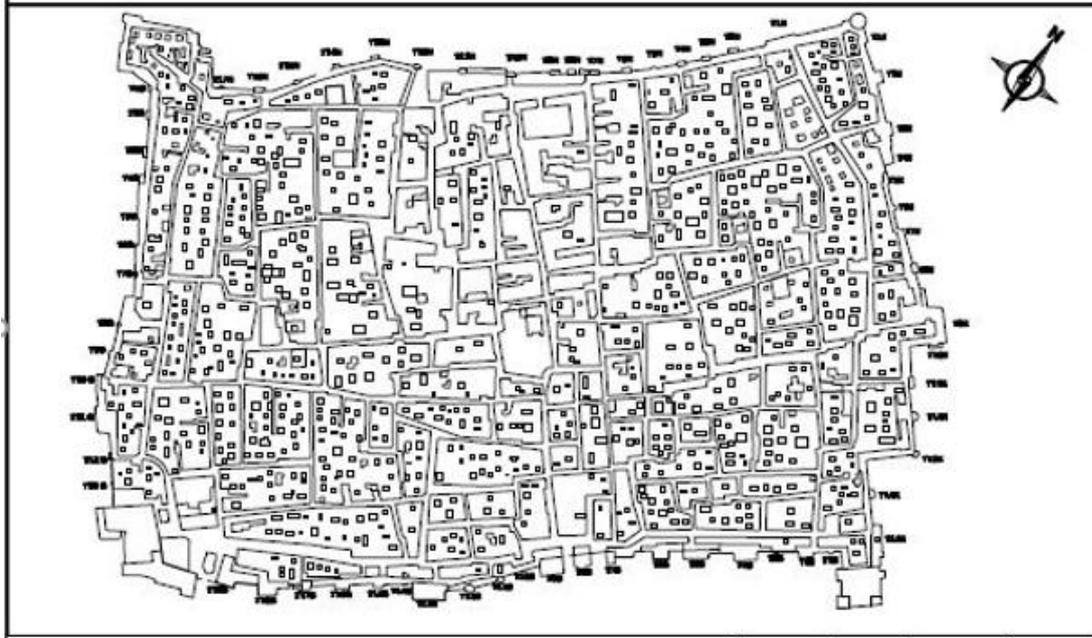


Fig. 1, La médina de Sfax, Source : auteur

Les tours de flanquement des enceintes fortifiées sont en saillie par rapport à la muraille (Fig1). Elles tranchent sur le module normal des autres éléments rythmiques du même genre. Les Kasbah confirment leurs vocations de véritables villes royales.

Les portes assurent une liaison entre l'ouvrage défensif et sa périphérie. Cet espace de transition constitue un contact direct entre l'intérieur et l'extérieur. Il permet le contrôle de ceux qui franchissent le système défensif. Il sert aussi à défendre et à protéger les fortifications. Les portes d'accès ont joué un rôle fondamental dans le fonctionnement du système défensif. Elles permettent l'entrée des renforts destinés à aider la garnison assiégée. Si ces renforts s'avèrent insuffisants, les portes d'accès assurent alors la fuite des assiégés.

## **1-2- l'organisation des souks dans nos villes médiévales et l'affirmation de l'identité économique**

La morphologie urbaine développée à l'intérieur des enceintes urbaines se base sur une répartition viaire étroite et sinueuse. Le noyau essentiel voit ses ramifications se développer autour de la mosquée. Le mode de répartition des souks a des incidences sur l'espace urbain. La maîtrise d'un métier constitue la spécialité. Dans ce cas, la mixité dans le secteur de la grande mosquée est interdite. La succession des souks se fait selon une hiérarchie de commerce noble jusqu'au plus polluant. Tout autour de la grandemosquée se construit la culture citadine noble, en effet, les souks de la médina sont groupés par métiers et

<sup>153</sup> SOUISSI H. (2016), « les fortifications médiévales DE L'Ifriqiya/Sfax, Sousse, Gafsa, Béja, Le Kef », thèse en sciences du patrimoine, FSHST, 2Tomes, sous la direction du professeur LOUHICHI ADNAN, p.287.

par activités artisanales. Souk ElAttarine par exemple qui borde la façade Nord de la grande mosquée Zittouna (Fig.2) remonte à l'époque hafside au 13<sup>ème</sup> siècle. Dans ce Souk, on vend des parfums composés d'essences précieuses ainsi que rares. Les souks les moins nobles sont placés à la périphérie de la médina tel que souk Sabbaghine ou des Tanneries<sup>154</sup>.



Fig. 2 : Mosquée Zittouna et Souk al Attarine, Source : Cliché Auteur

Pour revenir à la distribution des souks dans la médina de Tunis, il est clair à présent que celle-ci continue toujours à répondre plus à la logique de regroupement. Selon la noblesse du produit se fait la hiérarchisation de l'occupation urbaine. En effet, une structure de 25 souks couverts spécialisés dont 16 gravitent autour de la grande Mosquée : Souk ElAttarine, echachia, el Fekka (Fig.3)

---

SOUISSI H. (2019), « Préservation du noyau ancien de Tunis : Projets patrimoniaux et projets urbains », in <sup>154</sup> MADINATI 08, Alger, p37.



Fig. 3 : Souk El Attarine, echachia, el Fekka, Source : Clichés Auteurs

Kairouan à son tour garde de nos jours ses souks authentiques (Fig.4) qui se développent en assurant la transmission du savoir-faire artisanal. Nous citons :Souk El Haddadine, Souk Blaghjeya, Souk Bijouterie...etc.

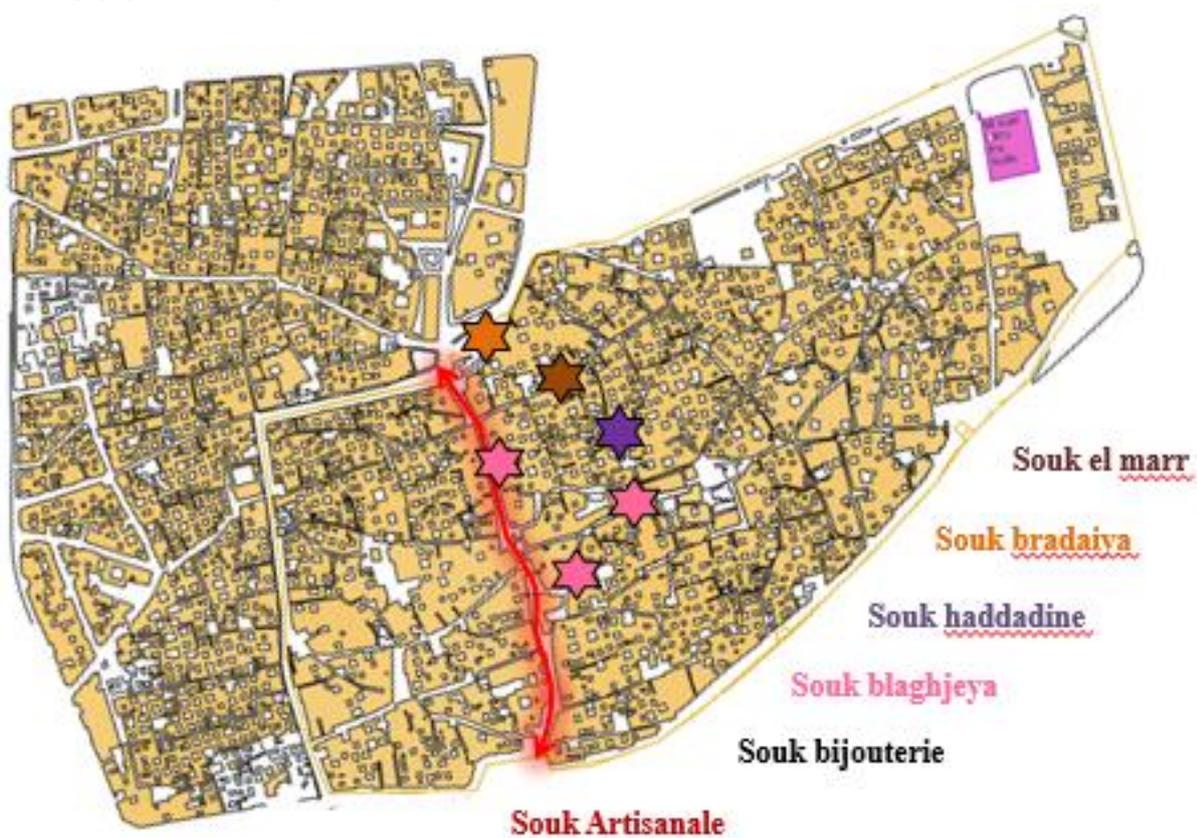


Fig. 4 : Les souks dans la médina de Kairouan, Source :Y. JRAD

### 1-3- la répartition des lieux de culte et le témoignage de l'identité religieuse

Les espace de culte restent le marqueur identitaire le plus fort depuis la conquête musulmane de l'Ifriqiya. L'implantation de la mosquée dans le tissu urbain est révélatrice de symbolique.La place de la grande mosquée dans la ville est particulière. En effet, le culte

musulman repose sur la prière collective et la prière du vendredi où participent un nombre important de citoyens installés dans une agglomération et orchestrée et organisée par l'iman dans la mosquée de la ville. Ainsi, cette croyance qui réunit les fidèles dans des équipements religieux appropriés exige une vie urbaine et citadine.

« Nous savons que l'urbanisme des villes musulmanes obéit à un schéma particulier où la mosquée occupait le barycentre de la ville à l'intersection des axes principaux. L'emplacement côtier de la mosquée de Sousse, désaxé par rapport au centre de l'enceinte fortifiée nous pousse à envisager l'hypothèse d'une mosquée fortifiée et à expliquer la raison de ce caractère mixte. Cette position excentrique placée plutôt du côté de la mer permet de contrôler la côte et d'assurer la défense du pays contre les envahisseurs. Elle participait avec le ribat voisin à la défense du port<sup>155</sup> et de son arsenal. Dépourvue de véritable minaret, la tour Nord-Est fut surmontée d'une lanterne<sup>156</sup>. »

Les monuments religieux répartis dans les villes médiévales qui ont subsisté de nos jours témoignent avec force majeure de la mémoire et l'identité musulmane et communautaire. Le marquage mythique des lieux de culte traditionnels, trouve son explication dans l'ancienneté de ces monuments. Ils sont ancrés dans l'âge d'or de ces lieux. Nous évoquons la grande mosquée de Kairouan de Okba ibn Naafaa, celle d'Al Mahdi à Mahdia. Actuellement, les lieux de culte servent d'espaces à d'autres activités. Ils deviennent le point de rencontre et de sociabilité par excellence, des lieux d'intense vie religieuse, communautaire et d'éducation jouant à la fois un rôle religieux, social, politique et militaire, l'appel à la prière est lancé aux fidèles par l'iman qui donne ses instructions et ses directives. La grande mosquée de la ville assure aussi un rôle intellectuel, en effet, les élèves reçoivent des cours, consultent des bibliothèques, citons le cas d'Al Azhar au Caire, la Zaytouna de Tunis, la Qarawiyyin de Fès. Le rayonnement de ces mosquées dépasse leurs villes. « La grande mosquée, cœur spirituel de la ville, maison commune des fidèles, organe du pouvoir politique, foyer de rayonnement intellectuel, est par surcroît le centre de l'activité économique ou tout au moins dans un rapport étroit avec cette activité. <sup>157</sup> »

## **2- Une identité qui oscille entre valorisation et marginalisation**

### **2-1- Identité marginalisée : Description de la réalité en péril**

De nos jours, plusieurs Médinas en Tunisie, perdent peu à peu leurs charmes, leurs allures et leurs caractères de tissus anciens. Ils montrent des phases de marginalisation à différents degrés. En effet, les monuments qui en font la singularité sont en train de muter. Les changements démographiques et socioculturels connus par les tissus traditionnels ont engendré des signes de dégradations inquiétants relevés sur le plan architectural et urbain (Fig.5), social, économique et environnemental. MOUHILI Z. (2006) notait : « à Tunis,

---

Le port de Sousse a joué un rôle important dès l'époque punique, réutilisé par les Byzantins et les Aghlabides, <sup>155</sup> il a constitué une base de départ pour les conquêtes de Sicile au moment où l'activité guerrière des Aghlabides en Méditerranée était importante.

<sup>156</sup>SOUISSI H. (2016), « les fortifications médiévales DE L'Ifriqiya/Sfax, Sousse, Gafsa, Béja, Le Kef », thèse en sciences du patrimoine, FSHST, 2Tomes, sous la direction du professeur LOUHICHI ADNAN, p.99.

MARCAIS (G.), « la conception des villes dans l'Islam », in revue d'Alger, 1954. <sup>157</sup>

comme ailleurs en Méditerranée, les innovations technologiques du XIX<sup>ème</sup> siècle ont permis la création de paysages urbains qui correspondaient à de nouveaux besoins<sup>158</sup> »



Fig. 5 : Médina de Sousse, Source : A.R.R.U.

Sur le plan social, les habitants de la médina de Tunis par exemple la quittent pour s'installer dans la banlieue cédant à place à des immigrants d'origine rurale qui viennent s'installer dans les demeures louées à la pièce<sup>159</sup>. Ce phénomène appelé « Oukalisation » est attesté à la médina de Tunis. Cette dernière est devenue le refuge d'une population sans ressources économiques qui compte parmi les plus pauvres des zones urbaines, et ne disposent pas d'équipements sociaux et éducatifs, malgré les efforts déployés dans ce sens par l'État et les collectivités publiques locales. La situation sociale difficile dans laquelle vivent les habitants des tissus traditionnels ne cesse de s'aggraver. ABDELKAFI J. (1989) a mis l'accent sur l'état en péril de l'architecture domestique au sein du noyau ancien de Tunis « *Les maisons abandonnées mais louées à la pièce sont dépouillées de leurs parures architecturales : Zliss, marbres, pierres de tailles, colonnes, chapiteaux, fers forgés et bois sculptés deviennent des éléments de décor dans les villas de haut standing des banlieues résidentielles*<sup>160</sup>. »

Sur le plan économique, nous constatons que l'architecture domestique a cédé la place aux activités commerciales, les demeures sont reconverties en dépôts, en magasins et autres. Les activités dans les médinas ont connu un net recul quant au niveau de leur qualité. L'artisanat, considéré comme étant l'un des piliers de l'économie locale, perd de plus en plus sa qualité en contre partie de la prolifération des fonctions et des activités nuisibles.

Quant au plan environnemental, la majorité des médinas en Tunisie souffrent des problèmes de vétusté des réseaux existants, d'insalubrité et du manque d'hygiène, de l'insuffisance des

<sup>158</sup>MOUHLI Z.et MCGUINNESS J., (2006), *Tunis 1800-1950 : portrait architectural et urbain*, sous la direction de Sémia Akrouit-Yaïche, Tunis, Elyzad, p.9.

<sup>159</sup>SEBAG P. (1998), *Tunis histoire d'une ville*, édition l'Harmattan.

<sup>160</sup>ABDELKAFI J. (1989), *La médina de Tunis*, édition Alif, p. 111-112.

réseaux de drainage des eaux pluviales, du réseau d'assainissement, du manque de traitement des eaux usées et des déchets solides. Par ailleurs, les nuisances olfactives dans les médinas restent un risque et une menace permanente pour les habitants et leur cadre de vie.

Comme les noyaux anciens de nos villes médiévales ont toujours été entourés des murailles. Il s'agit d'une caractéristique identitaire à préserver issue de l'urbanisme arabo-musulman. Pour les médinas où les remparts se dressent encore, l'état de dégradation des fortifications est loin d'être nié. Citons le cas du rempart de Sfax où plusieurs pans de murailles ont été restaurés, d'autres tronçons menacent ruine et commencent à s'écrouler (Fig. 6).



Fig. 6 : Les remparts entourant la Médina de Sfax, Source : Clichés auteur (2009).

#### a. Les Immeubles Menaçant Ruine (I.M.R.)

A cause de la dégradation poussée du cadre bâti, des difficultés financières et juridiques pour y intervenir, nous sommes aujourd'hui en présence d'un nombre important d'immeubles menaçant ruine (I.M.R.) dans nos centres historiques. Certains parmi ces monuments sont déjà pris à la charge des Associations de sauvegarde des Médinas (A.S.M.) ou l'Institut national du patrimoine (I.N.P.). D'autres monuments restent en attente pour le financement qui devient impératif afin de les sauver. Citons le cas de Dar Belhassan et Dar El Hedri situés à la rue du Trésor, Dar Beyram Ettouki, la Médersa Maghrébia, les mausaulées Sidi Bou Laâdham<sup>161</sup>. Les diagnostics exhaustifs réalisés dans le cadre des réhabilitations des parcours dans les centres anciens ont mis en lumière un nombre important d'Immeubles menaçant ruines (I.M.R.) selon leur état (Tab.1). D'après les études menées par l'A.R.R.U., dans la zone d'intervention dans le tissu ancien de Kairouan qui s'étale sur 7 Km, 46 I.M.R.<sup>162</sup> ont été repérés. Au sein du noyau ancien de Sousse, dans la zone d'intervention qui s'étale sur 800 m, 17 I.M.R.<sup>163</sup> ont été repérés. Il ya lieu de remarquer que le nombre des I.M.R. est relativement important dans le parcours à Sousse. Ceci est dû principalement à l'émigration des ménages vers les nouveaux quartiers de Sousse, 40% des ménages, selon l'enquête établie dans la zone du parcours, sont des locataires<sup>164</sup>. C'est le cas aussi à Tunis, où les différentes enquêtes

<sup>161</sup> Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-, Etude de réhabilitation de circuit dans la médina de Tunis, Avant-Projet Sommaire (A.P.S.), HAKIM M., p.49.

Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine-A.R.R.U.-, 2010, Réhabilitation de la médina de Kairouan, <sup>162</sup> Rapport Avant-Projet Détaillé, 2<sup>ème</sup> phase, EZZEDDINE M. et ALLANIM, p.61.

Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine-A.R.R.U.-, 2012, Etude de réhabilitation de la médina de <sup>163</sup> Sousse, Avant-Projet Sommaire 2<sup>ème</sup> étape, HAKIM M., p.30.

<sup>164</sup> Enquête réalisée à la médina de Sousse, Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine-A.R.R.U.-, 2012, Etude de réhabilitation de la médina de Sousse, Avant-Projet Sommaire 2<sup>ème</sup> étape, HAKIM M. p.30.

menées par l’A.R.R.U. et l’A.S.M. à la médina de Tunis depuis 1984 ont montré l’état croissant de dégradation du bâti. Elles ont montré aussi que le nombre d’immeubles en mauvais état ou menaçant ruine s’élève de plus en plus pour atteindre 10 I.M.R au niveau du tronçon réhabilité de « Houmit Al Andalous »<sup>165</sup>. Concernant la « procédure IMR » SANTELLI S. notait « *tous les projets d’urbanisme réalisés en Tunisie témoignent de cette volonté, de cette amnésie collective, vouant les édifices traditionnels à une lente disparition ou à une destruction violente. La procédure IMR est utilisée pour détruire les maisons*<sup>166</sup> »

Tab n° 1 : Nombre de bâtiments menaçant ruine nécessitant des interventions, Source ARRU 2012

	Médina de Sousse	Medina de Kairouan	Medina de Tunis
<b>Etat</b>	<b>Nombre</b>	<b>Nombre</b>	-
I.M.R. nécessitant une intervention urgente.	3	15	-
I.M.R.Nécessitant une réhabilitation.	3	23	-
I.M.R.Nécessitant des précautions et suivi.	9	0	
I.M.R.À démolir.	2	8	-
<b>Total des I.M.R.</b>	<b>17</b>	<b>46</b>	<b>10</b>

## b. Les causes de dégradations

Les dégradations importantes des centres anciens dont nous venons de citer sont dues à plusieurs facteurs. La dégradation prononcée est de prime abord liée à la détérioration des conditions d’habitat, due à l’abandon du cadre bâti, à la sur occupation, la surexploitation, la forte sollicitation à travers la densification de l’espace résidentiel et le développement du phénomène d’« Oukalisation ». SANTELLI S.<sup>167</sup>(1995) précise en ce qui concerne la médina de Tunis qu’« *entre 1881 et 1956, la population musulmane a doublé la médina, passant de 65000 à 127000 habitants. La densité d’occupation de la vieille ville a atteint plus de 500habitants à l’hectare à la fin des années soixante.* ». L’absence ou manque d’entretien contribuent à l’accroissement de la dégradation. En effet, la propriété dans l’indivision et la faiblesse des revenus locatifs n’y incitent ni les propriétaires ni les nouveaux occupants et ne leur en donnent pas les moyens pour entretenir les bâtiments. Sans oublier que les dégradations naturelles aggravent les problèmes de conservation pour les centres anciens.

Le changement d’affectation des maisons traditionnelles, les transformations incontrôlées avec la dégradation des éléments architecturaux et les réaménagements qu’ils subissent, est un phénomène très répandu entraînant des déformations architecturales et urbaines de nos villes historiques. Les nouvelles constructions ayant recours aux matériaux de constructions non appropriés ou des agencements non adéquats et ne respectant pas les spécificités architecturales traditionnelles aggravent à leurs tours ce phénomène de défiguration(Fig. 7)

<sup>165</sup> Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-, Etude de réhabilitation de circuit dans la médina de Tunis, Avant-Projet Sommaire (A.P.S.), HAKIM M., p.39.

<sup>166</sup> SANTELLI S.,(1995),*Tunis le creuset méditerranéen*, les éditions du demi cercle, CNRS Editions, p.91

<sup>167</sup> SANTELLI S.(1995),*Tunis le creuset méditerranéen*, les éditions du demi cercle, CNRS Editions, p.89.



Fig. 7 : Médina de Kairouan, Source : A.R.R.U.

Il en est de même pour les réseaux d'électricité et les réseaux téléphoniques apparents, les climatiseurs sur les façades, les panneaux publicitaires...etc. (Fig.8)



Fig. 8 : Exemples de défigurations des médinas, source de gauche à droite Médina de Tunis, Cliché auteur Médina de Kairouan, de Sousse et de Kairouan, Clichés TBESSI S. & JRIDI S.

Ces transformations menacent malheureusement l'avenir de nos espaces authentiques chargé de culture et issus de brassage et de stratification historique, architecturale, archéologique et artistique. Nous avons relevé plusieurs atteintes et dépassements pratiqués sur la muraille enserrant le noyau ancien de la ville de Béja, bien qu'il s'agisse d'un monument historique classé à l'échelle nationale<sup>168</sup>. Les constructions voisines pratiquent leurs extensions en tirant profil de la muraille. Cette dernière est par moment percée de portes accédant aux demeures. Le mobilier urbain tel que les lampadaires publics sont greffés sur les façades des remparts. Les niches des concessionnaires publics sont pratiquées dans les épaisseurs des murailles (Fig. 9).

<sup>168</sup>La date de classement par les services compétents relevant du ministère de la culture, institut national du patrimoine, service de classement remonte au 03-03-1915.



Fig. 9 : Défigurations relevées au niveau des remparts de Béja, Source : Clichés auteur.

Les pratiques inconscientes des habitants, où chaque propriétaire procède librement à des modifications ou des entretiens en absence d'un cahier de charge spécifique réglementant et organisant un code couleur, l'usage de matériau de construction contribuent au changement de vocabulaire et de paysage urbain. Un lanterneau traditionnel de style artisanal d'éclairage public dans la médina de Tunis sert de support publicitaire, de même pour les auvents en bois posés sur les façades des commerces en porte faux dans les médinas de Kairouan et de Sfax jouent le rôle de support pour exposer les articles vendus au lieu de servir de brises soleil (Fig.10).



Fig. 10 : de gauche à droite : Médina de Tunis, Source ARRU APS p.81 ; Médina de Kairouan, Source : Cliché TBESSI S.& JRIDI S, Médina de Sfax, Source A.R.R.U., A.P.D., p.69.

Le coût élevé des opérations de rénovation, réhabilitation, reconvention d'une part et l'absence d'une politique financière qui encourage les interventions sur les monuments historiques d'autre part réduisent de plus en plus les opérations de mise en valeur de la part des privés. La mauvaise restauration dans certains cas entraîne la menace de ruine des bâtiments anciens. D'autre part, la spéculation entraînant la ruine ou la démolition des bâtiments anciens et leur remplacement était à l'origine de l'amplification du phénomène de dégradation.

L'image résultante des noyaux anciens est malheureusement dévalorisée. Etant considérés comme lieu d'habitation des populations pauvres, des commerces, des foyers à risques à prendre en charge du fait de la masse d'habitants, de la dégradation, de la vétusté et de l'insalubrité des constructions et de ses équipements et réseaux divers. Les menaces de ruine, des risques sanitaires et le manque de visibilité quant au devenir de ces tissus et de leurs occupants confirment cette image dévalorisée. Au lieu qu'ils s'agissent de noyaux intégrés socialement, économiquement et culturellement, ce sont des noyaux marginalisés montrant une représentation globalement négative chez la population résidente ainsi que chez les visiteurs.

### **3- Quelles démarches urbaines pour reconquérir l'identité de nos tissus anciens ?**

L'identité spatiale est intimement liée à celle des individus qui occupent l'espace urbain. La construction de l'identité se fait par la pratique des lieux. La distinction entre « Identité de l'espace et identité de l'individu » a été mise en place pour la première fois par le géographe Edward Relph (1986<sup>169</sup>), en distinguant en anglais, “ identity of place ” et “ identitywith place ”. La pratique des lieux par les individus est bien différente. Nous présenterons dans ce qui suit des exemples de pratique de l'espace urbain lors d'évènements réalisés par des associations ou librement fréquentés par des habitants ou bien lors de pratiques émanant d'une stratégie et interventions institutionnelles.

Mathis Stock affirme « *Pratiquer les lieux, ce n'est pas seulement fréquenter un lieu. On peut définir les pratiques comme étant le fait d'associer une pratique à un lieu et de faire avec le lieu. Il s'agit donc d'une notion qui insiste sur le faire, sur les actes, étant entendu qu'il ne faut pas opposer représentations et pratiques*<sup>170</sup> »

### a. Événementialité et transcription spatio-temporelle

Seront présentés dans cette partie de forts moments identitaires, ces idées de dépassements ont été mis en scène en concrétisant une nouvelle temporalité. Nous mettrons l'accent sur la perception de ces évènements comme étant des actes de productions identitaires pour mémoriser, marquer et reconquérir des spatialités dans une nouvelle temporalité.

D.ISMAIL<sup>171</sup> nous apprend qu' : « *Une mise en scène prend forme, où acteurs et espace scénique, qui se confondent et se substituent pour donner naissance à une vécue ancrée dans nos mémoires et qui grâce à l'évènement, se voit basculé et décortiqué en une nouvelle évolution crée par ce dernier* »

### 3-1-a- Fête religieuse, naissance du prophète et régénération spatio- événementielle de la première capitale Abbasside en Ifriqiya : Kairouan

La célébration de la fête du « Mouled » pour commémorer la naissance du prophète Mohamed est devenue désormais un évènement religieux qui a nettement servi au marquage de l'identité plurielle de la ville, en plus il a montré le rôle du patrimoine dans le développement local et touristique<sup>172</sup> dans la ville de Kairouan. Cette intense fréquentation religieuse assimilée aux pèlerinés encore plus accentuée à l'occasion du Mouled, a montré que ce lieu de culte symbolique et de référence pour les musulmans assure de multiples fonctions, outre celle religieuse, ce sont des lieux de sociabilité communautaire (Fig.11).

<sup>169</sup> “ Identity of place is much a function of intersubjective intentions and experiences as of the appearances of buildings and scenery, and it refers not only to the distinctiveness of individual places but also to the sameness between different places ” (Relph 1986, p. 44)

<sup>170</sup> Mathis Stock « Construire l'identité par la pratique des lieux », in HAL p.6

<sup>171</sup> ISMAIL D.2005, l'évènement un élément contextuel processeur : rétrospective et prospective des j.m.p25.

Dans une déclaration accordée aux médias, le commissaire régional au Tourisme à Kairouan, Walid Rahhali <sup>172</sup>

a assuré que le taux de remplissage des neuf unités hôtelières de la région pour ce week-end saint est estimé à

100%. GnetNews



Fig. 11, La mosquée de Kairouan  
Source :<http://www.webdo.tn/2019/11/01/mouled-un-million-de-visiteurs-attendus-a-kairouan/des-festivites-du-mouled/>

Fig. 12, Mapping sur minaret ,  
Source :<https://radiomedtunisie.com/fr/actualites-radiomed/kairouan-vibre->

L'objectif étant d'assurer une valorisation identitaire, culturelle, théologique, et architecturale de la première capitale des Abbassides en Ifriqiya et de montrer Kairouan comme étant un pôle touristique culturel et religieux qui garde toujours un rayonnement dépassant la ville des Aghlabides à l'échelle nationale pour une émission et radiation à l'échelle internationale.

Tab n°2 : Evolution de la fréquentation touristique au Mouled à Kairouan

Année	Nbre des touristes
2018	600000
2019	1000000

Source : élaboration de l'auteur, données TAP

La régénération spatio- événementielle a fait appel à différents acteurs locaux, nous citons l'association du Mouled, cette dernière est chargée de l'organisation des festivités en plus de la municipalité de Kairouan. C'est une association non gouvernementale fondée depuis 3 ans, elle a organisé 3 sessions de festival. Le programme étant riche, nous citons des spectacles religieux et soufis diurnes et nocturnes, des chants, des expositions relatives au patrimoine immatériel culinaires et musique *ancestrale*. Afin d'assurer une reprise économique, culturelle, sociale de la ville et une revalorisation de l'image de la médina

La régénération spatio- événementielle s'est appuyée également sur la valorisation du patrimoine matériel architectural, à savoir l'imposante mosquée de Okba Ibn Nafaa qui a vu ses façades animées et éclairées par des scénographies et de l'éclairage artistique. Le minaret de la mosquée a également servi de support de projection (Fig.12)

### **3-1-b : les événements artistiques : interférence et régénération spatio- événementielle de la médina de Tunis et Djerba**

Les noyaux anciens de Tunis et celui de Houmet Souk à Djerba ont constitué des supports spatiaux recevant un projet international d'art de lumière "Interférence". Un premier festival d'art et de lumière organisé à l'échelle de la Tunisie et de l'Afrique a eu lieu dans la Médina de Tunis qui en 2016, des œuvres d'artistes internationaux ont été exposés. Ces artistes

ont eu recours à l'utilisation réfléchi de la lumière en tant que matériaux artistiques. En effet, « *L'architecture et l'histoire authentique d'un tronçon de la médina de Tunis sont soumises aux visions artistiques à travers la production de nouvelles ambiances urbaines dans les placettes par l'illumination et l'éclairage artistique des murs des bâtiments ou bien par la production d'effets artistiques au sein des demeures de la médina de Tunis*<sup>173</sup> ». Suite à la réussite de cette manifestation, un deuxième événement fut organisé respectivement en 2017 et 2019 à Djerba dans les différents espaces publics de Houmet Souk (Fig.13) où la deuxième édition de SEE DJERBA fut placée sous le thème « l'art et son contexte » afin de valoriser le patrimoine culturel et local. Des outils technologiques innovateurs ont permis la régénération spatio-événementielle des noyaux anciens en question pour une courte période dans une démarche participative. L'apport fut considérable de la société civile et des habitants outre des artistes, les associations de sauvegarde des médinas et des municipalités.



Fig. 13 : Régénération spatio-événementielle de Houmet Souk , Source : <http://kapitalis.com/tunisie/2019/07/16/see-djerba-quand-lart-contemporain-illumine-houmt-souk/>

### **3-1-c : événement international, pèlerinage El Ghriba et régénération spatio-événementielle du noyau ancien Juif à Djerba**

Le quartier Erriadh à Djerba illustre un parfait support d'événementialité, des événements rituels et religieux auxquelles s'ajoutent des événements d'ordre culturel et artistique. Le pèlerinage d'El Ghriba (Fig.14) constitue un événement international qui s'organise une fois par an. Le monument fait partie des plus anciennes des synagogues du monde, il s'agit d'un point d'ancrage de la communauté juive répandue dans le monde entier en Tunisie.

<sup>173</sup> SOUISSI H. (2019), « Diversité des acteurs dans la gestion urbaine des noyaux anciens : Cas de la Médina de Tunis », in ouvrage collectif, CPU, pp.307-330, p322.

Djerba Hood a eu lieu au même quartier Erriadh, l'intervention de plusieurs artistes du monde entier a permis de transformer ces lieux en un musée à ciel ouvert. De grandes peintures sur les murs de la ville ont généré une nouvelle perception de l'espace et un nouveau dynamisme du quartier.



Fig. 14 : Régénération spatio-événementielle d'El Ghriba, Source : <https://lepetitjournal.com/tunis/actualites/religion-pelerinage-de-la-ghriba-pres-de-8000-visiteurs-attendus-257191>

### **b. Approche patrimoniale et patrimonialisation**

L'approche patrimoniale est considérée comme un moteur de développement des villes : développement durable, développement local. En Tunisie, des politiques urbaines et patrimoniales sont dorénavant mises en place. Des exemples parlants de circuits culturels instaurés à l'échelle urbaine ainsi que des projets de restaurations des monuments historiques qui ont permis une valorisation de localités longtemps marginalisées.

#### **3-2-a-les projets pilotes à l'échelle urbaine : projets de réhabilitation des tissus traditionnels de Kairouan, Sousse, Sfax, Tunis**

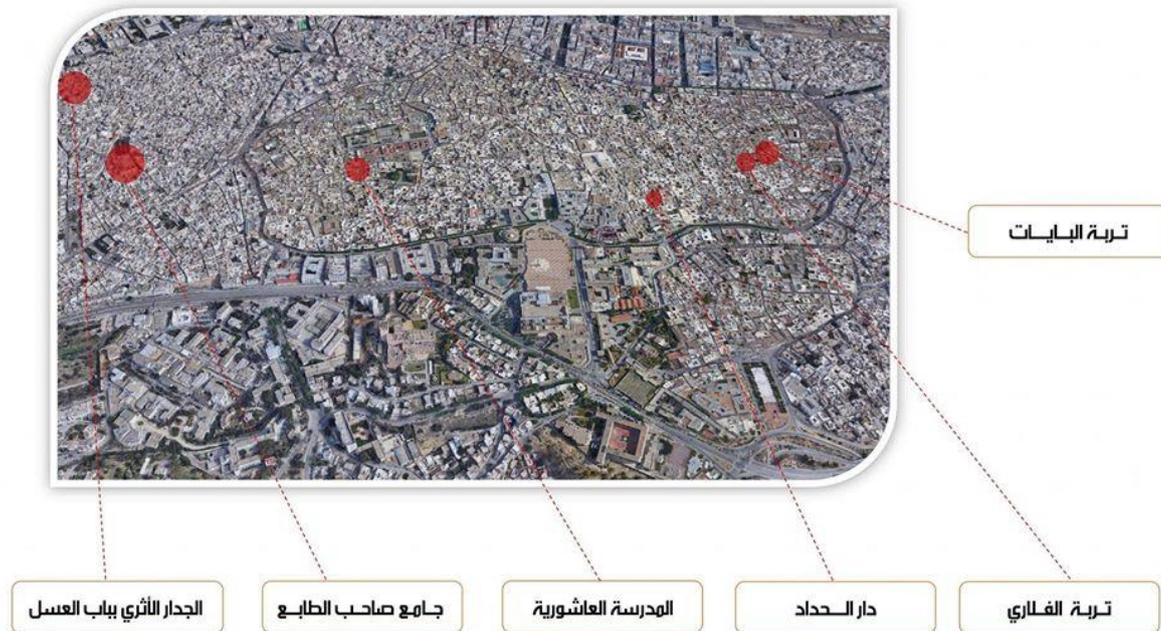
Quatre opérations pilotes de réhabilitation des médinas ont été mises en place en Tunisie. Le processus et le contenu des opérations pilotes concernent les centres anciens de Kairouan, Sfax, Tunis et Sousse. Certes l'intervention sur les tissus anciens est complexe. Les enjeux sont multiples (urbanistiques, sociaux, économiques, culturels ...etc.), les acteurs sont nombreux surtout en absence d'un cadre réglementaire précis d'intervention. Car en dehors du code du patrimoine traditionnel et des plans d'aménagements urbains approuvés par décrets, nous n'avons pas encore réussi à produire des plans de sauvegarde et de mise en valeur des noyaux anciens PSMV comme l'exige la loi 94-35 de 24 février 1994 relative au code du patrimoine archéologique, historique et des arts traditionnels dans ses articles 22, 23, 24 et 25. Les opérations pilotes de réhabilitation des quatre noyaux anciens se déroulent en deux étapes, la première étape se focalise autour des voiries et des réseaux divers, alors que la deuxième étape inclut la composante de ravalement de façades d'un parcours urbain.

La DGCPL a décidé d'une part d'allouer un budget de 12 MDT pour quelques médinas, et d'autres part d'inclure dans le cadre du PNRQP<sup>174</sup> d'autres objectifs concernant l'amélioration des conditions de vie dans les tissus anciens.

La réhabilitation des voiries et réseaux divers, de la mise en valeur des parcours urbains au sein des médinas est une étape primordiale. La transformation de certains bâtiments délaissés en espaces de partage a également contribué à assurer la pérennité de ces opérations.

### 3-2-b-les projets de restauration du patrimoine monumental à l'échelle architecturale.

Si nous considérons la médina de Tunis comme support d'étude, nous soulignons les efforts fournis au niveau de la sauvegarde de son patrimoine monumental. Les usages et les pratiques dans la médina ont influencé sur l'identité des lieux. En effet, plusieurs opérations ponctuelles de restauration ont intéressé de prime abord les monuments religieux (mosquées, zaouïas, ...) ensuite les anciennes écoles coraniques (appelées medersas) et enfin quelques grandes demeures (fig.15). Des programmes de réaffectation en équipements collectifs tels que siège d'associations, équipements socioculturels, centre de formation ont été mis en place. Ces interventions se sont montrées capables de s'adapter et de s'intégrer dans la structure de l'édifice sans le défigurer. Plusieurs acteurs ont intervenu dans la production identitaire. Nous citons : les habitants, usagers et citoyens, les professionnels de l'espace, les acteurs politiques et économiques...etc.



تحتوي أهم مشاريع الترميم والصيانة بمدينة تونس العتيقة

Fig.15 : Situation des projets de restauration et de conservation au sein de la médina de Tunis, Source : INP

Nous évoquons également dans le cadre de la promotion du tissu traditionnel de Tunis une opération de restauration des éléments architectoniques et urbains des ruelles de la Médina a

<sup>174</sup>Programme National de Réhabilitation des Quartiers Populaires

démarré avec la restauration d'une cinquantaine de sabbats sur les 400<sup>175</sup> que compte la Médina et dont certains étaient occupés par des kouttebs.

Le succès de cette politique de mise en valeur a un effet d'entraînement sur les propriétaires privés qui ont pris l'initiative de restaurer leurs demeures en galerie d'art, centre artisanal, . Nous citons l'exemple du restaurant de standing et même en petits hôtels de charmes restaurant Dar Jild et la maison d'hôte dar Bayrem.

### **Conclusion**

Il résulte de ce qui précède que nous avons mené une réflexion en profondeur du processus identitaire que relatent nos territoires urbains en rapport avec les tissus traditionnels. Nous avons relevé dans le territoire urbain tunisien une diversité de villes montrant un lieu de production identitaire et de diffusion dépassant les limites géographiques. En se focalisant sur les composantes urbaines et architectoniques des structures des villes de l'Ifriqiya, le dynamisme urbain, architectural, économique et social s'avère indubitable au tournant des siècles de l'occupation médiévale. La « superposition de civilisation » est importante à souligner car nos villes ne sont pas ex-nihilo. L'identité dévoilée à travers les noyaux anciens enserrées dans les enceintes urbaines bien qu'à multiples facettes elle reste toujours ancrée dans un passé lointain.

Le marquage identitaire de l'espace urbain repose d'une part sur le potentiel patrimonial, la stratification historique, architecturale et archéologique. Mais d'autre part sur les échanges culturels et civilisationnels.

Cette réflexion confronte le chercheur à deux écueils principaux. De prime abord, peu ou prou, l'étude de ces tissus traditionnels pose, dans une perspective de reconquérir leurs identités, une série de problèmes dont les voies d'approches et de démarches urbaines sont loin d'être également sûres. Il est vrai que nos enjeux décisifs sont ceux d'une société qui peine à débattre de ses origines et de ses passés, néanmoins, la réalité du facteur identitaire reste toujours ambiguë et paradoxale quand il s'agit de résoudre la problématique de gestion de l'espace urbain en tant que support de manifestation identitaire.

Enfin, nous mettons l'accent sur le fait que la Méditerranée montre un large étalement géographique pour l'Ifriqiya. Elle constitue en outre un enchaînement historique profond du vécu du peuple pendant soit les périodes de paix ou de guerre. Le bassin méditerranéen incarne avec force avec une interactivité civilisationnelle et identitaire entre les fondations urbaines pendant le moyen âge. Il serait judicieux de s'aligner dans nos prochaines recherches sur ces fondations urbaines afin d'identifier les emprunts des civilisations antérieures, les influences et les interactions identitaires entre nos villes.

### **Bibliographie**

- ABDELKAFI J. (1989), La médina de Tunis, édition Alif, 158 pages.
- Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-.(2010), Réhabilitation de la médina de Kairouan, Rapport Avant-Projet Détaillé (A.P.D.), 2ème phase, EZZEDDINE M. et ALLANIM, 118 pages.
- Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-.(2012), Etude de réhabilitation de la médina de Sfax, Avant-Projet Détaillé (A.P.D.), MHIRI G. 114 pages.

---

<sup>175</sup> Association de Sauvegarde de la Médina de Tunis

- Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-.(2012), Etude de réhabilitation de la médina de Sousse, Avant-Projet Sommaire (A.P.S.), 2<sup>ème</sup> étape, HAKIM M., 49 pages.
- Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-.(2012), Etude de réhabilitation de la médina de Sousse, Avant-Projet Sommaire (A.P.S.), 2<sup>ème</sup> étape vocabulaire architectural & aménagement type de façade, HAKIM M., 23 pages.
- Agence de réhabilitation et de rénovation urbaine -A.R.R.U.-.(2012), Etude de réhabilitation de circuit dans la médina de Tunis, Avant-Projet Sommaire (A.P.S.), HAKIM M., 96 pages.
- ISMAIL D.(2005), L'événement un élément contextuel processeur : rétrospective et prospective des j.m.
- Loi 94-35 de 24 février 1994 relative au code du patrimoine archéologique, historique et des arts traditionnels
- MATHIS S. (2006), « Construire l'identité par la pratique des lieux », De Biase A. & Alessandro Cr. " Chez nous " in : Territoires et identités dans les mondes contemporains, Editions de la Villette, pp.142-159. {halshs-00716568}
- MARCAIS G. (1954), « La conception des villes dans l'Islam », in revue d'Alger.
- MEROPI A.D. (2005), « Vivre ensemble en pays d'islam : territorialisation et marquage identitaire de l'espace urbain », In Identités confessionnelles et espaces urbains en terre d'islam, pp.9-30, Edisud, 544pages.
- MOUHLI Z. et MCGUINNESS J. (2006), Tunis 1800-1950 : Portrait architectural et urbain, sous la direction de SémiaAkrouit-Yaïche, Tunis, Elyzad, 95 pages.
- SANTELLI S. (1995), Tunis le creuset méditerranéen, les éditions du demi cercle, CNRS Editions, 126 pages.
- SEBAG P. (1989), Tunis histoire d'une ville, édition l'Harmattan, 685pages.
- SOUISSI H. (2016), Les fortifications médiévales de l'Ifriqiya : Sfax, Sousse, Gafsa, Béja et le Kef., thèse de doctorat en sciences du patrimoine, 2 tomes, sous la direction de LOUHICHI A.
- SOUISSI H. (2019), « Diversité des acteurs dans la gestion urbaine des noyaux anciens : Cas de la Médina de Tunis », in ouvrage collectif, CPU, pp.307-330.
- SOUISSI H. (2019),« Préservation du noyau ancien de Tunis : Projets patrimoniaux et projets urbains », in MADINATI 08, pp.36-43.
- TALBI M. (1960), « Kafsa », in Encyclopédie de l'Islam, Tome IV, pp.433-435.

## **Conservation et gestion de villes patrimoniales pour un tourisme durable : Cas de la médina de Kairouan**

### **Conservation and management of heritage cities for sustainable tourism: Case of the Medina of Kairouan**

**Faiza Matri**

Université de Carthage, Unité de Recherche PAE3C,  
matrifaiza@yahoo.fr

#### **Résumé**

Outre la conservation technique, l'objectif de la gestion du patrimoine culturel est de faire connaître sa signification et les justifications de sa conservation aussi bien aux communautés d'accueil qu'aux visiteurs. Le tourisme culturel paraît alors comme une réponse puisqu'il demeure comme un des principaux véhicules d'échanges culturels et qu'il constitue une force positive qui favorise la conservation du patrimoine naturel et culturel.

Le présent article a pour but d'étudier le cas de Kairouan qui figure parmi les villes pionnières du tourisme culturel en Tunisie et dont la médina a été classée patrimoine mondial de l'humanité en 1988. Nous étudions en premier lieu les stratégies de la valorisation touristique du patrimoine à travers l'analyse des projets de développement du tourisme culturel menés par les acteurs locaux et publics. Nous présentons en second lieu les voies et pistes privilégiées pour la promotion d'un tourisme responsable comme outil de préservation en tenant compte des impacts économiques, sociaux et environnementaux.

**Mots clés :** Patrimoine, tourisme culturel, tourisme durable, Kairouan, Conservation.

#### **Abstract :**

In addition to technical conservation, the objective of cultural heritage management is to make its significance and the rationale for its conservation known to both host communities and visitors. Cultural tourism therefore appears to be a response since it remains as one of the main vehicles for cultural exchange and constitutes a positive force which promotes the conservation of natural and cultural heritage.

The purpose of this article is to study the case of Kairouan, which is one of the pioneering cities of cultural tourism in Tunisia and whose medina was classified as world heritage of humanity in 1988. We first study the strategies of development heritage tourism through the analysis of cultural tourism development projects aimed at contributing to the safeguarding of its heritage carried out by local and public actors. Secondly, we present the preferred avenues and those for the promotion of responsible tourism as a preservation tool, taking into account the economic, social and environmental impacts.

## Introduction

Le champ patrimonial a émergé comme objet de recherche à partir des années 1970 suite à l'intégration de la notion du patrimoine dans les textes juridiques promulgués au niveau national et international : Conventions, Décrets, textes de lois<sup>176</sup>. Ce moment a marqué considérablement la notion du patrimoine, qui est sortie dès lors, du cercle des spécialistes et de l'élite éclairée pour être prise en compte par le public. L'implication du public dans l'histoire patrimoniale est accompagnée d'un renouvellement de la notion du patrimoine qui a comporté une extension considérable : du privé au public ; du sacré à l'ordinaire et au profane ; du matériel à l'idéal ; de l'objet au territoire et de la culture à la nature ou, plutôt, à l'environnement<sup>177</sup>.

Outre les objets patrimoniaux, ce sont les politiques patrimoniales qui deviennent un objet d'étude, et à travers elles les usages et les enjeux liés au patrimoine pour les groupes et territoires qui les mettent en œuvre sont étudiés. Dès lors, c'est la construction patrimoniale qui est alors interrogée. En effet, l'identification d'une composante patrimoniale et sa patrimonialisation<sup>178</sup> est le fruit de partis pris et de choix. La patrimonialisation reflète l'idéologie, parfois le rang et les intérêts sociaux des acteurs patrimoniaux<sup>179</sup>.

Le renouvellement de la notion du patrimoine et l'extension spatiale des valeurs patrimoniales initialement réduites à des objets, à des bâtiments et à des lieux de taille réduite vers des espaces plus vastes, notamment des centres et quartiers anciens s'accompagne de l'intégration d'un sens nouveau lié à son utilité. Outre ses valeurs symboliques liées à l'identité<sup>180</sup>, le patrimoine possède une dimension proprement économique qui correspond à la valeur d'échange et d'exploitation du bien. « *Pour qu'il y ait patrimonialisation, il ne suffit généralement pas que l'héritage ciblé ait acquis du sens pour un groupe, une collectivité et qu'il y ait une légitimation "scientifique" par les spécialistes du patrimoine : il faut*

---

<sup>176</sup> En 1972, l'UNESCO s'empare à son tour de ce terme et l'inscrit dans sa *Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel*, ce qui a largement contribué à la sensibilisation à la notion du patrimoine.

<sup>177</sup> G. Di Méo, 2007 ; Au cours des années 1980, J.P Babelon et A. Chastel apportent une explication pour l'extension du concept du patrimoine en distinguant 6 facteurs appelés « faits » et qui se sont accumulés pour conduire notre conception actuelle il s'agit du : fait religieux ; fait monarchique ; fait familial, fait national ; fait administratif et fait scientifique, voir : J.P Babelon, A. Chastel, 1980 ; 1994.

<sup>178</sup> Ce processus de patrimonialisation serait observable à travers six étapes successives, concrètes et nécessaires à sa mise en œuvre. Il s'agit de la prise de conscience patrimoniale ; la sélection ; la justification ; la conservation ; l'exposition et la valorisation, voir : F. Hugues, H. Maud, N. Senil, 2006.

<sup>179</sup> G. De Méo, 2007.

<sup>180</sup> Pour F. Choay 1992, toute revendication patrimoniale est alors sensée s'appuyer sur les quatre valeurs suivantes : l'historicité ; l'exemplarité ; la beauté et l'identité.

également que l'objet patrimonial puisse acquérir une valeur économique »<sup>181</sup>. La valeur économique<sup>182</sup> qui s'est associée à la notion du patrimoine se confondait parfois avec la valeur touristique<sup>183</sup>.

Le patrimoine constitue alors une ressource précieuse puisqu'il peut être considéré comme un levier du développement territorial. En effet, l'une des conséquences de la crise contemporaine des systèmes sociaux et productifs qui ont affecté les pays occidentaux est l'essoufflement du modèle de développement industriel et l'émergence des procédures de développement local. « *Le patrimoine territorialisé devient un argument économique de premier ordre* »<sup>184</sup>. Le patrimoine constitue alors une valeur ajoutée du territoire, une ressource territoriale.

L'inscription des villes à la liste du patrimoine mondial a largement contribué à la promotion de leurs produits touristiques. « *La définition d'une marque distinctive pour une destination est clé pour l'efficacité de sa commercialisation ; la marque est bien plus qu'un logo ou qu'un slogan, elle résume l'identité compétitive d'une destination, représente son essence et ses caractéristiques durables, en offrant la base pour les messages promotionnels et un guide pour le développement touristique* »<sup>185</sup>. De ce fait, le cadre de « Site Patrimoine Mondial » constitue, dans le marché du tourisme, le meilleur des cadres et la garantie d'une qualité supérieure<sup>186</sup>. Cependant, certains effets négatifs sont apparus suite à cette inscription.

La conduite d'un tourisme responsable en tenant compte des impacts économiques, sociaux et environnementaux sur un site classé patrimoine mondial est une question d'importance universelle. Dans ce sens, le tourisme culturel est apparu comme un des créneaux porteurs pour les villes historiques et dont le concept a émergé suite à la promulgation de la *charte du tourisme culturel* par ICOMOS<sup>187</sup>. Celle-ci est alors considérée comme la seconde source après la *Charte de Venise*<sup>188</sup>. Reformulée et mise à jour en octobre 1999, la charte de tourisme « *représume sous le jour actualisé du « développement durable » et du « patrimoine » ses pétitions de principes.* »<sup>189</sup>

Le Tourisme culturel, selon la charte de 1976 « *est celui qui a pour objet, entre autres objectifs, la découverte des sites et des monuments. Il exerce sur ceux-ci un effet positif considérable dans la mesure où, pour ses propres fins, il concourt à leur maintien en vie et à leur protection.* » Le tourisme a été et demeure un des principaux véhicules d'échanges culturels, une occasion de découverte de ce qui a survécu du passé et de la vie actuelle d'autres groupes humains aussi. Selon la charte du tourisme culturel (1999) : La relation entre

---

<sup>181</sup>V. Veschambre, 2007.

<sup>182</sup>Y. Bonard et R. Felli, 2008.

<sup>183</sup>Service pédagogique- Château Guillaume le Conquérant, sans date.

<sup>184</sup>G. De Méo, 2007.

<sup>185</sup>Organisation des Villes du Patrimoine Mondial, 2019.

<sup>186</sup>R. Buckley, 2002. Cité dans Organisation des Villes du Patrimoine Mondial, 2019,

<sup>187</sup>Conseil international des monuments et des sites

<sup>188</sup>Charte internationale sur la conservation et la restauration des monuments et des sites 1964.

<sup>189</sup>O. Lazzarotti, 2010.

le patrimoine et le tourisme est dynamique et doit dépasser les conflits de valeurs. Elle doit être gérée de manière durable au profit des générations actuelles et futures<sup>190</sup>.

Comment parvenir alors à la conservation des villes historique et soutenir un tourisme durable ?

Il s'agit d'examiner le cas de Kairouan qui figure parmi les villes pionnières du tourisme culturel en Tunisie. Les acteurs locaux et publics ont adopté des stratégies de développement touristique qui intègrent des projets de tourisme culturel et qui permettent de contribuer à la sauvegarde de son patrimoine. L'aménagement touristique a encouragé les actions de sauvegarde et de restauration entreprises par différents acteurs. De même il a généré de nouveaux emplois et services. Cependant, malgré la grande richesse patrimoniale, la ville ne parvient pas à tirer profit de cette richesse afin de développer un tourisme durable.

Le travail se base sur le recueil de documents, émanant d'institutions et structures de gestion du patrimoine, constitués notamment de textes de lois, projets et de publications. Il se base aussi sur le travail de terrain : entretiens, observation et collecte de données faits en collaboration avec les étudiants de l'ENAU dans le cadre de l'Atelier et du séminaire assurés pour les étudiants de la 5<sup>ème</sup> année architecture.<sup>191</sup>

### **Présentation du cadre d'étude**

Fondée en 670 J.C, la ville de Kairouan a connu une période de prospérité économique et commerciale et une époque d'essor urbain au cours du IX<sup>e</sup> siècle sous les Aghlabides. Ils l'avaient promu au rang de capitale en assurant la conservation et la réalisation de plusieurs monuments. L'activité urbanistique des Aghlabides se manifeste notamment dans la construction des équipements publics, des ouvrages militaires et défensifs (les ribats et les kasbahs), ainsi que dans les réalisations ingénieuses dans le domaine de l'hydraulique (réservoirs, bassins, citernes) pour l'alimentation de la ville en eau et pour le développement et amélioration de l'agriculture.<sup>192</sup> Malgré le transfert de la capitale politique à Tunis au XII<sup>e</sup> siècle, Kairouan a gardé la suprématie religieuse en restant la cité sainte du Maghreb oriental. Aujourd'hui, Kairouan est le siège d'un gouvernorat. La population de la ville dépasse les 125.000 habitants et la ville se compose de la médina développée au moyen-âge, entourée de ses remparts et des quartiers modernes. La ville a gardé aussi une certaine vocation de ville sainte; elle est toujours considérée comme la capitale spirituelle du pays. Elle a été inscrite en 1988 comme ville du patrimoine mondial de l'humanité. Couvrant 68

---

<sup>190</sup> Charte de tourisme culturel 1999.

<sup>191</sup> Il s'agit d'un atelier thématique intitulé *Patrimoine culturel et conception* qui a été dirigé conjointement par Monsieur Moncef Dababi, architecte, et moi-même. La direction de cet Atelier qui a duré 3 ans (2013-17) a été succédée par un séminaire destiné aux étudiants du même niveau et intitulé : *Architecture et patrimoine*. Ces enseignements ont pour objectif de contribuer à la réflexion qui traite des questions relatives à la conservation du patrimoine et sa réutilisation comme moteur du développement.

<sup>192</sup> R. Daghfous, F. Mahfoudh, 2013, p. 53.

ha, la ville répondait aux critères i, ii, iii, v et vi<sup>193</sup>. La médina de Kairouan dispose d'un potentiel patrimonial matériel et immatériel riche et varié. La médina renferme une trentaine de monuments classés par des décrets promulgués respectivement en 1912, 1915 et 1928<sup>194</sup>. La liste des monuments classés dans le gouvernorat de Kairouan remonte à 71 monuments.<sup>195</sup>

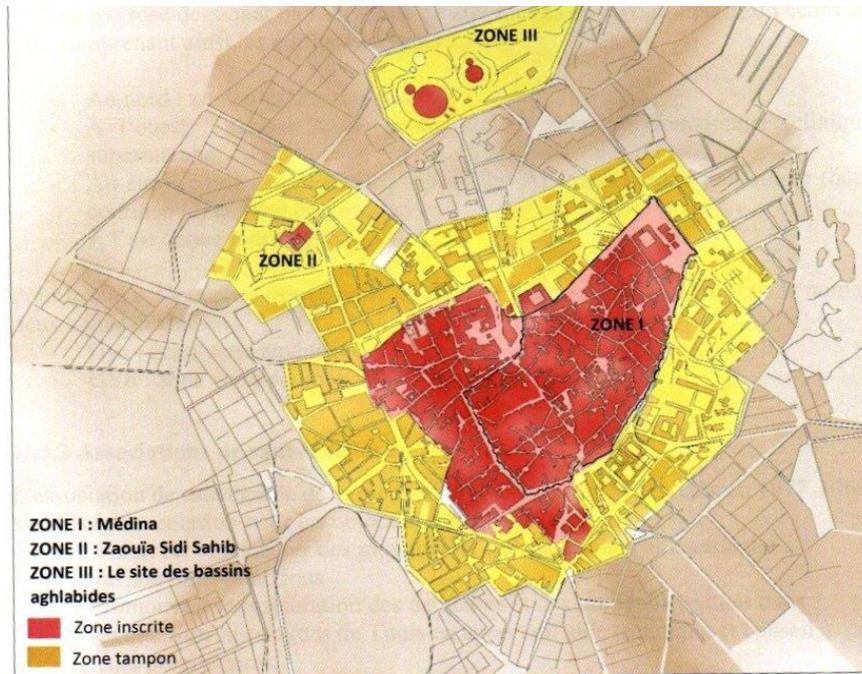


Figure 1 : Plan de la ville de Kairouan avec les zones classées et les zones tampons,

Source A. Samahir, 2017, établi selon : UNESCO, Carte de la modification mineure des limites approuvée le 25 juillet 2010.

## I- Stratégies de la valorisation touristique du patrimoine

Cette partie est consacrée à l'étude des mesures et des projets du développement du tourisme culturel. Elle sera abordée selon une approche chronologique retraçant l'évolution du tourisme culturel qui sera abordée selon deux phases successives. La première est consacrée à la période du Protectorat. La seconde, consacrée à l'étude de la valorisation touristique à partir de l'indépendance, focalise sur les projets et les mesures prises à partir des années 1990.

### 1- Le Tourisme patrimonial à Kairouan au cours du Protectorat

#### a- Les mesures de conservation juridique

Le patrimoine de la médina de Kairouan, comme celui de la médina de Tunis a bénéficié dès le lendemain du Protectorat de mesures de conservation. C'est à partir du 13 mars 1912 qu'un premier décret a été promulgué pour la protection des monuments dans la médina de Kairouan,

Voir carte de la modification mineure des limites approuvée le 25 juillet 2010,<sup>193</sup>

<https://whc.unesco.org/fr/documents/105436>.

<sup>194</sup>H. Soussi et M. Hellal, 2018, Les auteurs retracent l'histoire des monuments en fournissant une carte précisant leurs emplacement dans le tissu urbain, p. 114.

<sup>195</sup>Ministère de l'équipement, 2011

il s'agit de « *la grande mosquée (Sidi Okba) ; la zaouïa de Sidi- Saheb (mosquée du barbier) ; la mosquée du bey ; la zaouïa de Sidi Abid el Ghariani* »<sup>196</sup>.

Au cours de l'année 1914 un décret qui porte création d'une zone non *aedificandi* autour de la Grande Mosquée de Kairouan a été promulgué<sup>197</sup>. Cette mesure qui vise à empêcher de nouvelles constructions aux abords immédiats du monument, sans porter atteinte aux édifices déjà existants, annonce en même temps la nouvelle attitude protectrice suivie par les autorités du Protectorat. Elle consiste en la conservation des zones urbaines : la politique des secteurs sauvegardés. Plus tard, le décret qui a été promulgué le 18 octobre 1921 a pour objectif la protection des souks et des quartiers pittoresques de la ville de Kairouan<sup>198</sup>.



Figure 2 : Le *Splendid* Hôtel à Kairouan au cours du début du XXe siècle,

Collection de Mohamed Hamdane.

Au cours du Protectorat Kairouan était une destination des visiteurs étrangers et pour lesquels quelques hôtels ont été érigés dans le quartier européen. Les sources ont mentionné l'existence du *Grand Hôtel* et du *Splendid Hotel* qui ont été repérés à proximité de la Gare du chemin de fer et non loin de la médina. Le quartier européen renferme aussi d'autres équipements modernes tels la poste et télégrammes, la mairie et le contrôle civil.

---

<sup>196</sup>Décret du 13 mars 1912, Journal Officiel Tunisien

<sup>197</sup>Décret du 31 mars 1914 portant création de zone non *aedificandi*, J.O.T, 18 avril 1914, 383.

<sup>198</sup> J.O.T, « décret relatif à la protection des souks et des quartiers pittoresques de la ville de Kairouan, 18 octobre 1921 », J.O.T 26 octobre 1921, 1116-1117.



Figure 3 : Grand Hôtel à Kairouan au cours du début du XXe siècle,

Collection de Mohamed Hamdane

### b- La visite touristique de courte durée

Les guides, notamment les célèbres Guides Joanne esquissent un circuit touristique de visite. Les circuits touristiques permettent d'orienter le visiteur dans des voies aménagées et dont les façades des constructions ont fait l'objet d'opérations de mise en valeur. Il s'agit d'indiquer aux touristes des itinéraires de visite qui permettent de lier les monuments et les voies de parcours. En effet, la construction de l'itinéraire implique des choix et des partis-pris. Quels sont les édifices intégrés dans le circuit et qui valaient la peine d'être visité ?

La visite commence par la gare du chemin de fer qui mène au quartier européen. L'entrée à la médina se faisait par la porte Bâb Bab-Djalladine (l'actuelle Bâb El Chouhada) qui relie le quartier européen à la médina et qui mène à la rue Saussier (l'actuelle Avenue Ali Zouaoui). D'ailleurs, cette rue a été choisie comme point de repère. « *C'est dans cette rue que se concentre toute l'activité de Kairouan et qui débouche sur le quartier européen par Bâb-Djelladine.* »<sup>199</sup> C'est dans la seconde ruelle à droite que se trouve le premier édifice : la zaouia de Sidi-Abid-el-Guériane. On reviendra ensuite à la rue Saussier; les mosquées qui l'avoisinent : Djama-el-Bey, Djama-Barouta, Djama-Abd-el-Melek, « *ne valent pas d'être visitées* », mais ils étaient intégrés au circuit en raison de la valeur symbolique puisque le puit Barrouta était vénéré et « *que les pieux musulmans prétendent, en communication avec celui de Zem-Zem à la Mecque* ». Le visiteur tournera donc à droite dans le quartier des Souks, où l'on s'engagera.

Bien que les souks de Kairouan soient beaucoup moins importants que ceux de Tunis, cependant ils intéressent le visiteur car la ville de Kairouan constitue un centre assez actif de commerce et d'industrie artisanale. Elle est aussi renommée surtout pour deux catégories d'articles : les cuirs et les tapis<sup>200</sup>.

<sup>199</sup> Guides Joanne, 1911, p. 372-376.

<sup>200</sup> Guides Joanne, 1911.

Parvenu à l'extrémité des souks, opposée à la rue Saussier, le touriste se trouve assez près de la mosquée des Trois-Portes, dans la rue du même nom. De là, on commence la visite extramuros, ou la visite en longeant les remparts : « De là, on pourra gagner l'enceinte et la suivre jusqu'à Bab-el-Khoukha, qu'on appelle aussi porte de Sousse. De cette porte, quelques minutes de marche conduiront, par la rue de la Grande-Mosquée<sup>201</sup>, à la Grande-Mosquée ou Djama-Sidi-Okba ». Au voisinage de la Grande-Mosquée sont deux zaouïas, l'une et l'autre assez peu intéressantes, Si-Mohamed-el-Aounni et Sidi-Abd-el-Kader-el-Jilani, celle dernière tout contre l'enceinte. En suivant celle-ci dans la direction de l'Ouest, on passe devant la Kasba (un édifice qui ne valait pas la peine d'être visité et qui est utilisé comme caserne), puis on atteint la porte de Tunis, où aboutit la rue Saussier. Au dehors de la porte de Tunis, s'étend une vaste esplanade découverte, dit Souk-el-Berrani. En suivant cette route, on arrive aux bassins des Aghlabites.

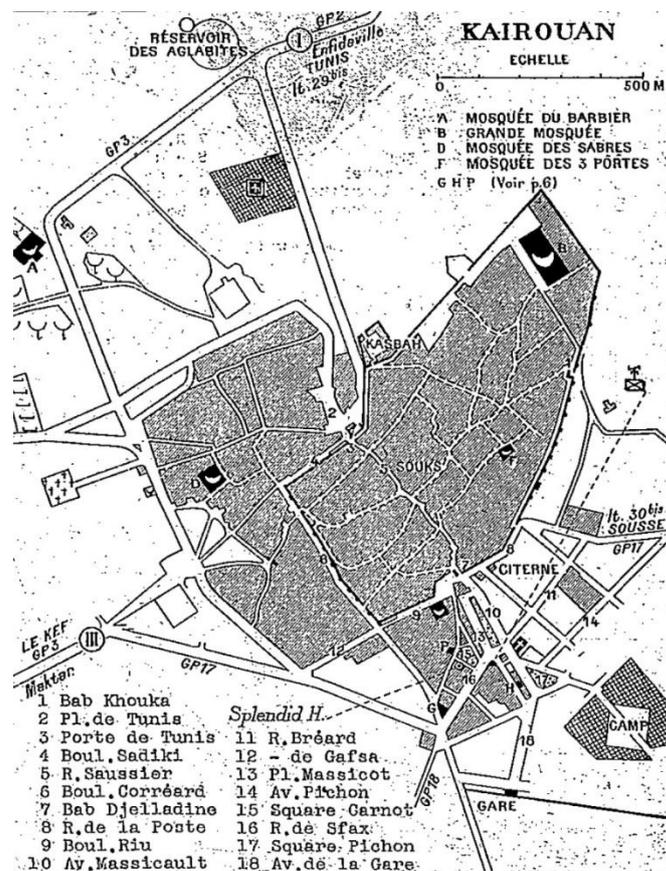


Figure 4 : Plan de Kairouan, source Guides Joanne

Des bassins des Aghlabites (ou de la porte de Tunis si l'on néglige ce dernier ouvrage), il faut moins de 15 min pour gagner la mosquée de Sidi-Sahabi, dite du Barbier.

Le retour au quartier européen s'effectuera par le faubourg des Zlass. Sur la route, on pourra visiter la Djama Sidi Amor Abada dite la mosquée des Sabres. De là, on gagnera la porte Neuve ou Bâb Djedid, d'où l'on aura le choix entre deux itinéraires : ou longer la muraille

<sup>201</sup> L'actuelle Rue Okba Ibn Nafaa

par l'extérieur aboutissant à la porte Bâb Djalladine ou rejoindra la rue Saussier par le Boulevard Sadiki<sup>202</sup>.

C'est une visite de courte durée, ne dépassant pas quelques heures et qui n'a concerné qu'un nombre trop réduit des édifices. Ceux-ci ont été insérés dans le circuit touristique et ont bénéficié de mesures de protection. Les principales curiosités citées dans le guide ont été classées en 1912 et 1915 par le service des antiquités et arts<sup>203</sup>. Il s'agit de la mosquée de Sidi-Okba; mosquée du Barbier ou Zaouia Sidi Sahbi ; Zaouia de Sidi-Abid- el- Guériuane, Mosquée des trois portes; les souks et les portes, les remparts. La visite touristique qui n'a concerné que les monuments les plus importants a été précédée par leur classement leur mise en valeur pour l'exploitation touristique. Il s'agit d'une attitude sélective qui n'a tenu compte que d'un nombre réduit de cet héritage culturel.

Bien qu'au cours de cette période, Kairouan a gardé tout son charme et qu'elle constitue une destination privilégiée des touristes, ceux-ci y séjournaient peu.

De Tunis, le voyage pouvait se faire en une journée avec un séjour de 3 heures à Kairouan<sup>204</sup>. Ce temps était estimé suffisant pour la visite touristique. Kairouan n'est pas loin de Tunis et les visiteurs préfèrent séjourner à Tunis plutôt qu'à Kairouan. En conséquence, cette ville bénéficiait moins des recettes du tourisme. « *Kairouan ainsi gardé [...] un aspect très couleur locale qui plaît aux étrangers. Quatre mille touristes environ viennent pendant huit mois visiter ses mosquées et flâner dans ses souks animés et curieux, mais très peu séjournent (Tunis est trop près) et ils laissent au total peu d'argent.* »<sup>205</sup>

Cette situation caractérisée par la réduction du temps de visite ne va pas s'améliorer au cours de l'indépendance et Kairouan va garder sa vocation de ville de passage. Ce qui va contribuer la régression du tourisme culturel car cette activité est liée à l'hébergement puisque le tourisme culturel est défini comme étant un déplacement (d'au moins une nuitée) et dont la motivation est la découverte d'un patrimoine afin d'élargir les horizons de recherche<sup>206</sup>.

## **2- Le Tourisme culturel à Kairouan à partir des années 1990.**

Si au cours du Protectorat, Kairouan figure parmi les villes pionnières du tourisme culturel et constitue l'une des destinations et des étapes importantes de l'itinéraire des groupes de touristes se rendant en Tunisie, cette situation n'a pas été maintenue par la suite. Si en 1951 le nombre des touristes qui se sont déplacés à Kairouan constitue 20% de ceux qui ont visité la Tunisie<sup>207</sup>, ce nombre a diminué par la suite pour atteindre 17% en 1960<sup>208</sup>.

---

<sup>202</sup> Guides Joanne, 1911, p. 372-376.

<sup>203</sup> Créé par décret de 8 mars 1885.

<sup>204</sup> J. Thill, 1930,

<sup>205</sup> J. Despois, 1930, p. 175.

<sup>206</sup> C.O. Du Claezau, 2013, p. 7

<sup>207</sup> En 1951, sur 73000 touristes qui ont visité toute la Tunisie, 15.000 se sont déplacés à Kairouan, Selon les statistiques de l'ONT

<sup>208</sup> En 1960 sur 50.000 touristes qui ont visité toute la Tunisie, 8.865 ont visité Kairouan, Selon les mêmes sources cités plus haut.

A partir des années 1980, l'Etat a misé sur le tourisme car le secteur touristique devait être en mesure d'absorber les 5/6 du déficit annuel de la balance commerciale, selon les directives du troisième plan quinquennal<sup>209</sup>. Elle a suivi une politique visant à diversifier les produits touristiques en encourageant le tourisme d'affaire, le tourisme saharien et le tourisme culturel à travers l'exploitation du patrimoine et sa mise en valeur pour le développement touristique. L'état a en même temps encouragé les acteurs locaux et les jeunes entrepreneurs qui ont pris la place des grands capitaux étrangers. Ces jeunes entrepreneurs ont élaboré des projets touristiques de moindre ampleur, mais dans des domaines plus divers, comme l'animation, la restauration, le transport et autres services touristiques, étoffant progressivement l'offre touristique tunisienne au niveau local<sup>210</sup>.

A l'échelle internationale, l'inscription des sites culturels dans la liste du patrimoine mondial a contribué à appuyer ces mesures. C'est à partir de 1979 qu'a commencé le classement des sites culturels Tunisiens à travers l'inscription de Tunis, de Carthage et de Jem. En 1985 la Cité punique de Kerkouane et sa nécropole ont été inscrites et enfin en 1988 Kairouan et Sousse ont été inscrites sur la liste après le parc national de l'Ichkeul (1980).

#### **a- Les acteurs et les structures de gestion touristiques du patrimoine.**

L'exploitation touristique du patrimoine a mobilisé un ensemble d'acteurs privés et publics. En effet afin de démarrer l'activité touristique<sup>211</sup>, les grands organismes touristiques publics ont vu le jour à la fin des années 1950, avec la création, en 1958, de l'Office national du tourisme et du thermalisme ONTT, responsable de la tutelle du secteur et de la Société hôtelière touristique tunisienne SHTT, créée le 4 juin 1959 et chargée de la construction des hôtels nationaux et de leur gestion.

Pour la gestion du patrimoine, l'Institut National du Patrimoine (INP)<sup>212</sup>, est le seul acteur public qui a une intervention directe, en menant des interventions financières et des actions de sensibilisation pour la réhabilitation et la conservation du patrimoine local. Afin de promouvoir le tourisme culturel et veiller à renforcer les mesures de conservation du patrimoine, de nouvelles structures ont été créées : c'est en 1977 que l'association de sauvegarde de la médina de Kairouan l'ASMK a été créée et qui a œuvré avec l'Agence de Mise en Valeur du Patrimoine et de Promotion Culturelle (AMVPPC) créée en 1988<sup>213</sup>. Pour

---

<sup>209</sup> *Requête du gouvernement tunisien au fond spécial du PNUD*, Juin 1969, Archives de l'Institut National de patrimoine

<sup>210</sup> IPMED, 2012.

<sup>211</sup> Les grands organismes touristiques publics ont également vu le jour pendant cette période, avec la création, en 1958, de l'Office national du tourisme et du thermalisme (ONTT), responsable de la tutelle du secteur, et de la Société hôtelière touristique tunisienne (SHTT), créée le 4 juin 1959 et chargée de la construction des hôtels nationaux et de leur gestion.

<sup>212</sup> Décret du 30 mars 1957 portant création de l'INAA et du décret du 2 avril 1966 portant organisation de l'Institut National du patrimoine.

<sup>213</sup> Elle a été créée en 1988 sous la dénomination d'Agence Nationale de Mise en Valeur et d'Exploitation du Patrimoine Archéologique et Historique (ou ANEP), en vertu de la loi n° 88 du 25 février 1988, modifiée par la loi 97-16, du 3 mars 1997.

la réhabilitation du tissu ancien, ces acteurs ont œuvré avec l'Agence de Réhabilitation et de Rénovation urbaine (ARRU) créée 1981<sup>214</sup>.

Ces mesures administratives auxquelles s'ajoutent quelques interventions sur le patrimoine n'ont pas pu améliorer la situation du tourisme culturel à Kairouan qui a connu une décadence pour devenir alarmante au cours des années 90<sup>215</sup>. C'est ainsi que le nombre de touristes se procurant des billets pour la visite des monuments de la ville, est passé de 264.000 en 1975 à 243.000 en 1995, alors que le nombre des touristes visitant la Tunisie a triplé<sup>216</sup>. Des stratégies ambitieuses et des mesures couteuses ont été prises pour la promotion du tourisme culturel.

### **b- Les opérations engagées**

En 2001 a commencé un projet présidentiel qui a porté sur la réhabilitation de l'ancien circuit touristique. Celui-ci commence de Bâb el Jalladine et s'achève au niveau de la grande mosquée en passant par la Zaouia de Sidi Abid<sup>217</sup>. C'est une intervention dans le circuit réalisé par l'office du tourisme et l'association de sauvegarde de la médina et matérialisé par des repérages situés dans les voies et par des plans explicatifs, en céramique, souvent située au début des circuits et par des dépliants explicatifs. La réhabilitation du circuit est un projet qui a impliqué les acteurs publics et la société civile tels que l'ASMK et l'INP, la commune et les conventionnaires publics. Il consiste à l'embellissement des façades et au ravalement du sol en pierres naturelles afin de donner un certain cachet à ce circuit.

Entre 2001-2004, l'AMVPPC a procédé à la réhabilitation des quartiers de Jemaa Ghassala et la ruelle de Bâb El Kasbah<sup>218</sup>. Ces opérations ont été concrétisées par la programmation de nouvelles sections de parcours pour permettre la visite et l'exploration de la zone du Nord-est de la médina.

En 2010 une étude d'assistance et de suivi des actions nécessaires à la mise en place d'un « dispositif institutionnel, juridique et financier d'intervention dans les Centres Anciens » a commencé<sup>219</sup>. Cette étude qui a été achevée en juin 2011 et validée en janvier 2012 a été lancée par le Ministère de l'Intérieur, Direction générale des collectivités publiques locales (DGCPL), dans le cadre de la coopération avec l'Agence Française de Développement (AFD)<sup>220</sup>.

L'ARRU a engagé par la suite, avec l'assistance technique et financière de l'AFD des études directement opérationnelles pour conduire des travaux d'amélioration des tissus urbains

---

<sup>214</sup> Créée le 1er août 1981 par la loi n° 81-69L'ARRU s'est vue confier par les pouvoirs publics le rôle d'opérateur public de la réhabilitation et de la rénovation urbaine en Tunisie.

<sup>215</sup> « Depuis le début des années 2000, la Tunisie est parmi les Pays du sud-est de la méditerranée celui où le nombre d'arrivées internationales a connu la plus faible progression et où la dépense moyenne des touristes internationaux est la plus basse. Cette piètre performance, qui contraste avec la forte croissance des années 1970-2000, reflète l'essoufflement d'un modèle basé sur le produit balnéaire de masse, à l'heure où les pratiques du tourisme international évoluent radicalement », Voir IPMED, 2012,

<sup>216</sup> INP, Réhabimed, 2018.

<sup>217</sup> H. Souissi et M. Helal, 2018, p. 129

<sup>218</sup> Hazar Souissi et Mohamed Helal, 2018,

Le projet Réhabimed (Réhabilitation de l'architecture traditionnelle méditerranéenne) qui a débuté au mois de novembre 2004 et qui correspond à un large éventail de priorités établies par le programme Euromed, envisage de développer la capacité des pays méditerranéens en ce qui concerne la gestion et la préservation de ce patrimoine et la réhabilitation de l'habitat traditionnel commun au sein du tissu urbain menacé par l'urbanisme moderne.

<sup>220</sup> J. Abdelkafi, I. Hababou, M- Habib Ben Abdesslem, 2013.

de quatre médinas – Tunis, Sousse, Kairouan et Sfax – choisies pour tester la faisabilité du dispositif institutionnel juridique et financier d'intervention dans les Centres Anciens.

Ces travaux qui ont duré jusqu'à 2017 portent sur la réhabilitation des centres anciens à travers « *la requalification des voiries et des réseaux divers (STEG, SONEDE, ONAS, Télécom), le ravalement des façades des maisons traditionnelles limitrophes d'un parcours urbain pour créer un circuit de visite touristique dans un cadre architectural réhabilité* »<sup>221</sup>.

L'AFD a financé la réhabilitation du centre historique de Kairouan qui constitue « *l'un de ses projets pilotes, et devait de servir d'exemple dans le pays. L'objectif est double : améliorer la qualité des populations et revaloriser le patrimoine culturel et architectural* ». Ce projet a concerné d'importants travaux d'infrastructures sur plus d'une vingtaine d'hectares et dont le coût a atteint les 5 millions de dinars<sup>222</sup>.

Il s'agit d'une stratégie ambitieuse pour promouvoir le tourisme culturel à Kairouan et en faire un des piliers du développement économique de la ville<sup>223</sup>. « Les mosquées, les ruelles de la médina, les marchés artisanaux : autant d'éléments très liés à l'identité de la ville. Ici, la réhabilitation de la médina prend une dimension supplémentaire, symbolique pour ses habitants. Pour toute la région, l'opération est aussi l'une des clefs de l'essor du tourisme culturel »<sup>224</sup>.

### **c- Interventions urbaines et aménagement des circuits**

Au cours de cette période, le circuit reprend le même principe de visite inaugurée sous le Protectorat, en modifiant légèrement le parcours, et ce dans l'objectif de faire découvrir l'ambiance de la médina en faisant visiter certains monuments qui ponctuent le parcours touristique en dehors du circuit commercial habituel<sup>225</sup>. Pour la visite, l'accès à Kairouan se faisait, plus par la voie ferrée mais par la route qui mène vers Tunis. La visite démarre alors à partir de la mosquée du Barbier non loin de l'AMVPPC vers la Mosquée de Sidi Okba, puis vers la mosquée de trois portes, puis la Zaouïa de Sidi Abid el-Ghariani, Bâb Jalladine aussi connue sous le nom de Bâb Chouhada, les souks, (Bâb Jedid), le musée de Sidi Amor Abada puis Mausolée Abou Zamâa al-Balaouiet aboutit à la fin vers les bassins des aghlabides.

L'objectif des circuits touristiques est de permettre la visite des lieux en remplissant trois fonctions. Il s'agit de la fonction culturelle à travers la visite et la découverte des monuments historiques ; commerciale en visitant les souks et lieux de commerce et ludique à travers la découverte des places, des rues et des ambiances. Malgré la diversification des éléments qui ponctuent le parcours de visite, les circuits touristiques restent assez longs et ne permettent pas d'exploiter la totalité de la richesse patrimoniale. C'est pour cette raison que des portions de circuits ont été aménagées plus tard. Ces portions de circuit partent alors de la zone des souks pour atteindre Bâb el Khoukha et l'autre atteint la Kasbah. Ces deux points sont liés

---

<sup>221</sup>J. Abdelkafi, I. Hababou, M- Habib Ben Abdesslem, 2013.

<sup>222</sup>F. Zaghouni, 2019.

<sup>223</sup> INP, Réhabimed, 2018, p.25.

<sup>224</sup> « AFD, Réhabilitation de quartiers à Kairouan et Tunis », 2012,

<sup>225</sup>F. Hénî, 2016.

successivement avec la voie d'Okba Ibn Nafaa et la voie de Sidi Abdelkader pour se rencontrer au niveau de la grande mosquée Sidi Okba (Rue Ibrahim Ibn el Aghlab)<sup>226</sup>. Voir fig.5

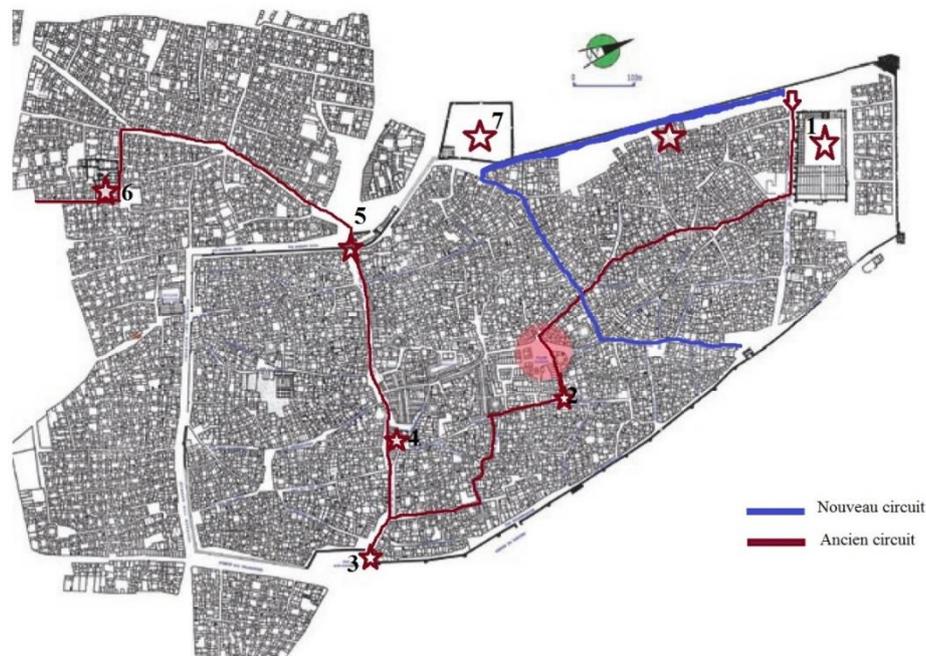


Figure 5 : Les circuits touristiques et l'emplacement de la place Jriba. Source F. Héni, 2016, légèrement modifié sur fond de carte : INP, Réhabimed, 2018.

Plus tard, et dans le cadre de la réhabilitation du centre ancien et de l'amélioration des tissus anciens que la place Jriba a été reliée aux circuits de visite, aux souks et aux quartiers des artisans pour servir de point d'attraction importante, en la transformant en « station touristique »<sup>227</sup>. L'objectif était de confirmer son rôle d'organe d'articulation entre les différents circuits touristiques qui traversent la Médina, essentiellement l'itinéraire reliant la Grande Mosquée aux souks traditionnels<sup>228</sup> et ce dans l'objectif de réduire le temps de la visite. Pour ce faire, le projet porte sur l'amélioration de la signalisation afin d'informer les visiteurs sur l'artisanat de la médina. Il s'agit aussi d'encourager d'autres expressions de la vie quotidienne à travers la création de lieux de rencontre et d'animation au sein des souks. A ce projet s'associe la restauration des boutiques et l'installation du mobilier urbain et d'équipements d'agrément : une cafétéria, une grande terrasse et des zones d'ombres, qui associés à l'ambiance de la place, encouragent l'arrivée des visiteurs afin de profiter de la sérénité de la place.

<sup>226</sup>F. Héni, 2016.

<sup>227</sup> INP, Réhabimed, 2018, p. 31.

<sup>228</sup> INP, Réhabimed, 2018,

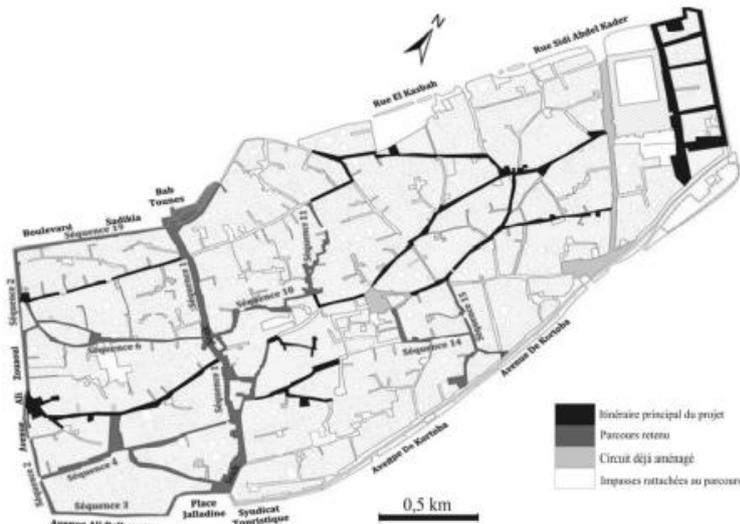


Figure 6 : Les Parcours d'intervention au sein de la médina. Source H. Souissi et M.Héllal, 2018.



Figure 7 : Revêtement du sol et mise en valeur des façades donnant sur la place Jriba. Source INP, Réhabimed, 2018.

Malgré la richesse culturelle de cette ville et malgré les actions engagées, le potentiel culturel de Kairouan reste mal exploité. La ville dispose de très peu d'équipements touristiques, on a dénombré dans la médina au cours de 2018 uniquement 11 établissements hôteliers de petites et moyennes capacités, une dizaine d'agences de voyages et seulement deux restaurants classés<sup>229</sup>. A ceci s'ajoute un manque flagrant de signalétique et de panneaux d'explication<sup>230</sup>. D'ailleurs, il a été mentionné en 2017 que le déclin de l'Héritage architectural, culturel, patrimonial de la ville a été jugé alarmant<sup>231</sup> et que l'activité touristique est en régression. D'une façon générale, il est regrettable de constater que la ville sainte de Kairouan détient les records les plus élevés en matière de suicide, d'analphabétisme, de chômage des jeunes, de mauvaises prestations sanitaires et de dégradation de ses monuments<sup>232</sup>.

## II- Pour la promotion d'un tourisme durable comme outil de préservation

<sup>229</sup>F. Héni, 2016.

<sup>230</sup>H. Souissi, M, Hellal, 2018 ;

<sup>231</sup> PNUD, MedCité, Municipalité de Kairouan, 2017.

<sup>232</sup>F. Fatma, 2019.

La construction de la notion de tourisme culturel au cours des années 1960, s'articule avec le contexte idéologique du développement durable, en particulier depuis le Sommet de la Terre de Rio tenu en 1992. À l'occasion, est décliné son équivalent, l'écotourisme. Les deux notions sont synthétisées sous la même appellation, celle du « tourisme durable »<sup>233</sup>, lui-même officialisé par la « Charte du tourisme durable », promulguée en 1995 lors de la Conférence mondiale du Tourisme Durable à Lanzarote. Elle stipule que « *Le développement touristique doit reposer sur des critères de durabilité ; il doit être supportable à long terme sur le plan écologique, viable sur le plan économique et équitable sur le plan éthique et social pour les populations locales* ». <sup>234</sup>

Le tourisme durable<sup>235</sup> doit d'une part exploiter de façon optimum les ressources de l'environnement qui constituent un élément clé de la mise en valeur touristique, en préservant les processus écologiques essentiels et en aidant à sauvegarder les ressources naturelles et la biodiversité ; Il doit respecter d'autre part l'authenticité socioculturelle des communautés d'accueil, conserver leurs atouts culturels bâtis et vivants et leurs valeurs traditionnelles et contribuer à l'entente et à la tolérance interculturelles ; il devait finalement assurer une activité économique viable sur le long terme offrant à toutes les parties prenantes des avantages socioéconomiques équitablement répartis, notamment des emplois stables, des possibilités de bénéfiques et des services sociaux pour les communautés d'accueil, et contribuant ainsi à la réduction de la pauvreté.

## **1- Tourisme et respect de l'environnement**

La qualité de l'environnement par son impact sur le cadre de vie, est un élément important du développement touristique en particulier et du développement humain en général. La préservation des ressources naturelles est l'un des premiers critères du développement. En Tunisie, l'analyse de la performance environnementale par la banque Mondiale a souligné que les zones touristiques en général ne font pas l'objet de réglementation visant la protection du milieu<sup>236</sup>. Cependant, la qualité de l'environnement est un critère important pour le choix d'une bonne destination. La conservation de la qualité environnementale du patrimoine s'identifie à travers la conservation et l'usage des matériaux locaux, la création d'un intérieur sain, la mise en valeur de sa composante naturelle et sa qualité esthétique etc. Il s'agit d'examiner les politiques et les stratégies pour soutenir le tourisme en incitant au respect de l'environnement.

Dans plusieurs projets de restauration des monuments historiques, et de réhabilitation des espaces publics, l'Association de Sauvegarde de la Medina de Kairouan par exemple a eu recours aux techniques constructives traditionnelles en utilisant dans la mesure du possible

---

<sup>233</sup>O. Lazzarotti, 2010,

<sup>234</sup>Charte du tourisme durable de Lanzarote, 1995.

<sup>235</sup>Selon [les principes du tourisme durable](#) définis en 1995 par le Comité 21 et actualisés en 2004 par le Comité de développement durable du tourisme de l'Organisation Mondiale du Tourisme (OMT). Ils sont applicables à toute forme et tout créneau touristique jusqu'au tourisme de masse, dans tous types de destinations.

<sup>236</sup>Cette étude a été conduite en 2003, voir A. Dribek, 2012, p. 125.

des matériaux recyclés réalisés par des artisans locaux<sup>237</sup>. Cependant ces actions demeurent ponctuelles. Les chantiers de restauration permettent souvent de relancer la production artisanale en formant des artisans maîtrisant les techniques de construction traditionnelles, en créant en même temps des petites entreprises pour recycler les matériaux de la construction. Cependant ces artisans nécessitent un encouragement pour continuer à produire, prospérer et résister à la concurrence meurtrière des produits manufacturés et des nouveaux procédés constructifs. De ce fait, au cours des interventions dans les tissus anciens, la population utilise les matériaux de construction modernes car ils sont moins coûteux et disponibles, ce qui a causé la disparition de la construction passive et auquel se substitue les matériaux nouveaux<sup>238</sup>. D'ailleurs, il a été souvent constaté la rareté et même l'indisponibilité des entreprises et de la main d'œuvre utilisant les matériaux et les techniques constructives locales, notamment dans le domaine de l'intervention sur le patrimoine<sup>239</sup>.

L'architecture est un pont entre les cultures, il est possible de réinventer les traditions constructives, en intégrant les techniques traditionnelles caractérisées par un savoir-faire ancestral et par l'usage des matériaux locaux dans les circuits de distribution et de commercialisation actuelles. D'une façon générale, les entreprises qui utilisent les matériaux locaux ne font pas défauts en Tunisie, mais ils nécessitent l'encouragement de l'Etat pour prospérer et se développer<sup>240</sup>. Les expériences réussies des architectes comme celle de Hassen Fathy<sup>241</sup> ou de Francis Kéré<sup>242</sup> pouvaient servir de référence et pouvaient être développées et adaptées aux spécificités de la médina de Kairouan et des autres médinas tunisiennes<sup>243</sup>. Pour la réalisation des projets, ces architectes ont eu recours à la participation de la communauté, ce qui permet d'apprendre et de transmettre le savoir-faire et les techniques de construction. La participation de la communauté permet aussi de faire apprendre comment entretenir leur patrimoine.

---

Depuis sa fondation, l'Association de Sauvegarde de la Médina de Kairouan a restauré plusieurs monuments<sup>237</sup> de la médina, construits pour la plupart aux IXe et Xe siècles. Cette association a pris soin d'utiliser des méthodes et des matériaux traditionnels réalisés par des artisans locaux, et dans la mesure du possible, les matériaux de construction d'origine ont été recyclés. Le programme adopté par l'ASMK et qui a constitué un excellent exemple pour adapter un tissu urbain existant aux exigences contemporaines, lui a permis d'emporter en 1992 le Prix Aga Khan d'Architecture ; *Archnet*, sans date.

<sup>238</sup> PNUD, MedCité, Municipalité de Kairouan, 2017

<sup>239</sup> PNUD, MedCité, Municipalité de Kairouan, 2017,

<sup>240</sup> Citons à titre d'exemple la société SOIB qui est basée à Bizerte et qui fabrique les blocs de briques en combinant la terre et le ciment avec d'autres additifs. Ces blocs qui offrent une résistance au feu généralement suffisante ont permis la construction de plusieurs villas.

<sup>241</sup> H. Fathy, 1970

<sup>242</sup> L. Pédot, 2013.

Parmi les expériences réussies de Francis Kéré est le recours à la technique du Pisé. Réinventée, cette<sup>243</sup> technique a permis la construction en 2016 des murs au collège de Burkina Faso d'une façon plus rationnelle et plus rapide, en ayant recours à la participation de la communauté dans la réalisation du projet. La technique du Pisé est utilisée aussi en Tunisie pour la construction des ouvrages hydrauliques, notamment les bassins Aghlabides, tels qu'il a été cité par Ibn Khaldoun qui décrivait minutieusement ce procédé technique qui « s'appelle le "pisé" (*tabiya*) et le maçon qui l'applique se nomme "tawwab », voir Ibn Khaldoun, *Prolégomènes*, T. 2, pp.829-830.

Chaque région a des spécificités qui lui donnent un cachet unique et qui ont fait un produit touristique potentiel. Il est important de reconnaître le caractère unique des villes du patrimoine mondial et leur relation avec les industries créatives qui font partie intégrante de l'attraction touristique de ces villes historiques<sup>244</sup>. Cependant il n'existe qu'une très faible priorité politique en matière de financement et de régulation innovante en cette matière.

Le savoir-faire lié à la gestion des eaux qui fait d'ailleurs partie de la tradition de la ville de Kairouan devait être conservé et adapté aux exigences de la vie actuelle.

En effet, l'histoire de la ville de Kairouan est intimement liée à l'histoire de l'exploitation de l'eau. Il existe à Kairouan une culture de l'eau, constituant un ensemble de pratiques de récupération, conservation et utilisation de l'eau de pluie. La fondation de la Ville est liée à cette culture de l'eau car la présence d'une riche nappe phréatique dans le territoire de Kairouan a guidé le choix de Okba Ibn Naffa qui y a établi sa mosquée <sup>245</sup>et son palais tout près d'une source surnommée Bîr Um Iyâd qui se trouvait là où, un siècle et demi plus tard, on dressa le minaret de la Grande Mosquée.<sup>246</sup>

Le développement de la ville est allé de pair avec le développement technique de captage et de stockage de l'eau à travers divers systèmes ingénieux mis au point à cet effet. La maîtrise de ce savoir-faire dans la construction des maisons ou des équipements publics caractérise cette ville en lui attribuant un caractère unique. Le principe de récupération des eaux pluviales a présidé à la conception des maisons traditionnelles kairouanaïses, dans la mesure où le toit servait à la récupération de l'eau de pluie qui sera stocké dans un réservoir souterrain « Majel » pour être extraite par la suite, par le système de poulie et de seaux.

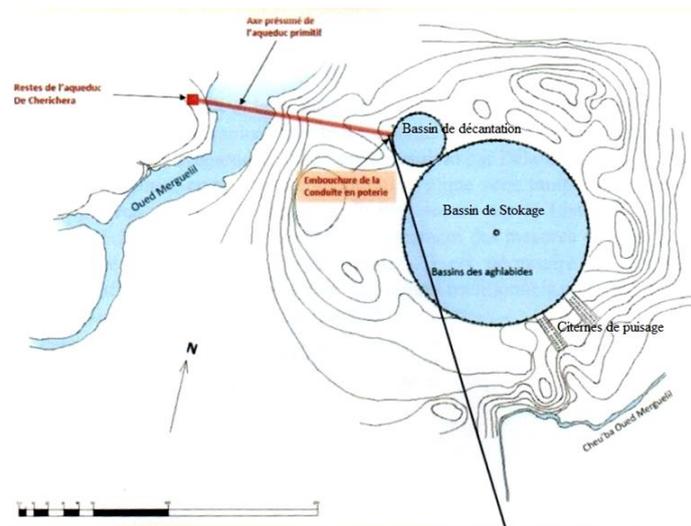


Figure 8 : Plan des bassins des Aghlabides, source, A. Samahir, 2017, légèrement modifié

<sup>244</sup> Organisation des Villes du Patrimoine Mondial, 2019.

<sup>245</sup> Cette mosquée a été reconstruite vers 695 Hassan Ibn Numana à l'exception du *mihrab*

<sup>246</sup> Ce puits a permis vraisemblablement, d'entretenir un verger qui fut la propriété de la famille de Okba. Voir : F. Mahfoudh, S. Baccouch, B. Yazidi, 2004.

L'enjeu de la gestion de l'eau est à la fois lié à la problématique patrimoniale, de conservation des monuments hydrauliques, mais également lié à l'enjeu actuel de la protection de l'environnement. D'ailleurs au cours du Protectorat, la conservation du patrimoine répondait parfois à un intérêt immédiat. Ce choix permit la restauration et la réutilisation des bassins aghlabides par l'administration des Travaux Publics. Le bassin de stockage, réservoir à ciel ouvert de 128 m de diamètre a servi à « y emmagasiner le trop-plein des eaux amenés des chrérichera (30 k. S.-O) pour l'alimentation de Kairouan »<sup>247</sup>.

Pour la gestion de l'eau, il sera souhaitable de réintégrer ces traditions en les adaptant aux contraintes actuelles, en ayant recours à la réutilisation des monuments hydrauliques<sup>248</sup> ou en exigeant par exemple, dans les nouvelles constructions, d'intégrer une citerne de récupération des eaux pluviales<sup>249</sup>.

D'une façon générale, le gouvernement devrait mener une politique d'économie de l'eau et d'émettre des mécanismes pour encourager la construction des édifices écologiques et durables en faisant bénéficier les investisseurs privés des aides.

## **2- Tourisme , conservation du patrimoine et amélioration du cadre de vie des habitants.**

Il s'agit d'examiner les programmes et les projets étudiés par les acteurs publics ou privés afin de faire découvrir *le caractère unique des villes du patrimoine mondial*, préserver le patrimoine matériel ou immatériel, en procédant en même temps à améliorer le cadre de vie des habitants.

Plusieurs réhabilitations urbaines des espaces publics et des maisons ont été entreprises pour améliorer le cadre de vie pour les résidents, comme manière de maintenir les populations qui vivent sur place en développant en même temps les équipements touristiques afin de faire visiter la ville et encourager la consommation locale.

Plusieurs habitants ont profité du contexte pour reconverter leurs maisons en équipements et locaux liés à l'exploitation touristiques (musés, cafés, agences de voyage et maison d'hôtes) Selon une l'enquête de 2016, 61 maisons ont été mises en valeur à Kairouan pour l'exploitation touristique et 30 boutiques consacrées autrefois aux produits métalliques, à la menuiserie, ou à la fabrication artisanale en cuir et à la teinturerie ont été reconvertis en agences et en locaux assurant des services touristiques<sup>250</sup>. De nouveaux concepts d'accueil touristiques se sont concrétisés à partir de 2012 à l'exemple de la reconversion de Dâr Hassine El Allani en Maison

---

<sup>247</sup>Guides Joanne, 1911,

<sup>248</sup> Dans ce sens, une réflexion a été développée dans l'atelier thématique intitulé *Patrimoine culturel et conception* pour les étudiants de la 5<sup>ème</sup> année. Pour son mémoire, l'étudiante A. Samahir a proposé en 2017 la réutilisation de ces bassins en reconvertissant le site en parc urbain.

<sup>249</sup> En Belgique, les permis de construire ne peuvent être accordés que pour les maisons intégrant une citerne de récupération des eaux pluviales. Une taxe sur les eaux pluviales (moindre que pour l'eau potable) peut exister pour financer le traitement des eaux usées.

<sup>250</sup> F. Héni, 2016.

d'hôte<sup>251</sup>. Ce mode d'hébergement permet à travers le séjour touristique chez l'habitant de faire découvrir la vie quotidienne de la population locale. Cette expérience édifiante pouvait pallier au manque dans les infrastructures hôtelières car Kairouan dispose d'un nombre réduit d'unités hôtelières. Cette expérience ayant pour but la découverte de la ville et encourager la consommation des produits locaux pouvait être développée. Il est possible aussi de s'inspirer d'autres expériences éducatives. Dans certains cas, les acteurs locaux ont développé une application pour visiter la ville et encourager la consommation de produits horticoles dans les restaurants locaux connus, en promouvant en même temps les marques des producteurs de la région, afin de soutenir la production écologique<sup>252</sup>. Le cadre de « Site du patrimoine Mondial » peut être une occasion de donner un supplément de valeur aux productions locales en leur conférant un caractère distinctif de produits concurrents, permettant ainsi des prix plus élevés.

Afin de diversifier l'offre touristique et de faire découvrir une variété des produits locaux, les acteurs locaux ont tenté de s'appuyer sur l'événementiel pour la promotion touristique et ce en développant les événements culturels et festifs. Pour ce faire le festival du Mould a été organisé à partir de 2016 et a connu dès lors, un succès. A cette occasion la ville accueille chaque année plus de 700.000 visiteurs<sup>253</sup>. A ceci s'ajoutent d'autres festivals culturels et touristiques à l'exemple du festival des musiques sacrées au mois de Ramadan ou le festival du Printemps des arts à Kairouan (mois de mai)<sup>254</sup>.

Le fait de lier Kairouan à son arrière-pays, permet de varier l'offre touristique en procédant au développement de la région, riche en potentialités et en procédant en même temps à une distribution et une répartition équitable des revenus touristiques entre les régions. Dans ce sens, on cite l'initiative des autorités régionales de lancer des études pour l'édification de circuits touristiques et culturels qui contribueraient à mieux faire connaître la diversité du patrimoine archéologique de Oueslatia et de Aïn Jloula. Considérées comme étant des zones phare du gouvernorat de Kairouan en matière de richesses naturelles et de vestiges archéologiques, les délégations d'Oueslatia et de Aïn Jloula sont riches en antiquités romaines et byzantines.<sup>255</sup> L'organisation du festival équestre maghrébin de Sidi Amor Bou Hajla, qui fait partie du territoire de Jlass contribue à lier la ville de Kairouan à son arrière-Pays.

### **3- L'implication du public comme pilier de gouvernance patrimoniale et de développement touristique**

Les chartes de l'ICOMOS ont toutes souligné l'importance de la communication vers le public et leur implication en tant qu'élément essentiel du processus de conservation afin de favoriser le développement. D'ailleurs la conception du développement économique et social proposée

---

<sup>251</sup> Cette maison a été reconvertie en musée, puis en maison d'hôtes. H. Souissi et M. Hellal, 2018.

<sup>252</sup> Il s'agit de la ville d'Aranjuez en Espagne, cité dans :Organisation des Villes du Patrimoine Mondial, 2019.

<sup>253</sup> F. Zaghouni, 2020.

<sup>254</sup> H. Souissi et M. Hellal, 2018.

F. Zaghouni, 2018, <sup>255</sup>

par le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) est conçue ainsi : le développement humain est celui de la population (accroissement de sa santé et de son éducation), par la population (participation aux décisions) et pour la population (progression du revenu et diminution des inégalités)<sup>256</sup>.

Cependant l'indifférence de la population locale reste remarquable. Ceci est dû, en partie, à l'histoire de la patrimonialisation en Tunisie. Au début la population ne s'est pas approprié, un héritage pour lequel les autorités du Protectorat ont élaboré à partir de 1881 les stratégies de conservation en manifestant un intérêt croissant pour la protection du patrimoine antique et en faisant encourir de lourdes peines à tous ceux qui lui portent atteinte<sup>257</sup>. Si avant le Protectorat, le patrimoine archéologique était considéré avec indifférence, cette perception a évolué après le Protectorat vers une situation de divorce et le patrimoine est devenu aux yeux de la population une sorte de malédiction<sup>258</sup>. La législation contraignante imposant des limites au droit d'usage des propriétaires des monuments classés ne s'accompagne souvent pas par des campagnes de sensibilisation et d'information.

D'une façon générale la patrimonialisation appliquée en Tunisie obéit à une compréhension et une logique occidentales qui ne sont forcément pas les mêmes chez la population locale. En effet, la conception du patrimoine trouve son ardeur dans le culte des monuments puisque les diverses actions de protection des monuments sont motivées par un besoin de sauver conjointement ce que l'on peut percevoir et le modèle de vie qui s'en dégage. Cependant dans le monde arabo-musulman la conception du patrimoine est étroitement liée à la tradition islamique, et est fondée sur le caractère immatériel de ce qui est transmis<sup>259</sup>. Face au « culte des ruines » occidental, la conception arabe se consacre entièrement à la dévotion « spirituelle » et se doit être parallèlement « plus pragmatique ». De ce fait les nouvelles mesures pour la conservation du patrimoine, notamment la Convention de 2003<sup>260</sup> qui met l'accent sur le caractère dynamique du patrimoine et sur la transmission ne peut avoir qu'un impact positif.

D'une façon générale, les habitants ne participent pas à la conservation et ne valorisent pas les projets entrepris dans cet objectif, d'ailleurs la place Jriba a été transformée à partir de 2018 « *en parking et un lieu d'accumulation de gravats, en absence du contrôle municipal* »<sup>261</sup>. Certains estiment que tout le projet de réhabilitation de la Médina, financé par l'Etat tunisien l'AFD et l'Union européenne et achevé en 2017, est tombé vite dans le laisser-aller et le manque de suivi et d'entretien. « Le circuit touristique est enlaidi par les poubelles, les restes des matériaux de construction, les étalages anarchiques »<sup>262</sup>.

---

<sup>256</sup>M. Vernières, 2015.

<sup>257</sup> Décret beylical du 7 mars 1886, article 12.

<sup>258</sup> M. Khanoussi, 2009.

<sup>259</sup> Le mot patrimoine est traduit en arabe par *turâth*, celui-ci renvoie à la notion d'héritage qui, elle, englobe tant l'héritage matériel que spirituel, voir F. Matri, 2018.

<sup>260</sup> *Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel, 2003*

<sup>261</sup> H. Soussi et M. Hellal, 2018, p. 136.

<sup>262</sup> F. Zaghouni, 2019.

Pareil aussi pour les bassins aghlabides daté du IXe siècle<sup>263</sup> et dont l'état d'abandon a été signalé plusieurs fois à un point de faire polémique. A partir des années 2016, les réseaux sociaux ont affiché les photos montrant clairement comment l'édifice historique a été « transformé » en une immense décharge où l'on trouve toute sorte d'ordures et d'immondices<sup>264</sup>. Ce thème était relaté par d'autres articles plus récents qui ont fait le même constat.<sup>265</sup> L'absence de politique claire pour le développement touristique et le manque d'implication de la population constituent des obstacles indétournables.

## Conclusion

A Kairouan les acteurs locaux nationaux et publics ont adopté des stratégies à long et à court terme afin de tirer profit de la grande richesse patrimoniale en développant un tourisme culturel qui participera au développement. Cependant malgré les incitatives de varier l'offre touristique en améliorant le cadre de vie de la population locale, ces projets n'arrivent pas à atteindre les objectifs fixés. Le manque de suivi des projets par les acteurs et le manque d'implication de la population locale constituent des obstacles à la réussite des projets.

On peut trouver les raisons dans l'histoire et les origines de l'exploitation touristique et de la patrimonialisation de cet héritage. D'une part, ces projets reflètent encore une attitude sélective adoptée depuis la période du Protectorat. Ces circuits ont été créés autour des édifices sélectionnés selon des critères de choix et selon une approche qui ne tient pas forcément compte de celle de la population autochtone. Ils obéissent au principe de la visite de courte durée. Le premier circuit colonial permet une visite rapide et superficielle de la ville, puisqu'une grande partie du parcours est extramuros ou longeant les artères. Les circuits de parcours ne permettent pas de saisir la complexité de cet espace. La conception de ce circuit touristique a permis de renforcer la vocation de Kairouan en tant que ville de passage.

Plus tard et à travers le réaménagement des circuits de visite, les nouvelles portions ont été rajoutées afin de faire découvrir d'autres quartiers de la médina sans exploiter la totalité de la richesse patrimoniale. Et ce n'est que tardivement que des réflexions ont été menées afin d'intégrer le territoire et ses singularités dans les programmes de visite.

D'autre part, le processus de patrimonialisation adopté est caractérisé par une attitude sélective sans tenir compte de la totalité de cet héritage. Le processus de patrimonialisation n'est pas neutre, il est défini par les jeux d'acteurs et exprime des choix et des partis pris. Il reflète l'idéologie, parfois le rang et les intérêts sociaux des acteurs patrimoniaux. La question patrimoniale n'implique pas que la relation à l'histoire. Elle trouve une partie de sa richesse dans le goût d'un passé « reconstitué ». Ce sont des morceaux choisis du passé qui sont patrimonialisés et ainsi idéalisés.

---

<sup>263</sup>Figurant dans la zone classé du site culturel de la médina de Kairouan par l'UNESCO en 1998.

<sup>264</sup>H. Bourial, 2016.

<sup>265</sup>N. Belkahia, 2017.

D'une façon générale, la patrimonialisation de l'héritage traditionnel menée en Tunisie reste une affaire occidentale, dictée par une hiérarchisation des valeurs et une compréhension méconnues de la part des détenteurs de ces biens. En plus, les études ont montré que le processus de patrimonialisation appliquée en Tunisie a été dicté par un choix politique et idéologique. A travers la sélection ainsi que toute la démarche pour la conservation des composantes patrimoniales, les acteurs ont opté à rattacher les colons à l'antécédent latin en prévalant la valorisation des traces antiques<sup>266</sup>. La protection du patrimoine traditionnel n'était pas une priorité et n'as pas été étudiée en tenant compte de la culture, du contexte et de l'identité dont il est témoin. Les mesures de protection ont été calquées sur la législation protectrice du patrimoine antique et c'est ce qui explique son aspect lacunaire.

En plus, les acteurs ont souvent opté à la conservation et la transmission du matériel, ou même l'apparence du matériel non pas de l'immatériel et les savoir-faire. Les opérations de standardisation de façades donnant sur les parcours de visite, bien que qualifiées comme des opérations d'embellissement ayant pour but de donner un cachet à ce circuit reflètent, en réalité une attitude interventionniste, souvent contestant les chartes.

Le manque de stratégies de conservation du savoir-faire lié à la construction traditionnelle explique les raisons de la disparition de la construction passive (briques écologique...) et l'usage de matériaux de construction qui ne respectent pas l'environnement. La *Convention* de 2003<sup>267</sup> ne protège pas uniquement les produits artisanaux en tant que tels, elle met l'accent sur le caractère dynamique du patrimoine, sur la transmission et la communication. La conservation du patrimoine implique la prise de mesures pour instaurer les conditions qui encourageront les artisans à continuer à produire et à transmettre leurs compétences et leur savoir-faire aux autres. La conservation du patrimoine devait aboutir à la préservation de l'immatériel, dont notamment, les techniques constructives et les méthodes ingénieuses adoptées par nos ancêtres afin de défier à un certain moment, le climat et le contexte hostile pour leur favoriser le bien-être de ses occupants.

Le développement de nouveaux concepts d'accueil, à l'exemple de la reconversion de certaines demeures en maison d'hôtes ou la création de petits restaurants destinés à la consommation des produits locaux, en développant des chaînes de distribution des produits écologiques cultivés dans la région permet aussi d'améliorer le cadre de vie des résidents et maintenir la population de la région sur place, en les incitant à participer aux divers projets. Il faut aussi mettre en place des mécanismes pour placer les habitants dans les processus de patrimonialisation en incitant les citoyens et les chercheurs à innover, et ce en accordant une priorité politique en matière de financement et des projets innovants en les aidant à les concrétiser.

---

<sup>266</sup> F. Matri, 2008.

<sup>267</sup> La Convention pour la sauvegarde du patrimoine culturel immatériel met l'accent sur le caractère dynamique du patrimoine « ce patrimoine culturel, transmis de génération en génération, est recréé en permanence par les communautés et groupes en fonction de leur milieu, de leur interaction avec la nature et de leur histoire » Article2

## BIBLIOGRAPHIE

- Abdelkafi Jellal, Hababou Inchira, Ben Abdessellem Mohamed Habib, 2013, *Programme national de requalification urbaine rehabilitation des quartiers anciens : Medinas de tunis – sousse – kairouan – sfax*, Ministère de l'Intérieur – Direction Générale des Collectivités Publiques Locales ; Kairoaun Tunis.
- Abbasi Samahir, *Revivre le site des bassins aghlabides : un parc urbain à Kairouan*, mémoire d'architecture sous la direction de M. Dababi et F. Matri, Tunis, ENAU.
- « AFD, Réhabilitation de quartiers à Kairouan et Tunis », 2012, *Lepetitjournal Tunis*, <https://lepetitjournal.com/tunis/actualites/afd-rehabilitation-de-quartiers-kairouan-et-tunis-52517>, consulté le 08/03/2020.
- Archnet, sans date, *Programme de réhabilitation de Kairouan*, [https://archnet.org/sites/622/media\\_contents/10078](https://archnet.org/sites/622/media_contents/10078), consulté le 24 février 2021.
- Babelon Jean-Pierre, Chastel André, 1994, *La notion du patrimoine*, Paris, Lina Levi.
- Belkahia Nahed, 2017, « Les bassins des Aghlabides devenus une immense décharge du Kairouan », *Tunisie Numérique*, <https://www.tunisienumerique.com/photo-jour-bassins-aghlabides-devenus-immense-decharge-kairouan/> consulté le 22, février 2021.
- Bourial Hatem, 2016, « Une honte nationale : Les bassins aghlabides de Kairouan souffrent des vandales », *Webdo*, <https://www.webdo.tn/2016/07/26/honte-nationale-bassins-aghlabides-de-kairouan-souffrent-vandales/#.YDOXNNhKjIU>, consulté le 22 février 2021.
- Bonard Yves et Felli Romain, 2008, « Patrimoine et tourisme urbain. La valorisation de l'authenticité à Lyon et Pékin » - *Journal of Urban Research* [Online], N° 4, <https://doi.org/10.4000/articulo.719>, | consulté le on 05 Mars 2021.
- Buckley, R., 2002. *World Heritage Icon Value*. s.l.: Australian Heritage Commission.
- Dribek Abderraouf, 2012, *Vers un tourisme durable en Tunisie : le cas de l'île de Djerba*, Thèse de Doctorat en Economies et finances à l'Université de Bretagne occidentale, Belgique. <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-01216554>,
- Choay Françoise, 1992, *L'Allégorie du patrimoine*, Paris, Éd. du Seuil.
- Daghfous Radhi, Mahfoudh faouzi, 2013, *Histoire de la Tunisie médiévale*, C.P.U, Tunis ;
- Despois Jean, 1930, « Kairouan Origine et évolution d'une ancienne capitale musulmane », *Annales de Géographie*, t. 39, n °218, p. 159-177.
- Di Méo Guy, 2007, « Processus de patrimonialisation et construction des territoires », *Colloque Patrimoineet industrie en Poitou-Charentes : connaître pour valoriser, Sep 2007, Poitiers-Châtelleraut, France*.
- Du Cluzeau Claude Origet, 2013, *Le tourisme culturel : dynamique et prospective d'une passion durable*, EdDe Boeck, Bruxelles.
- Fathy Hassan, 1970, *Construire avec le peuple*, Paris, Éditions Jérôme Martineau.
- Guides Joanne, 1911, *Algérie et Tunisie*, Paris, Hachette.
- Héni Fadhel, thèse de doctortat ?????? .
- Hugues François, Maud Hirczak, Senil Nicolas, 2006, « Territoire et patrimoine : la co-construction d'une dynamique et de ses ressources », *Revue d'Économie Régionale & Urbaine*, 2006/5 (décembre), p. 683-700, <https://www.cairn-int.info/revue-d-economie-regionale-et-urbaine-2006-5-page-683.htm>, consulté le 8 décembre 2020.

- Khanoussi Mustapha, 2009, « Gestion et conservation du patrimoine culturel immobilier dans les pays du maghreb, la Tunisie », UNESCO.
- Ibn Khaldoun , *Prolégomènes*, T. 2.
- Institut de prospective économique du monde méditerranéen IPMED, 2012, *Le tourisme en Tunisie, Les défis à l'heure de la transition démocratique*, N° 12.
- INP, Réhabimed, 2018, *Réhabilitation et Tourisme Durable à Kairouan, La tradition, les habitants et le tourisme* p. 25. <http://openarchive.icomos.org/1402/> , consulté le 2 février 2021.
- Lazzarotti Olivier, 2010, « Tourisme culturel et patrimoine : quelques analyses pour un Monde habitable » - *Journal of Urban Research* [Online]. URL: <http://journals.openedition.org/articulo/1509>, consulté le 18 février 2021.
- Mahfoudh Faouzi, Baccouch Samir, Yazidi Bechir, 2004, *L'histoire de l'eau et des installations hydrauliques dans le bassin de kairouan*, Tunis, <http://www.iwmi.cgiar.org/assessment/files/word/ProjectDocuments/Merguellil/Histoire%20eau%20Kairouan.pdf>, Consulté le 2 décembre 2018.
- Matri Faiza, 2018, « Regards croisés sur la patrimonialité et la conservation de l'héritage traditionnel en Tunisie aux XIX<sup>e</sup> et XX<sup>e</sup> siècles », *Nouvelle revue d'esthétique*, 2018/1 (n° 21), p. 73-83. DOI : 10.3917/nre.021.0073. URL : <https://www.cairn.info/revue-nouvelle-revue-d-esthetique-2018-1-page-73.htm>.
- Matri Faiza, 2008, *Tunis sous le protectorat : histoire de la conservation du patrimoine architectural et urbain*, Tunis, C.P.U,
- Ministère de l'équipement, 2011, *Atlas du Gouvernorat de Kairouan*, Rapport définitif, Tunis, p. 70, <http://www.citet.nat.tn/Portail/doc/SYRACUSE/16800/atlas-du-gouvernorat-de-kairouan?lg=fr-FR>, consulté le 05/03/2021. <http://journals.openedition.org/articulo/1509>, consulté le 22 février 2021.
- Nasri Mustapha , sans date, *Le modèle du développement du tourisme en tunisie. Le tourisme culturel à Kairouan : réalité et perspectives*, Office national du tourisme Tunisien ; <https://www.yumpu.com/fr/document/view/25686680/le-modele-du-developpement-du-tourisme-en-tunisie-rehabimed>, consulté le 18 fevrier 2021.
- Organisation des Villes du Patrimoine Mondial, 2019 ,*Patrimoine mondial et développement touristique durable, 15 ème Congrès Mondial de l'Organisation des Villes du Patrimoine Mondial, Pologne.*<https://owhc2019krakow.org/wp-content/uploads/2019/05/tourisme-durable.pdf>, consulté le 22 janvier 2021.
- PNUD, MedCité, Municipalité de Kairouan, 2017, *Stratégie de Développement de la Ville de Kairouan* 2030, [http://www.medcities.org/documents/10180/1037041/Strat%C3%A9gie\\*de\\*D%C3%A9veloppement\\*Durable\\*de\\*la\\*Ville\\*de\\*Kairouan.pdf/10cb83e3-20f3-4cde-9a84-0505691b52e1](http://www.medcities.org/documents/10180/1037041/Strat%C3%A9gie*de*D%C3%A9veloppement*Durable*de*la*Ville*de*Kairouan.pdf/10cb83e3-20f3-4cde-9a84-0505691b52e1) Consulté le 22 février 202.
- Pédot Laure, 2013, *Dédébot Francis Kéré à Gando, comment sa recherche architecturale introduit-elle un questionnement climatique en Afrique ?*, Mémoire de master en Architecture, Ecole d'architecture à Marne La vallée, Paris [http://www.burkinadoc.milecole.org/Pieces\\_Jointes/PDFs/Eco\\_D%C3%A9veloppement/K%C3%A9r%C3%A9\\_m%C3%A9moire.pdf](http://www.burkinadoc.milecole.org/Pieces_Jointes/PDFs/Eco_D%C3%A9veloppement/K%C3%A9r%C3%A9_m%C3%A9moire.pdf), consulté le 02/03/2021

- Service pédagogique Château Guillaume le Conquérant, sans date, « La notion de patrimoine », *Fiche enseignant*, <https://www.chateau-guillaume-leconquerant.fr/web/pdf/service-pedagogique/dossiers-thematiques/fiche-patrimoine.pdf>, consulté le 2 février, 2021
- Souissi Hazar et Helal Mohamed, 2018, « La gouvernance patrimoniale de la médina de Kairouan au service du développement du tourisme », *Revue Tunisienne de Géographie*, N° 49-50, p. 107-139.
- Thill Jeanne, 1930, *Pour bien connaître la Tunisie*, Compagnie fermière des chemins de fer tunisiens.
- UNESCO, 1964, [Charte internationale sur la conservation et la restauration des monuments et des sites \(La Charte de Venise\)](https://www.icomos.org/charters/venice_f.pdf), [https://www.icomos.org/charters/venice\\_f.pdf](https://www.icomos.org/charters/venice_f.pdf).
- UNESCO, 1999, [Charte internationale du tourisme culturel - La gestion du tourisme aux sites de patrimoine significatif](https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/Charte_INTERNATIONALE_DU_TOURISME_CULTUREL.pdf), [https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/Charte\\_INTERNATIONALE\\_DU\\_TOURISME\\_CULTUREL.pdf](https://www.icomos.org/images/DOCUMENTS/Charters/Charte_INTERNATIONALE_DU_TOURISME_CULTUREL.pdf)
- UNESCO, 1972, Convention concernant la protection du patrimoine mondial, culturel et naturel, <https://whc.unesco.org/archive/convention-fr.pdf>.
- Veschambre Vincent, 2007, « Le processus de patrimonialisation : revalorisation, appropriation et marquage de l'espace », *Vox geographica*, <http://cafe-geo.net/wp-content/uploads/processus-patrimonialisation.pdf>, consulté le 02/03/2021
- Vernières Michel, 2015, « *Le patrimoine : une ressource pour le développement* », *Techniques Financières et Développement*, 2015/1 n° 118 | pages 7 à 20 [https://www.cairn.info/load\\_pdf.php?ID\\_ARTICLE=TFD\\_118\\_0007&download=1](https://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=TFD_118_0007&download=1) Consulté le 2 février 2021.
- Zahgouani Fatma, 2018, « Projet de création de circuits touristiques à Kairouan, *La presse*, <https://www.turess.com/fr/lapresse/143227>, consulté le 05 février 2021.
- Zahgouani Fatma, 2019 « Kairouan, la ville oubliée », *La presse*, <https://i1.wp.com/lapresse.tn/wpcontent/uploads/2019/04/kairouan.jpg?fit=850%2C491&ssl=1>. Consulté le 05 février 2021.
- Zahgouani Fatma, 2020, Kairouan – valorisation du patrimoine et des circuits touristiques et culturels : Le nombre de touristes en constante hausse, *La presse*, <https://i2.wp.com/lapresse.tn/wp-content/uploads/2020/01/Kairouantourisme.JPG?fit=850%2C491&ssl=1>. Consulté le 03 février 2021.

فاضل هاني، 2016- السياحة والمدن العتيقة بالبلاد التونسية أمثلة المدنا لعتيقة بالقيروان وسوسة والمنستير، دكتوراه في العلوم الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس

## Le patrimoine architectural et naturel arabe submergé.

التراث العمراني والطبيعي العربي المغمور

Messaoudi Abir

Docteur en études des paysages et aménagement des territoires à l'ISA chott Meriem  
Sousse, unité de recherche : VAD à l'ENAU de Tunis, université de Carthage, Tunisie.  
messaoudi\_abir@yahoo.fr

### Résumé :

Dans les systèmes urbains et architecturaux mitigés entre le Nord et le sud, il est encore devenu difficile l'identifier les différences formelles et les assises intellectuelles qui les distinguent. Nonobstant elles se sont toutes fusionnées y compris le système arbo-islamique vu sa vulnérabilité et sa désintégration dans l'orbite de la contemporanéité du système cosmique occidental ; jusqu'à ce qu'il devient une acquisition de ne plus pouvoir traiter ces enjeux patrimoniaux en dehors de ce système y compris ses concepts, ses méthodologies et ses contextes cognitives et historiques. Par conséquent, l'arrêt sur les lieux de coalition ou de différence exige de reléguer l'au-delà des apparences du patrimoine arabe en faveur de ce qui est passé sous-silence et tergiverse sous différentes formes en s'alignant aux exigences universelles et ses scénarios de solutions urbaines et architecturales présumées.

Mots clés : les systèmes urbains et architecturaux mitigés, système cosmique occidental, patrimoine arabe, passé sous-silence.

### المخلص:

في ظل المنظومات العمرانية والمعمارية المختلطة بين الشمال والجنوب، لقد أصبح من الصعب تحديد الاختلافات الشكلية والأسس الفكرية التي تميز كلا منها. على الرغم من أنها اندمجت جميعًا بما في ذلك المنظومة العربية الإسلامية نظرًا لضعفها وتفككها في مدار معاصرة النظام الكوني الغربي؛ حتى أصبح استحوادًا لم يعد قادرًا على التعامل مع هذه الرهانات التراثية خارج هذه المنظومة بما في ذلك مفاهيمها ومنهجياتها وسياقاتها المعرفية والتاريخية. لذلك، فإن التوقف في أماكن الالتفاف أو الاختلاف يتطلب إحالة التراث العربي بعيدًا عن المظاهر لصالح ما تم التستر عليه أو مراوغته بأشكال مختلفة لضمان توافقه مع المطالب العالمية وسيناريوهات الحلول الحضرية والمعمارية المفترضة.

**الكلمات المفتاحية:** المنظومات العمرانية والمعمارية المختلطة، نظام كوني غربي، تراث عربي، تم التستر عليه.

### Introduction :

Le patrimoine au sens où l'entend aujourd'hui est au carrefour des dimensions symboliques et fonctionnelles qui lui sont extérieures. A mi-chemin, le point a changé sur la question de savoir comment caler les cadres opérationnels formels parallèlement à la mondialisation : le rôle souligné par l'architecture en tant que moyen de communication affecté par le praxis créatif, cela sans doute discerne en pratique un aspect géométrique donnant une flexibilité de formules patrimoniales. Dans ce sens, on suppose que la polysémie même du sens de la ville, entretient la reconstruction imaginaire d'un nouvel essor architectural et paysager.

Pendant une longue période, l'itinéraire spatial arabe est née dans des interactions des civilisations qui ont produit une valeur spirituelle voir même des inductions des différents modèles projetés de la manière la plus expressive sur l'histoire de la ville. Le patrimoine architectural et culturel, bien entendu par les preuves du lien tissé entre les Hommes et la cité, suggère d'ausculter l'intérieur des villes aux quelles l'âme de l'héritage architectural ne constitue pas seulement de valeur potentiellement esthétique mais un témoignage constructif en

interaction avec le cadre de vie contemporain. Bien que la question de la préservation du patrimoine est évocatrice pour certains d'une cessation d'innovation architecturale, sous cet aspect dogmatique, la mise en valeur du patrimoine est plutôt constructive pour les villes neuves, une certaine continuité intégrée harmonieusement dans la circonstance actuelle prévaut ce qui rend possible l'investissement du patrimoine aussi bien par les fonctionnaires nationaux qu'internationaux.

Avec le temps, il semble fondamental de préciser que dans nombreux pays, bien entendu arabe dont la civilisation est enracinée en profondeur de l'histoire, beaucoup de biens sont actuellement confrontés à des menaces d'a-culturalisme de la ville par le biais du balayement et de l'effacement des postures monumentales historiques.

En outre, le discours patrimonial devient l'une des connotations appréciées en temps de conflits non- internationaux pendant lesquels les cercles culturels postrévolutionnaires touchent le tissu urbain historique. C'est donc à cet instant que s'annonce le débat davantage sur les "émotions patrimoniales".

Cette intervention qui suscite énormément de polémiques par rapport à ses objets tangibles reliées à la tradition, au savoir -faire, au rituel est toutefois encadré par des principes normatifs et devient pendant la seconde guerre mondiale une vraie préoccupation des communautés internationales qui depuis ont essayé de se consacrer à la protection du patrimoine culturel en temps de conflit armé à travers les conventions de La Haye de 1899 et de 1907.

### **1. Le patrimoine architectural arabe submergé par des violences :**

En effet, la foisonnante perspective qui s'opère depuis l'antiquité concernant la reconnaissance du patrimoine en tant que matière vivante pour la cité se révèle dans son usage innovant, c'est à dire le réemploi des matériaux des monuments dans les nouvelles constructions. Pour aussi importante qu'ait pu être cette relation entre ville - patrimoine qui s'est réapproprié dès l'âge de l'antiquité en protégeant les lieux de culte des combats, ce n'est qu'à partir du XX<sup>e</sup> siècle que la distinction entre les édifications des nouveaux bâtiments et les constructions qui s'insèrent dans l'existant ne s'est effectuée. Ce mouvement s'il a probablement bouleversé la hiérarchie architecturale de la ville en créant un renouveau limitant et même favorisant le mouvement moderne qui s'implante par le biais des démolitions, cette séparation entre la création et la conservation a laissé après - guerre en Europe la montée du principe de la conservation des villes.

L'évènementalité sous l'effet stochastique joue un rôle grandissant dans la scène architecturale : par ailleurs, ceci rappelle le village de Houtou Wan situé sur l'île de Gouquii en Chine où il fut abandonné par les pêcheurs, car l'environnement devient de moins au moins prolifique. Par ironie du sort se transforme à une architecture verte où les lierres ont enseveli l'habitat fantôme: pour enfin rappeler que l'édifice qui se bâtit à l'imitation de son projet va certainement posséder une autre existence faite de dégradations, de répartitions et de modifications.

La prise de conscience d'une nécessité d'actualiser le patrimoine architectural s'est affirmée par l'ampleur des violations implacables d'un conflit armé à caractère international, et s'est traduit par des conventions organisant la protection du patrimoine d'une manière conventionnelle. Si nous reconnaissons que l'approche conventionnelle est strictement envisagée pour régler l'affaire entre Etats, cela pose problème pour suppléer l'Etat par des conflits internes.

Face à l'évolution des conditions hétéroclites des nouvelles mesures s'imposent, pour régler de la sorte les lacunes vidant l'intérieur de la convention de La Haye de 1954, un protocole additionnel à cette dernière vu le jour suite à l'étendue de destructions qui a débouché en Croatie, en Bosnie- Herzégovine, visant à l'annihilation de l'urbanité et dont tout est une cible, le patrimoine européen comme islamique sortiront amputés. La convention de La Haye était initialement dédiée à des conflits de nature internationale surtout que les Etats jugent un tel règlement de ses affaires internes comme une ingérence touchant leurs souverainetés.

Bref, cette guerre en ex-Yougoslavie, après avoir forgé le néologisme "urbicide", sape le moral à propos de la convention de La Haye de 1954, le deuxième protocole de 1999 vient donc étendre le champ d'application de la protection du patrimoine pendant les conflits non-internationaux. Il aborde le principe de sauvegarde en temps de paix ou encore le principe de précaution via deux mesures de protection : l'une spéciale<sup>268</sup>, l'autre est renforcée<sup>269</sup> \_ reste qu'en réalité ces deux mesures ont été un échec puisque plusieurs Etats n'y adhèrent pas.

En tant qu'une conduite ou culture citadine honnie qui touche les symboles du cosmopolitisme d'une cité, les actes intolérables par l'opinion publique internationale, sont désormais activement encadré par une sorte d'une disposition principielle visant la protection du patrimoine de cette "purification culturelle", d'une manière indirecte et directe. En dépit de ces possibilités de l'escalade de la répression juridique qui est la première clé de la survie de la protection du patrimoine culturel, parallèlement, l'acte de punition ne suffit pas pour mobiliser les craintes communautaires, il s'ajoute le devoir de resserrer autour de lui des stratégies de préservation et de conservation de ce patrimoine.

La rigidité des théories de la restauration malgré la panoplie des visions qu'elle a apporté pour conserver l'édifice historique, provoque de nos jours visuellement une réaction répressive puisqu'elle n'évoque plus rien pour la société donnée qu'un simple paradigme de régime d'authenticité : ce qui peut aussi être considéré comme un geste opaque en discontinuité avec le présent ou comme l'archéologie pharaonique enfouie sous le sol.

En profitant de l'ouverture de ces lieux qu'on croise quotidiennement en ville, la représentation d'une notion dynamique du patrimoine qui a subit à la fois une extension sémantique permet donc de s'écarter de l'immanence du présent et d'incarner parallèlement une distanciation par rapport au passé : cette nouvelle chronologie permet de se situer dans un rapport au temps bien particulier de la construction qui veut exister selon les valeurs que lui attribue la société et qui ne sont pas fixes. Ici réside d'ailleurs l'enjeu fondamental qui régit dans l'architecture pour lui éviter de reléguer aux oubliettes.

Certes, si ces différentes conventions internationales partagent les mêmes objectifs de la protection du patrimoine architectural et culturel, les Etats quant à eux ne vivent pas à la même heure : cette tentative d'unification juridique ne signifie pas uniformisation, néanmoins elle montre la dépendance de ces instruments au rôle actif des Etats. S'ajoute à ce problème de

---

<sup>268</sup>Elle peut être octroyée selon deux conditions :

1 - le bien culturel en question doit se trouver à une distance suffisante d'un grand centre industriel ou de tout objectif militaire important constituant un point sensible ;

2- Un tel bien ne peut pas être utilisé à des fins militaires. ([www.unesco.org](http://www.unesco.org))

<sup>269</sup> Elle peut se faire selon trois conditions : 1- le site revête la plus haute importance pour l'humanité ;

2-Le site protégé par des mesures internes, juridiques et administratives adéquates, qui reconnaissent sa valeur culturelle et historique exceptionnelle et qui garantissent le plus haut niveau de protection ;

3- le site ne soit pas utilisé à des fins militaire ou pour protéger des sites militaires. ([www.unesco.org](http://www.unesco.org))

diffusion qui signifie catégoriquement l'absence d'une répertorisation des biens culturels: c'est ce qui explique d'ailleurs " sur le plan pratique, le régime de la protection spéciale a été un échec, car cinq biens seulement ont été enregistrés, parmi quatre refuges ( un en Allemagne et trois en Pays Bas) <sup>270</sup>, l'exclusion par définition des groupes armés non-étatiques puisque la cristallisation de ses instruments est précisément une entreprise d'Etat qui peut-elle seule approuver ces traités.

Toutefois, l'article 19 de la convention de La Haye envisage dans le cadre d'une protection spécifique de rendre applicable l'incarnation des groupes armés : " *En cas de conflit armé ne présentant pas un caractère international et surgissant sur le territoire de l'une des Hautes Parties contractantes, chacune des parties au conflit sera tenue d'appliquer au moins les dispositions de la présente Convention qui ont trait au respect des biens culturels.*"

En tant qu'une conduite ou culture citadine honnie qui touche les symboles du cosmopolitisme d'une cité, les actes intolérables par l'opinion publique internationale, sont désormais activement encadré par une sorte d'une disposition principière visant la protection du patrimoine de cette " purification culturelle", d'une manière indirecte et directe.

Pour bien comprendre le dessin de ses principes dans le droit international, tout d'abord pour la protection indirecte, il s'agit donc de trois principes :

- le principe de distinction entre biens civils et objectif militaire ;
- le principe de précaution qui envisage d'interdire autrement à titre d'imposer son respect, la règle des attaques sans distinction c'est à dire qui ne sont pas dirigées vers des objectifs militaires précis, ou bien utilise une arme dont l'effet est exacerbé et ne peut pas être limité spatialement, exténuant indifféremment ainsi le bien civil et la cible militaire à la fois ;
- le principe de proportionnalité, qui dénonce de conduire une attaque militaire dont les pertes de vie ou les dommages sur le patrimoine sont excessivement en discordance par rapport aux avantages politiques en question.

Mais pour la protection directe , elle réapparaît relativement satisfaisante, d'une part elle dit tout autant la signification profonde d'une immunisation double des biens tant sur le plan civil indirect ou culturel direct, de plus elle pourrait se retrancher derrière l'argument fallacieux selon lequel la primauté de la protection humaine passe devant les objets patrimoniaux et c'est cette urgence qui peut couvrir la démolition des monuments selon une nécessité militaire prétendue des fois ou réelle surtout avec un conflit non-international.

De toute évidence, guise après guise le droit international s'avère assez précaire dans son applicabilité aux conflits armés non-international. Cette mise en échec se réclame élémentairement par la considération des groupes armés comme étant des individus simples condamnés pour crimes de guerre. Alors que les groupes armés ne sont pas un assemblage d'individu indépendamment d'une éventuelle praxis politique pour viser un autre et qui a avancé la haine de la ville comme lieu de concentration d'un nouveau pouvoir et d'une nouvelle mémoire qui jette la hiérarchie de "droit et obligation".Autrement passant par l'accord des états et l'application de la compétence législative aux groupes armés pour viser une autre celle d'un

---

<sup>270</sup> Mainetti (V), de nouvelles perspectives pour la protection des biens culturels en cas de conflits armés : l'entrée en vigueur du deuxième protocole relatif à la convention de La Haye de 1954, 2004, p 341.

groupe armé qui viole le droit international pour pouvoir combattre l'Etat et renaître de ses cendres.

Toutes ces organisations armées non étatiques souhaitent prendre l'avance sur la puissance de l'ennemie étatique qui a d'emblée une supériorité militaire et économique. On peut considérer d'un point de vue que cette dissymétrie de puissance s'ouvre et se ferme sur une guerre asymétrique. Là la violation des édifices, le placement des armes dans des mosquées ou des hôpitaux deviennent une stratégie remplaçant subséquemment l'affrontement frontal pour briser la logique de la défaite des belligérants.

En effet, l'occasion de diviser pour mieux régner, est aussi une écriture gouvernée par l'envie des milices armées de garantir la survie de sa puissance militaire. Surtout si leurs équipements sont difficilement octroyés soit par l'investissement d'une grande somme d'argent ou d'un consentement particulier d'une autre partie étrangère.

On ajoute dans cet angle à titre d'exemple, la fermeture des frontières de Gaza pour remédier à l'interdiction des passages des armes via les tunnels pour affronter la force militaire égyptienne sous le régime de Abdelfattah Assisi. Mais de cette possibilité ou envie de balancer son essor, les groupes armés estiment aussi que l'Etat s'enlace et d'une manière récurrente commence lui aussi à commettre des atteintes à ce droit international et anime par la suite une colère internationale, qui dans un abord somme toute bon enfant exercera sa pression sur l'Etat adversaire.

Dans toute sa complexité pour le régime syrien, le désir politique de garantir son existence et de se retourner vainquant, se prête en scène comme une priorité qui préside même son image de marque à l'échelle internationale : selon lui même si cette image s'alourdit et se charge négativement, déjà l'occident est complice dans cette situation par son appui à ses groupes armés, à ce sujet, on trouve même dans ces groupes des combattants étrangers européens ou israéliens. C'est alors que des minarets et des cités peuplés sont détruits par l'Etat en Syrie puisqu'ils se sont mutés en des lieux de cache-arme ou de tirs de balles.

Il est aussi à noter que le rapport idéal des groupes armés face à l'attaque du patrimoine devient exponentiel si elle s'inspire de l'aspect symbolique et identitaire de l'autre adversaire. Dans ce cadre, plus récemment en Syrie le conflit part du slogan révolutionnaire pour rompre avec le régime de Bachar Al Assad après que la population dépasse la peur, mais par la suite la militarisation de la révolution a eu un tournant très controversé lorsqu'elle se mute en une guerre contre les civils et leur patrimoine culturel, pour établir un Califat au Moyen Orient.

Les combats se multiplient avec l'augmentation du nombre des civils ayant pris des armes " des djihadistes" et qui acceptent mal la domination d'une minorité alaouites sur une majorité sunnite (72% de la population). Par un fort maillage des alliances régionales, ces groupes armés se sont imposés pour éradiquer l'ennemie par le biais de la destruction de ses traces culturelles et architecturales : tels que la tombe du prophète Jonas et le sanctuaire du prophète Seth en Iraq, la mosquée des omeyyades en Syrie. D'ailleurs, pour eux, les valeurs du droit international n'ont aucun sens, puisqu'il n'est pas soumis à leur religion et la destruction des biens culturels aussi bien que le trafic illicite ou pillage des collections deviennent une source financière et identitaire à la fois pour imposer au monde leurs normes.

### **Les réponses aux violations de la protection internationale du patrimoine :**

La violation des normes de protection du patrimoine culturel nécessite une hiérarchisation des sanctions face à ces atteintes aux biens historiques pour assiéger comme même son efficacité

malgré le fait du non engagement des entités armées non-étatiques, ou encore les Etats aussi pour sanctionner ces attaques qui se sont succédées sans trêve illicitement durant 6 ans.

En fait, la responsabilité internationale des Etats dans l'urgence de la soumettre à un objectif prioritaire de faire cesser la destruction, ne pose pas traditionnellement un problème : en d'autres termes, l'Etat peut être considérée fautif même dans un cadre d'un conflit armé non-international, auquel il peut pour cette même raison se cacher derrière un désir de destruction méticuleuse, destruction motivée par ce caractère non-international. C'est seulement que l'opportunité des sanctions prises face aux violations pose problèmes lorsqu'il s'agit de les appliquer aux groupes armés non-étatiques. Cette responsabilité n'existe pas concrètement, elle ne s'applique que si ce groupe armé par ailleurs, réussit de mettre la main sur l'Echiquier politique et prétend à une victoire totale en créant un nouveau état qui coupe peut être avec la "répumontarchie" comme modèle politique fonctionnant aussi longtemps pour les régimes arabes ou instaure une autre dictature religieuse plus grave.

Ce rempart se présente dans l'article 10 de la Croix Rouge *Des lorsqu'il s'agit de formuler des règles de droit régissant la responsabilité des Etats, il est inutile et déconseille de décharger un nouveau gouvernement ou un nouvel Etat de sa responsabilité en ce qui concerne le comportement de ses agents, en se référant à des considérations de légitimité ou d'illégitimité. Il faut plutôt mettre l'accent sur le comportement particulier dont ils'agit, et sur son caractère licite ou illicite selon les règles applicables du droit international. (...)*<sup>271</sup>

De la même manière, les auteurs d'un tel acte d'appauvrissement du patrimoine humanitaire sont punis selon des principes de responsabilité pénale individuelle plutôt qu'une faute de groupe.

La répression qui se fait à travers une responsabilité individuelle alimente un discours de résistance surtout si l'idéologie extrémiste n'hésite pas à radier féroceement la ville et instrumentalise une guerre contre le droit international. La criminalisation des atteintes faites au patrimoine culturel si elle s'avère délicate en se basant sur les conventions dédiées à la protection du patrimoine culturel, elle réussit sa crédibilité reconnue dans le droit international humanitaire qui peut pénalement appliquer la loi de crime de guerre.

Ainsi, les organisations armées non-étatiques peuvent se rendre justiciable auprès de la cour pénale internationale ou les tribunaux pénaux internationaux qui mettent en lumière sur le même point d'égalité l'acte de génocide et la destruction des biens culturels puisqu'un crime commis contre le patrimoine architectural est considéré comme étant une violation des coutumes de guerre.

En dépit de ces possibilités de l'escalade de la répression juridique qui est la première clé de la survie de la protection du patrimoine culturel. Parallèlement, l'acte de punition ne suffit pas pour mobiliser les craintes communautaires, il s'ajoute le devoir de resserrer autour de lui des stratégies de préservation et de conservation de ce patrimoine, voire même de se permettre l'emploi de tous les moyens pour réduire les dommages causés par les contestataires aveuglement tenaces à rejeter tout compromis avec la loi.

Dans cet espace non loi où l'altération du patrimoine soit par la destruction soit par le pillage et le trafic des biens culturels devient une fiscalité qu'on paye. Un compte à rendre

---

<sup>271</sup> Sassôli (M), Bouvier (A), Quitin (A), How does law protect in war? , volume II, Geneva, International Committee of the Red Cross, 2011, cas n°55, p 6.

quotidiennement, il s'avère de plus en plus que l'élaboration d'une politique de gouvernance pour gérer la situation catastrophique devient une gageure pour la stratégie étatique en temps de guerre : En terme d'entrer en sujet, renvoyant dos à dos, une relecture du système officielle de la préservation du patrimoine culturel notamment les musées est jadis essentiel. En Syrie, par exemple on se trouve selon le cadre institutionnel éparpillé entre ministère de la culture et ministère de tourisme : depuis 2006, les deux acteurs partagent via un accord interministériel les compétences des deux acteurs dans la gestion des monuments historiques ouverts au public. Ce qui rend l'articulation avec la direction des antiquités et des musées bien compliqué.

Sans oublier aussi, que l'infrastructure des musées globalement est déficiente, en effet beaucoup d'entre elles se sont installées dans des monuments historiques : Musée des traditions populaires dans le Palais Al- Azem de Hama, musée d'Apamée, non adaptés à recevoir des collections et qui souffre des problèmes d'un manque de système de sécurité centralisée ou d'un manque de climatisation, à l'inverse de certains construits récemment : Musée de Damas et d'Alep, Musée de Deir Zour. D'autres sont créés dans un cadre régional mais incarnent des collections répétées ailleurs, incohérentes avec le paysage locale du musée même. Il semble donc que la lecture générale du réseau du musée compte tenu de tout ce qu'on vient de mentionner est obnubilée. L'Etat s'inquiète à l'avenir de son patrimoine après cette guerre surtout quand il est dépourvu de ses exigences d'expertises informées par ce qu'on appelle fuite des cerveaux, qui fournissent la lecture et l'entretien scientifique des biens culturels.

Cet intérêt grandissant à l'échelle nationale, cultive aussi son obsession collective à l'échelle internationale pour instaurer juridiquement la lutte contre le trafic illicite en exigeant aux professionnels du marché qu'ils tiennent un registre spécifiant la provenance exacte de chacun des objets qu'ils achètent.<sup>272</sup>

## **2. Le patrimoine naturel arabe submergé par l'urbain :**

Pendant longtemps, le patrimoine naturel dans sa confluence avec la représentation fournie par l'Eglise chrétienne discerne depuis l'époque du moyen âge et à travers l'iconographie liée à l'arche de Noé, des animaux qui doivent être sauvés du Déluge. Cela fait émerger l'attention portée à la conservation du patrimoine naturel. Cette allégorie liant l'esprit du patrimoine à l'eau, a fait naître l'archéologie sous-marine ou subaquatique après l'apparition de scaphandre: les épaves sont exploitées pour concourir à formuler des machines à rêver, voire des espaces exploités à la manière des champs agricoles, refoulant l'idée ancienne de garder des témoins débridés qui préparent à un volte-face des circonstances de la seconde guerre mondiale où ces objets n'affleurent pas véritablement comme supports de mémoire.

En guise d'entrer en matière, ce genre de chronique qui confirme l'émergence de l'agriculture maritime et qui pousse les fronts de mer en profondeur, ouvre aussi à une vision dynamique de l'archéologie des fronts de mer selon laquelle l'actualisation devient catalyseur du processus de protection du patrimoine.

Le patrimoine architectural ainsi que paysager à travers l'opulence de ses éléments, ses vocabulaires et ses conjugaisons, profile une valeur visuelle dont le chercheur s'y enfile à

---

<sup>272</sup> Dossier d'information de la lutte contre le trafic illicite des biens culturels, la convention de 1970 : bilan et perspective, 2013, p6.

ausculter dedans toutes les anciennes cultures matérielles. En réinventant ces achèvements culturels, scientifiques ainsi que civilisationnels, dont affleurent les mérites qualitatifs des peuples, ces héritages s'assimilent par conséquence à une référence esquivant les décalages entre les peuples et les civilisations au fil des temps et des espaces : Ceci suscite à déloger sa vocation et à en tirer ses concepts urbains modernes. Or, la compréhension de l'environnement paysager devient un outil d'intégration formelle du patrimoine à l'intérieur de la ville, étant donné que la ville dans la panoplie des modèles occidentaux ou orientaux n'a pas encore entretenu des privilèges d'orientation par rapport à la nature qui l'incarne.

En tant que dimension visible du territoire, la contextualité paysagère explique de la sorte la pluralité des expériences architecturales et territoriales. En fait, c'est dans ce sens que l'intérêt à la villégiature sur le littoral méditerranéen prend son acuité depuis l'époque romaine «IIème siècle av.J.C », notamment quand la culture hellénistique après avoir accompli ses qualités opérationnelles à l'échelle économique, culturelle et sociale, façonne le paysage urbain en mutation accélérée. A travers « l'Otium » entouré de jardins, piscines et ouvert au front de mer, la naissance de la villégiature romaine sur la base des résidences campagnardes, est envisagée comme manifestation de richesse et de prestige. Bien qu'ils s'en fassent des représentations différentes au sein de l'urbanisation romaine où la proximité de la mer a propulsé le développement des jardins, l'architecture paysagère dans les palais beylicaux a contribué inversement à ouvrir la ville de Tunis sur les fronts de mer.

Une fois installés, avec le début du 13 e siècle, les lieux des saints protecteurs des rivages se sont transformés en des lieux de villégiature secondaire convoitée par les dignitaires de l'Etat et les hauts fonctionnaires hafside. Au premier lieu, ces lieux de villégiature étaient dispersés dans la campagne de la ville de Tunis loin du littoral, traduisent la volonté des hafside à travestir le territoire par une force de nature se référant à l'identité andalouse qui se dessinait dans la qualité de ses jardins habitants les palais mais aussi les cours des mosquées depuis le 8e siècle<sup>273</sup>. L'historien J.M Solignac, explique que les sources d'eau étaient pareillement à l'origine de la réalisation des jardins.

Ce n'est qu'à partir des années 1500 qu'il nous survient d'identifier des palais près de la côte mettant au goût du jour du raffinement particulier dans l'architecture de plaisance près de la mer, celui guidé par une annonce d'une nouvelle étape de dérapage vers des figures occidentales. Durant le règne de la dynastie husseinite, la Tunisie avait connu un enrichissement de palais et monuments distingués. A tous ces accompagnements de route, la lecture s'ouvre sur les particularités patrimoniales en relation avec la dialectique des influences arabo-islamiques d'une part et Occidentales de l'autre part. Ce faisant, les modèles de positionnement par rapport au Sud ou au Nord, sont ressentis à travers la posture paysagère qui fait les jardins. On distingue alors le style arabo-islamique prônant sur des tracés orthogonaux qui met en envergure des paradis persans : ce motif géométrique est toutefois repéré presque dans tous les jardins islamiques pour réinventer la vision philosophique grecque du monde composé par

---

<sup>273</sup> L'innovation de la conception et l'aménagement de la cour des mosquées, n'a commencé qu'au milieu du IIe siècle de l'Hégire, quand l'imam Abdel- Rahman ibn ' *Amr Ouzai* ' qui émis une fatwa de légaliser l'usage des plantations à l'intérieur de la mosquée. Ce phénomène a commencé dans le foyer d'origine de cette doctrine : le Levant, ensuite propagée en Andalousie avec la spécification de choisir de planter les bigaradiers, les citronniers et les orangers dans les mosquées même après la propagation de l'école malikite. La mosquée de Cordoue était considérée comme la plus importante mosquée qui figurait cette préférence : son *sahn* a été planté selon l'ordre du prince Abdul Rahman bin Muawiya, suivant la doctrine de l'imam Ouzai.

quatre éléments idéologiques : l'eau, le feu, l'air et la terre. Sans oublier aussi le style italien avec l'entrée en masse de la main d'œuvre qualifiée italienne dans les travaux de construction de la ville de Tunis. Ce style est principalement repéré par l'incarnation de l'art de la sculpture ou d'ornement, mais aussi par le fait d'insister comme tout art occidental a édifié des villas géométriques se liant volontairement à la philosophie de la raison de Platon qui considère la morphologie non-organique représentatif de la ville idéale: ceci se marque surtout dans la plantation des Araucarias à port architecturale rappelant que l'art topiaire dans les jardins n'est qu'un morceau de la topia urbaine. Le bey au début des années vingt ne contrôlait plus les ressources financières personnelles ou familiales, particulièrement après l'acquisition d'un certain nombre de palais. Cette crise financière a influencé subséquemment la situation d'habitat puisque la Grande famille se déplaçait vers les vieilles palais. Après le rejet de la demande de subventions par l'administration française, la famille a procédé au découpage des jardins des palais pour édifier à leur place de nouvelle demeure plus modeste pour leurs successeurs. En effet, l'occasion de diviser les jardins considérés une écriture spécifique d'un vide à urbaniser, était au départ spontané simplement gouverné par l'envie des Beys à habiter l'immédiateté de cette base foncière qui n'est plus un simple arrière-plan d'ornement séduisant le visiteur par la luxuriance de ces éléments.

En guise d'entrer en matière, ces jardins étant considérés comme des réserves foncières, entraînent des mutations paysagères, dans cette perspective émergent alors de quartiers balnéaires et l'ouverture à la mer se transforme d'une pratique élitiste à une pratique de masse soulignant à ce titre une nouvelle relation publique avec le front d'eau. La dynamique de l'étalement urbain vers la côte de l'Est ne provient pas d'un noyau central, mais des jardins de villégiature beylicale depuis l'époque hafside et Husseinite jusqu'à aujourd'hui. En complément du lexique, un phénomène urbain unique se marque dans la ville de Tunis : les mécanismes de l'évolution du tourisme interne spontanée ne suivaient pas des planifications soumises au préalable, mais se fabriquent sur la base des jardins. Sans vouloir serrer les regards dans une ancienne perception qui est restée longtemps penché sur l'intérêt fonctionnaliste du patrimoine naturel « réduit à un motif urbain » envisagée à travers des actions de construction architecturale, on vise plutôt à associer à ce patrimoine cette forme d'instrument pleinement territorial pour marquer une nouvelle qualité de vie urbaine. Plus prosaïquement, l'entrée de cette nature héritée dans la ville est tour à tour mobilisée dans les projets urbains pour être l'élément de recomposition de l'espace citadin qui dessine là aussi un champ de contradiction et de conflits potentiels car la ville vie grâce à des « identités multiples » qui découlent d'une mémoire tridimensionnelle dans le "temps" : le passé, le présent et le futur. Néanmoins cette dynamique temporelle toujours ressentie rappelle la manière de la formulation de la ville en fonction des accumulations des événements. Ceci dit, la ville est assimilée à « un cas humain naturel » puisque l'Homme est en permanent mouvement et perpétuelle recherche constante d'une « nouvelle occupation de l'espace », qui impose la recherche des nouvelles formulations en permanence.

En effet, si on ne perd pas de vue, à travers l'étude de l'idéologie de la comparaison, les différences conceptuelles entre planifications urbaines et patrimoine naturel sont identifiées. Désormais, la nature vivait plus ouverte et plus dynamique pour bâtir l'avenir des villes qui n'est pas écrit, et qu'il faudra lui suggérer un récit d'évènementalité : la présence de la nature

comme terre d'accueil à la ville, donnant l'illusion d'une déconstruction mythique du renouveau urbain.

La ponctuation patrimoniale peut aussi se faire par le végétal pour rappeler cette mémoire raturée du vent du sud (le cas de la Bibliothèque nationale de France), puisque le mot submergé désigne un essai de respirer hors de l'eau. De toute évidence, le jardin et la bibliothèque sont deux termes foisonnant des sens divers et dont on peut tenter pourtant de saisir l'unité profonde. Tout d'abord, le jardin établit une relation controversée avec la bibliothèque bien entendu le vocabulaire professionnel de cette dernière "désherbage" alimente cette alliance. A cet itinéraire spatial, les bibliothèques se sont construites dans plusieurs exemples comme étant des jardins : depuis le cloître médiéval étant donné que le jardin chrétien était une tradition arabe remontant aux temps de leur arrivée en Espagne. Jusqu'à l'époque moderne, ce terrain clos planté de végétaux franchit les frontières de sagesse et les lieux à cultiver, à fertiliser et à explorer. A ces croisements de nœuds, la reconfiguration architecturale de ce monde de savoir s'impose à travers la profusion des scènes de la nature. Il s'établit dans cette librairie une pensée humaniste où la lecture renvoie toujours à un autre monde extérieur, se séparant de lui pour le mieux voir derrière les vitres, ou encore la bibliothèque peut dynamiser une échappée vers un jardin urbain qui favorise l'impression de promenade.

De toute évidence, le jardin et la bibliothèque sont deux termes foisonnant des sens divers, et dont on peut tenter pourtant de saisir l'unité profonde. Tout d'abord, le jardin en tant que morceau de nature dans son étymologie hortus, gardinus, devrait convoquer le sens de limite pour préciser la distinction entre l'extérieur et l'intérieur. En Forçant le trait, un décentrement s'opérait : le jardin ne signifie pas par cette dimension délimitée qu'il est fermé, il quitte son système racinaire pour l'architecture des bibliothèques. Paradoxalement et d'une manière concomitante, ce nécessaire d'habiter le monde restait en filigrane, produisant un clivage plus au moins fécond entre le besoin de s'ouvrir et de surveiller encore son environnement spécifique.

Tandis qu'à l'extérieur, le jardin c'est le vivant, le cycle, l'éternel retour des saisons, la sempiternelle chute des feuilles mortes et le temps des fruits, le temple de savoir ou bibliothèque s'impose à l'intérieur pour un désir d'organiser, de rationaliser le monde tout en réclamant une séparation avec cet extérieur. Par cette composition spatiale, nous sommes alors dans une détermination scientifique qui s'interroge sur le sens de la bibliothèque dans cette symbiose. La dimension naturelle demeurerait essentielle pour s'interroger sur les pratiques et les fonctions au sein d'un espace clos qui a son idéal, son calme, ses limites, ses enjeux et ses stratégies esthétiques surtout quand l'architecture prend une austérité moderniste qui déshumanise par son environnement babylonien.

Cela dit, la nature peut honorer l'aspect orientaliste par une autre investigation esthétique en étant un phénomène inverse des jardins suspendus. Ce concept peut être dissout en bibliothèque sous plusieurs formes : dès fois inaccessible comme étant un livre rare qu'on connaît et qu'on ne pouvait pas le toucher et dès fois il prend les allures d'une philosophie romantique de la forêt urbaine, mettant au goût du jour la diversité biologique ou des approches botaniques.

Ainsi, la sémiotique du verbe "cultiver" s'opère donc dans la pertinence des usages et des dispositifs pour enrichir l'ingénierie de l'écosystème numérisé. Le jardin devient non seulement une analogie stylistique permettant de rendre l'accès au savoir de qualité mais aussi bien une analogie graphique pour mettre de l'ordre à la plateforme informatique et instaurer une

production artistique numérisée : sonore ou visuelle. Il reste que, contrairement à ce qu'apporte la nature qui alimente les scènes territoriales ou urbaines dans le sens de promouvoir le populaire et l'ouverture, l'intégration de la nature dans les bibliothèques qui désigne symboliquement le passage d'une bibliothèque savante restreinte à une élite à la manière d'une mausolée des snobs et des spécialistes qui cherchent une culture érudite, à une bibliothèque publique, n'est qu'illusoire.

### **3. L'actualisation du patrimoine architectural méditerranéen : une conceptualisation submergée dans la référence occidentale :**

Le bassin méditerranéen constitue une vaste extension géographique, un lien historique profond et une communication culturelle très croisée. Ses rives ont été soumises à des répercussions conflictuelles et ses peuples ont connu en temps de guerre et de paix des interactions intenses, qui ont fait de lui un berceau important pour la civilisation humaine, et largement unies entre ses systèmes architecturaux et urbains dans la perception et la réalisation, malgré les différences intellectuelles et référentielles qui les divisent en réalité.

Il subsiste un déséquilibre dans la composition spatiotemporelle de l'urbain, de sorte que la situation déformée devient en prévalence. Surtout, que la ville contemporaine dans le contexte arabo-musulman est soumise à une pression extérieure qui la rend susceptible à une perte permanente de plusieurs gains civilisationnels. Ceci, entraîne donc une distorsion plus marquée de la situation urbaine et la perte de valeurs historiques ou paysagères qui sont censées représenter la ville arabe en gros. La mise en valeur du patrimoine architecturale dans le projet urbain est considérée un moment pour responsabiliser nos réflexions à l'égard du développement de la ville dans le sens de voir qu'elle est 'un espace de vie' non seulement entre son groupe social mais en pensant aussi à toute une maille socioculturelle qui a cristallisé la perception urbaine au cours des anneaux temporelles.

En se référant à la dimension intellectuelle fondatrice des civilisations qui ont fleuri autour de la mer Méditerranée, sur ses deux rives nord et sud, de la pensée architecturale et urbaine occidentale, les continuités émergent. En effet, la position de l'homme dans la pensée grecque, au centre d'existence, et la théorie des mondes opposés, similaires et parfois entrecroisés : le royaume suprême des dieux dans les cieux (Le macrocosme) et le monde humain inférieur au-dessus de la terre (Le microcosme) a bousculé aussi bien l'occident que l'orient, vers un large espace de liberté philosophique.

Ce n'est pas faute pourtant, d'avoir essayé par un simple jeu télévisé lancé en 1990 en France de débattre affectionnément l'oubli de la création d'un édifice ovale entre l'île d'Oléron et l'île d'Aix, ensauvagé par les vagues qui tentent de tanguer l'assise du Iceberg les jours de tempête avec ses brises lames en avant et ses havres en arrière créant un petit port.

La silhouette austère de la vedette architecturale qui paraît émuler la mer pour assurer un effort titanique reflétant un désir voué à dominer la nature, dénote d'ailleurs son inutilité depuis d'ailleurs l'alliance entre la France et l'Angleterre qui anéantit à son tour au regard d'une construction sa fonction dominante de départ " la défense", ceci désigne autant la myotomie ou la synecdoque pour laquelle l'état cesse tout entretien. Mal assuré, ces bases vacillantes encadrent le propos d'une privatisation du fort par un médecin dentiste qui ne sait pas quoi faire de ce monument. Après 70 ans d'abandon, de déchets, de pierres envahies par des herbes, le produit de l'émission " la Chasse au trésor" de Jacques Antoine arrangeait la communauté

française qui sera informée, attirée et appliquée un slogan du genre l'architecture ? C'est quand je veux.

Certes, le processus de réutilisation du monument historique d'une apparence militaire El Karraka en Tunisie partage les mêmes objectifs. L'imposant monument qui se situe à 800 mètres du Port de la Goulette, a longtemps servi par sa typologie massive à protéger l'arrière de la médina de Tunis. Par la suite, cette forteresse bastionnée selon une volumétrie lui conférant catégoriquement une domination quasi-totale sur le Golf de Tunis se marque par une sémiotique architecturale carcérale : ainsi l'usage de ce patrimoine rappelle l'emprisonnement, la torture et le supplice. En contrepoint de ce vocabulaire, la forteresse de la Goulette est devenue actuellement pendant des longues années un lieu d'évènement culturel : festival méditerranéen du théâtre, festival d'été de la Goulette.

En réalité, cette applicabilité d'un changement de fonctionnalité réapparaît relativement satisfaisante pour certains en terme de l'immunisation architecturale du monument, pour d'autres elle pourrait se retrancher derrière un argument fallacieux sur lequel la primauté de la protection du patrimoine selon ce paradigme paraît assez précaire et réclame élémentairement les dérapages qu'avait subi la médina en hantant plusieurs riches occidentaux ou orientalistes pour vivre dans des quartiers historiques sans renoncer à leurs traditions et modes de vie. Cette nouvelle catégorie sociale qui se veut garante de l'organisation sociale, structurée par une position de force et d'arrogance a complètement annexé la fonction de la maison ancienne en ce qui concerne l'intimité en ajoutant donc des piscines à des cioux ouvertes, pour la détente et le plaisir, au-dessus des surfaces réservées traditionnellement à la pratique féminine à l'abri des regards indiscrets. Ce traitement qui contredit le sens de la ville arabe, mais accueille un changement d'échelle d'ordre social, ouvre la voie par son éclectisme fonctionnel à l'aculturalisme de la ville.

Dans ces systèmes mitigés, tout en gardant une déontologie d'objectivité, le schème d'interprétation prétend que l'actualisation du patrimoine architectural s'établit aussi par la ponctuation qui prône sur l'insertion d'un élément architectural contemporain qui convient à redessiner "une rythmicité", "un signal", "une désignation" qui entretient un nouvel investissement de ce patrimoine jouant sur la perception et le ramenant à un nouvel être dans le temps.

Dans ce sens cela permet, une fois de plus, de discuter de la politique urbaine de la Turquie contemporaine à travers un phénomène unique celui des minarets sans mosquées, porté par un nouvel islamisme libéral. Ce dernier propose des projets de rénovation urbaine nécessitant des opérations de démolition dans les zones informelles. Cependant, la réticence à démolir les minarets crée l'évènement puisqu'il semble être l'élément qui a survécu miraculeusement à la destruction. À cet égard, les minarets sans mosquées doivent être compris comme des symptômes d'une transformation urbaine et comme des formes spatiales de la politique de rapprochement entre quartiers pauvres et les logements luxueux dans le cadre des normes culturelles unifiées de l'islam. C'est ce qui a été proposé d'expliquer le phénomène de ces minarets non en tant que porteurs du symbole religieux mais en tant que nœuds au sein du réseau urbain, en se référant au concept de la rythmicité de Lefebvre.

Tout d'abord à partir de 2004, la rénovation urbaine est devenue un terme légal dans la loi turque. En bref, on a accordé aux municipalités et à l'administration du développement de l'habitat d'énormes pouvoirs leur permettant de coopérer au réaménagement

de zones spontanées en confisquant les maisons là-bas et en donnant un montant pour quitter les lieux ou obtenir un prêt dans la même zone. Contrairement à l'islam radical des années 1990, lorsque la municipalité interdisait l'alcool et introduisait la ségrégation sexuelle dans les zones urbaines, l'islam néolibéral de l'AKP proposait des projets de rénovation en ligne avec la politique de rapprochement entre les riches et les pauvres .

Dans ce contexte, et contrairement à ses significations traditionnelles, le minaret apparaît comme des artefacts urbains qui prennent de nouvelles significations étant donné le plus puissant des manifestations politiques de l'islam." Les minarets sont nos baïonnettes, les dômes nos casques / les mosquées nos casernes, et les croyants sont notre armée ", ces mots sont souvent utilisés par les opposants politiques du président des Ministres turcs à l'époque Recep Tayyip Erdogan , chef du Parti de la justice et du développement et sont récemment cités pour soutenir la campagne d'interdiction des minarets en Suisse. La mosquée a fait l'objet de discussions animées en Turquie, surtout après l'histoire républicaine qui est caractérisé par sa version laïque autrement son contrôle strict de la sphère religieuse par l'État. Cependant, la mosquée a toujours eu un statut relativement protégé, puisqu'il contient un véritable espace qui occupe une place importante dans la vie quotidienne des musulmans.

La situation délicate du processus de régénération urbaine conduite par l'administration islamique locale, à propos du minaret précisément qui est resté à l'abri de la démolition, contrairement à sa mosquée, comme porteur d'un symbole religieux résume la plupart des expressions de respect vers l'islâm. Selon les règles qui leur sont inhérentes ,il ne peut être démolé que lorsque ces minarets seront remplacés par des plus grands construits aux mêmes endroits car ils représentent au - delà des icônes de religieux, également, des pratiques spatiales routinières qui existaient dans le quartier.

L'activité qui conduit à l'interaction du temps et de l'espace produit inévitablement un rythme naturel visuellement en raison des bâtiments inférieurs ,acoustiquement un appel à la prière artificiel et socialement une pratique rituelle spatiale. Le minaret en bon état fait constamment référence au passé et aux anciens modèles de la vie quotidienne qui y sont incorporés. Ainsi ,le minaret crée une période de temps prolongée indiquant à la fois le bidonville démolé et les blocs de logements nouvellement construits. Cela signifie que la nouvelle vie quotidienne, grâce au minaret dans lequel il n'y a pas de mosquée, est définie comme contenant le passé.

Cependant, le minaret unique représente non seulement les rythmes de la vie quotidienne, mais plutôt reflète inévitablement la violence du renouvellement urbain d'un ensemble disparu et qui peut être imaginé à travers ses effets portés par le minaret. Dans ce contexte, les minarets qui ne contiennent pas de mosquées indiquent une lisibilité autre et une représentation historique différente de l'expansion urbaine car ils portent la mémoire de la ville dans le passé. Cela correspond à "la continuité de l'histoire" à travers "le contrôle de la mémoire, telle qu'elle clignote en un instant. La lutte pour la rénovation urbaine est une lutte pour un sens. L'approche de cette dynamique prône sur le principe de géomédiation paysagère dans un espace déjà construit et pratiqué, qui demeure conditionnelle d'une perception globale.

Dès que le minaret devient un signe du quotidien, quelle que soit son incarnation dans l'idéologie religieuse, il devient alors un outil potentiel de conscience

historique envers la vie urbaine, en particulier pour ceux qui recherchent des moyens pour résister aux projets de régénération et pour créer une autre histoire. .

Le patrimoine ponctué n'offre pas seulement des perceptions spatiales, mais renvoie aussi à une perception temporelle, le mot contient donc des mutations, des transformations perpétuelles mais aussi des échanges pour ne pas céder à des changements chaotiques mais réfléchies et en se référant à des repères locaux. Cette perception connaît une évolution qui lui est propre, attachée aux changements sociopolitiques et économiques. Nous s'interrogeons sur les marques du passé afin de dire ce que nos paysages deviennent aujourd'hui et dans quelle trajectoire ils vont se transformer : le paysage entre le moment de son insertion et ses aspects futurs.

A ce cumul, vient l'actualisation du patrimoine par l'extension dans la continuité pour réutiliser les qualités innées de l'édifice en lui ajoutant du volume qui agit comme un élément de pontage. Conçue dans un esprit de continuité avec l'œuvre architecturale, tandis que la ponctuation et l'extension donne une nouvelle marque à la construction, la révélation du patrimoine lui permet de renaître en totalité de ces cendres et de le montrer en ville par le biais de l'architecture moderne.

Même dans ce contexte, la lutte politique et militaire entre les empires assyrien et égyptien a également été relancée en représentant le patrimoine mythique babylonien et en donnant à l'architecture contemporaine le caractère de la modernité. Malgré ce qui semblait être "la renaissance de ce patrimoine" et la quête d'un dialogue entre l'architecture et l'histoire, cette relation intellectuelle adoptant les symboles mythologiques n'a pas été en mesure de générer le système d'images, si ce n'est au service de la compréhension actuelle de l'architecture en tant qu'image picturale qui approfondit les horizons d'interprétation. La mythologie a été investie techniquement et formellement en tant que contenu des systèmes doctrinaux des civilisations anciennes relatant les événements historiques survenus aux sociétés primitives au début des temps.

La construction de la production architecturale à la lumière de ce processus d'investissement du mythe orientale rime pas avec son vocabulaire original, ce qui crée une certaine ambiguïté dans sa compréhension, en particulier avec les différents systèmes intellectuels. L'objectif principal était de réduire la distance entre la réalité et l'imagination afin de fournir une opportunité contemplative et de faire revivre le plaisir esthétique de construire sur ce mythe. La flexibilité a notamment permis de conjuguer le bâti selon une vision architecturale esthétique en coupant l'un des éléments de son contexte d'origine et en l'intégrant dans un nouveau contexte afin de faire rayonner l'élément mythique en tant que fond de lecture pour cette structure architecturale, comme au niveau de la forme ou de la fonction. Par exemple, l'architecte Frank Gehry a été influencé dans sa conception du musée d'art contemporain Guggenheim, construit au bord de la rivière Espagnole et traversant la ville de Bilbao jusqu'à la côte atlantique, par l'épopée babylonienne de la création: qu'il a traduite architecturalement dans la conception d'un musée, de sorte qu'il avait la caractéristique d'une verticalité graduée "la taille de la masse architecturale de fond pour s'étendre et grandir progressivement" comme s'il s'agissait de la chute des dieux du ciel. Dans la version hébraïque, les constructeurs de la tour ont été punis en les dispersant partout, ce qui se traduit architecturalement par une inspiration par les qualités légendaires (taille, hauteur et gradation verticale), ainsi que par l'adoption de blocs de formations différentes et dispersées, en tant que métaphore de la punition

divine. En ce qui concerne la fonction, l'architecte Jerry méditait la typologie de Ziggourat en tant qu'organe de surveillance des habitants et les touristes des villes de Bilbao et de Tromtra.

#### **4. Conclusion :**

L'histoire des bibliothèques et des archivages méditerranéens témoigne de ses interminables richesses culturelles qu'offrait notamment chaque civilisation antique, ou moderne. C'est ainsi qu'au croisement de nœuds des héritages anciens que l'apparence spatiale dans l'itinéraire arabe prend une reconfiguration signifiante habitant l'immédiateté sensible western qui alimente le paradigme touristique. Cependant, malgré la profusion des scènes patrimoniales si chères à ses fans internationaux, le monde arabe est beaucoup plus exposé à des menaces lourdes de disparition guise après guise de ces monuments architecturaux et archéologiques. Cela laisse entendre sans doute l'imposition du corpus d'une archéologie de l'espoir face à ce désespoir qui se faufile dans ces lieux nécessitant d'inclure la praxis politique d'actualisation du patrimoine à l'échelle internationale.

#### **Bibliographie :**

1. BEN ACHOUR M. (2004), *Zaouïas et confréries. Aspects de l'islam mystique dans l'histoire tunisienne*, Tunis, Sagittaire éditions, p104.
2. CORBIN A.(2001), *l'avènement de loisirs -1850, 1960-*, Paris : ChampsFlammario, p475.
3. DE CHASSIRON C.(1949), *Aperçu pittoresque de la Régence de Tunis*, Paris, Imprimerie Bénard , p33.
4. MZABI H.(1996), *Introduction à l'étude du Tourisme intérieur en Tunisie*, Revue Tunisienne de géographie, n°27, 1996, p 228.
5. PEYSSONNEL A. (1987), *voyage dans les régences de Tunis et d'Alger*, Paris, p 70.
6. REVAULT J.(1974), *Palais et résidences d'été de la région de Tunis(XVIe-XIXe siècles)*, Paris, Imprimerie Bénard, p441.
7. SIGNOLES P.(1985), *L'espace tunisien : Capitale et Etat-Région*, Centre d'Etudes et de Recherches URBAMA, Tours, p151.

**LES QSOUR : UN PATRIMOINE ARCHITECTURAL ET URBANISTIQUE ABATARDI ET EN PERIL A VALORISER : CAS DES QSOUR DE LA VILLE OASIENNE DE ZAGORA (MAROC PRESAHARIEN)**

**THE QSOUR : AN ARCHITECTURAL AND URBAN HERITAGE DAMAGED AND IN PERIL TO BE VALUED : CASE OF THE QSOUR OF THE OASIAN CITY OF ZAGORA (PRE-SAHARAN MOROCCO)**

**BANANE Mohamed Mouloud**

Docteur en Géographie Urbaine à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Agadir,  
Université Ibn Zohr  
banmed67@gmail.com

**Résumé :**

Les qsour sont les premières formes urbaines dans les territoires oasiens. Ils constituent l'ossature de l'urbanisation et de l'extension et la fabrication des villes oasiennes. Mais, actuellement ces édifices patrimoniaux présentent un état de dégradation avancée et accélérée. En effet, pour approcher cet état de dégradation, nous traitons le cas des qsour de la ville de Zagora. Pour ce faire, nous avons adopté une méthodologie, basée sur une bibliographie en la matière, un inventaire de l'état de certains de ces qsour en 2005 et un diagnostic de leurs états en 2015 par le biais de l'observation et des entretiens. Les résultats de cette recherche montrent que la fondation de ces qsour remonte au 17<sup>ième</sup> siècle et ont connu des tentatives étatiques de réhabilitation avortées. En plus, les différentes composantes architecturales et urbanistiques des qsour, aussi bien externes qu'internes connaissent un processus de dégradation et de dénaturation très avancées, certains éléments ont disparus, d'autres sont empiétés par des constructions exogènes en béton armé. Pour remédier à ces dysfonctionnements des qsour, nous proposons quelques pistes de valorisation de ce patrimoine.

**Mots-clés : qsour- patrimoine- ville oasienne- dégradation -valorisation**

**Abstract :**

The Qsour are the first urban forms in the Oasian territories on the one hand. On the other hand, they form the backbone of urbanization and the expansion and manufacture of Oasian cities. But, at present, these heritage buildings present a state of advanced and accelerated degradation. Indeed, to approach this state of degradation, we treat the case of the qsour of the city of Zagora. To do this, we adopted a methodology based on a bibliography on the subject, an inventory of the state of some of these qsour in 2005 and a diagnosis of their conditions in 2015 through observation and interviews. The results of this research show that the foundation of these qsour dates back to the 17th century and have known unsuccessful attempts of rehabilitation by the state. In addition, the various architectural and urban components of the qsour, both external and internal, are undergoing a very advanced process of degradation and distortion, some elements have disappeared, others are encroached by exogenous reinforced concrete constructions. To remedy these dysfunctions of the qsour, we propose some practical ideas for enhancing this heritage.

**Keywords: qsour- heritage- Oasian city- degradation –value**

**Introduction :**

Le Maroc présaharien est considéré comme le berceau d'une civilisation humaine séculaire qui remonte aux temps immémoriaux, reflétés par l'éparpillement des gravures rupestres dans l'ensemble de ce vaste territoire. De même, dans ces confins semi-désertiques surgissent des palmeraies, réceptacles d'une vie humaine, où coexistaient deux modes de vie différents, mais complémentaires, le nomadisme et la sédentarisation, qui ont joué un rôle crucial dans la prospérité du commerce transsaharien. En effet, la sédentarisation des populations oasiennes s'est manifestée par l'édification des qsour afin de lutter contre la dispersion de l'habitat dans la palmeraie, et aussi pour se protéger contre les aléas de la nature et les invasions des tribus nomades. Ainsi, ces qsour qui ont constitué le seul type d'habitat existant à l'époque témoignent d'une ingéniosité humaine, faisant des matériaux locaux l'unique élément de construction suivant une planification architecturale qsourienne originale plus compatibles avec les exigences du milieu oasien.

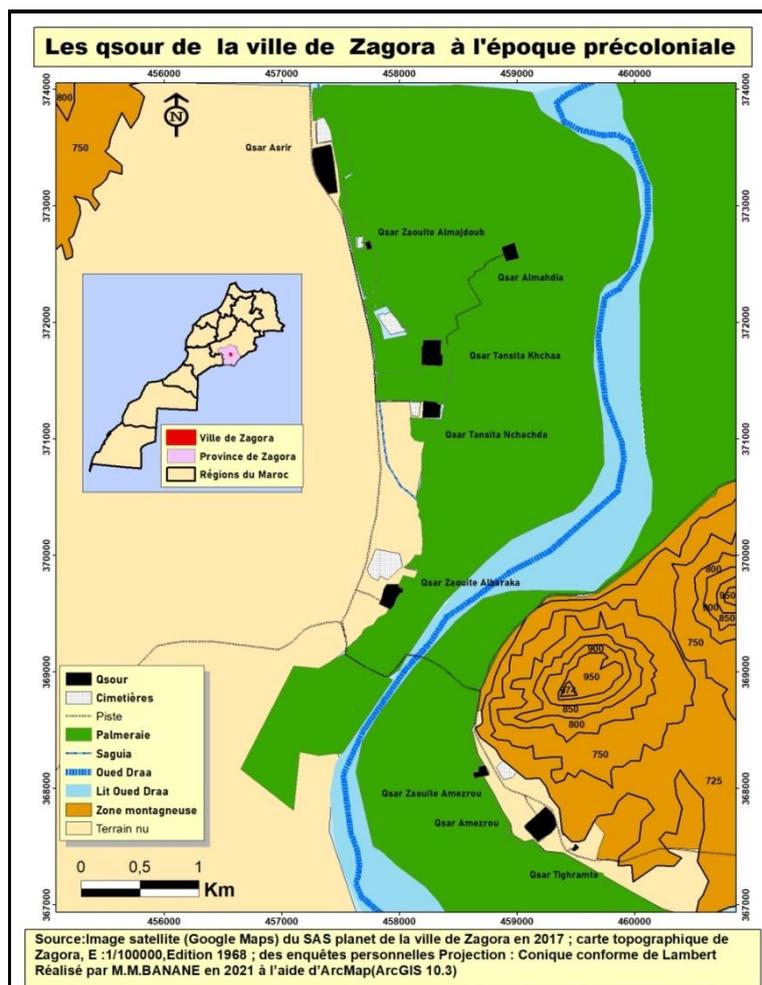
En l'occurrence, Ces qsour ont connu des mutations profondes depuis l'occupation française et accélérées après l'indépendance, notamment par leur éclatement, la prolifération de l'habitat extra-muros en pisé ou en dur. Par conséquent, ces qsour sont soit en ruine, soit défigurés par la transformation de parties importantes en des constructions en dur (béton armé).

En conséquence, l'état de dégradation continue, voire accélérée de cet inestimable patrimoine architectural, impose une étude scientifique pour mettre en exergue cet état et dévoiler son devenir et les possibilités de son intégration dans les perspectives de développement durable des territoires oasiens. Pour ce faire, nous allons étudier le cas des qsour d'une ville oasienne à savoir la ville de Zagora, situé au sud-est du Maroc et abritant une population de 40000 habitants selon le Recensement Général de la Population et de l'Habitat de 2014.

### **Objectif de la recherche et méthodologie d'approche**

Pour approcher cette problématique du patrimoine architectural en pisé, illustré par les qsour, nous aborderons le cas des qsour de la ville de Zagora (Carte ci-dessous).

*Carte 1: Situation des qsour de la ville de Zagora*



Le choix de ces qsour est dicté par le fait que cette ville dispose d'un patrimoine architectural authentique, composé de qsour. Ceux-ci sont défigurés, en perpétuelle dégradation et menacés par la prolifération de l'habitat en dur qui accompagne l'extension et l'agrandissement de la ville de Zagora. En effet, cet article vise à mener une réflexion sur l'état des lieux de ces qsour et leur avenir. Pour ce faire, en plus d'une bibliographie en la matière, nous avons adopté deux approches, l'une diachronique et synchronique basée sur l'analyse des données collectées en 2005 par le CERKAS<sup>274</sup> et celles reflétant leurs états en 2015 et l'autre approche est empirique, par le biais de l'observation directe de tous les qsour et des entretiens auprès des qsouriens, visant à élaborer des constats de ces qsour.

Mais, avant d'approcher la problématique de cette recherche, nous allons tout d'abord passer en revue quelques recherches scientifiques dédiées à l'architecture en pisé dans les espaces oasiens en général et à la ville de Zagora en particulier. En plus, nous essayerons de montrer l'originalité de cette recherche par rapport à ces travaux antérieurs.

Dans les zones oasiennes, notamment de l'Afrique du Nord, les qsour ont constitué les premières formes urbaines et de sédentarisation depuis des siècles. Par conséquent, ils sont des thèmes de recherche scientifique traités par plusieurs chercheurs. Dans cet article nous nous

<sup>274</sup> Inventaire du patrimoine architectural de la Vallée du Drâa, Maroc, réalisé par Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Subatlasique (CERKAS), 2005.

limitons à signaler à quelques études qui ont abordé les ksour de la vallée de Draa et présenter l'originalité et la position de notre recherche par rapport à ces études.

Les ksour sahariens sont des témoins de l'architecture particulière qui a caractérisé le sud de l'Afrique du Nord. Ils ont constitué l'intérimaire du commerce, connu chez les historiens par la route des ksour. Les origines historiques des ksour, la question de leur typologie ont fait l'objet de tentatives de leur classification par de nombreux chercheurs<sup>275</sup>: une classification chronologique selon les groupes ethniques par Martin, une classification morphologique basée sur les formes extérieures du ksar : Quernard , Abderrahman Ayoub ..une classification morphologique selon les formes quadrangulaires et les matériaux utilisés (pierre et terre) : élaborée par Echalié.

Quant à Jacques Meunier, L'architecture de terre crue à décor de brique se trouve dans le Maroc présaharien, formant trois provinces artistiques assez différenciées, à savoir, Draa, Dades et Ziz. Le décor de brique crue paraît avoir été au Maroc une technique saharienne, c'est-à-dire employée seulement au sud de l'Atlas<sup>276</sup>.

En plus, la présence de cette architecture dans le Draa est signalée aussi par Léon l'Africain : Tansita<sup>277</sup> est une montagne qui dépend de l'Atlas se termine au désert de Draa. Il est fort peuplé et contenant en son circuit cinquante châteaux, bâtis de craie avec pierre crue. Ces châteaux sont tous assis sur le fleuve de Draa, distant l'un de l'autre de trois à quatre milles qui sont tous sous le gouvernement d'un seigneur.<sup>278</sup>

Pour Ahmed El Bouzidi, il n'a pas évoqué les tribus sédentaires ou nomades qui ont fondé les ksour de la ville de Zagora, tels les tribus de Khchaa , Nchachda, les Draoua et Naciriennes , Amazighs, il s'est limité aux tribus Rouha. Au niveau de la répartition géographique des tribus de Draa, El Bouzidi a mentionné que dans le cadre de l'espace territorial des tribus : « les tribus de Ouled Fadel contrôlent le col de Zagora au niveau de l'entrée sud de la palmeraie de Ternata et qu'il existe dans ses tribus un nombre de Draoua ». Ensuite, il a énuméré les ksour de ces différentes tribus, qui se situaient sur la rive Est de l'oued Draa<sup>279</sup>. Néanmoins, il n'a pas évoqué les ksour de la rive Ouest de l'oued, qui ont constitué le noyau et l'ossature de l'urbanisation de la ville de Zagora. Cela concerne les ksour de : Asrir, Zaouite Almajdoub, Tansita Khchaa, Almahdia, Tansita Nchachda, Zaouite Albaraka et même les ksour d' Amezrou situés sur la rive Est de l'oued .

---

<sup>275</sup> Ben Sghir Hadri Yamina, les ksour sahariens Image de l'art architecturale, Revue « ELWAHAT » pour les Recherches et les Etudes Université de Ghardaïa BP 455, Noumerate, Ghardaïa - Algérie., numéro 15, 2011, pages 136-156, <http://elwihat.univ-ghardaia.dz>

<sup>276</sup> JACQUES-MEUNIER, Architectures et Habitats du Dades Maroc présaharien, Klincksieck, Paris, 1961, p.91.

<sup>277</sup> Ce nom «Tansita » désigne au 16<sup>ème</sup> siècle toute la vallée du Draa moyen, actuellement ce mot indique des noms populaires des espaces renfermant des ksour et des quartiers de la ville de Zagora

<sup>278</sup> LEON L'AFRICAIN (1496-1548). Description de l'Afrique : tierce partie du monde. 1896, p.283 et p.284  
Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France.

<sup>279</sup> El Bouzidi Ahmed, Draa entre les systèmes tribaux et la présence makhzanienne étude de la ville politique et sociale (1894-1935), Imp.Info-Print, Fes, 2009, p.139. (En Arabe)

De même, les différentes composantes architecturales du qsar et les matériaux et techniques de construction des qsour ont été abordés par Bounar à travers sa thèse de doctorat<sup>280</sup> et aussi à travers un article intitulé : Les qsour du présaharien marocain quel avenir ?<sup>281</sup>

En plus, Aqiouh, dans sa thèse de doctorat a évoqué les qsour de la ville de Zagora.

En outre l'état de ce patrimoine architectural qsourien a fait l'objet d'une partie d'un article que nous avons élaboré en collaboration avec Bentaleb et Dekkarisur le patrimoine et qui traite le qsar de Tessergate situé proche de la ville de Zagora dans la commune limitrophe Ternata.<sup>282</sup>

En revanche, l'originalité de notre recherche relative aux qsour réside dans l'objectif de ce travail, visant d'approcher l'époque de fondation des qsour de la ville de Zagora et de mettre en exergue leur état actuel, notamment leur dégradation avancée, enregistrée au cours d'une décennie : de 2005 à 2015, en vue de proposer quelques pistes de valorisation de ce patrimoine de grande valeur.

A partir de l'analyse des données collectées, les résultats de cette recherche peuvent être scindés en trois parties, la première consiste à approcher l'époque de fondation de ces qsour et les tentatives de leur réhabilitation et l'autre vise à mettre en exergue le processus de dégradation de ces qsour. Pour conclure, dans la troisième partie, nous proposerons des pistes de valorisation et d'intégration des qsour de la ville de Zagora dans le développement urbain durable.

### **1- Les qsour de la ville de Zagora : un patrimoine architectural remontant au 17<sup>ième</sup> siècle et des tentatives étatiques de réhabilitation avortées**

Le territoire de la ville de Zagora renferme neuf qsour. Les six principaux sont édifiés sur la rive droite à la lisière de la palmeraie<sup>283</sup>. Tandis que trois sont situés sur la rive gauche.

Ces qsour de la ville de Zagora sont fondés avant la colonisation française du Maroc. Par conséquent, la conception urbanistique de ces qsour n'a pas échappé aux modèles de la planification urbaine des villes arabo-musulmanes dont la conception urbanistique et architecturale est fondée sur la religion et sur la fonctionnalité.

Alors, à quelle époque sont-ils fondés ces qsour ?

---

<sup>280</sup>BOUNAR Abdelhadi. L'urbanisation dans un milieu d'oasis présahariennes (la vallée de Draa et le pays d'Ouarzazate), Thèse de Doctorat, Poitiers 1993.

BOUNAR Abdelhadi, Les qsour du présaharien marocain quel avenir ? dans Les oasis du Bani profondeur<sup>281</sup> historique et potentiel de développement, Actes du colloque Tata 15-16 et 17 mai 1995, Série : colloques et journées d'étude, Publications de la faculté des lettres et sciences humaines, Université Ibn Zohr, Agadir, avec le concours de la province de Tata, 1998, pages 166-151

BANANE M.M., BENTALEB A. et DEKKARI A, Valorisation des sites culturels dans la vallée du Draa :<sup>282</sup> vers une approche de sauvegarde et de développement local : Cas de Foum Chenna et de Ksar Tissergate, Patrimoine amazighe pilier de développement au Maroc, Publication de l'Institut Royal de la Culture Amasighe, Centre des Etudes Historique et Environnementales, Série : Etudes et Recherches N° :46, Rabat, 2017, pp.115-

<sup>283</sup>Les qsour d'Asrir, de Zaouite Almajdoub, de Tansita Kchaa, d'Almahdia, de Tansitat Nchachda et de Zaouite Albaraka.

### 1-1- Les qsour de la ville de Zagora fondés au 17<sup>ème</sup> siècle

En absence totale d'informations et de recherche scientifiques sur la sédentarisation et la création des qsour de la ville de Zagora, nous avons recouru à des hommes ressources de ces qsour, qui détiennent une histoire orale sur leurs tribus pour avoir une idée sur la fondation de ces qsour.

A partir de ces entretiens nous avons dégagé les informations suivantes :

- Pour le qsar de Zaouite Albaraka : Selon l'entretien réalisé auprès d'un représentant des Naciriennes<sup>284</sup>, l'origine des terres de Zaouite Albaraka est un don<sup>285</sup> par Almallouli<sup>286</sup> au profit du Chikh du Zaouia Naciria de Tamegroute en 1084 hijri. Ensuite, il a donné ces terres mortes à son fils Sidi Mhammed Sghir pour les revivre en précisant que le 1/3 doit être destiné à la Zaouia Naciria de Tamegroute et 2/3 pour Sidi Mhammed Sghir. Après, il a habité Amezrou et a commencé à creuser le Saguia<sup>287</sup> et à aménager les terrains en créant une activité agricole. Ensuite, il a fondé le qsar de Zaouite Albaraka. Du fait que 1084 hijri, correspond à 1673 J.C., donc nous pouvons avouer que le qsar de Zaouite Albaraka est fondé à la fin du 17<sup>ème</sup> siècle à l'époque des Saadiens.

- Les terrains où sont bâtis les qsour de Tansita khchaa<sup>288</sup> et d'Almahdia, sont aussi des dons de la part d'Almallouli au profit de deux frères Chorfa<sup>289</sup> : Moulay Abderrahmane qui a fondé le qsar de Tansita et Moulay Iakbir, fondateur du qsar Almahdia. Cette époque remonte à trois siècles<sup>290</sup>. En conséquence, les informations issues de ces entretiens se recoupent avec les déclarations de Léon l'Africain, concernant le grand nombre de qsour dans la vallée du Draa, que nous l'avons signalé précédemment. En plus, elles se recoupent avec les recherches d'Aqiouh, qui avance que l'architecture des qsour de Tansita Khchaa et Nchachda revient au 17<sup>ème</sup> siècle.<sup>291</sup>

Par conséquent, nous pouvons conclure que les qsour de la ville de Zagora sont fondés au cours du 17<sup>ème</sup> siècle.

En l'occurrence, ces qsour de conception architecturale et urbanistique originales vont connaître un processus de dégradation, qui a commencé par la création du noyau urbain à l'époque coloniale et la prolifération de l'habitat extra-muros après l'indépendance.

---

<sup>284</sup>Naciriennes est une ethnie de Mrabtine issus de la Zaouia Naciria de Tamegroute, situé à 24 km au sud de la ville de Zagora.

<sup>285</sup>Ce don est un acte de donation aumônière daté du 1084 hejri, selon copie traduite en français de cet acte.

<sup>286</sup>Almallouli est peut-être le seigneur de la palmeraie de Ternata au 17<sup>ème</sup> siècle à l'époque des Saadiens.

<sup>287</sup>Saguia : canal d'irrigation.

<sup>288</sup>Khchaa : Tribu arabe protectrice des chorafa de Tansita.

<sup>289</sup>Chorafa : Les descendants du Prophète Mohamed.

Selon les déclarations d'un des descendants de Moulay Abderrahmane via un entretien en 2017.<sup>290</sup>

Aqiouh Houcine, le système urbain et l'organisation de l'espace du pays du Draa, Thèse de doctorat en <sup>291</sup>

Géographie, Beni Mellal, 2004-2005, p 242 (en arabe).

Cet état de dégradation des ksour était présent chez l'Etat à travers des programmes de rénovation des ksour. Alors, quels sont ces programmes et quelles sont leurs réalisations ?

### **1-2- Des tentatives étatiques de réhabilitation des ksour avortées**

L'opération de rénovation de certains ksour du grand sud Marocain a été parmi les objectifs sociaux du plan quinquennal 1968-1972 : « le programme d'Habitat sera complété par les adductions d'eau et l'électrification des centres ruraux. Une opération de rénovation de certains ksours du Grand Sud, sera lancée qui permettra en même temps la conservation de ce patrimoine culturel et touristique. »<sup>292</sup>

C'est vers la fin des années 60, que cette tentative de rénovation des ksour du sud Marocain a eu lieu, dans le cadre du programme de rénovation de l'habitat rural, appuyé par le Programme d'Alimentation Mondial (PAM). Ce programme a prévu la réalisation de soixante mille habitats neufs en milieu rural et la rénovation de trente mille habitats dans les zones oasiennes. La réalisation de ce programme a été confiée à la direction de l'urbanisme et l'habitat (DUH) dépendant à l'époque du ministère de l'intérieur. Les études ont été faites par le Centre d'Expérimentation de Recherche et de Formation (CERF). La stratégie d'intervention du programme de rénovation et restauration consistait à apporter de l'hygiène à travers la construction des étables à l'extérieur du ksar pour séparer les gens et les animaux d'une part. D'autre part, il visait la réutilisation des espaces collectifs par des actions, telles le pavement des ruelles, le renforcement des bases de murs, le forage ou la mise en état des puits et des margelles. Mais, ce programme n'a pas atteint ces objectifs étant donné qu'il n'a réalisé que près de 5000 rénovations (1/6 de ce qui a été avancé) entre 1969 et 1974<sup>293</sup>.

Cet échec du programme revient à l'adoption d'une approche sectorielle au lieu d'une approche globale articulée sur la dimension socioculturelle du ksar. Comme l'a évoqué Bounar<sup>294</sup> : le ksar est perçu par l'Etat comme monument historique et la rénovation vise la sauvegarde de l'architecture traditionnelle pour la valorisation touristique des ksour sans prendre en compte la dimension socioculturelle du ksar. Par conséquent, cette rénovation qui n'a pas pris en considération le ksar comme un milieu social en pleine mutation était voué à l'échec et au lieu de stopper l'éclatement, il l'a précipité.

Par conséquent, l'échec de la politique de rénovation des ksour a déclenché leur éclatement et la prolifération de l'habitat extra-muros en absence d'une planification urbaine qui prenne en compte les spécificités du milieu oasien.

Il faut signaler que le ksar Tissergate est l'un des ksour qui ont bénéficié de ce programme de rénovation à travers un ensemble de projets. Ces projets ont duré de la fin des années 60 jusqu'au 1975, date à laquelle, il y a un arrêt brutal de ce chantier. Mais, les réalisations de cette

---

Titre II : les priorités et les objectifs ; Chapitre IV : les objectifs sociaux ; III- Habitat, Le plan quinquennal 1968-1972, volume I, division de la coordination et du plan, ministère des affaires économiques, du plan et de la formation des cadres, Royaume du Maroc, p.89.

SADKI ABA, Urbanisme et conservation du patrimoine culturel présaharien cas des ksour du Tafilalet, mémoire<sup>293</sup> diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme, Institut national d'Aménagement et Urbanisme, Rabat, Juillet 2003, p.171 à p.174

<sup>294</sup>BOUNAR, 1998, op.cit., p.154 et p.155.

intervention de rénovation et de réhabilitation a permis de sauvegarder le qsar qui a attiré des investissements privés dans le domaine touristique et sa mise en tourisme à partir de 1998.<sup>295</sup> Par conséquent, l'échec et l'arrêt de ce programme de rénovation se sont conjugués à d'autres facteurs, notamment les mutations environnementales, socio-économiques, architecturales et urbanistiques et de gouvernance qui ont affecté les territoires oasiens pour accélérer le processus de dégradation des qsour.

Alors comment se manifeste ce processus de dégradation au sein des qsour de la ville de Zagora ?

Pour répondre à cette question, nous examinerons les états des composantes architecturales et urbanistiques de ces qsour.

## **2- Des composantes architecturales et urbanistiques des qsour : dégradées et dénaturées**

Pour mettre en exergue ce processus de dégradation des qsour de la ville de Zagora, nous avons recouru à la comparaison de l'état des composantes architecturales et urbanistiques des qsour, aussi bien externes qu'internes, au cours d'une décennie (entre 2005 et 2015). Il s'agit de comparer l'état de ces composantes en se basant sur les données issues de l'inventaire réalisé par le CERKAS en 2005 et le diagnostic de leur état que nous avons réalisé en 2015.

Alors, l'analyse des données collectées nous ont permis de dresser un constat des différentes composantes architecturales et urbanistiques des neuf qsour de la ville de Zagora. Ces composantes peuvent être divisées en deux, celles externes, composées des enceintes, des tours et des entrées et du horm et les autres internes, composées des infrastructures de base, des espaces collectifs et des espaces privés.

Avant d'aborder les états de ces composantes des qsour, il faut signaler que le qsar de Zaouite Almajdoub ne fait pas partie des qsour étudiés car il est totalement en ruine, inhabité et abandonné.

### **2-1- Des composantes architecturales et urbanistiques externes : entre la disparition et la dégradation avancée**

Les principales composantes architecturales externes des qsour sont les enceintes, les tours et les entrées. En effet, les murailles ou enceintes et les tours ont constitué les composantes architecturales défensives des qsour. En plus, les entrées limitées à une porte ou deux reflètent encore le souci de protection et de défense. Alors, quels sont les états de ces composantes au sein des qsour de la ville de Zagora ?

Pour approcher les états de dégradation des enceintes, des tours et des entrées des qsour de la ville de Zagora, nous recourons à l'analyse des données du tableau ci-dessous. Ce tableau est dressé en vue de faire une comparaison des états de ces composantes architecturales des qsour entre 2005 et 2015.

---

<sup>295</sup>BANANE et al,2017, op.cit., p.128 à p.131.

Tableau 1: Evolution et états des caractéristiques architecturales et urbanistiques externes des qsour de la ville de Zagora entre 2005 et 2015

	Asrir	Tansita Khchaa	Almahdia	Tansita Nchachda	Zaouite Albaraka	Zaouite Amezrou	Amezrou	Tighramte
Enceinte En 2005	longueur d'environ de 960m avec une hauteur maximale de 7.5m en bon état	Longueur de 700m et Hauteur de 6 m	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Longueur de 500m et 4.2m de Hauteur	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Sans enceinte	Une enceinte longée de 220m, hauteur maximale de 2.6m et dégradée
Enceinte En 2015	Il ne reste qu'un petit morceau sous-jacent à l'entrée du qsar	Disparition de l'enceinte	Majorité détruite, elle est de 5à 8m de hauteur.	Disparition de l'enceinte	Enceinte disparue	Sans enceinte	Sans enceinte	L'enceinte de ce qsar persiste partiellement mais dégradée
Les tours en 2005	Sans tours	Trois	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Sans tours	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Sans tours	7 avec une en bonne état, 5 à rénover et une en ruine
Les tours en 2015	Sans tours	Disparition des tours	8 tours:1en bon état habité, 2en ruine et 5 disparus	Disparition des tours	Sans tours	Sans tour	Sans tours	Il n'y a que quatre, une en ruine et 3 dégradées, les 3 autres ont disparu
Les entrées en 2005	Une	Trois	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Une	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Le qsar non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS	Deux	Une
Les entrées en 2015	une partie est en ruine et l'autre dégradée	les entrées détruites	Une très dégradée	les entrées détruites	Une	Disparue	Ces deux entrées sont en ruine et dégradées et de même grignotés par des constructions contrastées.	une petite entrée de 2m <sup>2</sup> directe ouverte sur le qsar d'Amezrou, elle est en ruine.

Source : données collectées en 2005 par le CERKAS et celles issues de notre enquête et de l'observation de l'état de chaque qsar en 2015

A partir du tableau ci-dessus, nous distinguons trois types d'état des enceintes :

- **Les enceintes : substituées en majorité par des constructions en béton armé :**
- les qsour sans enceintes, ce sont ceux d'Amezrou et de Zaouite Amezrou ;
- les qsour étudiés par le CERKAS et possédant des enceintes en 2005, dont certaines ont disparu totalement en 2015, et défigurés et dénaturés par l'empiètement sur ces structures par des constructions en dur (en béton armé). Il s'agit des qsour de TansitaKhchaa et de Tansita Nchachda;
- Des qsour dont les enceintes persistent en quelques portions dégradées, tels les cas du qsar Asrir, où il ne reste qu'un petit morceau sous-jacent à l'entrée du qsar et qsar Tighramte, dont l'enceinte persiste partiellement mais dégradée ;
- Pour les qsour exclus de l'étude réalisée par le CERKAS, il s'agit de qsar Almahdia qui présente une enceinte, dont la majorité est détruite et défigurée par les constructions en béton armé et qsar Zaouite Albaraka, dont l'enceinte a disparu.

- **Les tours : disparus ou en dégradation avancée et accélérée**

A partir de l'analyse du tableau ci-dessus, nous pouvons dresser le constat suivant des tours des qsour de la ville de Zagora :

- Trois qsour sont sans tours depuis 2005, à savoir les qsour d'Asrir, Nchachda et Amezrou ;
- Des qsour dont les états de dégradation s'accroissent entre 2005 et 2015. Il s'agit du qsar de Tansita Khchaa qui présente trois tours en 2005, mais, ils ont disparu en 2015, d'une part. D'autre part, qsar Tighramte, présente en 2005, 7 tours, dont une a été en bonne état, 5 à rénover et une en ruine. Mais, en 2015, 3 tours ont disparu et il ne reste que quatre, dont une est en ruine et les 3 autres dégradées;
- Quant aux qsour non inclus dans l'étude réalisée par le CERKAS en 2005, à savoir les qsour de Zaouite Albaraka, Zaouite Amezrou et Almahdia, leurs états en 2015 montrent que les deux premiers sont sans tours et le dernier (Almahdia) est garni de 8 tours: 1 en bon état, habité, 2 en ruine et 5 disparus.

*Figure 9: Etats des enceintes, des tours et des entrées des qsour de la ville de Zagora en 2015*



Cliché pris par M.M. BANANE en 2015.

Finally, we can conclude that the walls of all the qasrs of the city of Zagora, have completely disappeared or only remain as small, degraded or deformed and distorted parts by the concrete structures, on the one hand. On the other hand, the majority of the towers of the qasrs of the city of Zagora have disappeared and some, which remain, are in a state of advanced and accelerated degradation.

*-Les entrées des qsour : un patrimoine dégradé ou disparu*

The defensive imprint of the qsar is still visible through its entrance, which generally presents a single door and object of rigorous control. At this level, buildings are constructed,

bas, la place de rencontre, notamment des surveillants et en haut le grenier collectif, Dar Laqbila<sup>296</sup> et Dar Diafa<sup>297</sup>, puis le passage dans la place publique sur laquelle s'ouvre la mosquée. L'accès est généralement en chicane.

En 2005, le nombre d'entrées des cinq qsour étudiés par le CERKAS, varie selon les qsour, il est d'une entrée pour Asrir, Nchachda et Tighramte ; le qsar d'Amezrou avec deux entrées et celui de Khchaa avec trois entrées. Mais, en 2015, le constat est différent, nous constatons que :

- les entrées des deux qsour de Nchachda et de Khchaa sont détruites et ont disparu ;
- Une partie de l'entrée du qsar Asrir est en ruine et l'autre dégradée ;
- Les deux entrées du qsar Amezrou sont en ruine et dégradées et grignotées par des constructions contrastées ;
- Pour le qsar de Tighramte, une petite entrée de 2m<sup>2</sup> directe ouverte sur le qsar d'Amezrou, elle est en ruine ;
- Quant aux qsour non étudiés par le CERKAS, l'entrée du qsar Almahdia est très dégradée, celle de Zaouite Albaraka a disparu et elle est remplacée par un, vers le centre urbain au lieu de la palmeraie. Celle de Zaouite Amezrou a aussi disparu.

En fin de compte, nous pouvons dire que les tours, les enceintes et les entrées des différents qsour de la ville de Zagora sont en ruines ou disparues ou n'en restent que des petites portions dégradées. Cela est dû en général à l'empiétement sur ces trois éléments par la reconstruction des maisons situées sur les faces des qsour. En plus, cette disparition de ces composantes architecturales du qsar est liée aussi à la disparition de leur fonction sécuritaire et défensive, notamment de protection et de guet même de tir à travers les ornements des tours. Ces qsour ont connu des changements morphologiques liés aux spéculations foncières et immobilières que connaît l'extension de la ville par des actions souvent ponctuelles et non planifiées qui tendent à remettre en cause leur caractère originel et leur identité propre qui incarnent la mémoire collective des populations qsouriennes.

Si les composantes architecturales et urbanistiques externes des qsour de la ville de Zagora ont en majorité disparu, alors quel est l'état des composantes architecturales et urbanistiques internes de ces qsour ?

## **2-2- Les composantes architecturales et urbanistiques internes des qsour : un patrimoine en métamorphose**

Après avoir abordé les composantes architecturales et urbanistiques externes dont le rôle défensif est incontestable, nous traiterons les caractéristiques internes essentielles à l'installation de la vie humaine, à savoir, les infrastructures de base, les espaces collectifs et les espaces privés.

- *Infrastructures de base des qsour : leur disponibilité n'empêche pas la dégradation*

L'eau, de part sa rareté dans ce milieu semi-aride, est une denrée précieuse où chaque qsar disposait d'un certain nombre de puits. Cependant, le seul puit collectif est celui de la

---

<sup>296</sup>Dar Laqbila (dar : maison, laqbila : Tribu) : siège de l'institution tribale de gestion du qsar.

<sup>297</sup>Dar Diafa (dar : maison, diafa : hôte) : lieu d'accueil des hôtes.

mosquée, les autres sont répartis sur les droub<sup>298</sup> habités par des lignages puissants<sup>299</sup>. Mais, avec l'urbanisation des milieux oasiens et la fabrication des villes oasiennes, l'alimentation en eau, le branchement à l'électricité, l'évacuation des eaux usées, le revêtement de la voirie sont des éléments indispensables à fournir à la population qsourienne pour demeurer dans ces espaces en perpétuelle mutation et pour les intégrer dans le nouveau milieu urbain. Pour connaître l'état des infrastructures de base au sein des qsour de la ville de Zagora, nous avons réalisé une enquête en la matière, dont les données collectées figurent dans le tableau ci-dessous :

Tableau 2: Infrastructures de base disponibles par qsar

	Asrir	Tansita Khchaa	Almahdia	Tansita Nchachda	Zaouite Albaraka	Zaouite Amezrou	Amezrou	Tighramte
<b>Electricité</b>	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui
<b>Eau potable</b>	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	BF	Non
<b>Assainissement</b>	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	Oui	Non	Non
<b>Voirie</b>	Pavée et Bon état	Pavée	Pavée	Dégradée	Pavée	Dégradée	Mauvais état	Mauvais état

Source : enquête personnelle en 2015

L'analyse du tableau ci-dessus, relatif aux infrastructures de base, montre :

- Tous les qsour disposent de l'électricité ;
- Six qsour sont desservis d'eau potable et seulement deux qui en sont dépourvus, dont l'un deux dispose d'une borne fontaine (Amezrou);
- A l'exception des deux qsour Amezrou et Tighramte, tous les six autres sont branchés au réseau d'assainissement ;
- L'état de la voirie varie selon les qsour, nous constatons que les rues et ruelles de quatre qsour sont pavées et en bon état, par contre celles des quatre autres sont dégradées et en mauvais état.

<sup>298</sup>« Droub (sing.derb) : rue intérieure d'ilot d'habitation, étroite et en impasse, plus au moins profonde et parfois ramifiée. Elle dessert deux rangées parallèles de maisons occupées par un même groupement social, socio-professionnel ou ethnique. Le derb est branché sur les artères à circulation générale et son unique entrée était jadis fermée la nuit. » (Bounar, 1993, op.cit., p.24).

<sup>299</sup>BOUNAR, 1998, op.cit, p. 154.

En réalité, la dotation de ces qsour en infrastructures de base seules sans projet de réhabilitation et d'intégration dans le tissu urbain n'a pas évité leur dégradation, mais plutôt a contribué à leur défiguration par la reconstruction des maisons en béton armé, notamment celles situées sur les façades.

Par ailleurs, certains qsour disposent d'équipements collectifs, dont le nombre et l'état varie d'un qsar à l'autre.

Espaces collectifs des qsour : disparus en majorité

Les édifices collectifs sont souvent groupés à l'entrée du qsar. Il s'agit de la mosquée et de ses annexes, de Dar Laqbila et d'échoppes d'artisans de passage. Le qsar dispose également d'une partie collective extra-muros. Elle s'étendait généralement, devant la porte d'entrée et sur une vaste superficie. Elle était destinée aux cimetières, à l'aire de battage et aux carrières de terre pour la construction des maisons.<sup>300</sup> Mais, cette partie collective extra-muros de ces qsour est transformée en zone d'habitat, soit en tant que propriété privée basée sur la propriété des sites des Nouadar<sup>301</sup>, soit par son partage entre les ayants droits en tant que terres collectives. Parmi ces espaces collectifs du qsar, se trouve la mosquée en tant que principal édifice culturel et culturel autour duquel s'organise la vie collective des habitants qsouriens.

Par conséquent, quel est l'état de cet élément structurant au sein des différents qsour ? Pour répondre à cette question nous avons examiné les états des mosquées des qsour de la ville de Zagora en 2005 et 2015, comme l'illustre le tableau ci-dessous.

Tableau 3: Etats des mosquées des qsour de la ville de Zagora en 2005 et 2015

	Asrir	Tansita Khchaa	Almahdia	Tansita Nchachda	Zaouite Albaraka	Zaouite Amezrou	Amezrou	Tighramte
<b>La mosquée en 2005</b>	Construite en pisé	Construite en pisé		Construite en pisé			construite en pisé	Construite en béton
<b>La mosquée en 2015</b>	Démolie	Démolie	Reconstruite en béton	Reconstruite en béton	Reconstruite en béton	Reconstruite en béton	Fermée menaçant ruine	Bon état

Source : données du CERKAS en 2005 et enquête personnelle en 2015

Le tableau ci-dessus relatif aux états des mosquées montre l'existence de deux phénomènes :

la démolition ou la reconstruction en béton armé :

- La démolition concerne deux mosquées en pisé en 2005, mais, elles sont démolies et rasées en 2015, ce sont celles d'Asrir et de Tansita Khchaa

<sup>300</sup>BOUNAR, 1998, Op.cit. p.155.

<sup>301</sup>Nouadar (sing. nadr) : parcelle destinée au dépôt des récoltes des céréales moissonnées.

- La reconstruction en béton armé concerne presque toutes les qsour : depuis 2005 il y a eu la reconstruction du qsar Tighramte et ensuite en 2015, les qsour d'Almahdia, de Tansita Nchachda de Zaouite Albaraka et Zaouite Amezrou.

Il faut signaler que la mosquée du qsar d'Amezrou est fermée car elle est menaçante ruine. Cette démolition ou reconstruction des mosquées en béton provoque une dénaturation des qsour et reflète la faible importance accordée au patrimoine par les acteurs de la gestion urbaine de la ville. En plus, la reconstruction des mosquées au lieu de leur disparition à l'instar des autres composantes extérieures des qsour peut être liée à la continuité de leur fonction de culte

contrairement aux autres composantes, dont leur fonction sécuritaire et défensive a disparu. Par rapport aux autres annexes, tel Dar Laqbila et les échoppes d'artisans de passage, n'ont pas échappé au phénomène de destruction et de disparition du patrimoine. En effet, comme nous l'avons vu précédemment, la totalité des entrées des qsour ont disparu, c'est le même état observé pour Dar laqbila et les autres annexes qui se situent généralement à l'entrée des qsour. Pour certains qsour, l'opération de destruction de la porte d'entrée, de dar laqbila, et des annexes publiques a été réalisée dans le cadre du Programme d'Alimentation Mondiale, pour les reconstruire. Mais, ce programme s'est arrêté sans accomplir cette tâche, c'est le cas des qsour de Nchachda et Zaouite Albaraka. Par conséquent, dar Laqbila et les annexes publiques ont disparu dans tous les qsour à l'exception du seul vestige de Dar Laqbila en ruine abrité par le qsar d'Asrir.

En revanche, à côté de ces équipements publics des qsour, existent des espaces privés destinés à l'habitation.

Espaces privés des qsour : le béton armé envahit les constructions

A partir de l'espace public, composé de la porte d'entrée du qsar, la mosquée et ses annexes, partent des rues qui se ramifient en ruelles permettant l'accès aux maisons individuelles enchevêtrées. En l'occurrence, à partir de l'observation directe de ces maisons et les entretiens réalisés auprès de la population locale en 2015, et aussi les données issues de l'étude réalisée par le CERKAS, nous avons élaboré l'état d'occupation des qsour comme l'indique le tableau ci-dessous.

Tableau 4: Etats d'occupation des qsour de la ville de Zagora en 2005 et 2015

	Asrir	Tansita Khchaa	Almahdia	Tansita Nchachda	Zaouite Albaraka	Zaouite Amezrou	Amezrou	Tighramte
<i>État d'occupation en 2005</i>	Totalement occupé	Totalement occupé		Moyennement occupé			En grande partie occupé	Très peu occupé
<i>État d'occupation en 2015</i>	Moyennement occupé	Faiblement occupé	Faiblement occupé	Faiblement occupé	Majorité occupé	Faiblement occupé	Faiblement occupé	Presque inoccupé

Source : données du CERKAS en 2005 et enquête personnelle en 2015

A partir du tableau ci-dessus, nous constatons que le taux d'occupation des qsour décroît. En 2005, trois des cinq qsour sont totalement ou en grande partie occupés. Ce sont les qsour d'Asrir, de Tansita Khchaa et Amezrou et les deux autres sont moyennement ou très peu occupés, à savoir les qsour de Nchachda et de Tighramte. Mais, en 2015, le taux d'occupation va diminuer pour tous les qsour. A l'exception du qsar de Zaouite Albaraka qui est en majorité occupé et qsar Asrir qui est moyennement occupé, les autres qsour sont faiblement occupés. En effet, à travers l'enquête que nous avons réalisée en 2015, nous avons pu établir le constat d'occupation suivant :

- Qsar Zaouite Albaraka : plus de 300 maisons sont habitées, 26 maisons abandonnées et 20 maisons en ruine ;
- Qsar d'Asrir : les maisons sur les faces sont transformées en habitat en béton armé et mixte, la majorité de celles à l'intérieur sont en bon état et habitées, dont le nombre est de 80, celles non habitées sont au nombre de 45, dont 27 maisons menaçant ruine. Certaines de ces maisons non habitées constituent un grenier de leurs propriétaires et aussi une demeure en été pour profiter du microclimat créé dans le qsar ;
- Qsar Almahdia est faiblement occupé car on y trouve seulement 35 maisons qui sont habitées, 20 sont en ruine et 70 maisons sont fermées utilisées comme greniers ou étables et certaines d'elles sont menaçant ruine. La majorité des habitants de ce qsar ont quitté leurs maisons qsouriennes pour habiter des maisons dispersées dans la palmeraie du fait de la propriété privée des terres agricoles et la situation du qsar au cœur de la palmeraie, ce qui le prive d'un horm<sup>302</sup>, support des terres collectives à l'instar des autres qsour de la ville ;
- Qsar Tansita Nchachda est aussi faiblement occupé. La majorité des autochtones ont quitté le qsar lors du premier partage des lots de terrain collectif au début des années 70, suite à l'échec du programme de rénovation des qsour réalisé par le département chargé de l'habitat et le programme d'alimentation mondiale, en conduisant à l'éclatement du qsar. En ce qui concerne les maisons situées sur les faces du qsar, elles sont reconstruites en béton armé, par contre celles à l'intérieur sont abandonnées ou habitées en majorité par des ménages plus pauvres issus des autres communes de la province (environ 40 ménages) ;
- Qsar Amezrou : les maisons situées sur les faces et vers l'extérieur sont en bon état, voire même transformées en habitat mixte. Les maisons habitées dans le qsar sont au nombre de 42 environ la moitié du qsar. Cette situation est alarmante car la dégradation du qsour s'amplifie par rapport à 2005, où le qsar d'Amezrou était largement en bon état et en grande partie occupé ;
- Le qsar de Tighmarte, était largement en ruine et très peu occupé en 2005, Mais en 2015, à l'exception d'une seule maison habitée, toutes les autres maisons sont abandonnées et en ruine.

Il faut signaler que pour tous les qsour, la reconstruction des maisons en béton armé est très marquée au niveau des faces, à l'emplacement des enceintes, mais touche aussi les maisons situées à l'intérieur du qsar. En plus un phénomène touche ces qsour, il s'agit de la démolition des couvertures en branches de palmiers des ruelles, et leur substitution par d'autres en béton armé.

---

<sup>302</sup>Horm : Le finage du qsar, il délimite la propriété collective de la communauté de chaque qsar.

Figure 10: Etats des espaces collectifs et privés des qsour de la ville de Zagora en 2015



Cliché pris par M.M. BANANE en 2015

Cette situation de dégradation et de défiguration des qsour de la ville de Zagora qui continue suite à l'urbanisation et les enjeux fonciers des acteurs locaux nécessite des réflexions et des actions de valorisation pour les intégrer dans le cadre d'un développement urbain durable de cette ville.

### 3 – quelles perspectives de développement des qsour ?

A partir des résultats dégagés du diagnostic des états des composantes architecturales et urbanistiques des qsour étudiés, il apparaît que la valorisation de ce patrimoine qsourien précieux passe par la mise en œuvre d'un ensemble de mesures, dont nous pouvons citer:

- Créer des structures chargées de l'inventaire des qsour de la ville ;
- Renforcer les compétences dans les différents métiers liés au patrimoine ;
- Initier et diffuser le débat sur le rôle du patrimoine culturel dans le développement socio-économique et culturel ;
- Renforcer les compétences en matière de la communication et la sensibilisation relatives au patrimoine qsourien ;
- Entamer un dialogue social, en intégrant la société civile dans la protection et valorisation du patrimoine ;

- Instaurer un cadre institutionnel de pilotage et définir les moyens d'intervention pour la réhabilitation des qsour;
- Impliquer les différents acteurs concernés à travers la concertation selon l'approche participative associant ces acteurs (la population, la collectivité territoriale, les autorités locales, les services techniques, opérateurs touristiques et lotisseurs, les artisans des qsour, les associations et les collectivités ethniques) pour définir les objectifs visant: la restauration, la réhabilitation, la conservation, l'aménagement, le changement de fonction des qsour;
- Lutter contre la marginalisation et l'exclusion sociale ;
- Sensibiliser et intégrer la valorisation de ce patrimoine dans les programmes d'enseignement, localement ;
- Instaurer un urbanisme spécifique au milieu oasien ;
- instituer un document d'urbanisme spécifique à la construction en pisé et à la réhabilitation et la restauration des qsour;
- Ce nouveau document sera destiné à maintenir le caractère morpho-architectural, permettre la modernisation des logements, la création d'équipements publics, l'installation des zones de commerce et d'artisanat ;
- Inspirer de l'architecture qsourien pour proposer des éco-quartiers ;
- Création un laboratoire d'analyse et de recherche pour la valorisation du savoir-faire local et du progrès technique dans la construction en terre ;
- Créer des lotissements en éco-villages qui s'inspirent des modèles de qsour et tenant compte des nouveaux besoins liés aux pratiques urbaines ;
- Promouvoir la mise en écotourisme des qsour ;  
Encourager un tourisme urbain oasien , intégrant les qsour, la palmeraie et le pôle urbain de Zagora.

### **Conclusion :**

En guise de conclusion, les composantes architecturales et urbanistiques des qsour de la ville de Zagora connaissent un processus de dégradation et de défiguration continu et accéléré. En revanche, après l'intervention échouée du programme de rénovation de l'habitat rural, appuyé par le Programme d'Alimentation Mondial (PAM), actuellement un nouveau programme de réhabilitation des qsour est en cours de réalisation par l'administration chargée de l'habitat et PNUD (Programme des Nations Unies pour le Développement), alors, est-ce que ce programme peut-il remédier les échecs du programme antérieur ou aura le même sort ?

### **Bibliographie :**

- 1- BANANE M.M., BENTALEB A. et DEKKARI A, Valorisation des sites culturels dans la vallée du Draa : vers une approche de sauvegarde et de développement local :Cas de Fougoum et de Ksar Tissergate, Patrimoine amazighe pilier de développement au Maroc, Publication de l'Institut Royal de la Culture Amasighe, Centre des Etudes Historique et Environnementales , Série : Etudes et Recherches N° :46, Rabat, 2017 , pp.115- 134

- 2- BEN SGHIR HADRI Yamina, les ksour sahariens Image de l'art architecturale, Revue « ELWAHAT » pour les Recherches et les Etudes Université de Ghardaia BP 455, Noumerate, Ghardaïa - Algérie., numéro 15, 2011, pages 136-156, <http://elwahat.univ-ghardaia.dz>
- 3- BOUNAR Abdelhadi, Les qsour du présaharien marocain quel avenir ? Actes du colloque : Les oasis du Bani profondeur historique et potentiel de développement, Tata 15-16 et 17 mai 1995, Série : colloques et journées d'étude, Publications de la faculté des lettres et sciences humaines, Université IbnOzohr, Agadir, avecle concours de la province de Tata, 1998, pages 166-151.
- 4- BOUNAR Abdelhadi. L'urbanisation dans un milieu d'oasis présahariennes (la vallée de Draa et le pays d'Ouarzazate, Thèse de Doctorat, Poitiers, 1993.
- 5- LEON L'AFRICAIN (1496-1548). Description de l'Afrique : tierce partie du monde. 1896, Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France
- 6- JACQUES-MEUNIE Djinn, Architectures et Habitats du Dades Maroc présaharien, Klincksieck, Paris, 1961.
- 7- JACQUES-MEUNIE Djinn, Maroc saharien des origines à 1670, Klincksieck, Paris, 1981.
- 8- SADKI Aba, Urbanisme et conservation du patrimoine culturel présaharien cas des ksour du Tafilalt, mémoire du diplôme des études supérieures en aménagement et urbanisme, Institut National d'Aménagement et Urbanisme, Rabat, 2003.
- 9- Inventaire du patrimoine architectural de la Vallée du Drâa, Maroc, réalisé par Centre de Conservation et de Réhabilitation du Patrimoine Architectural Atlasique et Subatlasique(CERKAS),2005 (non publié)
- 10- Le plan quinquennal 1968-1972, volume I, division de la coordination et du plan, ministère des affaires économiques, du plan et de la formation des cadres, Royaume du Maroc
- 11- اقيوح الحسين ، النظام الحضري و تنظيم المجال بمنطقة درعة، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الادب و العلوم الانسانية بني ملال 2004-2005.
- 12- البوزيدي احمد، درعة بين التنظيمات القبلية والحضور المخزني ( دراسة في الحياة السياسية والاجتماعية . 1935-1894 انفو- برانت، فاس، 2009.

# The triptych vernacular, identity and globalization in Tunisia Le triptyque vernaculaire, identité et mondialisation en Tunisie

**Benzarti Habiba**

Architect, PHD in graphic communication in architecture and design, ESTAB, University of Catalan.

Landscape territory and heritage, teacher Researcher University, ISA Chott-Meriem, University of Sousse. Tunisie

LESTE (Laboratory studies of thermal and energy systems), ENIM, Monastir Avenue Abou Hamed Ghazali Sousse,

**ملخص:**

مدينة سوسة هي بلد ثلاثي الألفية ، وتراثها الملموس وغير المادي هو واحد من الملاجئ للحفاظ على الهوية الثقافية والمعمارية والحضرية. الموقف الأكثر شيوعا هو الاعتماد على التراث لإنتاج المساحات والأشكال التي تشير رمزيتها إلى المعالم الثقافية المعروفة والمشاركة. السؤال الذي يطرح نفسه إذن ما هي العلاقة بين الإنتاج المعماري المعاصر في مدينة سوسة مع التراث الثلاثي والهوية والعولمة؟ هذا هو موضوع هذه المقالة؟ هذا هو موضوع هذه المقالة. هذه الأسئلة المختلفة تقودني إلى طرح ثلاث فرضيات سيتم توضيح الأجزاء الثلاثة من هذه المساهمة حولها. استنادا إلى الأول، أزعج أن إضفاء الطابع المكاني على الهويات الجماعية والفردية في مدينة سوسة ينتج شكلا حضريا متعدد الأشكال ومتعدد الأشكال يؤكد الهوية الإقليمية للمكان. في هذا الجزء، سوف أكون منتبهة لمراقبة من خلال عدد قليل من الاقتباسات، الانصهار والتبلور الاجتماعي، الذي بني في فترة زمنية، تركز على مكانية مستدامة، داخل مدينة سوسة. بالإشارة إلى الفرضية الثانية، أدعي أن مدينة سوسة فقدت هويتها المعمارية بسبب الهندسة المعمارية الموحدة العالمية. من وجهة النظر الأخيرة هذه، تجدر الإشارة إلى أن الفرضية الأخيرة هي السعي إلى الإقليمية الحرجة للهندسة المعمارية الحديثة لمدينة سوسة. يجب أن تتبنى هذه الإقليمية العمارة الحديثة، بشكل حاسم لصفاتها التقدمية العالمية مع الاعتماد على المعنى العميق للسياق العامية للمكان.

**الكلمات المفتاحية:** الإقليمية الحرجة، العمارة العامية، تحديد الهوية، سوسة، التحولات الحضرية، ما بعد الحداثة

## Abstract

The city of Sousse is a country trimillénaire; its tangible and intangible heritage is one of the refuges for the preservation of cultural identity, architectural and urban. The most common posture is to draw on the heritage to produce spaces and forms whose symbolic refers to cultural references known and shared. **The question that arises then what is the relationship between contemporary architectural production in the city of Sousse with the triptych heritage, identity and globalization.** This is the subject of this article. These different questions lead me to pose three hypotheses around which the three parts of this contribution will be articulated. According to the first hypothesis; I argue that the spatialization of collective and individual identities in the city of Sousse produces a polymorphic and polysemous urban form that affirms the territorial identity of the place. In this part, I will be attentive to observe through some quotations, the fusion and the social crystallization, built in a temporality, anchored in a durable spatiality, within the Medina of Sousse. In reference to the second hypothesis, I claim that the city of Sousse has lost its architectural identity due to the universal standardized architecture. To this last point of view, it should be noted that the last postulate is a quest for a critical regionalism of the modern architecture of the city of Sousse. This regionalism must critically embrace modern architecture for its universal progressive qualities while drawing on the deep meaning of the vernacular context of place.

**Keywords:** critical regionalism, vernacular architecture, identification, Sousse, urban transformations, postmodernism

## Introduction

Vernacular architecture is an ancient architecture that is the result of centuries of experience and experimentation, whose characters we read today as perfectly adapted to the sites, geographic and climatic regions, and the diversity of populations and lifestyles (Ammar, 2004). Vernacular architecture tends to evolve over time to reflect the environmental, cultural and historical context in which it exists. Often denigrated as being too simple and unrefined, it also has its artisans who emphasize its importance in today's style. Unlike the planned architecture of architects, the constructive knowledge in vernacular architecture is often conveyed by local traditions. It is based rather, but not exclusively, on empirical knowledge acquired through attempts and failures. It is usually passed down from generation to generation rather than supported by knowledge of geometry and physics. The vernacular is also a term located in contemporary architectural thought and reintroduced into the discourse with the 1970s. In 1988, the Medina of Sousse was listed as a Unesco World Heritage Site. Its vernacular architecture with central courtyard is adapted to the climate, the territory and the way of life of its inhabitants. This architecture asserts its territorial identity. Moreover, traces of this architecture remain, facades modified by restoration work and the collective memory of architectural knowledge. Certainly, some districts are deserted, after the establishment of new nuclei of habitat, or simply by abundance of the inhabitants, left elsewhere for reasons on economic survival.

**The question asked is what is the current situation of the tangible and intangible heritage of the city of Sousse?**

The city of Sousse is a country endowed with a wealth of archaeological heritage of trimillennial and great importance. These riches is a mixture of vernacular architecture and architecture learned spread throughout the country. They are of great diversity, in the current production, are taken up only caricatures of this extraordinary heritage wealth often reduced to the only legacy said Islamic architecture caricatured by archetypes, treatments of facades superficial.

**However, the question remains posed must reuse, plaster these archetypes that express our architectural heritage in our contemporary production?**

To speak about the identity in the architecture can seem anachronistic considering the extraordinary evolutions that we notice in the contemporary architectural production. Even if the question seems to be outdated in the developed world today, it is not the same in developing countries. Especially in countries belonging to the Islamic culture, after the colonial period, they need self-assertion. Therefore, the question of identity remains present and is often a subject that draws its resources from the artistic and architectural production. The city of Sousse is a country of three thousand years, a culture rich in multiple dimensions. The advent of globalization and the emergence of a new international order emanates the search for regional identities. Therefore, the tangible and intangible heritage is one of the refuges for the preservation of cultural, architectural and urban identity. In view of this, all artistic, architectural and urban production is often perceived as one of the shields for the preservation of cultural identity, especially on the part of public policies. The most widespread posture being to draw the heritage to produce spaces and forms whose symbolism refers to known and shared cultural references.

**The question that arises then what is the relationship between contemporary architectural production in the city of Sousse with the triptych heritage, identity and globalization?**

This is the subject of this article. These different questions lead me to pose three hypotheses around which the three parts of this contribution will be articulated.

According to the first hypothesis, I argue that the spatialization of collective and individual identities in the city of Sousse produces a polymorphic and polysemous urban form that affirms the territorial identity of the place. In this part, I will be attentive to observe through some quotations, the fusion and the social crystallization, built in a temporality, anchored in a durable spatiality, within the Medina of Sousse. The new city of Sousse has undergone various architectural and urban changes, these transitions have generated a break and radical dissociation between traditional architecture and modern architecture in the city of Sousse that emanates a loss of architectural and cultural identity. With reference to the second hypothesis, I claim that the city of Sousse has lost its architectural identity due to the standardized and repetitive architecture, inserted in what is gradually designed, in response to the vernacular architecture trivialized by these designers and thus the progressive loss of the identity essence and landmarks specific to the city of Sousse: Indeed, if we accept the principle of a "liquid society" (Bauman, 2000, 2005), its architecture as a place of cultural identification, it reflects the temporal evolution of this culture. For Giedion (2004), "Reference to the past becomes creative only to the extent that architecture is able to grasp the deep and exact meaning of that past, ....elle becomes a harmful fantasy if one is content to superficially copy this or that form."

To this last point of view, it should be noted that the last postulate is a quest for critical regionalism in modern architecture in the city of Sousse. This regionalism must critically embrace modern architecture for its universal progressive qualities while drawing deep meaning from the vernacular context of place.

### **Identity fusion between society and geographical space in the Medina of Sousse.**

The geological nature of the site, constitutes a natural environment conducive to the fixation of man and the establishment of a settlement that will become, later Soussa. Sousse was called Soussa during the Arab-Muslim period. This name is of Berber origin and means plateau or hill. The ancient inhabitants identified themselves with the hill they occupied. In this context, Marcel Mauss (2004) describes the Eskimos: "the names of the groups merge with the names of the places that they designate and that host them. Soussa was a vernacular society, appropriated to its territory and crystallized in the spaces it occupied. Therefore, Marcel Mauss adds: "This identity as a social process, concerns the individual as well as the group, also qualifies the geographical space and its territories because of the very powerful interactions that man maintains with the material and symbolic frameworks of his own life" (Méo, 2007).

Gagnol (2002) joins Marcel Mauss in this context and states that societies identify with spaces on the basis of political organization and natural resource management. This marks the appropriation of the territory by individuals. In our case study, the geographical relief of Sousse has favored the genesis of the agglomeration of Sousse. This place is formed by horizontal strata in "thousand - sheets", on a height of approximately 40 meters their age varies, from top to bottom, from one to five million years. The top layers, the most recent are constituted of limestone banks attributed to the quaternary era: the upper bank is in the form of a pink, compact crust known locally as Hmada. These natural resources have participated in the construction of the Medina. Henceforth, the first inhabitants existing on the spot used the caves cut in the friable level of the tuff, under the limestone crust as shelters or habitats. The Romans dug their sanctuaries and catacombs, to bury their dead at the time of their persecution, in the tuff under the limestone bench which constitutes a natural roof. This heritage is currently located in the City Bouhsina where, a Roman vault discovered recently in the vicinity of the Roman catacombs, it contains two tombs containing the bones of 13 people from the same family and ceramic funerary vessels. The three known Roman catacombs, "Good Shepherd," Hermes and Severa, date back to the 2nd to 4th centuries A.D. They take the form of 240 galleries extending over 5 kilometers and would contain nearly 15,000 tombs cut into the walls of the underground galleries. The urban form of Hadrumète, Sousse today, spreads out underground.



Fig01: Catacombes, Bouhsina, Sousse, 2004, H. Benzarti.

The location of the ancient remains in the underground galleries, is a form of identification of the place, towards the end of the 1st century by the Christians, as elsewhere in the Roman Empire. Hadrumète was one of the largest urban centers of the Roman province of Africa, from 98 to 117 AD, it undertakes the erection of a large number of monuments. The city is endowed with an amphitheater in circus (El Hajra Maklouba) and several thermal baths (Baaziz, 2004). Now, in the 3rd century AD, the city is at its peak, it strikes its own currency. Moreover the majority of the mosaics exposed to the Museum of Sousse date from this period. The Arab-Muslim civilization dates from 670, it has coexisted more than 12 centuries until now, its culture is rooted with these inhabitants. However, Soussa is the crossroads of civilizations, the social, historical and ethnic consequences have led to a deep cultural, architectural and urban crossbreeding, which has mitigated its identity and culture Maghreb. Among the works built in this period, the first Ribat whose fortress walls are sitting on the foundations of an ancient church. The ribat is a fortress to protect itself against the enemies. It participates with the rampart in the defense arsenal and artificial basin of the city, its defensive function is lost with time. Architecturally, it occupies an eccentric position with a rectangular enclosure flanked by a tower and a turret, pierced by a single door, its inner courtyard opens 35 cells. This monument is characterized by a dome, at the entrance of the building, is the oldest Islamic dome after that of Beit el Maqdis in Palestine (Baaziz, 2004). The ribat is built entirely with the ancient Medina by stones, lime, bricks and tiles extracted from the limestone of the H'Mada. As well as sand and clay from underlying layers, their deposition dates from the Tertiary era, this impermeable layer to give rise to a water table of low salinity.



Fig02: View of the city of Sousse, Ribat, the mosque and the port, 1985

The geographical location and the natural resources allowed the development of the city in the Tunisian coast. Among, the largest buildings that notice this period, the great mosque, built in stone, its structural system is based on arcades supported by pillars. This new mode of construction by pillars is identified as a new construction process in the Islamic heritage. To this fact, Ahmed Fekri, quotes in this context, "During the first period of Islam, the masons supported the arcades of the mosques by columns; whereas in Soussa pillars were used for the first time in a regular way instead of columns". (Baaziz, 2004). This construction system is used in Sofra (in 883), a large ancient water cistern is used for the needs of the city. This building is covered with barrel vaults supported by 12 pillars and is located in the center of the Medina. In this mosque, the minaret is of square base, on the other hand, we find the minaret in Medersa Ezzakak in polygonal shape, decorated with ceramics. This type of architectural identification reflects the appropriation of space by the Ottoman.



Fig 03: Minaret Zakkak, Sousse, 2005

The urban development of the city has been focused on maritime and continental accessibility. The 8 gates of the Medina and the seaport with commercial vocation, played a primordial role in this organization. Fekri. A (1068) describes the place: "the boats reach there for an enormous

door, arranged in the Eastern rampart. The city has a network of sewers...The city is accessible by eight doors". Around 1481, the number of inhabitants is increased and the urban infrastructure of the city expands outside the city to provide the water supply. As a result, Joos Van Giestele, a Flemish traveler, writes: "A little outside the city are seven large cisterns ....Elles are vaulted, with arches at least twenty-two feet wide, under which the water passes from one arch to another" (Baaziz.A, 2004). The residential quarters are distributed in a continuous way between the main routes and the ramparts. They are the result of the repetition of alleys and dwellings, they give rise to a homogeneous private introverted fabric. These urban forms (the street, the alley and dead end) are narrow to shade from the sun of chicane form to preserve the intimacy of the inhabitants. The urban fabric of the medina is a dense and coherent product. It reflects the dynamic life in the grouping of souks and static in the residential areas. It is the early example of the Arab-Islamic city. In this context, E. Péliissier writes: "Soussa is quite well pierced; the streets are wide and the houses not very high so that it is well lit and well ventilated, an advantage that is far from all the cities of the East. Two or three pretty minarets, the general whiteness of the buildings above which rise here and there some flexible and elegant palm trees give them a rather picturesque aspect" (Baaziz.A, 2004). In order to distinguish the identity of the ancient vernacular architecture of Soussa, I have taken three quotations from three internationally known artists, GUY de Maupassant, Victor Proussé and Clémence Sugier (comments on the work of Wassily Kandinsky).

GUY de Maupassant describes Soussa during his visit (in 1887): "Oh this wall is indeed the one drawn in the picture book, so irregular and so clean that one would say it is made of cardboard cut-out. What a nice clear and exhilarating! Just to see Soussa, one should make this long trip. The French painter Victor Proussé describes the Kasbah of Soussa (in 1888), the Kasbah is built at the top of the hill ....white crenellated walls, large towers, the interior of Soussa especially which being built in amphitheatre has very picturesque lines. Clémence Sugier comments on the work "Ville Arabe" by Wassily Kandinsky: "..... the rounded merlons that crown the ramparts of the old city are characteristic....Presque all the walls are white in this painting. The old ramparts of Soussa are, in fact, a beautiful ochre color. Perhaps Kandinsky's memory perpetuates a typical aspect of the white cities of North Africa. In the three quotations, the terms wall and rampart were repeated several times. We discover that the image of the ramparts and the picturesque ornamentation of the walls is still present in the minds of visitors. Through these quotations, we can see that the identity architecture of Soussa is perceived, globally Arab-Muslim, locally Maghrebi Islamic.

### **Obliteration and extinction of Arab-Meslim traces in the Medina of Soussa and its surroundings: Urban and architectural form.**

The city lost part of its architectural heritage following the 1946 bombing. In this context, Louis Foucher describes Soussa: "the city still offered the lamentable spectacle of the cities victims of the war: it had undergone aerial bombardments at the beginning of 1943; the port was still cluttered with wrecks and many disemboweled houses let us see dilapidated interiors or various materials piled up in the middle of the rubble.



Fig 04: Quarantaine, after the bombings of the Second World War, Sousse, 1943, Private collection, H, Benzarti .



Fig 05: Port, after the bombings of the Second World War, Sousse, 1943, Private collection, H, Benzarti .

In this part of the quest, we will look at both the period of construction of the architectural work and the current state of the building in order to detect the respect or lack of respect of the identity of the architectural heritage of these buildings by the restorers. The Bakkaline Mosque dates from the 11th century, during the Ziri period, its walls fell into ruin following the 2nd World War. It was rebuilt with new materials taking into consideration its historical and patrimonial characteristics. In addition, the successive restoration works have generated, extinction of the picturesque ornaments on the facades of the buildings among its works we find the mosque of the sisters, built in the same period Ziri. It is considered among the important architectural complexes in the city of Sousse, its southern facade offers drinking water for users and traders, so, following the restoration work, writings in the front facade, are obliterated. The Kasbah Mosque built in the modern period, it has undergone restoration work, not executed in the rules of art. These works have erased the architectural style of these elements (columns, arcades and the high floor). The Mausoleum Sidi Masoud is located in the southwest of the Medina of Sousse, is still built in the modern period, its architectural components are in ruins, the waste is piled up in the middle of the rubble, this building has become a source of annoyance and danger for the neighboring residents. Henceforth, the mausoleum Sidi Mahfoud, Sidi Ali Bou sheikh, Sidi Dali and Sidi Mansour have undergone the same development as the mausoleum Sidi Masoud. The mausoleum Sidi Saad near the Jrad mosque, has lost its characteristics of edifications and its original function, it has been transformed into a dwelling. On the other hand,

the mausoleum Lella Arousia is located in the southern part of the Gannouchi house, the tomb of its founder is located west of the room, this building is well maintained by a family that lives in the place. The mausoleum Sidi Echrif Jebli, built during the Fatimide Ziri period, a building with a large architectural floor, a place of meditation, has been transformed into a store selling jewelry. The mausoleum Sidi Kfaja built at the period moerne, it is near Beb Bhar, it was restored and maintained following its destruction. Currently, its walls are covered by new materials, it occupies the function of a "kottab" to teach reading, writing and the Koran to children. Most of the mausoleums have been abandoned since the phenomenon of visiting the marabouts is in decline. Currently the city of Sousse does not resemble the one of the beginning of the century, it comprises 40 settlements in a very reduced territory. According to the 2004 census, the agglomeration reaches 400 000 inhabitants (Baaziz.A, 2004). To meet the demand for housing, construction is expanding in the center as well as on the outskirts.

The galloping urbanization has changed the urban landscape of the city of Sousse. It has produced two major phenomena:

An ancient city, the Medina, labyrinthine, rectangular in shape, located in the middle of the souks; currently densified, taudified, is the place where rural migrants or coming from other cities settle. A European city settles with orthogonal plan dating from the end of the 14th century, is located near Bab Bhar, affected by pauperization, a center of business, trade and entertainment (avenue la quarantaine).

Old zones of spontaneous habitat that have become permanent (e.g.: gourbivilles of Houmet El Matar, Taffala and Khazmet); beginning of the organization of the road system. Old garden cities (Khézama East and West.) and new modern cities of buildings, spread north of the city center, symbols of modernity and westernization (Sahloul 3 and Sahloul 4).

Urban surge: popular cities in the west, uncontrolled spontaneous housing densified (Riadh 1, Riadh 2, currently reached Riadh 5). The city of Sousse has undergone various urban and architectural changes, these transitions have produced a composite society is in place, half rural, half urban.

**Regionalism criticizes a path towards a reconciliation of the present and the past in a profound sense.**

Globalization has induced drastic changes in urban and rural landscapes, gradually eliminating the notion of place and identity. It is an important fact that we are experiencing a renewed interest in regional entities that is manifesting itself around the world. There are specificities concerning societies of Islamic culture, the crisis in these countries is even more marked, it is easily visible on the built environment and architectural contemporary Muslim societies. The question of identity, in these societies, marks the religion that tries to impose itself. This crisis is seen as "the consequence of a long transition of these societies with their collective memory and normative system. The reuse of a heritage must be done in an intelligent way to revalorize, to remind the future generations and not to caricature it and to contribute to its disappearance or to its folklorization. It is a rich and diversified heritage that has taken root, known multiple passages in the Islamic civilizations of the Middle Ages. It is a heritage has been traced and mixed, gave birth to archetypes well known as the famous square minaret that we see everywhere in our architectural heritage of mosques. This heritage has known multiple facets even at the arrival of the Ottomans which is perceived by some as a kind of colonization. It has carried some elements that have contributed to enrich this heritage trimillénaire such as the

minaret of the mosque of Abu Ftata hexagonal base. The French colonization was able to take advantage of this heritage, Dar El bey of Hispano-Moorish architectural style with picturesque ornaments, became French Consulate, in the colonial period. Currently, Municipality of the district Sousse Medina.



Fig06: French Consulate 1946, Municipality of the district Sousse Medina 2009,  
Private collection, H. Benzarti

The first college of Sousse, future high school boy, is currently high school Mhammed Maarouf. The designer of this work has worked well proportions, scales and adapted to the territory. And again, the railway station, the college of young girls, many lessons to be learned from this architecture that has been implanted throughout Tunisia and is now an important bridge of our intellectual cultural heritage. This sober and refined architecture, colonial par excellence, remains no less Tunisian by its anchorage in the history of the place.



Fig07: College for young girls, Sousse, 1945, Private collection, H. Benzarti

Another work that has marked the Sahelian heritage. The Presidential Palace of Skanes built in Monastir in 1962, by Olivier-Clement Cacoub, he created a second skin in moucharabiehs to protect the floor from solar radiation. We notice a kind of abstract regionalism that materialized through this project.



Fig 08: The Presidential Palace of Skanes (Habib Bourguiba Museum) 1962, Olivier-Clement Cacoub

These masterpieces represent a source of learning. Thus, how these European architects have reinterpreted in their own way our heritage. These masterpieces, which attract a lot of attention, remain in line with the architectural production of the 19th century. After independence, the question of identity in architecture in the Maghreb region has been decided in a certain way by the respective governments each in its own way often reduced by ignoring the identity dimension of this country which has a Berber Amazigh dimension. To my knowledge, the village Takrouna is the only witness of this Berber vernacular architecture in the Tunisian sahel.



Fig09: Takrouna Village, Enfidha, Sousse

However, this new architecture speaks of the richness of the synthesis of style of the entire Muslim world. The important work of Cacoub who drew from the repertoire of the so-called Islamic Maghreb architecture has built a significant number of buildings, is another witness the Mausoleum of Bourguiba in Monastir. Through this masterpiece, Bourguiba wanted it to be glorious, even divine. In response to this request, Cacoub imagined a monument built in a purely Arab-Muslim architectural style. To achieve this, he walked along an alley 200 meters long and 30 meters wide; its minarets 25 meters high and its golden dome. The picturesque ornaments are loaded with marble, stucco, ceramics and carved wood, testifying to the Tunisian craftsmanship.



Fig10: Mausoleum of Bourguiba in Monastir, 1963

We see through what he realized we see the research of this identity to a quest of identity, he gave to the architectural production a Tunisian Islamic Maghrebian stamp. Cacoub made a number of Emulators, it is an attempt to outline an architectural identity by drawing from a repertoire which he considered important. This attempt would have its importance when one puts it today in its context but it was necessary to advance, it was necessary to capitalize and build starting from these works of Cacoub. So, in line with this quest that has continued, we still see this desire to infuse certain identities through arches through some elements of known archetypes even if the architecture of the Palace of Justice seems much more anchored in the Mediterranean while drawing from their Islamic repertoire. We saw some projects that have been completed as the Faculty of Arts and Humanities of Sousse, Higher Institute of Management, and the pilot high school Sahloul, is an architecture type post modern that the soussien discovered that seems to have been emulated.



Fig11: Pilot High School of Sousse

It seems to me in these types of projects, the question of identity is reduced to adding columns, arcades, arcades and the trick is played and therefore this reductionist approach to identity seems to me worse than the evil. To ignore the identity to show ingenuity of integration to the site, materials, it seems to me more interesting as an approach than that of plating elements on a facade to pretend to insufflate an identity to the body. Example the school of Bozart of Sousse knew several avatars according to its various reconversions. During the 90s and 2000s, it continued with large facilities, we tried to plate elements of Arab-Islamic architecture, arcades domes, openwork elements to give the impression that this building has some identity. The cultural facilities, the University of Sousse, the house of youth and culture, this identity

dimension that presents itself whether we want it or not, now it is the architect to make choices, decisions, it can take certain assets used and here it is quite emulated to assert the identity

### **Conclusion :**

The city of Sousse, located in coastal ribbon rests on the very old building of a network of cities, also benefits from a solid identity by superposition of social and spatial elements hierarchical interactive and convergent. The Soussian inhabitants identify themselves with their geographical, ethnological, religious and architectural territory

The identity of the city of Sousse is Sahelian, Maghrebi. From a historical, anthropological, ethnic and linguistic point of view: Amazigh and Arabic. From a religious point of view, it is Islamic. Its Islamic society of peaceful character, however it is at the same time conservative and extroverted to the rest of the world, From a geographical point of view, it is North African. And from an architectural point of view, it is part of an Arab-Islamic architectural sphere globally and more precisely Maghrebian. We have seen that the geographical, urban and architectural forms of the city of Sousse can be represented by vectors that converge to represent a Maghrebian Islamic sphere. According to the quotations of Kandinsky, Guy de Maupassant and Victor Proussé, exposed in the first part of this research work, we note that these polysemic and polymorphic forms have played a role of identity referent. It is the image expressed by the inhabitants, visitors or simple external observers for this place. This joined Méo.G (2007) in his quest for individual and collective identities in different international territories. The territory of Sousse bases its identity on a triple phenomenon of village and urban proximity (J. M. Miossec, 1999). It is an old geographical and functional proximity, its strategic position, accessible by the sea and the continent, has favored its "international proximity", has drawn a character of an area of modernity. In this context Méo.G (2007) "Social proximity, in the sense of a good historical capacity for regulation and governance born of a tradition of social mobility and ascension, renewal of elites ....., the national identity movement (Destour and Neo-Destour) drew its cadres from the petty bourgeoisie of the Sahelian cities and villages. The high level of education of this bourgeoisie, combined with a tradition of intense geographical mobility of its members, ....., has always maintained this "social proximity" bathed in urbanity. The identity of the city of Sousse is Sahelian, North African coexists with the identities of the world and the colonial past has intensified the links between this region and the rest of the world. The symbolism of the identity of the Tunisian Sahel consists of a set of mental images linked to the sources and which evolves over time. Maghrebians intrinsically have a sense of their identity and, extrinsically, their culture is an object of clichés and stereotypes on the part of non-Maghrebians. According to Amos Rapoport, who has been among the pioneering architectural theorists in this field, describes identity:

### **"Unchanged nature of something under various aspects and conditions"**

This description emphasizes the character of "being one thing and not another" that is, something that deeply characterizes a being a culture, a region, in this definition Rapoport but the emphasis on two aspects. The first is a fundamental core that does not change and the second aspect represents the peripheral values that can change over time in contexts of technological evolution. This description seems to me very important from Amos Rapoport.

This quotation joins the global current of thought of post-modern (advent 1972) which tries to overcome the contradictions of modernism in architecture unfortunately this is manifested by the quest for archetype of elements of the past, return to certain values of the "past". The

architectural internationalism, the international style has deviated from modernism, the nobility of modernism and has made a machine that produces anonymous boxes without facade, without facade backward without marked. This is what post modernism has tried to solve, so to have a facade to find the symmetry a front, a backward, a base, a given termination, landmarks to people. This is what the post modernism has tried to solve or to palliate in the international structure and that one of the authors is Michael Graves. Regionalism criticizes a path to a sustainable identity. The vernacular form should not be adopted as it is, it must be threaded through a critique to know the good and bad aspects of it no vernacular form is perfect, it is necessary to draw the deep meaning of the vernacular context of the place.

## **BIBLIOGRAPHIC REFERENCES**

### **BOOK:**

Ammar.L,Histoire de l'architecture en Tunisie, de l'antiquité à nos jours, édition, 2005.

Bauman.Z. (2000), Liquid modernity, Cambridge, Polity Press.

Bauman.Z. (2005), Liquid life, Cambridge, Polity Press.

Giédion.S, Espace, temps, architecture, édition, Denoel, 2004, p544

Baaziz.A, Si Soussa m'était contée, 2004, p

احمد الباهي، المعالم الدينية الإسلامية بمدينة سوسة، جمعية الإتحاد الثقافي بسوسة، 2019، 374 ص

### **Articles**

Méo.G, Identités et territoires: des rapports accentués en milieu urbain, Métropoles, Varia, 2007

Popescu.C, Un patrimoine de l'identité : l'architecture à l'écoute des nationalismes, étudesbalkaniques, 2005.

### **Theses**

Mohamed.Lazhar, Traces et identité au Maghreb, soutenue 2015

Mecarsel.J, Architecture et présence : entre idée, image et communication, soutenue 2015

# The conservation of the heritage in Algeria ; between discourse and practice La conservation du patrimoine en Algérie ; entre discours et pratique

<sup>1</sup>Dr SID AHMED SOUFIANE, <sup>2</sup> Dr ROUASS BADREDDINE,<sup>3</sup> Dr SID SALAH

<sup>1</sup>PLANNING DEPARTMENT, ANNABA UNIVERSITY, ALGERIA.

<sup>2</sup>ABED ELMALEK ESSAADI UNIVERSITY MAROCO

<sup>3</sup> GTU, Biskra University Algeria  
universid.dz@gmail.com

## Abstract

We would have inherited the act of conservation and the concept of heritage, we are told, the colonial power. And for good reason. This concept has been built at a time when our country was incorporated into the European cultural sphere. The colonial power was mainly supported sites and historical monuments of the Roman period at first, then those of other eras. The State, from Independence, was built by order in 1967, the National Heritage (variant of the national domain) these traces of the past. But it took until 1982 for a direction Heritage is created in lieu of the management of museums, archaeological, historical monuments and sites. Can we all set on that date the interest of Algerian society for the things of his past? Can we consider the transmission from the colonial to the national state, the burden of protecting historical sites and monuments and natural as the beginning of the assumption by the Algerian company of its past ?

Applying the 98-04 Law on the Protection of Cultural Heritage and its deployment, the founding document of the strategy e management of cultural heritage by the Ministry of Communication and Culture, in the sense that it develops own vision to Algeria today and reflects a conception of history based on the recognition of the many civilizations that have succeeded in our land of Algeria

Law 98-04 on the protection of cultural heritage, not a single document affecting legal and regulatory framework governing the cultural heritage and places the prerogatives and responsibilities.

It is in itself a new approach to cultural heritage: the notion of heritage, even if the law attempts to clarify the content, remains a consideration undoubtedly conditioned by the culture or cultures that use them.

Thus, the application of this law is the minimum required to define the understandings that will serve to avoid misunderstandings and wastage of efforts by each other.

This law calls for a reformulation and redefinition of the national heritage landscape. It will help to anchor for the first time, the cultural heritage in its tangible and intangible, to the territorial and historical reality of our country

Today the need for a comprehensive and cohesive strategy is required for sustainable development and in particular to preserve our identity and ensure our continuation in the future.

**Keywords:** heritage, conservation, policy, legislation, sustainability.

## **Resume**

Nous aurions hérité de l'acte de conservation et du concept de patrimoine, nous dit-on, la puissance coloniale. Et pour cause. Ce concept s'est construit à une époque où notre pays a été incorporé dans la sphère culturelle européenne. Le pouvoir colonial a principalement soutenu les sites et monuments historiques de l'époque romaine dans un premier temps, puis ceux d'autres époques. L'Etat, à partir de l'Indépendance, s'est doté, par arrêté en 1967, du Patrimoine National (variante du domaine national), ces traces du passé. Mais il a fallu attendre 1982 pour qu'une direction du Patrimoine soit créée en lieu et place de la gestion des musées, des monuments archéologiques, historiques et des sites. Peut-on fixer à cette date l'intérêt de la société algérienne pour les choses de son passé ? Peut-on considérer la transmission de l'Etat colonial à l'Etat national, de la charge de la protection des sites et monuments historiques et naturels comme le début de la prise en charge par la société algérienne de son passé?

L'application de la loi 98-04 sur la protection du patrimoine culturel et son déploiement, document fondateur de la stratégie de gestion du patrimoine culturel par le ministère de la communication et de la culture, dans le sens où elle développe une vision propre à l'Algérie d'aujourd'hui et reflète une conception de l'histoire basée sur la reconnaissance des nombreuses civilisations qui se sont succédées sur notre terre d'Algérie.

La loi 98-04 relative à la protection du patrimoine culturel, qui n'est pas un document unique touchant au cadre juridique et réglementaire régissant le patrimoine culturel et situant les prérogatives et les responsabilités.

Elle constitue en soi une nouvelle approche du patrimoine culturel : la notion de patrimoine, même si la loi tente d'en préciser le contenu, reste une considération indubitablement conditionnée par la ou les cultures qui les utilisent.

Ainsi, l'application de cette loi est le minimum requis pour définir les compréhensions qui serviront à éviter les malentendus et le gaspillage des efforts des uns et des autres.

Cette loi appelle à une reformulation et à une redéfinition du paysage patrimonial national. Elle permettra d'ancrer, pour la première fois, le patrimoine culturel dans ses aspects matériels et immatériels, à la réalité territoriale et historique de notre pays.

Aujourd'hui, la nécessité d'une stratégie globale et cohérente s'impose pour le développement durable et notamment pour préserver notre identité et assurer notre pérennité dans le futur.

**Mots-clés :** patrimoine, conservation, politique, législation, durabilité

## **Introduction**

We would have inherited the act of conservation and the concept of heritage, we are told, the colonial power. And for good reason. This concept has been built at a time when our country was incorporated into the European cultural sphere. The colonial power was mainly supported sites and historical monuments of the Roman period at first, then those of other eras. The State, from Independence, was built by order in 1967, the National Heritage (variant of the national domain) these traces of the past. But it took until 1982 for a direction Heritage is created in lieu of the management of museums, archaeological, historical monuments and sites. Can we all set on that date the interest of Algerian society for the things of his past? Can we consider the transmission from the colonial to the national state, the burden of protecting historical sites and

monuments and natural as the beginning of the assumption by the Algerian company of its past?  
Cultural heritage (according UNISCO) as a whole covers several broad categories of assets:

- Cultural Heritage:
- Tangible cultural heritage:
  - The movable cultural heritage (paintings, sculptures, coins, musical instruments, weapons, manuscripts
  - The immovable cultural heritage (monuments, archaeological sites ...).
  - Underwater cultural heritage (shipwrecks, ruins and cities buried under the sea ...)
  - The intangible cultural heritage (oral traditions, performing arts, rituals ...);
  - Natural heritage (natural sites with cultural aspects such as cultural landscapes, physical, biological or geological ...);
- Cultural heritage in situations of armed conflict.
- 1 The historical monuments and cultural sites in Algeria

The number of historical monuments and cultural sites and natural monuments to date  
SCALE

,amounted to some 500 properties. The distribution by number of cultural sites classified wilaya and by order of importance (in%) is as follows:

*Tab: 01 cultural sites listed by wilaya*

Wilava	Quantitativ	%
<b>Alger</b>	<b>64</b>	<b>12,80</b>
Tlemcen	52	10,40
<b>Tipasa</b>	<b>37</b>	<b>7,40</b>
Oran	30	6,00
Tebessa	22	4,40
Constantine	21	4,20
Biskra	20	4,00
Bejaia	16	3,20
<b>Boumerdès</b>	<b>2</b>	<b>0,40</b>
<b>Blida</b>	<b>1</b>	<b>0,20</b>

Source : Ministry of Planning and Environnement2018

It is clear from this table that the territory covered by the Coastal Development Plan (CAP) provides over a quarter (or approximately 20.80%) of the total classified sites and almost all of which is concentrated in the wilaya of Algiers and Tipasa . Among those classified sites, there are only six are under the universal heritage of which two (Tipasa and Casbah of Algiers) are part of the territory CAP. These six sites and their respective dates of rank are as follows:

*TAB: 02 sites between classes 1982 et 1992*

SITE	classification
1. Tassili – Najjer	1982
<b>2. Tipaza</b>	<b>1982</b>
3. Djemila	1982
4. Timgad	1982
5. Qualaa des Beni Hammad	1982
6. La Vallée du M'zab	1982
<b>7. La Casbah d'Alger</b>	<b>1992</b>

Of the 500 monuments and historical sites, distribution by ranking period (before and after independence in 1962) is as follows:

**TAB: 03 distribution sites by ranking period (before and after independence in 1962)**

Before 1962		After 1962	
quantity	Périod	quantity	Périod
Av. 1900	6	1960-1970	12
1900-1910	117	1970-1980	9
1910-1920	11	1980-1990	40
1920-1930	41	1990-2002	180
1930-1940	7		
1940-1950	29		
1950-1960	48		
<b>Total</b>	<b>259</b>	<b>Total</b>	<b>241</b>

Analysis of this table shows that the rate of classification of goods, very slow during the first two decades after independence, began to improve from the beginning of the decade 90 to become relatively exceptional in the next decade but without equal the number of goods ordered before Independence! The need to maintain this pace exceptional product in recent years is essential to save the many other goods not yet ordered to face daily attacks and inevitably in danger of disappearing forever decade 90 to become relatively exceptional in the next decade but without

## **-2 Concerning the criteria for the classification of cultural sites in Algeria**

The classification of cultural property in Algeria is the prerogative of the Commission National Monuments and Sites which advises the Ministry of Culture and Communication, in collaboration with the Wilaya Commission on Monuments and Sites. The classification procedure was that the Wilaya Commission, through its secretariat Standing is responsible for preparing on behalf of the National Commission records which after investigation and review, send them to turn to the appropriate Minister for a final opinion. In this task, the Wilaya Commission is assisted to some extent by the Common according to the powers conferred upon it under the protection of Heritage is responsible "... to collect all relevant information needed ..." to education records. The application of classification is made at the request of owners, whether public or private, either automatically by the state. This application is accompanied by a file type with administrative data elements: the nature of the subject, location, scope of the classification, extent of grading, easements specific names of the owners. It appears that the diagnosis made:

- The judging criteria based on which choice is made on the property to be classified are not codified in terms of theory and methodology and are "determined" at the initiative of people from the commissions above pragmatically and random;

- The criteria for identification are well chosen and administrative type of lapsed methodological point reached so far on the issue;
- All National Heritage was ranked at the initiative of the State;
- The current legislation only protects the property classified or listed on the inventory additional and there is no provision for control of assets that are not and are therefore in a situation of permanent danger;
- Delays in the operation of classification of goods (ranging from 5 to 8 years around!).

### **-3 Effect of current planning instruments in the protection of cultural heritage**

Generally, there is a duality and conflict between key players in transforming the area around the dialectical development of interest and interest

protection of the heritage resource. So deal with social and economic expectations of the population, there is a process of accelerated urbanization of the territory (legal and illegal) who is at the expense of preservation of cultural heritage. However, compared to the impact of current instruments, there are the following: Compared with

#### **3-1 sectors saved**

Introduced following the law n ° 98-04 of June 15, 1998 to save the housing estates Urban or rural, relevant historical, architectural or artistic. There has, to date, no saved approved Sector. It should be noted, however, a study completed in this sense on the Algiers Casbah, developed by the CNERU, but still waiting approval because of lack of clear application of the Act.

#### **3-2 against plans for the protection and enhancement of archaeological sites**

Introduced by Executive Decree No. 03-323 of October 5, 2003, pursuant to that Act, there is, To date, no such plan initiated! Note, however, that Plan safeguarding and enhancing the heritage of the city of Tipasa, approved by Decree Interdepartmental June 22, 1994, was developed under the leadership of UNESCO and ICOMOS but whose essential protection provisions have unfortunately not been met.

#### **3-3 by relation to POS**

This instrument, governed by Executive Decree No. 91-178 of May 28, 1991, is a model instrument applicable to all cities and is unsuited to the territory provided a rich heritage in terms of their development and effective integration of resource compared to the territorial dynamics.

#### **3-4 by over protection of the surroundings**

This type of protection, initiated under the said Act of June 1998, contains a series of protective measures from the fields of visibility of cultural property in question. It is considered to be situated in the fields of vision of any immovable monument built the first visible or visible at the same time the monument and understood within a radius of 200 m.

It appears that the diagnosis is no concrete example of application of this measure in our system of protection of cultural property, which is effective on the ground. Relying on the sole criterion of visibility (despite the fact that the radius has been reduced from 500 m to 200 m in the recent 1998 Act) to understand the protection of the surroundings

### **-4 The strategy of management (preservation and enhancement) on the application of a loi98-04**

It is precisely to contain and integrate all these aspects in a comprehensive and coherent approach that we have made the application of the law 98-04 of the foundation's strategy of support for cultural heritage.

We made the application of the law 98-04 on cultural heritage protection and deployment, the founding document of the strategy of management of cultural heritage by the Ministry of Communication and Culture, in this sense that it develops a vision unique to Algeria today and reflects a conception of history based on the recognition of the many civilizations that have succeeded in our land of Algeria.

Law 98-04 on the protection of cultural heritage, not a single document affecting legal and regulatory framework governing the cultural heritage and places the prerogatives and responsibilities.

It is in itself a new approach to cultural heritage: the notion of heritage, even if the law attempts to clarify the content, remains a consideration undoubtedly conditioned by the culture or cultures that use them.

Thus, the application of this law is the minimum required to define the understandings that will serve to avoid misunderstandings and wastage of efforts by each other.

This law calls for a reformulation and redefinition of the national heritage landscape. It will help to anchor for the first time, the cultural heritage in its tangible and intangible, to the territorial and historical reality of our country.

#### **.4-1 What does the Law 98-04**

This act replaces and repeals all provisions of the old "Ordinance No. 67-281 of December 20, 1967 on the excavation and protection of historical sites and monuments and natural. It operates a "rehabilitation" of cultural heritage, with all that entails as reformulations of concepts, ideas, representations. It requires also a certain teaching methods and approaches appropriate to achieve the necessary changes and re-create the reflex of reappropriation of cultural heritage.

#### **.4-2A word on Ordinance No. 67-281**

No strategy could be undertaken as part of Ordinance 67-281, insofar as that order did not recover in its categories of definitions, the notions of Monuments and Archaeological Sites and not included as measures of protection which 'act of restoration, taken as a mode of intervention to maintain the status or to restore the original state, in general.

In 31 years, from 1967 to 1998, we have not done anything that applying the measures and rules for

protection of monuments and archaeological sites within the only principles of planning. We have subtracted rather than returned the assets to the benefit of society.

The living dimension, the character lived, the traditional skills, crafts, handicrafts, were not included in the asset classification. The Casbah, The Medina, the Ksours the Seriba the Mechta could be understood in the sense of Monument and fixed, such as speech, gesture, music, singing, rhythms inherited could not be heard as archaic as weights.

This Ordinance has been credited with having met the requirements of a newly independent country, a country concerned about the recovery and the recovery of property and wealth. It is understandable, even if it is inspired by previous laws, whether based on the visible dimension of heritage.

Today, with the Act 98-04, established a new philosophy of cultural heritage based on a social demand on culture, history, art, architecture and urbanization. A philosophy that is consistent with the rehabilitation, restoration, integration and socialization of Memory, a memory implemented

The key element of that law is the emergence of the concept of "cultural property" consisting of:

- Real estate and cultural
- movable cultural property, including the same elements and defining new ones, in an accurate, compared to Ordinance 67-281.
- major innovation, intangible cultural property.

This included creating "preservation areas" in addition to registration on the additional inventory and ranking, as a measure of special protection of cultural property.

Also, and very briefly, the law has formulated new understandings concerning the public and private law, established a new framework for archaeological research in wider limits than those defined for the excavations in Order 67-281, established a procedure for financing the operational response and enhancement of cultural property set to update the sanctions and penalties for violations.

On a global basis, the law 98-04 on the protection of heritage marks a refinement of concepts, and establish a detailed design heritage and the fact that its corollaries.

### **Conclusion**

The process for Cultural Heritage should be the enhancement of integrated, which is maintenance and sustainable reintegration of heritage properties in the dynamic economic and social reference territory. That is to say raising awareness of the need to address economic problems in their entirety and in their transversality by conducting integrated operations involving different services and different partners.

Even recognized as richness, diversity of areas affected by the

Heritage does not make it ipso facto support of development. The resource is that potential. For it contributes to a sustainable development approach, three conditions are necessary:

- The first and obvious is that this heritage does not disappear when the need for its conservation;
- The second is that appropriate use is found for him to do live;
- The third is that his recovery is part of an overall process.

To satisfy these three conditions, the approach requires an approach angles multiple economic, environmental, societal, cultural. The importance given to each of these poles of development - the weighting of the objectives mentioned above - is a Prior to any development project.

Law 98-04 on the protection of cultural heritage, not a single document affecting legal and regulatory framework governing the cultural heritage and places the prerogatives and responsibilities.

It is in itself a new approach to cultural heritage: the notion of heritage, even if the law attempts to clarify the content, remains a consideration undoubtedly conditioned by the culture or cultures that use them.

Thus, the application of this law is the minimum required to define the understandings that will serve to avoid misunderstandings and wastage of efforts by each other.

This law calls for a reformulation and redefinition of the national heritage landscape. It will help to anchor for the first time, the cultural heritage in its tangible and intangible, to the territorial and historical reality of our country

Today the need for a comprehensive and cohesive strategy is required for sustainable development and in particular to preserve our identity and ensure our continuation in the future.

**Bibliographic:**

- 01 - A. LEZINE. Conservation and development of the Kasbah of Algiers. 1966. Architecture.
- 02 - KHELADI M., Urbanisme et systèmes sociaux: la planification urbaine en Algérie, Ed opu, Alger, 1993, 286p.
- 03- LAURENT FRIER P., La mise en valeur du patrimoine architectural, Ed. Le moniteur. Paris, 1979, 247p.
- 04- SPIGAI V. and COLAROSSO P., La stratification de la ville et du territoire, techniques d'analyse et projets de valorisation, Ed. Centro Analisi Sociale Progetti, Rome, 1993, 148p.
- 05- VALERY PATIN, Tourisme et patrimoine en France et en Europe, la documentation française, 1997.
- 06- XAVIER GREFFE, La valeur économique du patrimoine, Anthropos, 1990.
- 07 - T. AKCURA. Rehabilitation project of the Kasbah of Algiers. UNDP Algiers - ALG/75/041. Mission note 25 June - 30 July. 1979. Architecture.
- 08 - A. DE RAVIGNAN. Evaluation of the Operation Rehabilitation of the Kasbah - Note of 10 October. 1979. Architecture.

# **HADITH, COMMON HISTORICAL METHOD IN ISLAM AND META THEORY IN SOCIOLOGY: TRANSCENDING THE ISLAMIC HERITAGE**

## **HADITH, METHODE HISTORIQUE COMMUNE EN ISLAM ET META THEORIE EN SOCIOLOGIE : TRANSCENDRE LE PATRIMOINE ISLAMIQUE**

**Rosfazila Abd Rahman, Abdul Razif Zaini & Abur Hamdi Usman**

Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS), Malaysia

### **INTRODUCTION**

Hadith sciences are a number of religious disciplines used in the study and evaluation of the Islamic hadith by Muslim scholars. It is knowledge of the principles by which the condition of the narrator and the narrated are determined. It is also a common historical method in Islam. The stature of hadith studies reflects the centrality of hadith to other religious disciplines. The science of hadith is from the best of the virtuous sciences as well as the most beneficial of the various disciplines. While a metatheory or meta-theory is a theory whose subject matter is some theory. All fields of research share some meta-theory, regardless whether this is explicit or correct. Meta-theoretical investigations are generally part of philosophy of science. Also, a meta theory is an object of concern to the area in which the individual theory is conceived. The relationship between cosmological/science of hadith and sociological/Meta theory is said to be in an impasse (Abd Rahman & Zaini, 2016). This broadside attempts to transcend the impasse by setting out some epistemological/methodological principles and by the critical analysis of some theoretical and substantive issues. These issues are focused around the science of hadith and the contentious concepts and theories of sociology that have dominated the development of meta theory, theoretical alternatives, and empirical research line-ups

### **TRANSCENDING THE IMPASSE**

This study is a synthesis of two concepts that touch on human life and society. The science of Hadith is from the best of the virtuous sciences as well as the most beneficial of the various disciplines. The scientific study of man and society in modern science is referred to Sociology (Nisbet, 1993). Sociology of knowledge view human relationships and society in response to the practical problems of earthly existence (Barnes, 1977). Islam as world view (*tasawwur*) and from the view point of the science of hadith seen with a different perspective.

Islam views the relationship between human essence and the environment in a more holistic context of temporal and implication (Alpay, Özdemir, & Demirbaş, 2013). Micro elements in this study are two concepts that will be explored by comparing the concept of hadith-common historical method in Islam and the concept of Meta theory in Sociology. This study should be conducted to find out the synthesis concept and the concept of hadith-common historical method in Islam and the concept of Meta theory in Sociology.

Study focused on analysing the second two components. The study will describe the concept of hadith-common historical method in Islam according to Hadith sciences and the concept of Meta Theory according to Sociology. Discussion and recommendations from this study synthesis reworked to reflect on aspects of the human circle of life and strengthen the understanding and adoption of a more holistic approach to well-being. Thus, this study was a synthesis aims to (1) find out detailed information about the hadith-common historical method in Islam. (2) Find out detailed information about the Sociological concept of Meta Theory. (3) Reflect on aspects of the human circle of life and strengthen the understanding and adoption of a more holistic approach to well-being. The scope of this study is dedicated to the interpretation of Hadith sciences and Sociology.

It is a preliminary study in which the selected concept is related to the concept of man and his life spiral. Probability to get information from a variety of materials and perspectives are high. Thus, the findings only represent the scope of the information and materials specific perspective. The study was specially designed network analysis and has specific objectives to be analysed. This initial survey will involve analysis of the material on the concept of hadith- common historical method in Islam and meta theory. This study covers the background, knowledge and understanding of aspects of the research topic and conclusions and recommendations section.

## **HADITH, COMMON HISTORICAL METHOD IN ISLAM AND META THEORY IN SOCIOLOGY**

Hadith in religious use is often translated as Prophetic tradition, meaning a report of the deeds and sayings of Prophet Muhammad (pbuh) (Zarghami, 2015). These reports form the basis of Islamic law, the Quranic interpretation (*tafsīr*), and early Islamic history. Each hadith is composed of two parts, a chain of authorities reporting the hadith (*isnād*) and the text (*matn*) (Najeeb, Abdelkader, Al-Zghoul, & Osman, 2015). Hadiths are regarded by traditional Islamic schools of jurisprudence as important tools for understanding the Quran and in matters of jurisprudence (Helliari, & Alsahlawi, 2011).

Hadith were evaluated and gathered into large collections during the 8th and 9th centuries. These works are referred to in matters of Islamic law and history to this day. Clerics and jurists of all denominations classify individual hadith as *ṣaḥīḥ* (authentic), *ḥasan* (good) and *ḍaʿīf* (weak) (Alqahtani, Kurdi, & Abdulghani, 2021). However, different traditions within each denomination, and different scholars within each tradition, may differ as to which hadith should be included in which category. In Arabic the word ḥadīth means a piece of information conveyed either in a small quantity or large. The Arabic plural is *ahādīth*. Hadith also refers to the speech of a person. As *taḥdīth* is the infinitive, or verbal noun, of the original verb form; hadith is, therefore, not the infinitive; rather it is a noun (al-Nawawī, 1975).

### **Definition**

In Islamic terminology, the term hadith refers to reports of statements or actions of Prophet Muhammad, or of his tacit approval or criticism of something said or done in his presence (Sayoud, 2012). Classical hadith specialist Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (1372-1449 CE) says that the

intended meaning of hadith in religious tradition is something attributed to Prophet Muhammad but that is not found in the Quran. Other associated words possess similar meanings including: *khobar* (news, information) often refers to reports about Prophet Muhammad, but sometimes refers to traditions about his companions and their successors from the following generation; conversely, *athar* (trace, vestige) usually refers to traditions about the companions and successors, though sometimes connotes traditions about Prophet Muhammad. The word of *sunnah* (custom) is also used in reference to a normative custom of Prophet Muhammad or the early Muslim community (Azami, 1978).

### **Hadith *Qudsī***

Hadith *Qudsī* (or Sacred Hadith) is a sub-category of hadith which are sayings of Prophet Muhammad. Muslims regard the Hadith *Qudsī* as the words of Allah, repeated by Prophet Muhammad and recorded on the condition of an *isnad* (Oliander, 2020). According to al-Sayyid al-Sharīf al-Jurjānī, the Hadith *Qudsī* differ from the Quran in that the former are expressed in Prophet Muhammad's words, whereas the latter are the direct words of Allah. An example of a Hadith *Qudsī* is the hadith of Abū Hurairah who said that Prophet Muhammad said: "When God decreed the Creation, He pledged Himself by writing in His book which is laid down with Him: My mercy prevails over My wrath." (Graham, 1977).

### **History, Components and Usage**

Traditions of the life of Prophet Muhammad and the early history of Islam were passed down mostly orally for more than a hundred years after Prophet Muhammad's death in AD 632. (Musa, 2008). Muslim historians say that Caliph Uthman ibn Affan (the third caliph of the Rashidun Empire, or third successor of Prophet Muhammad, who had formerly been Prophet Muhammad's secretary), is generally believed to urge Muslims to record the hadith just as Prophet Muhammad suggested to some of his followers to write down his words and actions (Hallaq, 1999). Uthman's labours were cut short by his assassination, at the hands of aggrieved soldiers, in 656 (Hashmi, 1961). No sources survive directly from this period so we are dependent on what later writers tell us about this period. By the 9th century the number of hadiths had grown exponentially. Islamic scholars of the Abbasid period were faced with a huge corpus of miscellaneous traditions, some of them flatly contradicting each other. Many of these traditions supported differing views on a variety of controversial matters. Scholars had to decide which hadith were to be trusted as authentic and which had been invented for political or theological purposes (Abu Ghuddah, 1983). To do this, they used a number of techniques which Muslims now call the science of hadith. In Islamic sciences, all knowledge of the religion comes back to two sources: the Quran and the sayings and doings of the Prophet Muhammad (the hadith). The Quran is of course considered the un-changed word of Allah as revealed to Prophet Muhammad and is thus the foundation of all Islamic knowledge. Second after the Quran is the example set forth by the Prophet Muhammad (al-Fadli, 2011).

The two major aspects of a hadith are the text of the report (the *matn*), which contains the actual narrative, and the chain of narrators (the *isnād*), which documents the route by which the report has been transmitted. The *sanad*, literally 'support', is so named due to the reliance

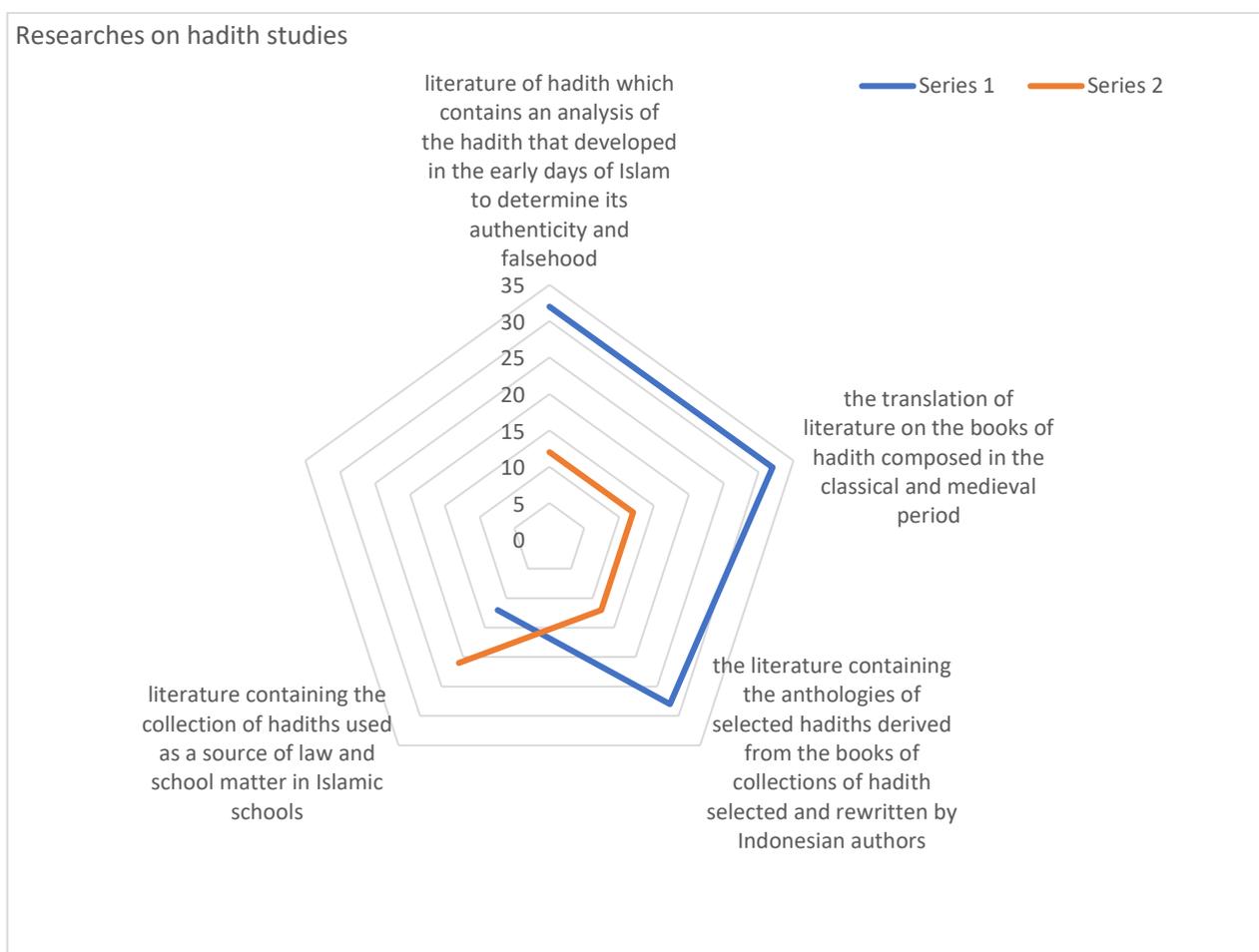
of the hadith specialists upon it in determining the authenticity or weakness of a hadith (Picken, 2006). The *isnād* consists of a chronological list of the narrators, each mentioning the one from whom they heard the hadith, until mentioning the originator of the *matn* along with the *matn* itself (Baraka, & Dalloul, 2014). The first people to hear hadith were the companions who preserved it and then conveyed it to those after them. Then the generation following them received it, thus conveying it to those after them and so on. So, a companion would say, I heard the Prophet say such and such. The Follower would then say, I heard a companion say, I heard the Prophet. The one after him would then say, I heard someone say, I heard a Companion say, I heard the Prophet... and so on (Brown, 2009).

The overwhelming majority of Muslims consider hadith to be essential supplements to and clarifications of the Quran, Islam's holy book, as well as in clarifying issues pertaining to Islamic jurisprudence (Brown, Kenney & Moosa, 2013). Ibn al-Ṣalāḥ (1181-1245 CE), a hadith specialist, described the relationship between hadith and other aspect of the religion by saying: It is the science most pervasive in respect to the other sciences in their various branches, in particular to jurisprudence being the most important of them. The intended meaning of 'other sciences' here are those pertaining to religion, explains Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, Quranic exegesis, hadith, and jurisprudence. The science of hadith became the most pervasive due to the need displayed by each of these three sciences. The need hadith has of its science is apparent. As for Quranic exegesis, then the preferred manner of explaining the speech of God is by means of what has been accepted as a statement of Prophet Muhammad (Ali, 2010). The one looking to this is in need of distinguishing the acceptable from the unacceptable. Regarding jurisprudence, then the jurist is in need of citing as an evidence the acceptable to the exception of the later, something only possible utilizing the science of hadith (al-Fadli, 2011).

### **Modern, Western Historical Methodology**

When events occur, they can be known by contemporaries who then pass on their knowledge and understanding. In daily life, people accept that knowledge of events can be passed on from the witnesses of those events, and that they can be transmitted exactly. Indeed, in a court of law, through the testimonies of witnesses to a particular event, facts are established beyond a reasonable doubt. According to one historian, Testimony, sufficient, reliable testimony, is a source of unimpeachable, indisputable knowledge of historical events. It is from the reliable testimony of contemporaries of events that historical knowledge is derived (Presser & Zhao, 1992). Therefore, the aim of historical methodology is to determine if the various testimonies that reach us today can be accepted as sound evidence. Once a historian has collected his sources anything that directly or indirectly provides information about a particular event (e.g., a book, a scroll, a broken piece of pottery, a picture, a radio clip, an oral tradition) he must then evaluate them using the techniques of criticism. These historical sources or witnesses provide information or testimony. It is the role of external criticism to establish the authenticity of a source (the fact of testimony) and its integrity (the freedom from corruption during transmission). In comparison, internal criticism is concerned with establishing the true meaning of a testimony and the credibility of a witness. Ultimately, the basic principles of source criticism are what lead to the establishment of facts, or to the debunking of previously established ones (Marwick, 1989).

The literature of hadith studies thus can be grouped into four types, namely the literature of hadith which contains an analysis of the hadith that developed in the early days of Islam to determine its authenticity and falsehood, the translation of literature on the books of hadith composed in the classical and medieval period, the literature containing the anthologies of selected hadiths derived from the books of collections of hadith selected and rewritten by Indonesian authors, and the literature containing the collection of hadiths used as a source of law and school matter in Islamic schools. While the literature on the hadith studies written by Indonesian authors during the Reformation era (1989-now) can be classified into: the literature that discusses the hadith of the Prophet used as references in lecturing, the literature of hadith or *mustalah al-ḥadīth*, the book that discusses theories of science in the field of hadith, the literature of hadith written by foreign authors which later translated, and the results of research on hadith studies in the form of essay, thesis, and dissertation (Idri, & Baru, 2018).



Adapted from: Idri and Baru, 2018.

## THE SOCIOLOGICAL CONCEPT OF META THEORY

A metatheory or meta-theory is a theory whose subject matter is some theory. All fields of research share some meta-theory, regardless whether this is explicit or correct. In a more restricted and specific sense, in mathematics and mathematical logic, metatheory means a mathematical theory about another mathematical theory. The following is an example of a

meta-theoretical statement: Any physical theory is always provisional, in the sense that it is only a hypothesis; you can never prove it. No matter how many times the results of experiments agree with some theory, you can never be sure that the next time the result will not contradict the theory. On the other hand, you can disprove a theory by finding even a single observation that disagrees with the predictions of the theory. Meta-theoretical investigations are generally part of philosophy of science. Also, a metatheory is an object of concern to the area in which the individual theory is conceived (Sousa, 2018).

### **Meta Theory in Sociology**

Metatheory in sociology is a relatively new specialty that aims to describe existing sociological theory systematically, and also, to some degree, to prescribe what future sociological theories ought to be like. It leaves to other specialties-most notably the sociology and history of sociology and the logic of theory construction-the problems of explaining and predicting how such theories have been, and can be, formulated. There are two broad varieties of metatheory (Zhao, 1991). One variety, synthetic, classifies whole theories according to some overarching typology; the other variety, analytic, first dissects theories into their underlying constituents and then classifies these constituents into types. Some typologies encountered in synthetic metatheory refer to the time periods when the theories were originated, forerunner, classical, and contemporary (Timasheff & Theodorson, 1976).

Some refer to the places where the theories were originated; France, Germany, Italy, and the United States, some refer to the substantive themes of the theories; structural functional, evolutionist, conflict, and symbolic interactionist. Some refer to the ideologies supported by the theories; pro-establishment and anti-establishment (Martindale, 1978). Some refer to various combinations of all the above differences (Ritzer, 1990). Analytic metatheory is divisible into two broad classes: one in which the constituents of theories are required to have empirical referents, either directly or indirectly, and another in which these constituents are required or permitted to have nonempirical referents (Zhao, 1993).

Thus, one sociologist claims our theory should be brought closer to nonempirical standards of objectivity (Alexander, 1982), while another claims sense-based inter-subjective verification is indispensable to sociology (Wallace, & Thompson 1983). This difference in kind of analytic metatheory reflects an applicability of the synthetic-analytic distinction to metamethod in sociology: In the synthetic variety of metamethod, whole methods are characterized as empirical or nonempirical, positivistic or hermeneutical, experimental or participant-observational, and so on. In the analytic variety, such methods are dissected into their underlying constituents, which are then classified as measurement, interpretation, speculation, comparison, test, generalization, specification, deduction, induction, and so on. Metatheory in general has been sweepingly condemned as a dead end leading only to the study of the grounds of other people's arguments rather than substantive problems, and as holding little prospect for further developments and new insights (Collins, 1986).

Against such characterizations, however, certain unique and indispensable contributions of both synthetic and analytic metatheory to sociology should not be overlooked. Synthetic meta theory plays obviously central roles in descriptive classifications of sociological theory; textbooks and course outlines, but they are no less central to the

sociology and history of sociology, where efforts to account for the rise and fall of schools, or perspectives, in sociological analysis require systematic conceptualization of such groupings. The contributions of nonempirical analytic meta theory remain unclear as mentioned, the kinds of ideological commitment and moral foundation to which it refers, and their consequences for sociological theory, have yet to be specified (Zhao, 1996).

### **Three Contributions of Empirical Analytic Metatheory**

Empirical analytic meta theory can aid systematic cumulation of the end product of sociological investigation namely, collectively validated empirical knowledge about social phenomena; systematic construction of new versions of the principal means employed in generating that end product namely, collectively shared theory and method; and a sense of discipline-wide solidarity among sociologists of all theoretical traditions, all specializations and, eventually one hopes, among all social scientists.

Knowledge can only cumulate when new knowledge of a given phenomenon is added to old knowledge of that same phenomenon or, rather, insofar as no phenomenon is ever repeated exactly, that same type of phenomenon. The key to holding such objects of investigation constant is, of course, communication. That is to say, only the communication to investigator B of the identity of the exact phenomenon investigator A has examined, together with the exact results of that examination, can enable investigator B systematically to add new knowledge to A's knowledge. Disciplinary communication, now it may be imagined that we already possess such communication in sociology, but we do not. Consider the terms social structure and culture. One can hardly doubt that, by denoting the substantive heart of our discipline, they indicate what the entire sociological enterprise is about. By virtually all accounts, however, each term signifies very different kinds of phenomena to different sociologists. Thus, social structure has been authoritatively said, at various times for over two decades, to be as fundamental to social science as to render its uncontested definition virtually impossible; to attract little agreement on its empirical referents; and to possess a meaning that remains unclear. Few words, it has been said, do sociologists use more often than structure, especially in the phrase social structure. Yet we seldom ask what we mean by the word (Homans, 1984).

In a more detailed statement, one analyst asserts that the concept of social structure is used widely in sociology, often broadly, and with a variety of meanings. It may refer to social differentiation, relations of production, forms of association, value integration, functional interdependence, statuses and roles, institutions, or combinations of these and other factors. Indeed, we can still read that sociologists use the term social structure in diverse ways, each of which is either to preclude empirical application or so broad as to include virtually all collective features of human behaviour. As recent evidence of this diversity, it is noteworthy that, where one sociologist claims that for sociologists, the units of social structure are conceived of as relational characteristics, another refers, without explanation, to a type of social structure in which the participants have no relations (Coleman, 1990).

The situation is no different with the term culture. Some years ago, it was said that by now just about everything has been thrown into culture but the kitchen sink, and the author of this remark then reflected that the kitchen sink has been thrown in too as part

of material culture. Years later, it has again been pointed out that Theorists of culture remain sorely divided on how best to define culture (Wuthnow, 2014) and values, orientations, customs, language, norms, and religion have been referred to as though they were all somehow different from culture (Coleman, 1990). No wonder at least one sociologist has simply given up: Any definition of culture, he claims, will be; Inclusive to the point of being meaningless; Arbitrary in the extreme, or; So vague as to promise only negligible empirical applicability (Gibbs, 1990).

More recently still, there is no current, widely accepted, composite resolution of the definition of culture, and claims that as a result the contemporary concept of culture in sociology does not exclude any particular forms of collective activity. This difficulty notwithstanding, there has arisen, a new appreciation of the salience of culture as an explanatory perspective in contemporary sociological research 1992. To the extent that these judgments are true, one can only wonder what contribution an explanatory perspective that lacks even a rudimentary and tentative definition of its own central variable and which expresses a kitchen-sink inclusiveness that does not exclude any particular empirical forms of activity can possibly make to social science (Falk, & Zhao, 1989).

Regarding social structure, it is a general term for any collective social circumstance that is unalterable and given for the individual and that such social structure is the same for all and is beyond the capacity for alteration by any individual will. Apart from noticing, again, the inclusiveness of this claims any collective social circumstance, one wonders what good can come of conceptualizing social structure in a way that rules out the possibility of variable individual power; the probability that one actor within a social relationship will be in a position to carry out his own will. For explicit inclusion of power in structure-although; lumps resources and schemas; what others would distinguish as components of social structure and culture, respectively together into a single undifferentiated structure concept. Some other discussions of the ongoing social structure versus culture problem may be found in Emirbayer and Goodwin (1994).

It will also be noticed that in addition to social structure and culture the concept agency appears in some of these discussions, and a brief comment on it may be useful. Human agency is said, by Sewell, to refer to the efficacy of human action, and to arise from the actor's ability to apply known schemas to new contexts and to act creatively. It is not easy to understand, however, why a special anthropocentric term is needed for such a phenomenon inasmuch as all action, by whatever agent, is by any physical definition of action efficacious, and all applications, by definition, occur in new contexts and are thus creative. In response to such expressions of disciplinary decline and acknowledging their strong evidential basis, empirical analytic metatheory falls back on Durkheim's argument that insofar as every scientific investigation concerns a specific group of phenomena which are subsumed under the same definition, it follows that the sociologist's first step must be to define the things he treats so that we may know-he as well-exactly what his subject matter is. This is the prime and absolutely indispensable condition of any proof or verification (Ritzer, Zhao, & Murphy, 2001).

Empirical analytic meta theory, then, seeks a common disciplinary language for sociologists everywhere, regardless of their specializations. Its proponents believe that only with the adoption of some such language can our discipline begin solving its central problems,

namely, systematic knowledge cumulation, theory innovation, and solidarity enhancement (Ritzer, Zhao, & Murphy, 2001).

Scholars and researchers build often implicitly on one of the three metatheories, that is to say, a distinctive set of assumptions concerning ontology, epistemology, methodology, and ethology: either take the world as a closed system wherein cause–effect relations can be observed or experienced; positivism; or instead consider the world to be socially constructed by human beings via discourse or interaction and convention; postmodernism; or acknowledge the largely mind-independence of the world, a world composed of multiple complexly structured and powerful entities and structureless and powerless events; critical realism. Ontological, epistemological, methodological, and etiological assumptions of the above-mentioned metatheories are addressed exhaustively elsewhere (Fleetwood, 2007) and summarized in Table 1.

**Table 1.** Basic Assumptions of Positivism, Postmodernism, and Critical Realism.

Metatheory	Ontology	Epistemology	Methodology	Etiology
Positivism	Mind-independent world; observables; regularities (constant conjunctions of events)	Knowledge development by observation or experimentation of the world; postulation of laws (via generalization); emphasis on prediction and objectivity	Use of quantitative research methods; deduction and induction	Cause–effect relations (deterministic or stochastic); closed systems
Postmodernism	World is built via discourse or social interaction and convention; multiple realities	World only known via discourse; no knowledge better than any other (relativism)	Use of qualitative research methods	Human mind as (arbitrary) cause of world
Critical realism	Largely mind-independent world; observables and unobservables; entities (with structures and emergent and potential powers and liabilities) and events; necessity and contingency (relations); world's strata (real, actual, and empirical)	Multiple, fallible, in part socially constructed knowledge (via intervention in the world); emphasis on description and explanation; tendential predictions	Use of qualitative research methods (triangulation); abstraction, retrodution, and retrodiction	Multiply caused world, brought about by exercise of interlocking powers, mechanisms, and configurations, under mutable contingencies; tendencies and countertendencies at work; open systems

Source : Sousa, 2018

## CONCLUSION

In conclusion, the aforementioned classifications constitute only a fraction of the total number of classifications that exist. The studies in hadith are very complex, and it seems that the scholars thought of every imaginable angle from which to analyse hadith. All this was for the purpose of distinguishing between different types of narrations, especially for distinguishing the authentic from the inauthentic. The prospect of hadith studies in the future is; the hadith studies will proceed as they are now, taught in various Islamic boarding schools, madrasahs, and Islamic universities but less intense and merely for learning purposes rather than special and comprehensive studies, the hadith studies will decrease due to the decrease of interest and get less enthusiasts, and the study of hadith in this country will increase with more and more enthusiasts that emerge in the number of public or private universities opening the Hadith Studies Program throughout the country (Idri, & Baru, 2018).

Metatheory and methodology are second order studies in the sense that they are the study of studies. While metatheory focuses on the sub theoretical level of the infrastructure of

theory, methodology examines the philosophical underpinnings of empirical research. In sociology, both metatheory and methodology are concerned with the nature of social theory and the logic of social inquiry. A major issue that has been periodically addressed but remains largely unresolved is the persistent failure of sociologists to construct cumulative theory of universal applicability. Metatheoretical and methodological examinations of this perplexing issue become a useful exercise that can deepen our understanding of the aim of social research (Overton & Muller, 2012).

Each and all scholars and researchers should be made aware of and reflect on the appropriateness of own metatheoretical commitments, primarily by bearing in mind the object of study. For these usually taken for-granted commitments have a huge impact on the research process and outcomes; theories or frameworks developed or empirical data collected. Consideration of underlying metatheories is likely to reduce greatly the possibility of being at cross-purposes; when criticizing an opposite theory or challenging contradictory data. Understanding of why substantive theories are adopted, refined, extended, or instead opposed to by scholars and researchers, is thus easier to attain. By bearing in mind the points of departure in research, one is able to avoid inadvertent slides into ontological or epistemological incoherence either over time or in a single piece of analytical work. Finally, this paper has the merit of presenting in detail to a large audience namely scholars and researchers of the industrial marketing and purchasing field of study, largely unaccustomed to explicit metatheoretical discussions alternatives to the mainstream positivist conception of social science: postmodernism and especially critical realism.

## REFERENCES

- Abd Rahman, R. B., & Zaini, A. R. B. (2016). *Transcending The Impasse: Hadith, Common Historical Method In Islam And Meta Theory In Sociology*. Retrieved from [https://www.researchgate.net/publication/306359419\\_JSASS14\\_Transcending\\_The\\_Impasse\\_HADITH\\_AND\\_METATHEORY](https://www.researchgate.net/publication/306359419_JSASS14_Transcending_The_Impasse_HADITH_AND_METATHEORY).
- Abu Ghuddah, A. F. (1983). *Thalathatu rasa'il fi ulum al-hadith: risalat Abi Dawud ila ahl makkata fi wasf sunanihi*. Beirut: Maktaba al-Matbu'at al-Islamiyah.
- Alexander, J. (1982). *Theoretical Logic in Sociology. Volume 1: Positivism, Presuppositions and Current Controversies*. Berkley & Los Angeles, LA: University of California Press.
- Al-Fadli, A. H. (2011). *Introduction to Hadith*. 2<sup>nd</sup> ed. London, UK: ICAS Press.
- Ali, R. M. (2010). *Analysis of credibility of Hadiths and its influence among the Bangladeshi youth* (Doctoral dissertation, BRAC University). <http://dspace.bracu.ac.bd/xmlui/handle/10361/1599>.
- Al-Nawawī, M. A. Z. 1975. *Riyāḍ al-Ṣāliḥīn [Gardens of the Righteous]*. Muhammad Zafulla Khan (Trans.). New York, NY: Olive Branch Press.
- Alpay, S., Özdemir, İ., & Demirbaş, D. (2013). Environment and Islam. *Journal of Economic Cooperation & Development*, 34(4).
- Alqahtani, A., Kurdi, H., & Abdulghani, M. (2021). HadithTrust: Trust Management Approach Inspired by Hadith Science for Peer-to-Peer Platforms. *Electronics*, 10(12), 1442. <https://doi.org/10.3390/electronics10121442>.

- Azami, M. M. (1978). *Studies in Hadith Methodology and Literature*. Oak Brook, IL, USA: American Trust Publications.
- Baraka, R. S., & Dalloul, Y. (2014). Building Hadith ontology to support the authenticity of Isnad. *International Journal on Islamic Applications in Computer Science And Technology*, 2(1).
- Barnes, B. (1977). *Interests and the Growth of Knowledge* (1st ed.). New York, Ny: Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315763576>.
- Brown, J. (2009). *Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World*. Oxford, UK: Oneworld Publications.
- Brown, J., Kenney, J. T., & Moosa, E. (2013). Scripture in the modern Muslim world: the Quran and Hadith. *Islam in the Modern World*, 13-34. New York, Ny: Routledge.
- Coleman, J. S. (1990). *Foundations of social theory*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Collins, P. H. (1986). Learning from the outsider within: The sociological significance of Black feminist thought. *Social problems*, 33(6), s14-s32. <https://doi.org/10.2307/800672>.
- Emirbayer, M., & Goodwin, J. (1994). Network analysis, culture, and the problem of agency. *American journal of sociology*, 99(6), 1411-1454. <https://doi.org/10.1086/230450>.
- Falk, W. W., & Zhao, S. (1989). Paradigms, theories and methods in contemporary rural sociology: a partial replication and extension. *Rural Sociology*, 54(4), 587. <https://www.proquest.com/openview/29bc05fd946b4fff8e72f937b38efe72/1?pq-origsite=gscholar&cbl=1817355>.
- Fleetwood, S. (2007). *Management studies and ontological paradigms*. Manuscript, University of Madeira.
- Gibbs Jr, R. W. (1990). Comprehending figurative referential descriptions. *Journal of Experimental Psychology: Learning, Memory, and Cognition*, 16(1), 56. <https://psycnet.apa.org/doi/10.1037/0278-7393.16.1.56>.
- Graham, W. A. (1977). *Divine Word and Prophetic Word in Early Islam: A Reconsideration of the Sources, with Special Reference to the Divine Saying or Hadith Qudsi*. New York, NY: De Gruyter. <https://doi.org/10.1515/9783110803594>.
- Hadith. Oxford English Dictionary (3<sup>rd</sup> ed.). Oxford University Press. September 2005. Hadith. Dictionary.com Unabridged. Random House, Inc. Retrieved 2011-08-13.xzs
- Hallaq, W. B. (1999). The Authenticity of Prophetic Ḥadīth: A Pseudo-Problem. *Studia Islamica*, 75-90. <https://doi.org/10.2307/1596086>.
- Hashmi, Y. A. (1961). DHATU'S-SAWARI A naval engagement between the Arabs and Byzantines. *Islamic Quarterly*, 6(1), 55.
- Helliar, C., & Alsahlawi, A. (2011). Islamic derivatives. *Journal of Corporate Treasury Management*, 4(2).
- Homans, G. C. (1984). *Coming to My Senses: The Autobiography of a Sociologist*. New Brunswick, NJ: Transaction Books.
- Idri, M. A., & Baru, R. (2018). The History and Prospect of Hadith Studies in Indonesia. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(7), 1037-1049. <https://doi.org/10.6007/IJARBS%2FV8-I7%2F4531>.

- Martindale, C. (1978). The therapist-as-fixed-effect fallacy in psychotherapy research. *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 46(6), 1526–1530. <https://doi.org/10.1037/0022-006X.46.6.1526>.
- Marwick, A. (1989). *The Nature of History*. 3<sup>rd</sup> ed. London, UK: Macmillan.
- Musa, A. (2008). *Hadith th As Scripture: Discussions on the Authority of Prophetic Traditions in Islam*. New York, Ny: Springer.
- Najeeb, M., Abdelkader, A., Al-Zghoul, M., & Osman, A. (2015). A lexicon for hadith science based on a corpus. *Int J Comput Sci Inf Technol*, 6(2), 1336-1340.
- Nisbet, R.A. (1993). *The Sociological Tradition* (1st ed.). New York, NY: Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315135052>.
- Oliander, A. I. (2020). Hadith Qudsi: between the Qur'an and the Sunna. *Minbar. Islamic Studies*, 13(4), 911-923. <https://doi.org/10.31162/2618-9569-2020-13-4-911-923>.
- Overton, W. F., & Müller, U. (2012). Metatheories, theories, and concepts in the study of development. *Handbook of Psychology, Second Edition*, 6. <https://doi.org/10.1002/9781118133880.hop206002>.
- Picken, G. (2006). Reviewed Work: A Textbook of Ḥadīth Studies: Authenticity, Compilation, Classification and Criticism of Ḥadīth. *Journal of Qur'anic Studies*, 8(1), 131-138. <http://www.jstor.org/stable/25728203>.
- Presser, S., & Zhao, S. (1992). Attributes of questions and interviewers as correlates of interviewing performance. *The Public Opinion Quarterly*, 56(2), 236-240. <https://www.jstor.org/stable/2749173>.
- Ritzer, G. (1990). Metatheorizing in Sociology. *Sociological Forum*, 5(1), 3-15. <http://www.jstor.org/stable/684578>.
- Ritzer, G., Zhao, S., & Murphy, J. (2001). Metatheorizing in sociology: The basic parameters and the potential contributions of postmodernism. In *Handbook of sociological theory* (pp. 113-131). Springer, Boston, MA. [https://doi.org/10.1007/0-387-36274-6\\_6](https://doi.org/10.1007/0-387-36274-6_6).
- Sayoud, H. (2012). Author discrimination between the Holy Quran and Prophet's statements. *Literary and Linguistic Computing*, 27(4), 427-444. <https://doi.org/10.1093/lc/fqs014>.
- Sousa, F. J. (2010). Metatheories in research: positivism, postmodernism, and critical realism. Woodside, A. G. (Ed.). *Organizational Culture, Business-to-Business Relationships, and Interfirm Networks (Advances in Business Marketing and Purchasing, Vol. 16)*. Emerald Group Publishing Limited, Bingley, pp. 455-503. [https://doi.org/10.1108/S1069-0964\(2010\)0000016012](https://doi.org/10.1108/S1069-0964(2010)0000016012).
- Timasheff, N. S., & Theodorson. (1976). *Sociological theory: Its nature and growth*. (4th ed.). New York, NY: Random House.
- Wallace, D. G., & Thompson, A. (1983). Description of collagen fibril formation by a theory of polymer crystallization. *Biopolymers: Original Research on Biomolecules*, 22(7), 1793-1811. <https://doi.org/10.1002/bip.360220713>.
- Wuthnow, R. (2014). General concepts and domain-specific concepts: An argument about the study of religion in sociology. *Sociology of Religion*, 75(4), 594-606. <https://doi.org/10.1093/socrel/sru035>.
- Zarghami, M. (2015). Iranian common attitude toward opium consumption. *Iranian journal of psychiatry and behavioral sciences*, 9(2). <https://dx.doi.org/10.17795%2Fijpbs2074>.

- Zhao, S. (1991). Metatheory, metamethod, meta-data-analysis: What, why, and how? *Sociological perspectives*, 34(3), 377-390. <https://doi.org/10.2307%2F1389517>.
- Zhao, S. (1993). Realms, subfields, and perspectives: on the differentiation and fragmentation of sociology. *The American Sociologist*, 24(3), 5-14. <https://doi.org/10.1007/BF02691915>.
- Zhao, S. (1996, June). The beginning of the end or the end of the beginning? The theory construction movement revisited. In *Sociological Forum* (Vol. 11, No. 2, pp. 305-318). Kluwer Academic Publishers-Plenum Publishers. <https://doi.org/10.1007/BF02408369>.

قصة بجاية، تراث في وضعية "غامضة"

## The Casbah of Bejaia, a heritage in an ambiguous situation

**Noureddine MAHDADI**

Lecturer (Institut d'architecture de Sétif), Architect DPLG, Sétif (Algeria).  
*University Ferhat Abbas de Sétif, Institute of Architecture & Earth Sciences,  
Department of Architecture.*  
norry\_madadi@yahoo.fr

### ملخص

تعتبر مدينة بجاية من أهم المدن التاريخية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وتشكل قصبتها مخزونًا من التاريخ الغني والمتنوع، وشاهدا على تراكم حضاري وثقافي متنوع متعاقب عبر العصور

<sup>1</sup>، حيث نجحت في محيطها الحضري اكتساب وجهة آمنة ومنظورًا قيمًا<sup>2</sup>. وفي هذا الإطار تم تسخير بعثتين للقيام بدراسة على شكل مخطط "حماية وتعزيز" لمركز بجاية التاريخي من قبل اليونسكو (Unesco) بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الجزائرية في هذا الميدان؛ الأولى عام 1984 والثانية عام 2004، حيث سمح عملهم الاستطلاعي للقصة المذكورة بالعودة إلى المسرح كذكرى للماضي وثروة تحمل تحديات متعددة، لظفر أخيرا بدراسة "ترميمية" لمختلف هياكلها التي عرفت اشغال انجازها بداية متواضعة بعد توقفها فترة من الزمن، وعودة انطلاقها ثانية سنة 2013. لكن في الظاهر ليس هناك ما يشير بوجود قناعة لتلك العملية الترميمية رغم هدفها النبيل والوسائل المتاحة لها، أكثرما هو شكلي، من أجل الحفاظ على صورة اشهارية موجبة للمجتمع الدولي.

بناءً على هذا جاءت مساهمتنا لاستخدامها كقاعدة معلوماتية في خدمة كل الجهات الفاعلة والناشطة في مجال "السياحة التراثية"<sup>3</sup> المهمة بقصبة بجاية، وكذلك كدعوة تحسيسية لمراجعة دراستها الترميمية وإعادة النظر في مختلف اشغالها الميدانية. الوقت الآن للعمل الجاد، الموضوعي والبحث في مختلف المناهج؛ الوقت الآن لإتقان التقنيات والقواعد التي تيسر "الترميم" وإدارة ورشاته. بعد هذا، نأمل أن نرى هذه الممتلكات التراثية مرة أخرى واحدة من الميادين المفضلة لدعم النمو الثقافي والاقتصادي لمدينة بجاية.

**الكلمات المفتاحية:** قصبة بجاية، السياحة التراثية، الترميم، التراث العمراني، الاتصالات، الدعم، التعزيز، مخطط "حماية وتعزيز".

## Abstract

The city of Bejaia is considered one of the most important historical cities in the Mediterranean basin. Its casbah is a reservoir of rich and varied history, witness of several civilizations<sup>4</sup>, has managed to acquire in its urban landscape a rich heritage that has earned it both a safe destination and a valuable perspective<sup>5</sup>. Two missions in the form of safeguarding and development plans have been drawn up by UNESCO in close collaboration with Algerian institutions in this field for the historic center of Bejaia; the first in 1984 and the second in 2004. Their work has enabled the said casbah to return to the scene as a memory of the past and a capital bearing multiple stakes. This allowed the study of its restoration to begin with a modest start, to stop some time later and finally restart in 2013. Nothing seems to indicate a real conviction of

<sup>1</sup> - الرومانية والإسبانية والموحدة والتركية والفرنسية.

<sup>2</sup> - فيما يتعلق بالسياحة الحضرية، لا يزال العرض غير مستغل بما فيه الكفاية، حيث تحتاج خصائصه الفضائية والوظيفية إلى إعادة جديدة لتحديدتها.

<sup>3</sup> - ومع ذلك، يجب ألا يكون لهذا البعد الأسبقية على الأبعاد الاجتماعية والجمالية والثقافية، التي تخاطر بتحويل هذه الحماية والتعزيز إلى ديناميكية اقتصادية بحتة.

<sup>4</sup> -Roman, Spanish, Almohad, Turkish and French (Montel. A, 2020).

<sup>5</sup> -In terms of urban tourism, the offer remains under-exploited, as its spatial & functional characteristics need to be redefined.

protection and enhancement despite the resources made available, but rather a concern to preserve a brand image in the eyes of the international community.

On this observation, our contribution was initiated to be exploited as a platform that will provide useful information for all potential actors operating in the field of "heritage tourism"<sup>1</sup> and as a call to review its "restoration" study and its implementation. The time has come for action and methods of approach; the time has also come to master the techniques and rules governing restoration and the management of its sites. After that, we hope to see this heritage property become once again one of the favorable domains to carry the cultural and economic growth of its city.

**Keywords :** Casbah of Bejaia, heritage tourism, restoration, urban heritage, communication, subsidy, enhancement, permanent plan of protection and safeguard.

### **1/ Introduction**

To begin this work which was carried out in Master<sup>2</sup> devoted to the site of the casbah of Bejaia, we will not convene all the definitions and concepts on heritage. The site, classified as a national heritage site since 1967, is quite distinct and can be a focus of interest in terms of recreational and leisure tourism, at a time when the preservation of a local culture and the assurance of economic growth are among the new challenges to be met in a context of increasingly oppressive globalization. The reflection carried out was born from this need to review the way in which it was develop<sup>3</sup>began a few years ago under the joint responsibility of the Ministry of Communication and the National Agency of Archaeology and Protection of Historic Sites and Monuments of Bejaia. In spite of the declared will to carry out a serious and consequent work, these two institutions were confronted with many difficulties (lack of qualified human resources, lack of materials, lack of strategy and vision on the management of the site and especially the significant lack of subsidies). We all agree that any intervention on this urban heritage carried out without methodology and know-how will harm it and alter its value. This does not mean that financial means should be disbursed to the communities, to act directly on this heritage property and to undertake works without going through serious studies or, if they exist, these studies should not be reduced to simple administrative formalities that the unscrupulous manager thinks he can dispense with. We are not going to make a trial of behaviors towards this heritage, based on a set of recommendations dictated by UNESCO, or by referring to motivated groups of companies; the verdict will certainly be heavy. Rather, we will try to adopt an approach that will highlight the efforts already made and the dysfunctions that need to be remedied without dismissing the responsibilities of all concerned. Another preoccupation of this work is the renewal of calls for its

---

Nevertheless, this dimension must not take precedence over the social, aesthetic and cultural dimensions, which - <sup>1</sup> risk transforming safeguarding into a purely economic dynamic.

<sup>2</sup> -University Ferhat Abbas de Sétif1, Department of Architecture & Earth Sciences, Institute of Architecture, end of cycle LMD (2017-2018).

<sup>3</sup> -These are the "restoration" operations resumed since 2013.

safeguarding, even if behind these calls lies the promotion of a tourism that we hope will boost a local economy heavily affected by the financial crisis<sup>1</sup>.

### 1.1/ Setting the context

The casbah of Bejaia has been inscribed on the national heritage list by the Algerian government since December 1967<sup>2</sup>. For a long time it had remained one of the most important achievements of the past after the old city walls (medina)<sup>3</sup> and a fortification intended to protect the Bay of Bejaia (Fig. 01). The monuments located within its boundaries on an area of 20,000 square meters make it an exceptional historical site, a particular image of identity. They include: *a fort, a mosque, a house with a central courtyard, a bakery, a timber shed, a depot and a stable*<sup>4</sup>.

Fig. 01. The Casbah of  
Bejaia

*Salvator (Louis) : " Bougie,  
la perle de l'Afrique du  
Nord ", 1999, p, 65.*



### 1.2/ Problem

In truth, what we are looking for is local specificity, an intelligent way of finding a balance between enhancing urban heritage (the casbah), public satisfaction (collective memory) and stimulating an economy more or less linked to urban tourism (sustainability).

### 1.3/ Objective

The objective in this work was to lift the veil on the reality of<sup>5</sup> the casbah of Bejaia site, an urban and architectural heritage par excellence, in order to establish a statement, which will serve as a

---

<sup>1</sup> -Amplified by the Covid 19 pandemic since December 2019.

Under the order n° 67-281 of December 20, 1967 relating to excavations and the protection of - <sup>2</sup> historical and natural sites and monuments, published in the official journal n°7 of January 23, 1968. It carried out this defense function with Fort Abdel-Kader, knowing that it had a fort in a strategic - <sup>3</sup> position with respect to the sea.

Bekli Mohamed Réda, I Chibane I, Ouazib H, Makhloufi Y, Benalouache Y, Djafri F, Mouzaoui S, -<sup>4</sup> Khelladi A, Aissani D : "Dans les entrailles de la casbah de Bejaia Hal. Archives-ouvertes" 01765912, 4, 2018. Note: from the same authors "this Spanish citadel should not be confused with the medieval casbah located a little higher in the city, in the vicinity of the current Bab El-Louz district".

Both the potential and the difficulties inherent to this site. - <sup>5</sup>

"communication" platform<sup>1</sup> for local authorities as well as for the citizens of this city to further encourage their involvement in the process of its enhancement through "educational" and "awareness" actions, associated with the implementation of the expanded Permanent Safeguarding Plan (PPSMVSS) for the medina and the colonial sector of the old city<sup>2</sup>, both will be able to generate economic and cultural added value.

## **2/ Redefining the enhancement of heritage assets**

The experience conducted in Algeria in terms of preservation and enhancement of urban and architectural heritage remains in its embryonic state to be believed by the number of cases studied and completed<sup>3</sup>. Our exploration of the theoretical and conceptual fields of study has led us to update our information on the notion of heritage and its development at the beginning of the 21st century. We are not going to spread out on the cases of the casbah of Algiers or the souika of Constantine which remain particular<sup>4</sup>. We prefer to evoke other situations as relevant to our situation. The example of the old city of Mila, which Amel Mokrani-Boukari<sup>5</sup> develops in his thesis: a very rich analysis of information that has allowed a reconstruction of<sup>6</sup> the medina during the period of the Ottoman presence, based on unpublished sources including writings of Arab travellers and archives from the French colonial period, a kind of big data that allows us to increase the new offerings of its cultural content. Another current reflection raised by Heythem Adjroud<sup>7</sup>, who enlightens us on the project built around the heritage of old Mila in its tourism through the museumization of these various monuments and the establishment of tours. The author tries,

---

Developed exchanges in the form of educational exhibitions, a school of research on the quality of<sup>1</sup> urban life in which the "monument" is integrated, to lead to a real "appropriation" on the part of communities and inhabitants.

<sup>2</sup> -This is the historical center.

<sup>3</sup> -Three monumental sets were the subject of preliminary study in a circumstantial framework, which can be proclaimed in conformity: the citadel of Algiers, the palaces of the Beys of Constantine and Oran and the islet Containing Ksar of El Atteuf in Ghardaïa. Cf: List drawn up by the Sub-Directorate of Monuments and Historical Sites, Directorate of Cultural Heritage, Algerian Ministry of Culture 2003.

<sup>4</sup> -The casbah of Algiers, like the Souika of Constantine, occupy the first place in the ranking of dilapidated sites.

<sup>5</sup>Mokrani Boukari (amel) : " La ville de Mila (Algérie), des origines à la fin de la période ottomane. Étude urbaine, archéologique et architecturale", Doctoral thesis in Theory and Practice of Archaeology, Sorbonne University, 2018. Under the direction of Jean-Pierre Van Staëvel, in partnership with Orient et Méditerranée (Ivry-sur-Seine, Val de Marne).

<sup>6</sup> -A certain "form" of enhancement, in the provision of a set of "data" how useful for the fields of research and fieldwork.

<sup>7</sup>-Adjroud (Heythem) : " Mobilités au service du patrimoine urbain, scénario pour la mise en tourisme du Vieux Mila Milev Journal of Research and Studies- University Salah Boubnider Constantine3 (Algérie) ", 5, n°. 2, pp, 401-41, 2019.

through a reading of historical facts and their analysis on the ground, to highlight the best scenario that could serve as a driving force for an urban and socio-economic dynamic. The development of heritage resources thus appears to be a significant source of income and employment for the inhabitants and local communities. The Yasmine duo. Hocine & Samira. Debache-Benzagouta<sup>1</sup>, reveal another aspect often neglected in heritage enhancement operations: the problem of the surroundings, which they consider to be a stakeholder in the enhancement process that must be taken into consideration, through an approach based on field research, which has enabled them to present the first convincing results by : coordination between the different actors of the city and the citizens on the one hand and, on the other hand, the consolidation of the regulatory framework in this field; they affirm that these two results will succeed in strengthening the place of the "surroundings" in the enhancement of the built heritage, by studying the Hafside citadel of Annaba. Another contribution, the thesis of Mehenna Aouni<sup>2</sup>, which cannot escape our theme on the strategies to be implemented in the field of urban planning of the territory of Bejaia, particularly that which takes care of the tourist potential linked to the heritage network of this city. The study deals with the question of the displacement of the urban centrality (*from the historical center to the new periphery*) and the various socio-economic and environmental changes that have occurred as a result of the spread of its territory. The strong point of his work remains the unveiling of the various tourist polarities (*among others the historic sites & monuments*) that it enjoys and to promote them in a project of dynamics open to the Mediterranean basin. Finally, the guidelines of the UNESCO conference in June 2016, which reaffirmed the importance of heritage in general in the preservation and promotion of culture as a catalyst for "sustainable" development<sup>3</sup>.

The methodology followed is based on our on-site investigations after having succeeded in obtaining the necessary authorizations from the National Office for the Management and Exploitation of Protected Cultural Property (Ministry of Culture) (Fig. 02). Next, a thorough reading of all the documents and archives of this city, to finally constitute a corpus, which was not limited to a single document or a single series of illustrations, but contained several files: articles in the form of mission reports, surveys, printed works and recently defended theses; to finally deliver to us a document rich in information, which we used to take stock of the existing state and to identify the weak or non-compliant points to be corrected. We have tried to gather as complete

---

<sup>1</sup> -Hocine (Yasmine), Debache- Benzagouta (Samira), " Patrimoine culturel et mise en valeur des approches des monuments historiques : cas de la citadelle d'Annaba Faculté d'Architecture et d'Urbanisme - University Salah Bounider Constantine 3 (Algérie) ", 2018.

<sup>2</sup>-Under the direction of Mrs. Semmoud (Nora): "Centralités urbaines et développement touristique à Bejaia (Algérie) ", supported at the Doctoral School of Human and Social Sciences of the University of Reims Champagne-Ardenne, Spatial planning, urbanism, 2014.

<sup>3</sup> UNESCO Guide : " Patrimoine et développement durable dans les villes historiques du Maghreb contemporains, enjeux, diagnostics et recommandations "UNESCO, 2016.

a written, graphic and iconographic documentation as possible on the casbah of Bejaia: its state, its pathology, but above all the positive assets that it conceals.

### 3/ Inventory of fixtures

Today the casbah of Bejaia seems to be "stuck" in its restoration project initiated by the Directorate of Culture a few years ago<sup>1</sup>. An enhancement operation of this nature on an identical site requires a fairly broad field of knowledge and the development of an organizational system involving various actors whose effectiveness is based on competence, coordination and consultation, in order to establish clear and targeted priorities and objectives. The problem manifests itself at several levels and reflects the shortcomings recorded, considerably hampering its development: the lack of appropriate techniques and means; the development plan chosen does not favour the idea of unifying all the buildings within the kasbah (Fig. 03). The idea, if it exists, of providing a pleasant and instructive stroll for visitors, is not felt. One is content with simple repairs to what seems to be a "tourist route" and prefers to intervene punctually and separately on each of the buildings. Some of them have been taken back differently from their original state, such as the roof of the mosque, which was originally equipped with a wooden truss that has become a hollow slab again (Figs. 04, 05); the non-conformity of the fittings and plastering of the reconstructed parts of the south bastion enclosure; the questioning of the nature and use of materials that a



Fig. 02. Access authorization to the Bejaia Casbah site.

National Office for the Management and Exploitation of Protected Cultural Properties, 2017-2018



Fig. 03. The Casbah of Bejaia, East entrance before restoration. In Report Robert Herrmann, Unesco 1980

<sup>1</sup> This operation, which was halted until 2013, was revalued in 2014 and restarted in early 2015 and remains incomplete to date. Cf: *National Office for the Management and Exploitation of Protected Cultural Assets, 2018.*

We had the feeling that all this was done out of a concern to preserve a brand image in the eyes of the international community rather than out of a true conviction of protection!

This bitter observation of the casbah shows a certain "disfigurement" and demonstrates a certain failure of this restoration, the result of a set of dysfunctions and practices carried out by only official actors with poorly defined competences, causing irreversible damage, to which is added the recorded lack of financial resources based solely on State subsidies, the inadequacy of human and technical resources, which poses the eternal difficulty of the technical qualification of institutional and private actors (*the flagrant lack of qualified manpower and monitoring of work by professionals*).



Fig. 04. View of the roof terrace of the restored Mosque and the port in background.

© N. Mahdadi 2017-2018



Fig. 05. The Mosque before the restoration work. Association for Safeguarding and Promotion of the cultural heritage of the city of Bejaia. © N. Mahdadi 2017-2018



Fig. 06. Restoration work on the patio house © N. Mahdadi 2017-2018



Fig. 07. Original condition  
of the Stable

© N. Mahdadi 2017-2018

We should not hide our face, for several decades, in the face of the great changes that our country has been going through, the only institution that remains active for the noble task of safeguarding heritage assets, remains the National Agency of Archaeology and Protection of Historic Sites and Monuments, whose creation dates back to 1987; which unfortunately records enormous difficulties in managing the multiple missions on a territory as vast as Algeria. It is therefore imperative to proceed with a decentralization that will not only be able to act directly and freely<sup>1</sup> in the face of the various situations that will arise, but also to accompany the local authorities in this mission on a local scale. Other particular reasons specific to the Algerian context can be added, such as the omission to integrate the protection of this heritage into the development and management programs of the city, which brings us back to this concern for the contextuality and the "surroundings" of this heritage complex that we are developing downstream. Finally, this operation must be resumed with caution to avoid the lucrative and commercial character oriented towards "anarchic" tourism which still causes negative repercussions on this property and the inhabitants. (Fig. 09, 10)

---

<sup>1</sup> -In consultation with the different actors involved in the process of "patrimonialization".



Fig. 08. Restoration work (plastering) on part of the Bastion.  
© N. Mahdadi 2017-2018



Fig. 09. Part of the Bastion.  
© N. Mahdadi 2017-2018



Fig. 10. Restoration work on the Hangar.  
© N. Mahdadi 2017-2018

### 3.1 / The plan to safeguard the historic center of Bejaia (1980)

#### *A precursor project of Unesco<sup>1</sup>*

Already in 1980, the urban heritage in Bejaia was of interest and a place of choice for the State, because it saw in it a vector of almost sure economic and social dynamics, thanks to the tourist attraction already present generated by remarkable fauna and flora potentialities<sup>2</sup>. At the request of the Algerian government, Mr. Robert Herrmann, at the time a consultant to UNESCO, was asked to develop a plan to safeguard the historic center of Bejaia, within the framework of his regular missions, which took place from March 15 to April 14 of the same year. The report evokes at its beginning (preliminary work) the difficulties encountered, notably the scarcity of documents related to this mission to finalize this safeguarding plan such as (plans, iconographies likely to show the evolution of the city or the transformations carried out on certain monuments, accounts of the state of certain parts of the city's space, etc.); apart from a topographical plan on a scale of 1/5000, which was only used to indicate the location of the main sectors to be safeguarded<sup>3</sup>(Fig. 11). Next, a brief historical

<sup>1</sup> -Report prepared for the Government of Algeria by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). Technical Report RP/PP/1979/80/4/7.6/05. FMR/CC/CH/80/146 (Herrmann) July 31, 1980 Unesco, (1980).

Golden sandy beaches, a very important forest massif with plant formations, covering large ecological complexes, - <sup>2</sup> an abundance of water sources of national renown. Cf: SDATW (master plan of tourist development of the wilaya of Bejaia), " perspectives de développement mission III et stratégiéd'aménagement touristique", Urbaco, 2014.

<sup>3</sup>-The casbah and all its constructions, the Moussa fort, Sidi Touati, the gate of the Sea, the Abd el-Kader fort, the Saracen gate, the Gouraya fort. In report Robert Herrmann, Unesco (1989).

account of the origin of Bejaia and the main chronological events that marked its evolution over time (Hammadites, Almohads, Hafsids, Spaniards, Turks and French)<sup>1</sup>.

On-site investigations and archival research were used to draw up a few sketches that were used temporarily while waiting to finalize them according to the progress of the research. In addition, due to the lack of time allocated to this mission, most of the efforts were focused on the study of the safeguarding of the casbah site to best illustrate this study mission while waiting for the start of the other monuments of the city later on. The report continues with a brief history of the casbah and a brief description of the various buildings that make it up located within it, namely: *the fort, the mosque, the patio house, the stables, depot and shed and finally the remains in the open air* with others *probably underground*, whose recommendations suggested that they be taken care of soon in archaeological excavation missions in collaboration with the services of the Algerian Historical Monuments and Sites. (Fig. 12), (Table. 01)

In the end, the report approves the idea put forward by the local authorities to create a cultural and tourist center for the conservation and use of the casbah's flagship buildings, urging citizen participation in this project with a view to associating it with other specific actions and an annual festival on the site<sup>2</sup>. (Fig. 13)



Fig. 11. Plan showing the location of the various monuments forming part of the old historical center of Bejaia, based on the survey drawn up by the French Military Engineers, whose purpose was to represent the city's reduced enclosure for a restricted occupation of the territory in 1835. SHAT, 1H891.

(1) *The Casbah and all of its buildings*, (2) *Fort Moussa*, (3) *Fort Abd el-Kader*, (4) *the Gate of the Etendars*, (5) *the Gate of the Sea*. © N. Mahdadi

<sup>1</sup> *Ibidem* (1)

<sup>2</sup> The strong point of this plan was the development of an open-air amphitheater in the southern part favored by the sloping topography of the site.

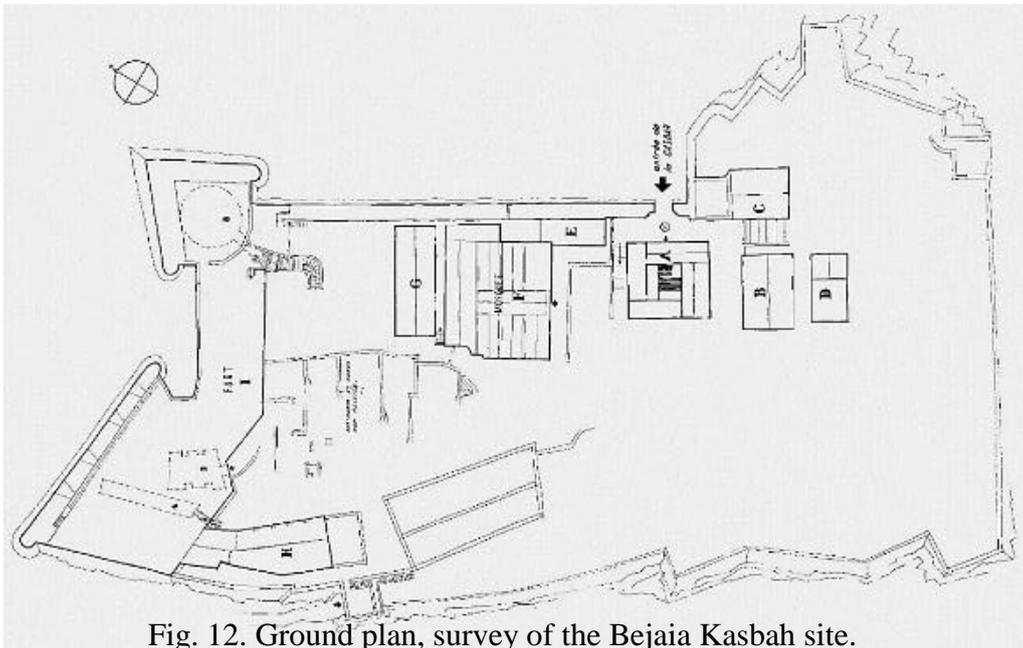


Fig. 12. Ground plan, survey of the Bejaia Kasbah site.

Source: *Technical Report RP/PP/1979/80/4/7.6/05. FMR/CC/CH/80/146 (R, Herrmann), Unesco. (April 1980).*

(A) House with central courtyard, (B) Bakery, (C) Shed, (D) Storage, (E) Dwelling, (F) Mosque, (G) Store, (H) Stable, (I) Fort.

Building	Designation	Nature of the work
A	Patio house	Repairs, masonry, crepices, coatings
B	Bakery	Repairs, masonry, crepis, cladding, chimneys
C	Hangar	Repairing, masonry, crepices, coatings
D	Deposit	Repairing, masonry, crepices, coatings
E	Habitation	Repairing, masonry, crepices, coatings
F	Mosque	Changing tiles, repairing walls, plastering, coatings
G	Store	Demolition
H	Stable	Demolition of the southern part, change of the tiles, repair of the walls, plastering, coatings.
I	Fort	Cladding, exterior weed control for walls, stairs and terrace, clearing of openings, room cladding
/	Outdoorspace	Some partial landscaping, resurfacing and repairs of walkways, steps, green space

Table. 01. The different buildings of the Casbah affected by the restoration of the UNESCO study.

Table drawn up by the author on the basis of site investigations & the Herrmann report, Unesco 1980. © N. Mahdadi 2017-2018

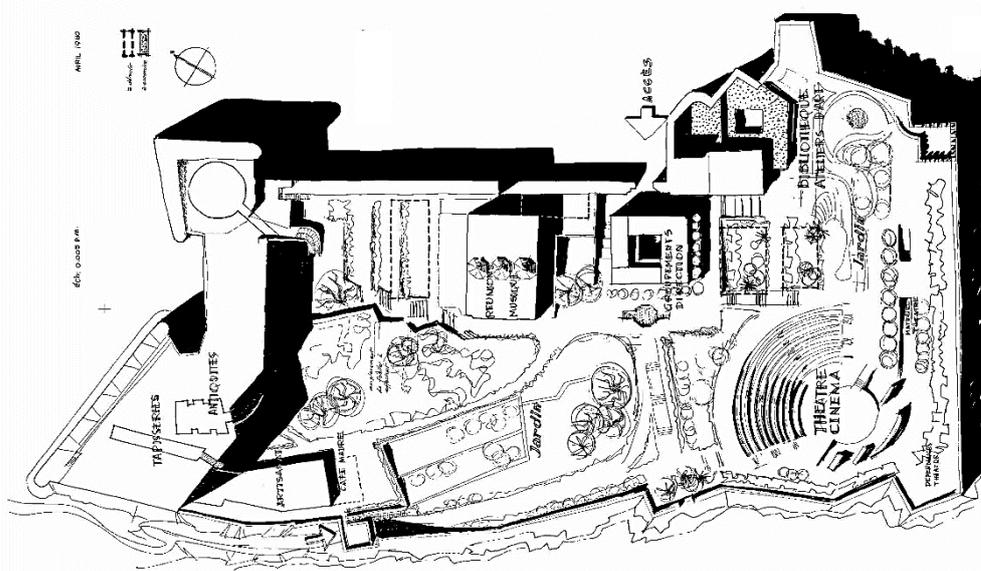


Fig. 13. Preliminary project, (a cultural center), (Herrmann).

Source: Technical Report RP/PP/1979/80/4/7.6/05. FMR/CC/CH/80/146

(R, Herrmann), Unesco. (April 1980)

### 3.2 / The project to safeguard & enhance the historic center of Bejaia 2004<sup>1</sup>

*Unesco / "City of Bejaia" community mission report*

It should be recalled that in the early 2000s<sup>2</sup>, at the request of the municipality of Bejaia, relayed by the Permanent Delegation of Algeria to UNESCO, a mission was initiated for the study and evaluation of the heritage of the city of Bejaia in its various components (historical, architectural, legislative and political). The objective is to draw up an action plan for the safeguarding and enhancement of the historic urban center of Bejaia, including: *the casbah, the medina and the colonial sector including the city*. We find the content of this mission report very relevant to our problem, it cites: that an agreement must be established between the French<sup>3</sup> and Algerian actors to deal with the aspects of training, exchange of know-how, as well as the establishment of a restoration school building site located in a "future" heritage house. The question of partnership with a French local authority was associated with this issue, with the aim of setting up a decentralized cooperation, capable of accompanying the municipality of Bejaia in the application of the actions of safeguarding and enhancement of the heritage engaged on the long term. Curiously, this initiative in the form of "objectives", comes as an answer to the questions raised by the various dysfunctions and reservations reported. Consequently, we simply suggest that these objectives be included in their principles at stages: (2) & (3).

#### 4/ Heritage surroundings

The casbah has always kept a strategic position on the heights of its territory facing the sea, which has allowed it to enjoy panoramic views over a large part of its urban landscape. This legibility in the landscape brings us back to the notion of the "surroundings" of monuments, a notion that emerged in Algeria during the implementation of the Plan for the Safeguarding and Enhancement of Archaeological Sites (PSMVSA) in its article (30), simply explaining that a monument or historic site is inseparable from its direct environment. One of the objectives of this study was to be able to make this urban and architectural heritage a driving force of dynamics for the practices of urbanity<sup>4</sup>, a framework of consideration. As a result, it must be integrated into the planning policies of the city, in other words, it must be spatially, socially, economically and culturally linked

---

<sup>1</sup> Caillart (eva), Cusenier (stone), Bazizi (kamel) " Pour la sauvegarde et la mise en valeur de la médina de Bejaia", mission report (Unesco), January 16-19, 2004.

In preparation for the event of the year of Algeria in France in 2003: "*An event that swept all fields: plastic arts, photography, design, music, dance, cinema and theater, etc. This thanks to associations and institutions (museums, foundations, art centers) and the maintenance of links between creators and intellectuals of the two countries France and Algeria*".

<sup>3</sup> This agreement cites the French side as an indication, the principle remains the same for other "foreign" institutions that can play a better role / or bring a plus.

<sup>4</sup> It feeds on the intensity and energy of the city and its vitality, a way of working public spaces, walks, meeting spaces, shopping.

to its territory, as stipulated in the Amsterdam (1975) and Krakow (2000) charters. It should be remembered that the studies of the various conservation and development plans (PSMV) already drawn up for a large part of the heritage sites throughout the country<sup>1</sup> will complement the legislative tools<sup>2</sup>, taking into consideration the beautification and modernization of the city of Bejaia (lighting, sanitation, mobility, green spaces, etc.). This approach requires considering the casbah and all that surrounds it as a coherent whole in the urban territory and not as an isolated object in its own right. The following will be taken into consideration: landscape views from the site, mobility around and within the site, the use of the surrounding vegetation; giving both monumental and use value to the ensemble.

### **5/ Enhancement & tourism development**

At the end of this work, we managed to identify a set of targeted recommendations that must be urgently developed with the main actors of this process of "patrimonialization"<sup>3</sup> initiated on the casbah site:

- Work on the different channels of "communication" to bring both residents and tourists closer to this heritage object already anchored in the collective memory of the city;
- To work on the different circuits of "subsidy" by exploiting the symbolic image of the casbah at the local, national and international levels;
- Seize the tourist character of Bejaia and its vitality to integrate it into the tourist circuit of the casbah;
- To pool the "knowledge and know-how" specific to the operations of enhancement of heritage assets by emphasizing serious efforts on the cycle of specialized "training" in the fields (trades) of "restoration".

### **6/ Conclusion**

This work was concluded with guidelines for the project of development and tourism of the casbah of Bejaia, exploiting on the one hand its historical and memorial wealth and on the other hand the reputation of the city in relation to its region. An attempt was made to decipher an ambiguous situation, the one that led to its "restoration" despite the good will of the sponsors. Thanks to in-depth investigations on site and an extended exploration of theoretical and conceptual studies, we tried to propose intervention circuits to make the necessary corrections and to remove the major differences between willingness and implementation.

---

Examples : Tiddis Site, Antique Site. (Hamma-Bouziiane), Ksar of Guerrara and its Oasis Urban Center, Vibantique <sup>1</sup> (Guerrara). Cf : Algerian Ministry of Communication and Culture, Direction du patrimoine culturel Sous-direction des monuments et sites historiques, (2003).

Order No. 67-281 of December 20, 1967 relating to excavations and the protection of historical and natural sites <sup>2</sup> and monuments & Law No. 98-04 of 22 Safar 1419, corresponding to June 15, 1998, relating to the protection of cultural heritage.

A process contained in whatever we decide to preserve, reuse or transmit (Greffé. X, 2003).<sup>3</sup>

In addition, the two projects for the enhancement of the historic center of Bejaia, developed by UNESCO in collaboration with the various Algerian actors involved in the process of patrimonialization, have made it possible to give a new start to the reconquest of the casbah whose singularity and identity image has evolved since then and whose cliché we want to take up today, to boost this pride present among the Bougiotes and thus allow a lively associative life and stimulate the "communication" component in order to drain the necessary subsidies. We would say that the time has come for concrete actions, dialogue on operating methods, mastery of site management and finally specialized training. Although this work is limited, we hope that it will be a better framework for those who will resume tomorrow the architectural and archaeological study of this site.

## 7/ References

- بليلة (رقية) جامع القصبة ببجاية، دراسة تاريخية اثرية"، جامعة عبد الحميد مهري (باتنة)، 2015.  
بن محمدالوزان الفاسي (لحسن) : "وصف إفريقيا"، دار الغرب الإسلامي، 1983.  
خلاصي (علي) : "القلاع والحصون في الجزائر"، مطبعة الديوان، الجزائر، 2008.

Adjroud (Heythem) : « Mobilités au service du patrimoine urbain, scénario pour la mise en tourisme du Vieux Mila Milev Journal of Research and Studies- Université Salah Boubnider Constantine3- (Algérie) », 5, n° 2, pp, 401-41, 2019.

Aouni (Mehenna) : « Centralités urbaines et développement touristique à Bejaia (Algérie) », soutenue à l'École doctorale sciences de l'homme et de la société, université de Reims Champagne-Ardenne, 2014.

Bekli Mohamed Réda, I Chibane I, Ouazib H, Makhloufi Y, Benalouache Y, Djafri F, Mouzaoui S, Khelladi A, Aissani D) : « Dans les entrailles de la casbah de Bejaia Hal, archives-ouvertes » hal-01765912, 4, 2018.

Bourouiba (Rachid) : « Les Hammadites », ENAL, 1984.

Caillart (Eva), Cusenier (Pierre), Baziz (Kamel) : « Pour la sauvegarde et la mise en valeur de la médina de Bejaia », Unesco, 16 au 19 juin 2004.

Choay (Françoise) : « L'Allégorie du patrimoine », Seuil, Collection La Couleur des idées, 1992.

Di Méo (Guy) : « Patrimoine et territoire, une parenté conceptuelle Espaces et Sociétés », n° 78, pp. 15-34, 1995.

Feraud (Laurent- Charles) : « Histoire de la province de Constantine, Bougie ». Recueil des notices et mémoires de la société archéologique de la province de Constantine, imprimerie de L. Arnolet, Paris, 1869.

Gravari-Barbas (Maria), Guichard-Anguis (Sylvie) : « Regards croisés sur le patrimoine dans le monde à l'aube du XXIe siècle », Presses universitaires de l'Université de Paris la Sorbonne, 2003.

Greffe (Xavier) : « La valorisation économique du patrimoine », La Documentation Française, 2003.

Hocine (Yasmine), Debache- Benzagouta (Samira) : « Patrimoine culturel et mise en valeur des abords des monuments historiques : cas de la citadelle d'Annaba Faculté d'Architecture et d'Urbanisme - Université Salah Boubnider Constantine 3 (Algérie)- », 2018.

Ibn Khaldoun (Yahya) : « Histoire des berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale », traduction de William Mac-guckin de Slane, Berti Edition, 2003.

Icherboudene (Larbi) : « La casbah d'Alger, La sauvegarde et les acteurs, et le patrimoine et développement dans les villes historiques du Maghreb contemporain : Enjeux, diagnostics et recommandations », UNESCO, 2004.

Lapene (Edouard) : « Vingt-six mois à Bougie », Bouchène, 2002.

Linck (Thierry) : « Économie et patrimonialisation, Les appropriations de l'immatériel développement durable & territoires » 3, n°3, pp, 1-4, 2012

Mokrani Boukari (Amel) : « La ville de Mila (Algérie), des origines à la fin de la période ottomane. Étude urbaine, archéologique et architecturale », Thèse de doctorat en Théorie et pratique de l'archéologie, Sorbonne université, 2018.

Montel (Aurélien) : « De la cité romaine de Saldae à la fondation hammadide d'al-Nāṣiriyya (IIIe /IXe -V e /XIe siècles)1 : Histoire de Bejaia, une ville en transition Revue d'histoire méditerranéenne - Université Lumière-Lyon 2- », 02, 2020.

Ouagueni (Yassine) : « Algérie, l'état du patrimoine-constat mitigé héritage at Risk - Conseil international des monuments et des sites - », n° 22, 2015.

Salvator (Louis) : « Bougie, la perle de l'Afrique du Nord », L'Harmattan, 1999.

Touil (Amel):« Les abords des biens culturels immobiliers : du concept importé à la définition du concept local » In IKOSIM n°6, p.93-120.Editée par A.A.S.P.P.A, Presses de l'imprimerie Manguin 2017, Blida. Algérie.

### **7.1/ Legal Texts**

Order n° 67-281 of December 20, 1967 relating to excavations and the protection of historical and natural sites and monuments, published in the Official Gazette n°7 of January 23, 1968.

Law No. 98-04 of 22 Safar 1419, corresponding to 15 June 1998, on the protection of cultural heritage (Official Gazette of the Algerian Republic, No. 44).

International Charter on the Conservation and Restoration of Monuments and Sites, Venice Charter 1964, ICOMOS.

UNESCO Guide: "Heritage and Sustainable Development in Contemporary Historic Cities of the Maghreb, Challenges, Diagnoses and Recommendations" UNESCO, 2016.

Schéma Directeur d'Aménagement Touristique de la Wilaya de Bejaia, " perspectives de développement mission III et stratégie d'aménagement touristique " (SDATW), Urbaco, 2014.